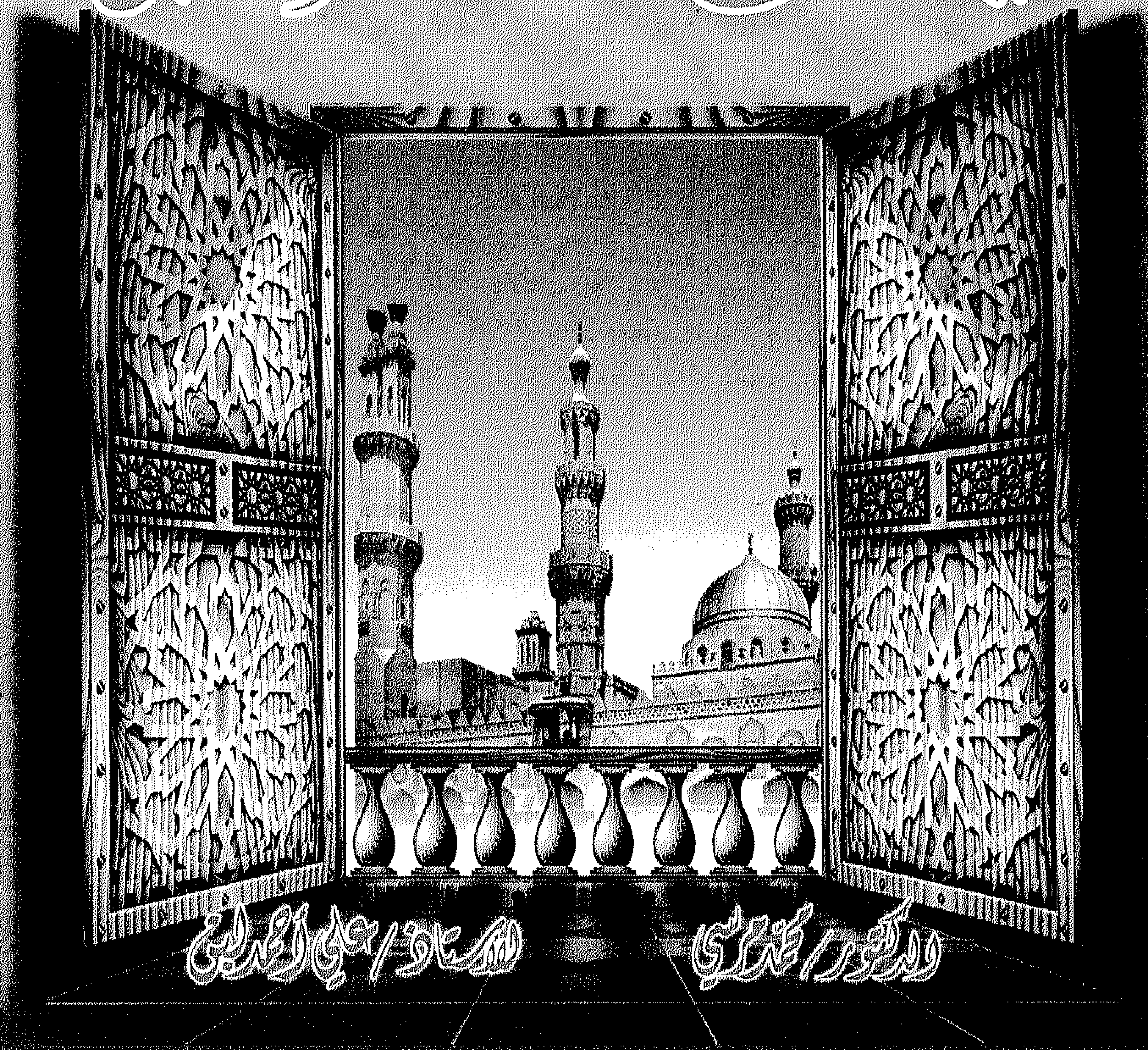
الأزهر

بين الواقع وآفاق المستقبل



دار الوفاء

الأزهر

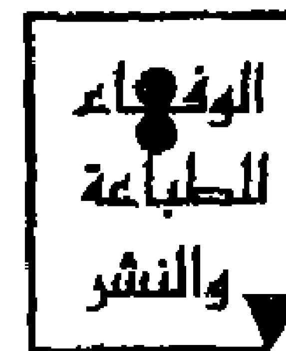
بين الواقع وآفاق المستقبل

الدكتور / محمد مرسي

الأستاذ / علي أحمد لبن

دار الوفاء

الطبعة الأولى
١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م



دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - ج.م.ع - المنصورة
الإدارة: ش الإمام محمد عبده المواجه لكلية الآداب ص.ب ٢٣٠
ت / ٢٢٥٦٢٣٠ ٢٢ فاكس ٢٢٦٠٩٧٤ / ٥٠. محمول ١٧٠٥٦٥٨ / ٠١٠.
E-MAIL:darelwafa@HOTMAIL.COM
WWW.EL-WAFAA.COM

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ومن عمل بهديه إلى يوم الدين.

الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الشعب

تحية طيبة وبعد

فيما يلى الاستجواب الموجه إلى كل من:

١ - **الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء** (وزير شئون الأزهر).

٢ - **السادة وزراء كل من** (المالية والتخطيط والزراعة والتنمية المحلية).

ويدور هذا الاستجواب حول:

١ - محاولات فرض التغريب وطمس الهوية على المناهج الأزهرية.

٢ - المخالفات القانونية والإدارية والمالية التى تعوق الأزهر عن أداء رسالته.

ويهدف هذا الاستجواب إلى:

العمل على تدعيم الأزهر، ليستمر فى أداء رسالته المنوطة به، بعيدًا عن سلبيات التطبيق، ومحاولات التعويق.

وقد تناولت وسائل الإعلام، ومؤسسات التقويم المختلفة، كالمجالس القومية المتخصصة وغيرها، هذا الأمر الذى نحن بصدده، ولكن لم يلتفت إلى هذه الأصوات أحد.

الاتهامات الموجهة إلى الوزراء المعنيين

١ - الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء (وزير شئون الأزهر):

بصفته المسئول المباشر عن المعوقات التى وضعت فى طريق الأزهر فى الآونة الأخيرة. والتى تحول بين الأزهر وتحقيق أهدافه.

٢- الأستاذ الدكتور وزير الأوقاف:

لكونه المسئول عن حبس عائد أوقـاف الأزهر عن الأزهر. وتبديد هذا العائد فى غير المصارف التى خصصت لها بالمخالفة للقانون.

٣- وزيرا التخطيط والمالية:

لأنهما اللذان بخسا الأزهر حقه فى مـيزانية الدولة، إلى درجة أن صار نصيب طالب الأزهر من هذه الميزانية يقل عن نصف نصيب زميله فى التعليم العام.

٤- وزيرا الزراعة والتنمية المحلية:

لأنهما اللذان وضعا العراقيل أمام راغبى التبرع لبناء المعاهد والكليات الأزهرية بعكس ما يكون عليه الحال عند بناء المدارس أو كليات التعليم العام.

أ.د. محمد مرسى **على أحمد لبن**

يناير ٢٠٠٥

موضوعات الاستجواب

تنقسم موضوعات هذا الاستجواب إلى قسمين هما:

القسم الأول

محاولات فرض التغريب وطمس الهوية

ويشتمل هذا القسم على الموضوعات التالية:

الموضوع الأول:

الدور التاريخى للأزهر فى حماية الوطن واللغة والدين

الموضوع الثانى:

الأزهر بين الواقع وآفاق المستقبل

الموضوع الثالث:

محاولات فرض التغريب وطمس الهوية على المناهج الأزهرية

القسم الثانى

المخالفات القانونية والإدارية والمالية

ويشتمل هذا القسم على الموضوعات التالية:

الموضوع الأول:

محاولات التفكيك والانكماش، وفرض التصفية والإغلاق على المعاهد الأزهرية

الموضوع الثانى:

محاولات التفكيك والانكماش، وفرض التصفية والإغلاق على جامعة الأزهر

الموضوع الثالث:

محاولات فرض التصفية والإغلاق على مشيخة الأزهر وهيئاتها

القسم الأول

محاولات فرض التغريب، وطمس الهوية على المناهج الأزهرية

ويشتمل هذا القسم على الموضوعات الآتية:

الموضوع الأول:

الدور التاريخى للأزهر فى حماية الوطن واللغة والدين

الموضوع الثانى:

الأزهر بين الواقع وآفاق المستقبل

الموضوع الثالث:

محاولات فرض التغريب وطمس الهوية على المناهج الأزهرية

الموضوع الأول

الدور التاريخي للأزهر
فى حماية الوطن واللغة والدين

الموضوع الأول
الدور التاريخـــى للأزهـــــر
فى حماية الوطن واللغة والدين

• **على مدى أكثر من ألف عام قام الأزهر بدور رئيسى فى حماية الوطن والدين:**

أولاً: حماية الوطن والمواطنين من حملات الغزو الاستعمارى التى تتابعت علينا قديمًا وحديثًا.

ثانيًا: حماية اللغة والدين من موجات الغزو الفكرى والثقافى التى تفد إلينا مع الغزاة والمستعمرين.

• **ومازال الأزهر هو الملاذ الآمن،** الذى يلجأ إليه المواطنون فى أوقات المحن والخطوب.

• **ومازال الأزهر هو بيت الخبرة والمشورة،** فى النواحى الدينية والحياتية وتعليم العربية، بلا منازع.

• **كل ذلك يؤديه الأزهر بالرغم مما انتابه من ضعف،** وقلة الإمكانات، وكثرة العقبات التى وضعت فى طريقه طوال الخمسين عامًا الأخيرة.

• **ويرجع الفضل فى بقاء الأزهر وصموده فى أداء رسالته إلى نفر من علمائه الصابرين المثابرين، الذين مازالوا يزودون عن حياضه،** ويؤدون دورًا غير منكور فى تبصير الناس بأمور دينهم ودنياهم.

• وأيضًا تعليم الطلاب الوافدين من شتى بقاع العالم (أكثر من ٩٠ دولة) ليعودوا إلى أوطانهم حاملين رسالة الدعوة إلى الإسلام على بصيرة، وفى وسطية واعتدال. بالإضافة إلى تعليمه اللغة العربية للناطقين بها وغير الناطقين.

المفهوم الإسلامى للحضارة الذى حمل لواءه الأزهر الشريف:

يختلف مفهوم الحضارة عند المسلمين عن مفهومها عند الغرب:

- فالحضارة الإسلامية لا تقف عند حدود المنهج التجريبى أو الفعلى الذى تقف عنده الحضارة الغربية. بل يمتد ليشمل العقيدة والأخلاق والجوانب الروحية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.
- هذا فضلاً عن أن الحضارة الإسلامية لا تفرق بين المجتمع المسلم والمجتمع غير المسلم، حيث تجعل الحرية والاقتناع هما أساس التعامل الفكرى.
- ومن هنا تعد الحضارة الإسلامية أوسع مجالاً من الحضارة الغربية.

الأزهر يحمل لواء المفهوم الإسلامى للحضارة منذ سقوط بغداد عام ٦٥٦هـ:

- فبعد سقوط بغداد برز دور مصر والأزهر كمحور للحضارة الإسلامية حيث انتقل أئمة الفكر العربى من بغداد إلى القاهرة.
- كما برز دور الأزهر فى مجال التطور السياسى لدى الشعب المصرى حيث قام علماء الأزهر بالأدوار التالية:

١- دور مع الحاكم من أجل تحقيق الشرعية ومراقبة الأداء ومقاومة المظالم.

٢- دور مع المحكومين من أجل رعايتهم، وتنمية حسهم الوطنى وتعبئة قواهم كلما ألمت بهم المحن والخطوب.

٣- دور مع المحتل الغاصب حيث كان علماء الأزهر هم قادة النضال ضد المستعمر الغاصب.

- **ولا ننسى دور الأزهر فى محنة عام ١٩٦٧، التى تعرض لها الوطن على يد الصهاينة. ولجوء الرئيس جمال عبد الناصر إلى الأزهر يعتلى منبره.** ويلوذ بعلمائه ليشحذ بهم الهمم والعزائم فى مواجهة المعتدين.
- **كما لا ننسى دور الأزهر يوم ١٢ يوليو عام ١٧٩٨ حين هزم المماليك وفروا من أمام الفرنسيين عند شبراخيت.**

- حيث اجتمع العلماء فى صحن الأزهر ونادوا بالجهاد. وقاد المقاومة السيد عمر مكرم.

- **وفى يوم ٢١/ ١٠/ ١٧٩٨ تشكلت قيادة للمقاومة برئاسة الشيخ السادات**، وجعل الأزهر مقراً لقيادة المقاومة. ففيه نظمت كتائب المتطوعين، ومنه انطلقت فرق الفقهاء إلى كل مكان ينادون بالجهاد.

- **ولما دخل الفرنسيون بخيولهم صحن الأزهر، وأعدموا الكثير من العلماء والفقهاء ازدادت الثورة اشتعالاً.**

- **مما أجبر نابليون على اعتبارهم المركز الأول للقيادة**، واضطر من بعدها إلى مغادرة مصر.

- **ومن بعده تولى** «كليبر» الذى قتله أحد الطلبة السوريين المجاورين بالأزهر.

- **ثم تولى القيادة من بعده** «مينو» الذى سرعان ما أعلن إسلامه. وبدأ خطة الانسحاب عن مصر.

- **وكل ذلك كان بفضل الأزهر** وعلماء الأزهر الذين قادوا المقاومة ضد الفرنسيين المعتدين.

- **ولا ننسى دور الأزهر فى قيام النهضة فى عهد محمد على:** حيث كان يوفد البعثات إلى أوروبا من طلاب الأزهر. كرفاعة الطهطاوى وغيره.

- **وأيضاً دور الأزهر فى قيام الثورة العرابية.** فمن رجالاتها الشيخ محمد عبده، وعبد الله النديم، وشيخ الأزهر شمس الدين الأنبابى، وغيرهم من علماء الأزهر الذين قاموا بتأييد أحمد عرابى، وجمعوا كلمة الشعب حوله، وأعلنوا الجهاد، وأصدروا فتوى بأنه «لا يصح أن يكون الخديوى توفيق حاكماً لمصر بعد أن باع الوطن للأجانب، باتباعه ما يشير عليه القنصلان. وأنه لذلك يجب عزله . .» (انظر كتاب الهلال «الدين والدولة والثورة» لرفعت سيد أحمد طبعة ١٩٨٥ صفحة ٢٧).

- **وأيضاً دور الأزهر فى تأجيج ثورة ١٩١٩:**

حيث انطلقت منه ثورة الشعب المصرى يوم ٩ مارس عام ١٩١٩ ضد الإنجليز، فالطلبة الأزهريون كانوا هم أول من خرج لتأييد هذه الثورة. ولما حاول الإنجليز إغلاق الجامع الأزهر تصدى لهم الشيخ أبو الفضل الجيزاوى شيخ الأزهر والعلماء (انظر عبد الرحمن الرافعى ص ١٧٥ كتاب ثورة ١٩١٩) هذا ومن المعروف أن سعد زغلول الذى قاد هذه الثورة كان أزهرياً.

- وقد كتب عبد الرحمن الرافعى المؤرخ عن دور منبر الأزهر فى إيقاد الحمية، وإيقاظ روح الجهاد فى ثورة ١٩١٩.

• كما أشاد مؤرخو هذه الثورة بدور الشيخ الأزهرى (يوسف الجندى) الذى أعلن استقلال «زفتى» ونزع العلم الإنجليزى من دور الحكومة، وعلق بدلاً منه العلم المصرى وحض المصريين على تحدى السلطات الإنجليزية.

• وأيضًا دور الشيخ الأزهرى (عباس الجمل) الذى احتل برجاله أماكن من مدينة بورسعيد. وأعلن استقلالها، وعدم خضوعها للاحتلال البريطانى.

• وأيضًا موقف الشيخ محمد بخيت المطيعى مفتى الديار المصرية من لجنة «ملنر» الاستعمارية التى قدمت إلى مصر فى محاولة لتهدئة ثورة ١٩١٩، وقاطعها الوطنيون جميعًا عندما أفتى الشيخ بخيت بالمقاطعة.

• **وقد دار بين الشيخ بخيت واللورد «ملنر» الحوار التالى فى بيت الشيخ:**

اللورد: إن الإنجليز ساعدوا على رقى البلاد. والحماية لا تضر المصريين فى شىء.

الشيخ: إن المصريين يعرفون ما يضرهم وما ينفعهم، ومطالبتهم بالاستقلال هو حقهم المشروع.

اللورد: إن الحماية البريطانية تمنع الدول الأوروبية من الاعتداء على مصر.

الشيخ: إن احتلال بريطانيا لمصر هو أكبر عدوان عليها، فهل تقبل بريطانيا من فرنسا أن تعلن الحماية عليها؟

اللورد فى غيظ: إن انجلترا دولة عريقة فى الاستقلال ولا يجرؤ أحد أن يقرب منها.

الشيخ: مصر أعرق من انجلترا فى هذا، وليس لانجلترا مثل تاريخ مصر الحضارى الأصيل.

اللورد: يحسن أن نتقابل فى منتصف الطريق فتهدئوا الثورة.

الشيخ: وعلى انجلترا أن تبدأ فى النصف الأول، فتحقق رغبات المصريين فى الاستقلال. ونتعاهد معًا معاهدة الأنداد.

الموضوع الثانى

الأزهر بين الواقع وآفاق المستقبل

الموضوع الثانى
الأزهر بين الواقع وآفاق المستقبل

● **لقد أعطى القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ فى المواد ٢، ١٥، ٣٣، ٣٨، للأزهر المكانة اللائقة به**، وبوأه المنزلة العالية، باعتباره موئل الدين وملاذ الدنيا، والقائم على حمل رسالة الإسلام إلى الناس كافة، وهدايتهم إلى صحيح الدين وسديد الفهم لأحكامه، والذى يعمل لإظهار حقيقة الإسلام وأثره فى تقدم البشرية ورقى الحضارة، والمنوط به بعث الحضارة الإسلامية والتراث العلمى والروحى للأمة العربية.

● **هذا بالإضافة إلى تزويد العالم العربى والإسلامى بالعلماء العاملين وأصحاب الرأى فى كل ما يتصل بالشريعة الإسلامية وبالثقافة الدينية والعلوم العربية**، الذين يجمعون بين الإيمان بالله ،والثقة بالنفس، وقوة الروح، والتفقه فى العقيدة والشريعة ولغة القرآن، وبين الكفاءة العلمية والعملية لتأكيد الصلة بين الدين والحياة، والربط بين العقيدة والسلوك، والمشاركة فى كل أنواع النشاط والإنتاج والريادة فى عالم الدنيا، وحمل أمانة الدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة فى داخل مصر وخارجها.

● **وأفصحت المذكرة الإيضاحية للقانون المشار إليه عن هذه المعانى ذاتها** وأكدت على أنه: (لابد من تجديد الأزهر وتطويره، والاعتراف بمكانته وأثره، **مع الاحتفاظ له بطابعه وخصائصه وصفته التى استحق بها أن يبقى مسيطراً على تاريخنا، وعلى العلاقات الوثيقة بيننا وبين إخوان لنا فى مشارق الأرض ومغاربها أكثر من ألف سنة.**

● **وأضافت أن مشروع الإصلاح الذى يهدف إليه هذا القانون يقوم على عدد من المبادئ هى:**

١- **أن يبقى الأزهر وأن يدعم**، ليظل أكبر جامعة إسلامية، وأقدم جامعة فى الشرق والغرب.

٢- **أن يظل الأزهر كما كان منذ أكثر من ألف سنة حصنًا للدين والعروبة**، يرتقى به الإسلام ويتجدد ويتجلى فى جوهره الأصيل، ويتسع نطاق العلم به فى كل مستوى وفى كل بيئة، ويذود عنه كل ما يشوبه وكل ما يرمى به.

٣- **أن يتحقق قدر مشترك** من المعرفة والخبرة بين المتعلمين فى جامعة الأزهر والمعاهد الأزهرية، وبين سائر المتعلمين فى الجامعات والمدارس الأخرى، **مع الحرص على الدراسات الدينية والعربية التى يمتاز بها الأزهر منذ كان.**

٤- **اكتساب علماء الأزهر العلوم المدنية إلى جانب علوم الدين** (البند الثالث) وإزالة الفوارق بين خريجيه وخريجى الجامعات والمعاهد الأخرى وتوحيد الشهادات الدراسية والجامعية فيما بينهم.

• ويتضح من صريح نصوص القانون ومذكرته الإيضاحية على نحو ما تقدم وغيره، أن إدخال العلوم المدنية إلى الأزهر، يجب ألا يخل برسالة الأزهر الإسلامية وهى الهدف الأساسى لفكرة تطوير وتجديد الأزهر التى جعلها القانون أهم غاياته.

• غير أن التطبيق العملى كشف عن فرض جميع مناهج ومقررات التعليم العام كما هى بكل أحجامها وأنواعها ومضمونها على طلاب الأزهر. وخاصة فى مرحلة المعاهد الأزهرية، وهى مرحلة التكوين والتأسيس العلمى.

• وكانت تلك الازدواجية على حساب العلوم الشرعية والعربية وحفظ القرآن الكريم، وعلى حساب نفسية وصحة الطلاب أنفسهم، وخلافًا لكل المبادئ التربوية والتعليمية، مما أدى إلى تدهور خطير فى مستوى الخريجين إلى حد الكارثة، مما يهدد بإلغاء دور الأزهر وتميزه الإسلامى.

• ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فقد أدى النظام الشمولى السابق إلى تقييد حركة الأزهر عن طريق سيطرة السلطة التنفيذية على التعيينات الرئيسية فى الأزهر، واشتراط موافقة وزير شئون الأزهر على العديد من الإجراءات والقرارات اللازمة لأداء مهمته وتسيير إدارته، مع انشغال هذا الوزير وهو عادة رئيس الوزراء، بأعباء مهامه الثقيلة المتعددة، عن متابعة ما يجرى فى الأزهر، مما كان له تأثيره الكبير، بتردى الأوضاع العلمية والمالية والمنشآت التعليمية بالأزهر.

• هذا إلى جانب قعود الدولة عن تدبير الأموال اللازمة لنهوض الأزهر برسالته، إما عجزًا أحيانًا، أو تقتيراً وإهمالاً فى أغلب الأحيان، بدليل الإنفاقات الضخمة على نواحى أخرى أقل أهمية وأدنى شأنًا، **والأدهى من كل ذلك،** حرمان الأزهر من

الإشراف على الأوقـاف المرصودة للإنفـاق على الأغراض التى قام الأزهـر من أجلها، وضيـاع كثير من عـائدات هذه الأوقاف على المصاريف الإدارية، وعلى أغـراض أخرى غير ما رصدت له.

● **وقد أدى ضعف ميـزانية الأزهر وضالة اعتماداته إلـى قصور شديد** فى عدد الكليات العمليـة وأجهزتها التعلـيمية، بل وفى المنشـآت التعليمية الخـاصة بالكليات القـائمة بها وخاصة بالنسبة للطالبات مما صرف الكثيرين عن الالتحاق بكليات الأزهر.

● ولم تكن المعـاهد الأزهرية أحسن حـالاً، بل أسوأ، فقـد تدهورت أحوال مـبانيـها وتخلخلت كثـافة الفصـول فى المراحل الأولى فى العديد من المعاهد الابتـدائية وأغلقت معـاهد محـفظى القرآن الكريم، وقطعت إعـانة مكاتب تحفيظ الـقرآن (٧٧٠٠ مكتب) حيث حـولت ميزانيتـها لترميم وصـيانة المبانى الأزهرية المتـضررة من زلزال سنة ١٩٩٢ والتى تكاد تنهار على من فيها.

● **ولقد مـر على صدور القـانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الخاص بالأزهر ما يـربو على أربعة وأربعين عامًا، لم يتم تطويره خـلالها تطويراً جوهريًا** يعالج السلبيـات ومواضع الضعف والقصـور، ويعمل على إنهاض الأزهر مـن كبوته، عـدا بعض التعديلات الجـزئية التى تغلب عليها المسائل الشكلية، دون مساس بجوهر القانون.

● وتلافيًا لبعض تلك السلبيات التى تعوق الأزهر عن أداء رسالته على الوجه الأكمل، وتقف حائلاً بينه وبين النهوض والتقدم، وتحقيقًا للأهداف التى يبتغيها القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ذاته، كان هذا الاستجواب تطلعا إلى مستقبل أفضل للأزهر.

● هذا بالإضافة إلى الاقـتراح بمشروع تعديل قانون الأزهر الذى تـقدمنا به إلى مجلس الشعب. وتحدد له موعد للمناقشة فى شهر يناير ٢٠٠٥ ولكن تقرر تأجيل هذه المناقشة فجأة وبدون إبداء أسباب. وتفاصيل هذا الاقتراح بالجزء الأول من هذه السلسلة.

(تنظر مـحاضر اجـتمـاعات لجنة التـعليم بمجلس الشعـب فى أعوام ٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، وتقرير المجالس القومية المتخصصة مجلد ٢٥ ص ٥٢٦، ٥٢٧ عن الأعوام من ٩٤ إلى ١٩٩٩، وتقـارير المركز القـومى للبحـوث الاجتـماعـية والجنائيـة، والبيـانات الإحصـائية الـصادرة عن قطاع المعـاهد الأزهرية، وطلبات الإحـاطة المقدمـة من بعض أعضاء مجلس الشعب والمناقشات التى دارت حولها فى هذه السنوات).

الموضوع الثالث

محاولات فرض التغريب، وطمس الهـويـة على المناهـج الأزهـريـة

الموضوع الثالث

محاولات فرض التغريب، وطمس الهوية على المناهج الأزهرية

• تعرضت المناهج الأزهرية وفى مقدمتها القرآن الكريم لقرارات التحجيم والإلغاء، أو الدمج والاختزال، أو التغريب ومحو الهوية لحساب الثقافة الصهيو أمريكية.

• **ويعد ذلك مخالفة صريحة لما جاء فى القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ومذكرته الإيضاحية التى تنص فى ص٤١ على:** (لابد من تجديد الأزهر وتطويره. مع الاحتفاظ له بطابعه وخصائصه وصفته التى استحق بها أن يبقى مسيطراً على تاريخنا، وعلى العلاقات الوثيقة بيننا وبين إخوان لنا فى مشارق الأرض ومغاربها أكثر من ألف عام). وتنص أيضًا فى ص٤٦ (على المعاهد الأزهرية أن تعد لكليات الجامعة الأزهرية على اختلافها طلابًا على حظ من الثقافة الإسلامية والعربية لا يقل عن حظهم منها فى الوقت الحاضر) - أى وقت صدور القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١.

• من هذا النص يتضح أن القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ اشترط ألا يقل حظ طلاب المعاهد الأزهرية من العلوم الشرعية والعربية، عن حظهم منها وقت صدور هذا القانون. أى عام ١٩٦١.

• **وللأسف لم تلتزم إدارة الأزهر بهذا النص،** بل قامت بإلغاء أو اختزال الكثير من مواد الشريعة واللغة العربية، وغيرها من العلوم الأزهرية، وفى مقدمتها القرآن الكريم، لحساب ثقافة الأمريكان والصهاينة.

• **وخير دليل على ذلك: هو المنشور الذى صدر عن إدارة الأزهر، والموقع من فضيلة شيخ الأزهر فى ٤/ ٩/ ١٩٩٧**، والذى يوضح حجم الموضوعات المحذوفة من كل منهج من مناهج المعاهد الثانوية الأزهرية. **وهو حجم كبير للأسف**. وهذا المنشور يعد أوضح دليل نرد به على من يدعى بأنه لا يوجد حذف فى المناهج الأزهرية

(انظر الوثيقة رقم ١). التى تبين الكم الكبير مما حذف.

وانظر أيضًا (الوثيقة رقم (٢) وهى عبارة عن بيان فضيلة شيخ الأزهر المؤرخ فى ٢٥/ ٥/ ١٩٩٨، والذى ينكر فيه أى حذف من مقرر حفظ القرآن، أو المواد الشرعية

والعربية. وذلك فى الفقرة رقم (٥) صفحة (٤) من البيان: **فأى الوثيقتين نصدق؟ وهما الاثنتان بتوقيع فضيلة شيخ الأزهر؟؟!!**

وهناك وثيقة أخرى أشد خطورة من السابقة. وهى صادرة عن لجنة التربية والتعليم بمجمع البحوث الإسلامية فى دورتها رقم (٣٦) فى ١٢/٣/٢٠٠٠. حيث ذكر فى هذه الوثيقة أن عدد ساعات الدراسة بالمرحلة الثانوية الأزهرية فى العلوم الشرعية والعربية أصبح يقل بمقدار ٢٥ ساعة أسبوعيًا عن عددها قبل صدور القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١.

(انظر هذه الوثيقة فى الموضوع الخاص بمجمع البحوث الإسلامية بآخر هذا الاستجواب).

ونحن نقول:

أين هذا مما ورد فى القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الذى يشترط ألا يقل حظ طلاب المعاهد الأزهرية من العلوم الشرعية والعربية عن حظهم منها وقت صدور هذا القانون؟

وفيما يلى بيان إجمالى بالعلوم الأزهرية (الشرعية والعربية والثقافية) التى حذفت، أو اختزلت، أو شوهت، بالمعاهد الأزهرية (وذلك بالمخالفة للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١):

أولا: محنة منهج القرآن الكريم: وما تعرض له من تقلص لحساب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

ثانيا: مأزق منهج مادة التجويد: وما تعرض له من دمج وإلغاء شرط النجاح فى هذه المادة منفردة.

ثالثا: مأزق مادة الدعوة والمجتمع الإسلامى: وما تعرضت له من إلغاء وإقصاء.

رابعا: مأزق منهج التاريخ الإسلامى: وما تعرض له من بتر للحقائق، وطمس للهوية والأصالة.

خامسا: مأزق منهج التربية الوطنية: وما تعرض له من طمس للهوية، وتغييب لروح الولاء والوطنية.

سادسا: مأزق منهج المواد الفلسفية: وما تعرض له من طمس للهوية، وتغييب لروح الولاء والوطنية.

سابعا: مأزق منهج مادتى التفسير والحديث: وما تعرضتا له من إلغاء لموضوعات الجهاد وغيرها، ثم دمج باقى موضوعاته مع مادة المطالعة والنصوص.

ثامنا: مأزق منهج اللغة العربية: وما تعرض له من تهميش، وطمس للهوية .

تاسعا: مأزق منهج مادة الفقه: وما تعرض له من إلغاء تدريس المذاهب الأربعة بالمرحلة الإعدادية، وصعوبة استيعاب كتبها الجديدة.

عاشرًا: مأزق منهج اللغة الإنجليزية: وما تعرض له من طمس للهوية، وترويج للثقافة الصهيو أمريكية.

حادى عشر: مأزق منهج التربية النسوية، بمعاهد الفتيات الأزهرية: وما تعرضت له من إلغاء وإقصاء.

ثانى عشر: مأزق منهج مواد المجالات المهنية والفنية: وما تعرضت له من إلغاء وإقصاء.

ثالث عشر: مأزق دمج شعبتى الرياضيات والعلوم فى شعبة واحدة، وإجبار طالب الأزهر على دراسة مواد الشعبتين معا.

رابع عشر: محنة التطبيق الخاطئ لازدواجية المناهج بالأزهر.

خامس عشر: محنة تخفيض مدة سنوات الدراسة بالأزهر: من تسع سنوات إلى ست سنوات.

وفيما يلى بيان تفصيلى بالعلوم الأزهرية (الشرعية والعربية وغيرها) التى حذفت، أو اختزلت، أوشوهت بالمعاهد الأزهرية، وذلك بالمخالفة للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١.

أولا: محنة منهج القرآن وما تعرض له من تقلص لحساب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

١ - محنة منهج القرآن الكريم بالمعاهد الابتدائية الأزهرية

اتخذت الحرب ضد مقرر تحفيظ القرآن بالمرحلة الابتدائية الأزهرية عدة صور وإجراءات غير قانونية نذكر منها ما يلى:

أ- تخفيض عدد أجزاء حفظ القرآن من ٣٠ إلى١٨ جزءا.

ب- تخفيض عدد حصص تحفيظ القرآن من ١٨ إلى ٦ حصص بالصف الأول. وهكذا باقى الصفوف. انظر الوثيقة رقم (٣) ورقم (٤).

ملاحظة:

لقد جاء تقليص عدد أجزاء حفظ القرآن الكريم، وعدد حصص تحفيظه، بالمعاهد الابتدائية الأزهرية، لحساب اللغة الإنجليزية وثقافة الغرب، التى فرض تدريسها على طلاب الأزهر منذ بداية المرحلة الابتدائية، وذلك بموجب الاتفاقية التى عقدت بين مصر وأمريكا عام ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣. (انظر الوثيقة رقم (٥)). وذلك لإفساح المجال جهدًا ووقتًا أمام دراسة اللغة الإنجليزية، فى كتب تحمل ثقافة وأفكار الغرب على ما سيأتى بيانه.

جـ- استخدام موضوعات اللغة الإنجليزية وسيلة لنشر الثقافة الصهيو أمريكية.

د- توقف الأزهر عن تعيين محفظين جدد للقرآن بالمعاهد الابتدائية طوال السنوات الثمان الأخيرة.

هـ- إلغاء المعاهد التى كانت متخصصة فى تخريج محفظى القرآن (٢٣ معهدًا).

و- توقف صرف إعانة التحفيظ لطلاب المعاهد الابتدائية الأزهرية.

ز- تخفيض راتب المحفظ إلى أقل من راتب عامل (الخدمة المعاونة).

٢- محنة تحفيظ القرآن بالكتاتيب المعانة من الأزهر وغير المعانة

أ- محنة تحفيظ القرآن بالكتاتيب المعانة من الأزهر والخاضعة لإشرافه:

أولاً: المخالفات القانونية التى تضمنتها لائحة الكتاتيب المعانة من الأزهر.

ثانيًا: توقف صرف إعانات الكتاتيب المعانة من الأزهر.

ثالثًا: استخدام أساليب البلطجة والإرهاب فى إغلاق هذه الكتاتيب

ب- محنة تحفيظ القرآن بالكتاتيب غير المعانة من الأزهر.

وفيما يلى تفصيل ذلك:

١- محنة منهج القرآن الكريم بالمعاهد الابتدائية الأزهرية

اتخذت الحرب ضد مقرر تحفيظ القرآن بالمرحلة الابتدائية الأزهرية عدة صور وإجراءات غير قانونية نذكر منها ما يلى:

(أ) تخفيض عدد أجزاء الحفظ من ٣٠ إلى ١٨ جزءا بالمرحلة الابتدائية الأزهرية

وهذا التخفيض يتعارض مع ما يأتى:

١- **يتعارض مع القاعدة التى تقول:** «الحفظ فى الصغر كالنقش على الحجر» لسرعة الحفظ وثبوته فى الذهن فى السن المبكرة.

٢- **كما يتعارض مع نظريات علم النفس** التى تقول بأن العصر الذهبى للذاكرة يكون من حوالى سن ٦ إلى سن ١٢ تقريبًا.

٣- **ويتعارض أيضًا مع القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الذى جعل من شروط القبول بالصف الأول الإعدادى الأزهرى أن يكون الطالب حافظًا للقرآن الكريم كله (٣٠) جزءًا.** (انظر نص المادة ٥٠ من اللائحة التنفيذية للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١). والتى جعلت مادة «حفظ القرآن الكريم» قاصرة على المعاهد الابتدائية وحدها. وليست من ضمن المعاهد الإعدادية

المنصوص عليها فى المادة (٦٠) المشار إليها. وليست أيضا من ضمن مواد المعاهد الثانوية المنصوص عليها فى المادة (٦٥) من اللائحة المشار إليها.

والمعروف أن أى تغيير فى نصوص هذه المواد لا يجوز إلا بتعديل تشريعى من مجلس الشعب الذى أصدر القانون ولائحته التنفيذية. وبذلك يكون تخفيض عدد أجزاء الحفظ بالمرحلة الابتدائية إلى ١٨ جزءاً مخالفًا للقانون.

٤- كما أن هذا القرار قد تم تطبيقه من خلف ظهر المجلس الأعلى للأزهر. وهو المختص وحده برسم السياسة التعليمية للمعاهد الأزهرية وفقًا للمادة (١٠) من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١.

(ب) تخفيض عدد حصص تحفيظ القرآن تلبية لطلب الأمريكان

تم تخفيض عدد الحصص التى كانت مخصصة لتحفيظ القرآن من ١٨ إلى ٦ حصص أسبوعيًا بالصف الأول الإبتدائى. وهكذا فى باقى الصفوف.

(انظر الوثيقة رقم ٣). وهى عبارة عن صورة من جدول الحصص لعام ٨٨/ ١٩٨٩، والمثبت به عدد ١٨ حصة للقرآن بالصف الأول الابتدائى. ثم (انظر الوثيقة رقم (٤)) وهى عبارة عن صورة من جدول الحصص الجديد لعام ٩٦/ ١٩٩٧ والمثبت به ٦ حصص فقط للقرآن بالصف الأول الابتدائى.

علمًا بأن هذا الحذف جاء تمهيداً لاستخدام هذه الحصص فى تدريس مادة اللغة الإنجليزية، تطبيقًا للاتفاقية التى وقعت بين مصر والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وتحمل رقم ٢٦٣/ ٢٨٦، بعنوان: (اتفاقية منحة الهدف الإستراتيجى للتعليم الأساسى). وصدر لها القرار الجمهورى رقم ٢٩ لسنة ٢٠٠٣. والذى صدق عليه مجلس الشعب فى يونيه ٢٠٠٣.

وتنص هذه الاتفاقية على أن تقوم مصر بتقديم تدريس اللغة الإنجليزية ابتداء من الصف الثانى من المرحلة الابتدائية، بدلاً من الصف الرابع الابتدائى (عام وأزهرى). وذلك فى مقابل منحة قيمتها ٢٣,٤ مليون دولار.

(انظر الوثيقة التالية رقم(٥)). وهى تتكون من ثلاث صفحات. حيث يوجد بالصفحة الأولى عنوان الاتفاقية. وبالصفحة الثانية النص التالى: (تقوم وزارة التعليم بتقديم اللغة الإنجليزية فى السنة الثانية من المرحلة الابتدائية بدلاً من السنة الرابعة). وبالصفحة الثالثة النص التالى: (زيادة فرص الوصول إلى الوعى بالموضوعات الصحية الحرجة.. للشابات والشباب).

فتأمل عبارة: (الموضوعات الصحية الحرجة للشابات والشباب). وهل هى تعنى شيئًا آخر غير إباحة الشذوذ، وكيف يكون الحمل آمنًا خارج نطاق الزواج. وغيرها من أنواع الثقافة الأمريكية التى ستحملها إلينا كتب اللغة الإنجليزية التى أتت بها هذه الاتفاقية. (وفيما يلى ثلاث صفحات منها).

إتفاقية منحة الهدف الإستراتيجي
التعليم الأساسي
بين
حكومة جمهورية مصر العربية
و
حكومة الولايات المتحدة الأمريكية
****

التعليم الأساسي

بتاريخ ٩/٩/٢٠٠٢

وثيقة رقم (٥أ)

ثانيا: تدريب المدرسين و بناء القدرة المؤسسية:

تساهم أنشطة تدريب المدرسين والأنشطة المتعلقة ببناء القدرة المؤسسية فى تحقيق النتائج الأولى والرابعة والخامسة المذكورة عاليه. وتقوم أنشطة إصلاح برامج إعداد المدرس (برامج تعليم الطالب-المعلم) بتوفير المساعدة الفنية لتصل بطرق التدريس الى المعايير الحديثة و تدريب أعضاء هيئات التدريس على إستخدام وتدريس الوسائل الحديثة، وتطوير المواد التعليمية، وتحسين مهارات وضع الإمتحانات .ويشمل هذا البرنامج كذلك إصلاح المكونات المختلفة لبرنامج تأهيل الطالب-المعلم وأيضا دعم إصلاح عملية منح الرخصة للمعلمين بالعمل . وكذلك تحسين برامج التدريب العملي على التدريس، ووضع وتبني المعايير التعليمية كأساس لوضع المناهج والإمتحانات وقياس اداء الطالب و المدرس .من الممكن كذلك تقديم المساعدة الفنية لكليات التربية لوضع سياسات تعليمية جديدة.

الهدف الرئيسي لهذا البرنامج هو تحسين نوعية تدريس اللغة الإنجليزية وبرامج تدريب المعلم في مصر. سوف تهدف المساعدة في تطوير مهارات تدريس اللغة الإنجليزية إلى بناء القدرة المؤسسية لوحدات التدريب على تدريس اللغة الإنجليزية فى وزارة التعليم وكليات التربية. ويتم توفير المساعدة الفنية كذلك لتحسين برامج تطوير الكفاءة المهنية للقائمين على تدريس اللغة الإنجليزية ،ودعم تنمية معايير أساسية لتدريس اللغة وتطوير المواد التعليمية فى وزارة التعليم وكليات التربية على مستوى الجمهورية وأخيرا سوف يدعم هذا البرنامج قيام وزارة التعليم بتقديم اللغة الإنجليزية فى السنة الثانية من المرحلة الإبتدائية بدلا من السنة الرابعة.

وأخيرا يشمل البرنامج أنشطة تدريبية فى مصر والولايات المتحدة و دولة ثالثة بهدف تحسين اداء المستهدفين من القائمين على التعليم من وزارتى التعليم والتعليم العالى . المنظمات غير الحكومية وهيئات أخرى مشاركة تحت انشطة هذه الإتفاقية من خلال توفير تدريب على مستوى عالى والتعرف على نماذج ممتازة. يساهم هذا التدريب فى تحقيق الأهداف المحددة لكل نشاط. بالإضافة الى أن الكوادر التى يتم تدريبها في الولايات المتحدة سوف تقوم بدورها بتحسين أداء المؤسسات والهيئات التعليمية المصرية وسوف تساعد على تقوية نظم الإدارة والإمكانات الفنية بها .

ويشارك في تنفيذ أنشطة التدريب وزارتي التعليم والتعليم العالي والبحث العلمي وسوف يتم تحديد الشركاء المنفذين من المنظمات غير الحكومية بعد التشاور مع الوزارات المنفذة.

وثيقة رقم (٥ب)

يـنفذ حاليـا بـرنامج "آفاق جديدة" لتنمية المهارات الحياتية من خلال منحة لمركز تطوير التعليم والأنشطة السكانية (CEDPA) في ٢١ محافظة بمصر. وسوف يتكرر هذا البرنامج مـن خـلال منحة تكميلية للهيئة المذكورة ليمتد إلى محافظات أخرى ويؤدي الى زيادة فـرص الوصول إلى الوعي بالموضوعات الصحية الحرجة والقراءة والكتابة و التعليم غير الرسمي للشـابات والشباب. أما برنامج تنمية مهارات ما قبل المدرسة فإنه يتم من خلال منحة "ورشة عمل سمسم" التى تقدم نموذج محلي للبرنامج العالمي المعروف "عالم سمسم" وسوف تمتد المنحة بغرض دعم أهداف تعليم اللغة والصحة والصحة العامة و نشاط التعليم وتوعيـة أولياء الأمور. كما تقدم هيئة إنقاذ الطفولة منح للتعليم الرسمي من خلال منحة لمشـروع بعنوان "APEAL". وسـوف تشـمل أيضـا هذه المنحة مساعدة الهيئة على الإسـتمرار في تقديم المنح للأطفال غير المقيدين بالمدارس في المناطق الريفية بمحافظات المنيا وسوهاج وقنا.

والشريك الرئيسي في هذه البرامج هو وزارة التربية والتعليم.

رابعا: دعم ادارة البرامج (انشطة متنوعة، شئون الأفراد، مساعدات فنية وموازنة مالية)

يدعم هذا [illegible] تمويل ادارة المشروع والمتابعة [illegible] المساعدة الفنية والدعـم، وإقامـة حـوار للسياسات على المستوى القومي وكذا توفير العاملين وتكاليف متنوعة أخرى مرتبطة بالبرامج. العاملون الممولون من خلال مكون دعم الإدارة سيمنح لهم الاعفاءات العامة الواردة طبقا لبند ب-٤ بالملحق رقم (٢) المرفق.

٦-الأدوار و المسئوليات لطرفي الاتفاقية:

تضطلع كل وزارة ذكرت بالبند الخامس بعاليه، مسئولية التنفيذ الشامل للأنشطة المختلفة كجهة ممثلة للحكومة المصرية

وتقـوم الوكالـة الأمريكية للتنمية الدولية بالاشتراك مع قطاع التعاون الدولي بوزارة الخارجية – مجتمعتان بإدارة هذه الإتفاقية ومختصة فيما يتعلق بالتوقيع والتعديل فيها.

ومـن المحتمل تنفيذ الأنشطة الممولة تحت هذه الإتفاقية بواسطة الحكومة المصرية و مجموعـة من الهيئات الأمريكية والدولية والمحلية الذين يعملون من خلال منح واتفاقيات تعـاون وعقـود لدعم تحقيق الهدف الإستراتيجي. ولن تشرع الوكالة الأمريكية للتنمية الدوليـة فـي إعطاء المنح أو إبرام التعاقدات إلا بعد التشاور مع الشريك الممثل للحكومة المصرية.

[illegible]

[illegible]

وثيقة رقم (٥جـ)

وفيما يلى المخالفات القانونية والتربوية التى نتجت عن تخفيض عدد حصص القرآن لحساب حصص اللغة الإنجليزية التى اشترطتها اتفاقية المنحة الأمريكية:

١ - أن عدد حصص القرآن خفض بنسبة ٦٧٪، فى حين أن عدد أجزاء الحفظ خفض بنسبة ٣٣٪ مما أدى إلى اختصار وقت التحفيظ بنسبة ٥٠٪. وذلك لصالح تدريس اللغة الإنجليزية المشار إليها. وقد نتج عن ذلك ظاهرة ضعف مستوى خريجى الأزهر فى حفظ القرآن الكريم.

٢- أنه عند تطبيق هذه الاتفاقية قام الأزهر بتدريس اللغة الإنجليزية ابتداء من الصف الأول الابتدائى، فى حين تنص هذه الاتفاقية على أن يكون البدء من الصف الثانى الابتدائى. أى أن الأزهر كان فى ذلك أمريكيا أكثر من الأمريكان. (انظر الوثيقة رقم (٥)).

وفى هذا خطورة بالغة على تحفيظ القرآن، وعلى تعلم اللغة العربية معًا. حيث سيؤدى ذلك إلى تهميش دورهما. كما سيؤدى إلى إضعاف تعلم الإنجليزية نفسها. لأن البدء بتعلم لغتين مختلفتين فى وقت واحد، وفى عام دراسى واحد، (وهو الصف الأول الابتدائى)، يؤدى إلى ما يعرف بالكف التعليمى. أى تعويق التعليم عند كل منهما. حيث إن إحدى هاتين اللغتين تكتب حروفها من ناحية اليمين (وهى اللغة العربية)، والأخرى تكتب حروفها من ناحية اليسار (وهى اللغة الإنجليزية)

٣- أن هذا القرار يخالف الأصول التربوية المعمول بها فى كل دول العالم. والتى تنص على أن يبدأ الطالب فى تعلم لغته القومية أولاً، وذلك طوال مرحلة التعليم الأساسى، حتى يكتسب قدراً من أساسيات لغته. وهذا مما يساعده على تعلم لغة ثانية فيما بعد.

لذلك فإن هذا القرار يجعل من مصر الدولة الوحيدة فى العالم التى تبدأ فى تعليم لغتها القومية فى نفس اللحظة التى تبدأ فيها تعليم لغة أجنبية عنها. وحتى فى أمريكا نفسها نجدهم لا يدرسون للطلاب أى لغة أجنبية إلا بعد مرحلة التعليم الأساسى (الإعدادية). أى بعد أن يكون الطالب قد درس أساسيات لغته القومية.

٤- أن هذا القرار سيقلل من درجة إتقان الطلاب للغة العربية. مما يؤدى إلى تهميش دورها. كما سيقلل من إتقان الطلاب لحفظ القرآن الكريم مما يتعارض مع أهداف الأزهر.

٥- أن هذا القرار يزيد من عبء المنهج المزدوج (الأزهرى والعام) الذى يثقل كاهل طلاب الأزهر. كما يزيد من متاعبهم النفسية، ويؤثر على قدراتهم التعليمية.

٦- هذا بالإضافة إلى أن الأزهر قام بتطبيق الاتفاقية الأمريكية ابتداء من العام الدراسى ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣. أى بمجرد توقيع الاتفاقية، **ولم ينتظروا حتى يتم التصديق عليها من مجلس الشعب المصرى،** الأمر الذى يخالف الدستور. فى حين تأخرت وزارة التربية فى تطبيق الاتفاقية على مدارسها لمدة عام دراسى كامل، حتى تم التصديق عليها من مجلس الشعب.

٧- كما أن هذا القرار تم تطبيقه من خلف ظهر المجلس الأعلى للأزهر. لأنه المختص برسم السياسة التعليمية للمعاهد الأزهرية وفقًا للمادة (١٠) من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١.

جـ- استخدام موضوعات اللغة الإنجليزية وسيلة لنشر الثقافات الصهيو أمريكية

لقد تم استخدام موضوعات اللغة الإنجليزية بالأزهر الشريف كوسيلة لنشر الثقافات الأجنبية، وبخاصة كتب اللغة الإنجليزية التى تدرس حاليًا بالمعاهد الأزهرية. لما تشتمل عليه من موضوعات تروج لعادات وتقاليد فاسدة، لا تتفق مع عاداتنا وتقاليدنا وثقافتنا العربية والإسلامية.

فى حين كانت موضوعات اللغة الإنجليزية السابقة تتناسب مع رسالة الأزهر وأهدافه فى تخريج الدعاة المدربين على التحدث بالإنجليزية فى موضوعات تحقق أهداف الدعوة الإسلامية ولا تتعارض معها.

وفيما يلى أمثلة من كتب اللغة الإنجليزية السابقة، ذات الأهداف الإسلامية والعربية، وأيضًا أمثلة من كتب اللغة الإنجليزية الحديثة (الحالية)، ذات الأهداف التغريبية الفاسدة. وبخاصة تلك التى تدرس حاليًا بالمعاهد الأزهرية النموذجية.

أولاً: أمثلة من كتب اللغة الإنجليزية السابقة ذات الأهداف الإسلامية العربية

المثال الأول: الموضوع الذى ورد بصفحة ٤٨ من كتاب modern education للصف الثالث الثانوى (عام وأزهر). والذى **يتكلم عن دور الكتاتيب فى تعليم** القراءة والكتابة وتعليم القرآن المرتل.

المثال الثانى: الموضوع الذى ورد بصفحة ١١٢، ١١٣ من نفس الكتاب. والذى **تكلم عن العرب بعد الإسلام، وكيف توحدوا** وأصبحوا أمة واحدة. **كما تكلم** عن الصعوبات التى واجهت هذه الأمة الواحدة كهجوم الصليبيين. وكيف استطاع صلاح الدين أن يهزمهم فى موقعة حطين.



الوثيقة رقم (٦)

كما تكلم عن هزيمة لويس التاسع وأسره فى المنصورة.

فلماذا حذفت كل هذه الدروس التى تغرس فى الطلاب حب الجهاد والشجاعة، وغير ذلك مما يتفق مع أهداف الأزهر. (انظر الوثيقة رقم (٦)). وبها صورة لصلاح الدين ممتطيًا جواده. وصورة لمكتب تحفيظ القرآن. مما كان معروضًا بالكتاب السابق المشار إليه.

وفى عام ١٩٨٨ تقريبًا، استبدلت هذه الموضوعات الإسلامية والوطنية بموضوعات تغريبية، تحض على ارتياد دور السينما، وصالات الرقص، كما تحض على الحب والعشق وغيرها مما يتعارض مع أهداف الأزهر المنصوص عليها فى المادة الثانية من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١. والتى تقول: «الأزهر هو الهيئة العلمية الإسلامية الكبرى التى تقوم على حفظ التراث الإسلامى ودراسته وتجليته ونشره».

ثانيًا: أمثلة من كتب اللغة الإنجليزية ذات الأهداف التغريبية الصهيو أمريكية:

المثال الأول: من كتاب الصف الثاني الثانوى (عام وأزهرى) الوحدة (١٠). الدرس (٢٢). **وفيه صورة لشباب وفتيات يرقصون.** ويدور الحوار التالي:

إيريكا: لازم نرجع إلى الفندق الساعة الثامنة مساءً لأننا سوف نرقص هذا المساء.

سامى: إذن هيا بنا.

فى نفس الكتاب درس (٣١). وحدة (٢١).

يانيس: كيف أمضيت الأمسية.

ياسمين: لقد رقصنا حتى الثالثة صباحًا. (انظر الوثيقة رقم ٧).



الوثيقة رقم (٧)

المثال الثاني: من قصة «الكبرياء والتحامل» للصف الثالث الثانوى أدبى (عام وأزهرى).

وهذه القصة تحمل على غلافها الخارجى الحوار التالى:

- تعالى يا دارسى: يسوؤنى أنك جالسًا بمثل هذه الطريقة **(السخيفة). يجدر بك أن ترقص.**

- **بالتأكيد لن أرقص لأن أخواتك مشغولات.** (يعنى بالرقص مع آخرين). ولا توجد امرأة أخرى أود أن أرقص معها.

محكمة القضاء الإدارى تدين هذه الكتب:

وذلك لما ورد بهذه الكتب من موضوعات غير سوية، حيث صدر الحكم ببراءة أحد موجهى الأزهر (وهو كاتب هذه السطور) من تهمة إفشاء أسرار المهنة لمجرد نشره احتجاجًا على تدريس هذه الموضوعات لطلاب الأزهر والتعليم العام. وقد طلبت المحكمة من الأزهر أن يشكل لجنة لمناقشة هذا الموضوع وإعداد تقرير به. (انظر صورة هذا الحكم بالوثيقة رقم ٨).

وفى هذه الأيام يدرس بالمعاهد الأزهرية النموذجية كتبًا للغة الإنجليزية؛ تشتمل على موضوعات تغريبية غير سوية:

وهى من تأليف أجانب - وتغرس فى الطلاب والطالبات الأزهريات مفاهيم غير سوية، حول الاختلاط، والإباحية، والحب والغرام، والتبرج، وغيرها من العادات والتقاليد الغربية، كما تعودهم الذهاب إلى السينما وصالات الرقص، والسهر خارج البيت، كل هذا وهم فى سن خطيرة، سن بداية المراهقة.

ومن الأمثلة على ذلك ما جاء فى كتاب:

Cambridge English for schools: Student's Bookl, 2

المثال الأول: ورد فى صفحة ١٦ من كتاب «Book 2» **صورة ملونة لفتاة ترقص وقد كتب أسفل الصورة «أنا أحب الرقص. إنه لذيذ»**. (انظر الوثيقة رقم ٩).



I love dancing I think it's delicious.

الوثيقة رقم (٩)

المثال الثانى: ورد فى صفحة ٨٥ من كتاب «Book 2» **صورة لفتاة تقف أمام المرآة وهى تقول: «أنا جميلة. أنا سأذهب إلى السينما مع صديق. أو (صديقة)»**.



الوثيقة رقم (١٠)

(انظر الوثيقة رقم ١٠). وما يليها حتى الوثيقة رقم (٣٥). **وكلها وثائق تثبت أن كتب اللغة الإنجليزية الجديدة بالمعاهد الأزهرية أصبحت ذات توجه تغريبى وأمريكى وصهيونى فاسد.**

وفيما يلى نعرض باقى هذه الأمثلة التى ندلل بها على تغريب مناهج اللغة الإنجليزية بالمعاهد الأزهرية. وهى مجرد أمثلة منتقاة من كتب الصفين الأول والثانى الإعدادى الأزهرى النموذجى. وهناك أمثلة غيرها فى باقى كتب المعاهد الأزهرية. وكلها مما يندى له الجبين، لما تحمله فى طياتها من ثقافات الغرب الفاسدة.

الوثيقة رقم ٢٤ الخاصة بالموضوع رقم (٣٢) ص ٩٤

وفيه أنواع من الحوار الذى يدور بين مراهقين ومراهقات حيث تسأل المراهقة فتاها فى الصورة اليمنى عما إذا كانت أجازة الأسبوع كانت ممتعة له أو لا. وفى الصورة اليسرى ص ٤ يسألها قائلاً:

لماذا لا تأتين معى ؟

لماذا لا نتقابل فى منزلى ؟

هل تحبين الحضور ؟

هل سوف أتصل بك تليفونياً ؟

دعينا نلتقى حوالى الخامسة. سأراك فيما بعد.

Did you have a good weekend?

I had a great weekend, thanks.

INVITING AND SUGGESTING

You can invite someone to do something or go somewhere with you. You can also suggest what you can do:

Why don't you come with me?
Why don't we meet at my house?
Would you like to come?
Shall I tell ...?
Let's meet at around five.
See you later.

فتأمل هذه الحوارات وتخيل مدى خطرها على فتيان وفتيات الأزهر

وثيقة رقم (٢٤)

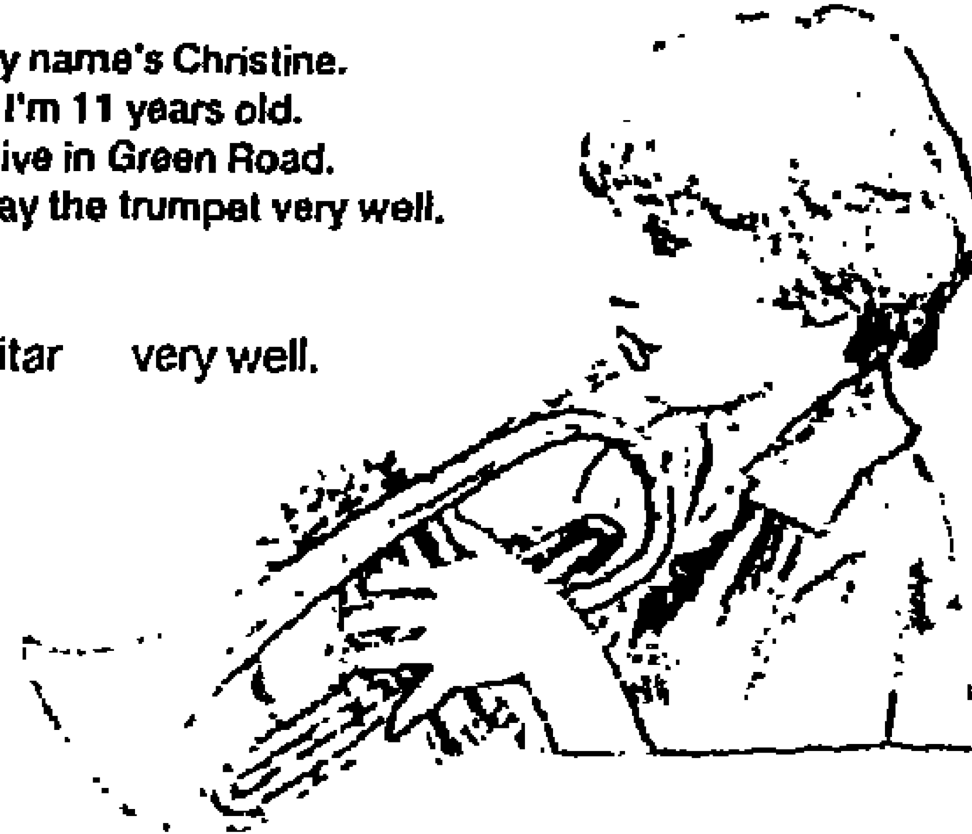
٠ - مجموعة كتب اللغة الإنجليزية التى قررت أخيراً وتشتمل على موضوعات غير سوية
أ - كتاب ص ١١ أعلى
ب- كتاب اللغة الإنجليزية الجديد المقرر على الصف الأول الإعدادى الأزهرى النموذجى منذ عام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ ويشتمل على موضوعات لا تتفق مع رسالة الأزهر فى تخريج دعاة للإسلام . واسمه حيث ورد فيه ما يلى :
الوثيقة رقم ١١، الخاصة بالموضوع رقم « ١ » ص ١١

4 Talk about yourself

Tell the class about yourself.

Listen to the numbers and words.

I can ... play the trumpet/piano/guitar very well.
draw
run
play football
swim





وقد جاء فيه ما يلى :
- أنا أسمى كريستين أنا سنى ١١ سنة . أنا أستطيع ألعب ترومبيتا جيداً - بيانو - أنا أستطيع أن أغنى غناء حسناً جداً .... الخ
فهل هذه القيم الجديدة تتفق مع أهداف الأزهر فى تخريج الدعاة إلى الله تعالى والواعظين والواعظات
الوثيقة بالموضوع (١٢) الخاصة بالموضوع رقم « ٢ » صفحة ١٤
وقد جاء فيه هذه الصورة التالية

1 London to Dublin by boat

Circle the correct answer.
For example:

This boat ... old.
are am (is)

This boat ... big.
are am (is)

I ... hot.
are (am) is

She ... hot.
are am (is)

We ... happy.
(are) am is

فهل تتفق هذه الصور مع برامج تأهيل الأزهريين والأزهريات لأداء رسالة الأزهر فى الدعوة إلى الإسلام ، وهل من نماذج القدوة التى يجب عرضها على شباب وشابات على أعتاب مرحلة المراهقة وفى سن حرجة.

وثيقة رقم (١١، ١٢)

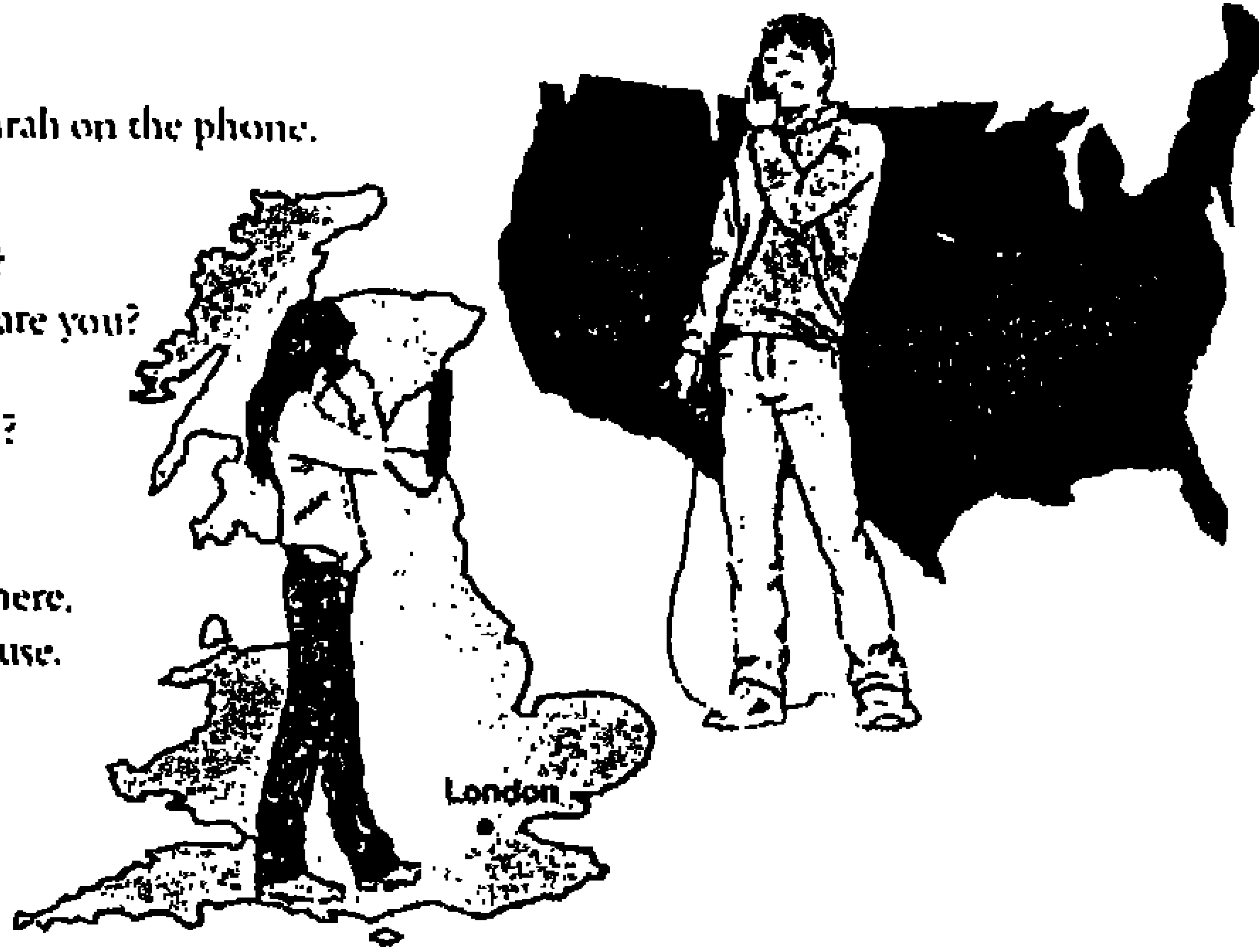
الوثيقة رقم (١٣) الخاصة بالموضوع ص ١٨

وقد جاء فيه مكالمة تليفونية بين «مارتن» فى واشنطون ، وصديقته «سارة» فى لندن . فهل يرى الأزهر أن مثل هذه المكالمات التليفونية بين الأصدقاء المراهقين والمراهقات هى من وسائل التدريب على الدعوة الإسلامية بين طلاب وطالبات الأزهر الذين هم فى بداية البلوغ

2.3 Martin telephones his friends

Listen. Martin is talking to Sarah on the phone.

SARAH: Hello.
MARTIN: Hello! How are you?
SARAH: Fine thanks. Where are you?
MARTIN: I'm in Washington.
SARAH: Where's Washington?
MARTIN: It's in America.
SARAH: In America!
MARTIN: Yes, I've got friends here. They've got a big house.



الوثيقة رقم ٤ بالموضع رقم (٤) ص ٣٣

الوثيقة رقم (١٤) الخاصة بالموضوع رقم « ٤» ص٣٢ وفيه نرى صورة كل من علي ومنى وهما يحاولان شراء كاسيت من أجل سماع الموسيقى



MONA: Here it is, Ali. Excuse me, can I have that cassette, please?
WOMAN: Here you are. That's £7.40, please.
MONA: Thank you. What do you want, Ali?
ALI: Some computer games and a computer magazine. Let's go to the newsagent's.
MONA: Good. I can get a box of chocolates for Mum there.

فهل هى من موضوعات التدريب على الدعوة إلى الله. وهل هذا الزى يعد مما يجب الاقتداء به فى الأزهر .

وثيقة رقم (١٣، ١٤)

الوثيقة رقم بالموضع رقم (١٥) ص ٧٥
وفيه نرى صورة صوفى وهى تزور صديقتها منى .
حيث تقوم منى بإسماع صوفى نوعاً من الموسيقى فهل هذا من مناهج الأزهر أم هى العولمة والضياع وفقدان الهوية ؟

5 Out and about with English

5.1 Sophie visits Mona's house

Sophie is in Mona's house.
Look at the picture. What do you think they are talking about?



5.2 Are you right?

Listen. Are you right?

MONA: Well. This is my bedroom.

الوثيقة رقم [١٦] بالموضوع رقم (٢٥) ص ١١٥
وفيه نرى صورة صوفى وهى تتصل تليفونياً بمنى لتدعوها إلى حفل عيد ميلادها وفى الصفحة التالية نرى الحفل وفيه كثير من التقاليد التى لا تتفق مع أهداف الأزهر ورسالته العظمى فى نشر الدعوة بالعالم

Out and about with English

5.1 It's Sophie's birthday

It's Sophie's birthday on Sunday. She wants to have a party on Sunday afternoon. She telephones Mona to ask her if she can come. What do you think she says?

5.2 Listen

Listen to Sophie on the telephone. Does she say what you think?

Why can't Mona come on Sunday?
Why can't she come on Saturday?
What is Barbara doing on Friday?



MONA: Hello.
SOPHIE: Hi, Mona! It's Sophie.
MONA: Hi, Sophie. What are you doing?
SOPHIE: Well, I'm planning my birthday party. I want to have a party on Sunday afternoon. Can you come?
MONA: Oh, I'm going to my grandmother's on Sunday.
SOPHIE: Oh no. What about Saturday?
MONA: Saturday. On Saturday, I'm playing tennis
SOPHIE: Oh no. When are you free?
MONA: Well, Friday is fine.
SOPHIE: OK. We can have the party then. Can you tell Ali?
MONA: Of course.
SOPHIE: Good. See you at school. Bye.
MONA: Bye.

وثيقة رقم (١٥، ١٦)

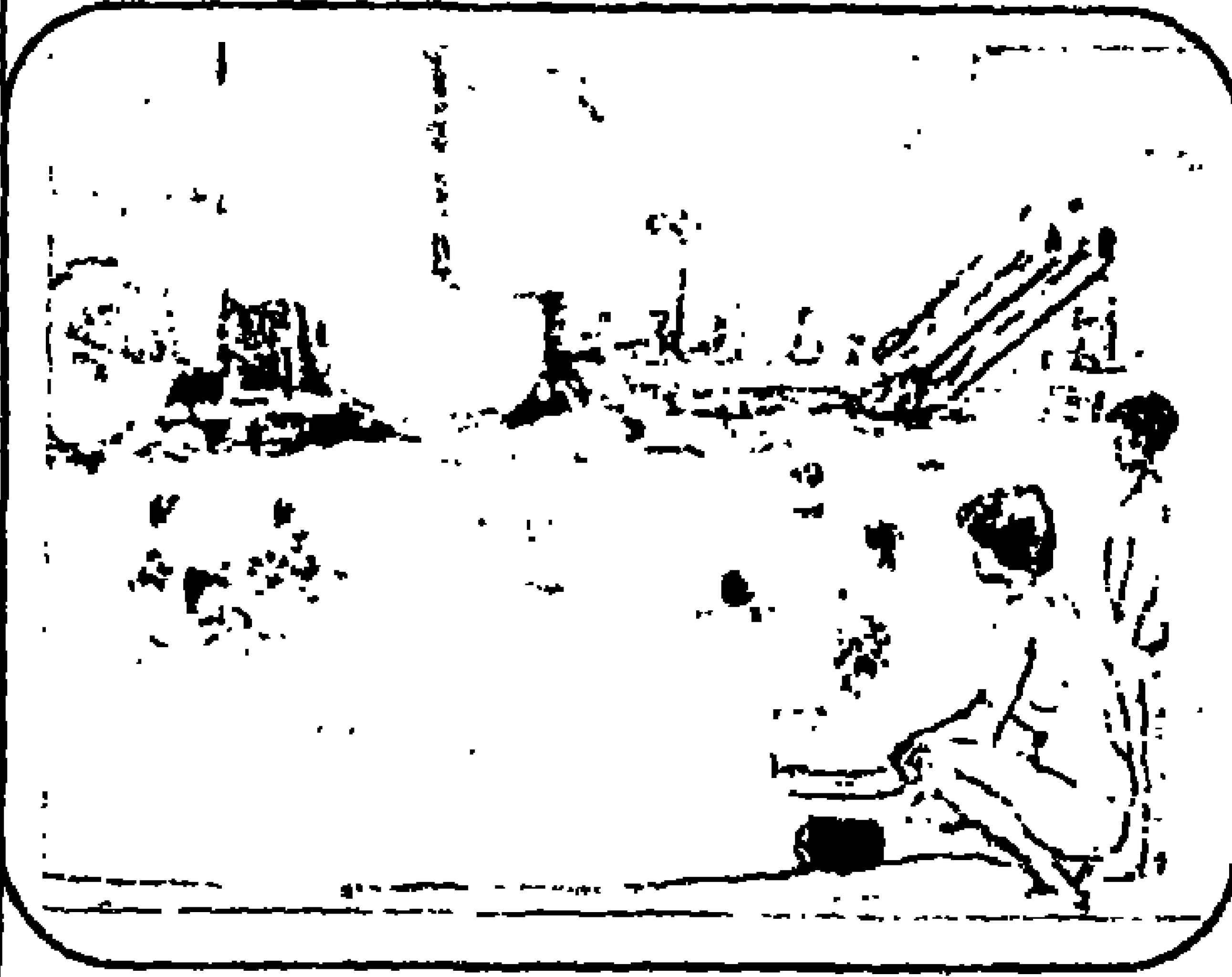
(١٧)

الوثيقة رقم بالموضوع رقم (٣٠) ص ١٢٥

وفيه صوره «صوفى» مع «منى» فى عيد ميلاد «صوفى» وهما يتحدثان .

صوفى : هل تحبين الحفل.

منى : نعم أحبها فأنا حضرت حفل هذا الأسبوع الأخير وكانت من نوع آخر .



صوفى : هل كان فيها موسيقى

منى : نعم وكان فيها «سيتار »

صوفى : وماذا يكون « السيتار »

منى :يشبه الجيتار والطبلة

صوفى : هل كانت حفلة راقصة

منى : لا هل تحبين الحفلات الراقصة

صوفى : نعم أنا ذهبت الى حفلة فى الأسبوع الماضى

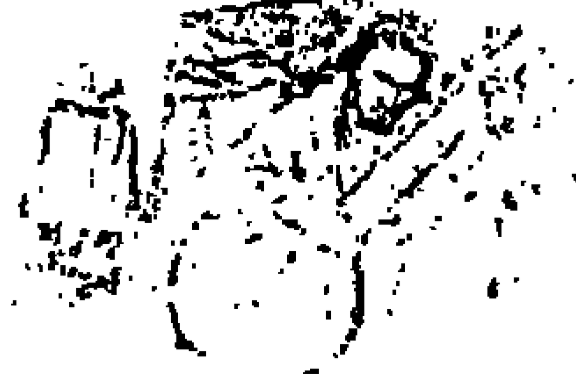
منى : هل كانت تشبه هذه

صوفى : لا إنها كانت حلوة ، عظيمة ، كانت حفل سباحة (سباحة وألعاب فى حوض السباحة)

فهل هذه الموضوعات تناسب بنات معاهد الأزهر أم بنات معاهد المراهقة ؟

5.2 Sophie's party

Sophie and Mona are at a party. Look at the picture. What do you think they are saying?



5.3 Listen. Are you right?

Listen to Sophie and Mona.

S: Do you like the party?
M: Er ... yes. I think so. I went to a different type of party last week.
S: Was there any music?
M: Yes. But it was different. There was a sitar.
S: What's that?

S: No. It was great. It was a swimming party.

الوثيقة رقم (٨) الخاصة بالموضوع رقم ٣٠ ص ١٣٦

وفيه باقى موضوع حفل عيد ميلاد صوفى

وفيه صورة باليكن فى حفل السباحة المشار إليها (انظر أعلى الصفحة) . فهل هذا مما نريد تربية فتيات الأزهر عليه ، وفى فترة خطيرة من عمرهم ؟

وثيقة رقم (١٧، ١٨)

أما كتاب اللغة الانجليزية الجديد المقرر على الصف الثانى الإعدادى الأزهرى النموذجى علا عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ ويشتمل على موضوعات لا تتفق مع رسالة الأزهر وهدفه فى تخريج الدعاة إلى الإسلام . واسمه **Combridge English Work Book tow**

حيث ورد فيه ما يلى :

الوثيقة رقم(١٩)الخاصة بالموضوع رقم (٤) ص ١٦

وفيه صور لإعلانات الأفلام التى تعرض أعمال العنف والقتل والجنس وفيه أيضاً عدة أسئلة من « سارة » ومطلوب من الطلاب الإجابة عليها ومنها سؤال ما هو الفيلم الذى تفضله؟

ومن بين صور هذه الأفلام صورة رجل فى وضع غرامى مع امرأة وهو منبطح عليها فى وضع يوحى إلى طلاب الصف الثانى الإعدادى الأزهرى النموذجى البالغين فى معظمهم بأنها يرتكبان أفعالاً غير سوية وغير ذلك مما يرده الطلاب والطالبات فى هذه السن الحرجة

فأين فضيلة شيخ الأزهر من هذا ؟



وثيقة رقم (١٩)

أما كتاب اللغة الإنجليزية الجديد المقرر على الصف الثانى الإعدادى الأزهرى النموذجى هذا العام ٢٠٠١-٢٠٠٢ ويشمل على موضوعات لا تتفق مع رسالة الأزهر فى تخريج دعاة الإسلام ، واسمه Combridge English Student's Book tow

حيث ورد فيه ما يلى :

الوثيقة رقم «٢٠» الخاصة بالموضوع رقم (١) صفحة (١٠)

حيث جاء بالبطاقة المعروضة العبارات التالية :

My name's Susan. I can play the piano and the guitar. I've got a new baby brother. His name is Vincent. He's very beautiful but he cries a lot.

« أنا اسمى سوسن . انا أستطيع أن العب بيانو وجيتار ... » فهل حقاً هذه هى الصفات التى نريد تربية فتيات الأزهر عليها ؟

أين الدور الرقابى لمجلس الشعب ؟



3 (talk) He .... to his friend and she can hear him.

الوثيقة رقم «٢١» الخاصة بالموضوع رقم (٢) صفحة (١٥)

حيث وردت تحت الصورة العبارة التالية :

« هو يتكلم الى صديقته عبر سلك التليفون وهى بسرها سماعه» فهل هذه الصداقة بين المراهقين والمراهقات عبر التليفون هى التي ستربى الدعاة إلى الإسلام والواعظين والواعظات ؟.

وثيقة رقم (٢٠، ٢١)

الوثيقة رقم "٢" الخاصة بالموضوع رقم (٢) صفحة ٢٧
وقد ورد فيه أن «سوزان سبنسر فى الرابعة عشر من عمرها وأنها أشهر سباحة فى أنجلترا وأنها تريد أن تسبح فى الأولمبيات » فما الفائدة التى تعود على فتاة الأزهر من قبل هذا الدرس ؟

7 Reading The life of a champion swimmer

7.1 Your ideas Susan Spencer, swimmer

Susan Spencer is 14 years old. She is still at school but she is also a champion swimmer in England. Susan wants to swim in the Olympics.

How often do you think Susan goes swimming? When?
Does she do any other exercise, do you think?
How is her life different from yours?

Discuss your ideas with the rest of the class.

7.2 Reading Swimming for gold

Read about a day in Susan's life. Can you answer the questions in Exercise 7.1 now?

Do you think Susan's life is exciting? Do you think she has many friends?



الوثيقة رقم "٣" الخاصة بالموضوع رقم (٦) صفحة ٢٨
وعنوان هذا الموضع هو « فى المدرسة بالولايات المتحدة وقد ورد فيه صورة طالب بيده «دف» وهذا الطالب يقول بأنه يتناول وجبه ساخنة كل يوم فى الكنتين و .. فما فائدة هذا الدرس لطلاب الأزهر الذى ربما لا يجد ثمن ساندوتش الطعمية ليسد به رمقه أم هى الدعاية لأمريكا ونظامها الذى يمنون به العالم

6 Culture matters At school in the United States

After that, he has three lessons. At about 11.00am he has a long break for lunch until about 12.00. There is a canteen where he buys his lunch. The meals in the school are cheap. He has a hot meal every day at school.

After his meal, there are lots of activities in the school that he can do. Lee likes playing in the school band at lunchtime. His lessons begin again at about 12.00.



وثيقة رقم (٢٢، ٢٣)

الوثيقة رقم "٥" الخاصة بالموضوع رقم (٢٤) صفحة ١١١
وتدريب لتوصيل العبارات بالصور المناسبة لها ، وهذه الصور تعمل على تدعيم تقاليد الاختلاط في سن حرجة ، كما تعمل على زلزلة القيم والعقائد الأزهرية

2.2 Practice Who says what?

Match the sentences to the pictures.

1 Could you open your suitcase, please?
2 Could you answer the phone, Tim?
3 Could you finish this exercise for Friday, please?
4 Could you lend me your new cassette tonight?
5 Could you turn the music down, please?
6 Could you tell me where Smith's supermarket is, please?





الوثيقة رقم "٦" الخاصة بالموضوع رقم (١٦) صفحة ٧٨ - ٧٩



وفيه يحكى أحداث من تاريخ أمريكا وفيه الكثير الأكاذيب . حيث يدعى فى المربع رقم ٤ أن شراب الكوكاكولا قد اخترع لمساعدة العقل . كما أدعى فى المربع رقم ٢ بأن هجرة الإنجليز الى أمريكا كان بسبب مشاكل عقائديه ، ولم يقل أنه كان بسبب الفقر ، ويدعى أيضاً فى المربع رقم ٩ بأن بقاد أمريكا فى فينتام لمدة عشر سنوات كان من أجل مساعدة فينتام الشمالية وغير ذلك من الأكاذيب اليس من الأنفع أن ندرس لطلاب الأزهر تاريخ الإسلام وسيرة النبى ﷺ وكبار الصحابة والتابعين ثم بعد ذلك ندرس لهم تاريخ العالم بشرط الأمانة العلمية والبعد عن الدعاية الرخيصة الكاذبة . ولماذا نتحدث عن مشروب الكوكاكولا ونترك مشروباتنا الوطنية المفيدة كالعرقسوس وغيره

وثيقة رقم (٢٥، ٢٦)

الوثيقة رقم ٢٧ الخاصة بالموضوع رقم (٧) صفحة ٤١
يطلب من الطالب والطالبة التعبير عن كل صورة بما يناسبها وأعطى مثالاً لذلك فقال :
- أنا أحب أكل الأيس كريم فهو شيء لذيذ . وعلى نمط ذلك يطلب من الطالب والطالبة أن يقول :
- أنا أحب القراءة فهي شيء جميل
- أنا أحب الرقص فهو شيء جميل وهكذا
فأي رقص هذا الذي يراد تعليمه لطلاب وطالبات الأزهر ؟

3 Verb + '-ing' What do you think?

Write about these pictures.
For example:

I love eating ice cream. I think it's delicious.

Find out what other people in your class think.


6 Dancing


1 Ice cream


5 Reading

الوثيقة رقم ٢٨ الخاصة بالموضوع رقم (٧) صفحة ٤١
الذي نجد صورة لسيمون وهي تجلس مع سو يتحدثان عن الموسيقى ، فهل بالموسيقى والرقص نحقق أهداف الأزهر في تخريج الدعاة إلى الإسلام على بصيرة . أم أنها تقاليد الغرب وثقافته التي يراد غرسها في أبناء الأزهر وبناته (من تبرج ورقص واختلاط وخلافه)

4 Adverbs What's the missing word?

Simon and Sue are talking about some music. Fill in the adverbs.

SIMON: Did you like that, Sue?
SUE: Yes, but I thought they played it too fast (1) ______ (fast).



وثيقة رقم (٢٧، ٢٨)

الوثيقة رقم ٢٩ الخاصة بالموضوع رقم (٩) صفحة ٥٣
وفيه يتحدث « ويل » مع أصدقائه وصديقاته على إنه سيذهب الى الحفل مع صديقته هيلين ويدعوا «آليسون» الى زيارته فى بيته ومعها صديقها «نك» وأن صديقته هو « هيلين » ستحضر هى الأخرى

5.2 Listening Will meets Alison and Nick

Will meets his friend Alison in the street. Does he use your phrases? What plans do they make? Who is Nick?



WILL: Hi, Alison! What are you doing?
ALISON: Hi, Will. We're going home. This is Nick, my cousin.
WILL: Hello, Nick.
NICK: Hello.
WILL: I'm going into town. Why don't you come with me?
I want to get tickets for The Mash Boys concert.
NICK: The Mash Boys!
WILL: Yes, they're playing on Saturday. I'm going with Helen
NICK: Yuck!
ALISON: You said you didn't like The Mash Boys.
WILL: Well, I don't mind them. Helen wants to go. Would you like to come?
ALISON: No thanks, Will.
NICK: The Mash Boys. They're terrible! I hate them
Just a lot of noise!
ALISON: All right, Nick. You're not going to the concert.
What are you doing later, Will?
WILL: Nothing. Why don't we meet at my house?
ALISON: Good idea. Shall I tell Helen?
WILL: Fine. Let's meet at around five.
NICK: Tell Helen not to bring any Mash Boys records with her.
Alison: Oh, be quiet Nick! See you later Will. Bye!
Will: Bye!

الوثيقة رقم ٣٠ الخاصة بالموضوع رقم (١٤) صفحة ٧٣
الذى يعرض فيه صورة لمراهقين ما بين سن ١٢ ، ١٥ وهم يتبادلون الزيارات المنزلية ويحكى الدرس عن ذهابهم إلى الشاطىء وحضورهم الحفلات كل مراهق يصطحب صديقته « اليسون » ذهبت إلى الشاطىء مع صديقها « نك » و « ويل » ذهب إلى الحفل مع صديقته « هيلين »
فهل هذه التقاليد مما يصلح لأن نزود به طلا ب وطالبات الأزهر ؟ نربى عليها الدعاة إلى دين الإسلام الذى جاء به سيدنا محمد ﷺ . أم أنها دعوة إلى إسلام جديد من صنع أمريكا

4.2 Listening At the weekend

Listen to Will, Alison, Helen and Nick. Do they ask your questions? What do they think was good or bad?



WILL: Hi, Alison, did you have a good weekend?
ALISON: Yes, thanks. I had a great time. I went to the beach with Nick
HELEN: Brilliant! You lucky thing!
NICK: Yes, it was great. We played handball all day.
ALISON: What did you do, Will?
WILL: I went to see the Mash Boys with Helen.
NICK: Oh, no!
ALISON: Was it good?
NICK: The Mash Boys, good? Never!
HELEN: No, not really. It was very hot and noisy
ALISON: Oh, bad luck!
HELEN: I wore Ali's sweater
Someone put chocolate on it
ALISON: Oh, no!
WILL: And I bought a Mash Boys cassette
ALISON: Can I hear it?
WILL: No ... because it dropped out of my pocket!
ALISON: That's terrible!

وثيقة رقم (٢٩، ٣٠)

الوثيقة رقم ٣١ الخاصة بالموضوع رقم (١٩) صفحة ٩٣

وفيه صورة « هيلين » وصديقها « ويل » وهما يقفان أمام قائمة طعمة الكنتين . وقول « هيلين » بأنها تفضل تناول همبورجر وشيبسى وكوكوكولا وتفاح فيقول صديقها « ويل » بأنه يفضل شربة الخضار والدجاج والأرز وعصير البرتقال والتفاح ، ثم تسأله هيلين عما إذا كان سيذهب الى بيت اليسون بعد الخروج من المدرسة ؟

فما الحكمة من تدريس مثل هذا بالأزهر ؟ ومن أين سيأتى طالب الأزهر بثمن هذه المأكولات وما نتيجة هذا النوع من الصديقات والاختلاط ؟

Out and about with English

5 Language functions Ordering food

5.1 Your ideas What do you say?

If you want to ask for something in a café or restaurant, what do you say? Look at the menu. What would you like to eat?

5.2 Listening In the school canteen

Helen and Will are waiting to get their lunch at school. What do they want to eat? What do they have finally?

Helen:	Well, I'm going to have a hamburger, I think, with lots of chips. And a glass of cola. And some apple pie. Delicious!
Will:	Ugh! I'm going to have some melon and then vegetable pie.
Helen:	Are you going to go to Alison's house after school?
Will:	No, I can't. I have to go to the dentist.
Helen:	We're going to make some things for Pete's party.



Menu
Melon
Vegetable Soup
Hamburger and chips
Vegetable Pie
Chicken, rice and vegetables
Spaghetti bolognese
Apple pie
Doughnut
Fruit
Cola, orange juice, milk.

الوثيقة رقم ٣٢ الخاصة بالموضوع رقم (٢٤) صفحة ١١٤

وفيه صورة « هيلين » وصديقها « ويل » بعد أن تاهوا فى الطريق ، وأخذوا يسألون أحد المارة عن مكان « سوبر ماركت » وهنا وجدوا إعلاناً عن حفل فاتفقا على شراء تذاكر لحضوره فى اليوم التالى

فهل تدرس مثل هذه « الصياغة » مما يفيد طلاب الأزهر ؟

ويدعم الدعوة إلى دين الإسلام ؟

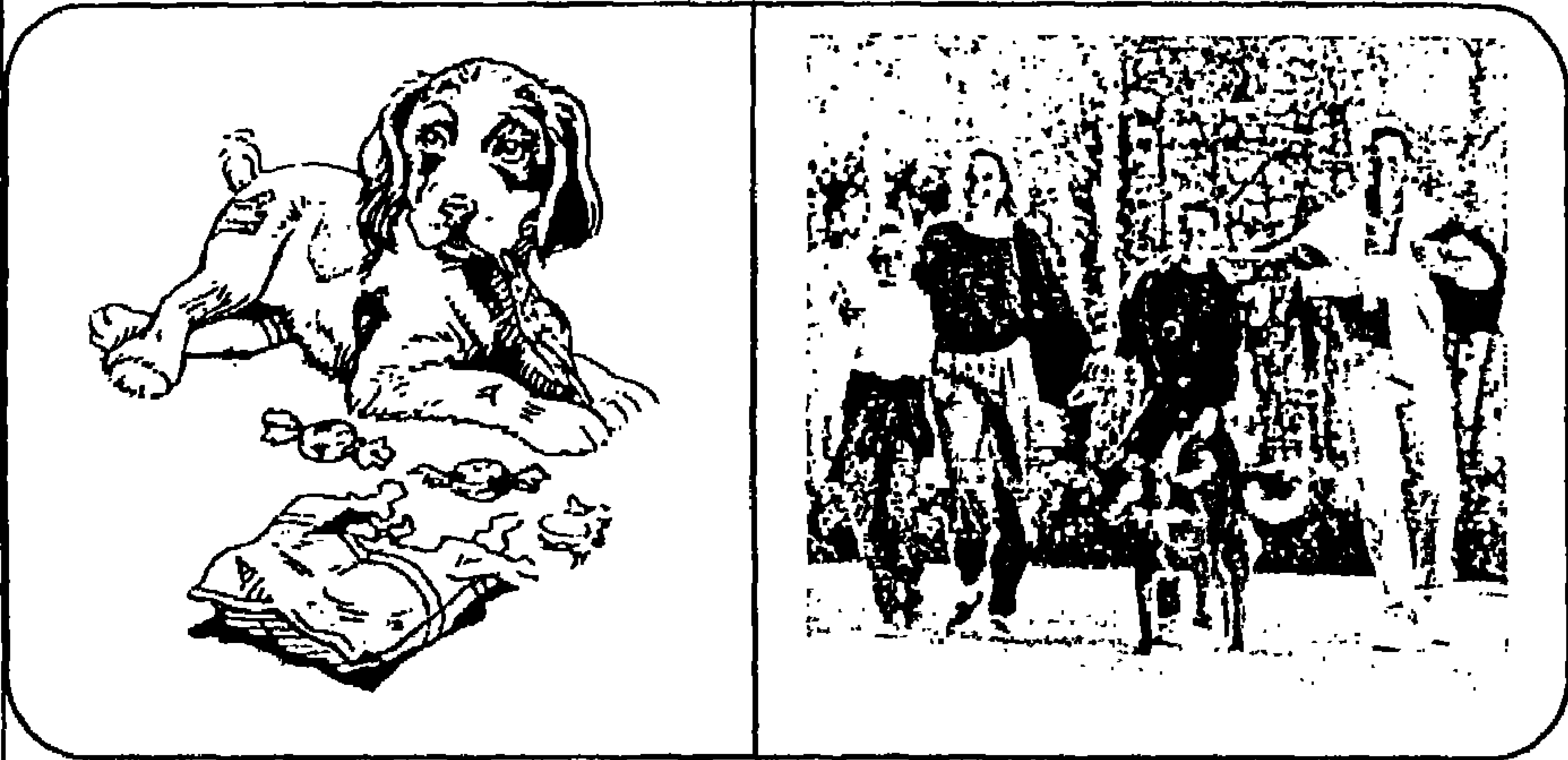
Max:	Sorry, I don't know this town.
Helen:	Oh, thanks. Let's ask this woman.
Will:	Excuse me. We're lost. Could you tell us where there is a supermarket?
Woman:	Yes, there's one in front of you!
Helen:	Oh yes! Thank you.
Will:	Helen, look at that poster! There's a Mash Boys concert tomorrow!
Helen:	Let's get some tickets! I wonder where the concert hall is?
Will:	Well, we can ask someone.
Helen:	Oh no! Not again.



وثيقة رقم (٣١، ٣٢)

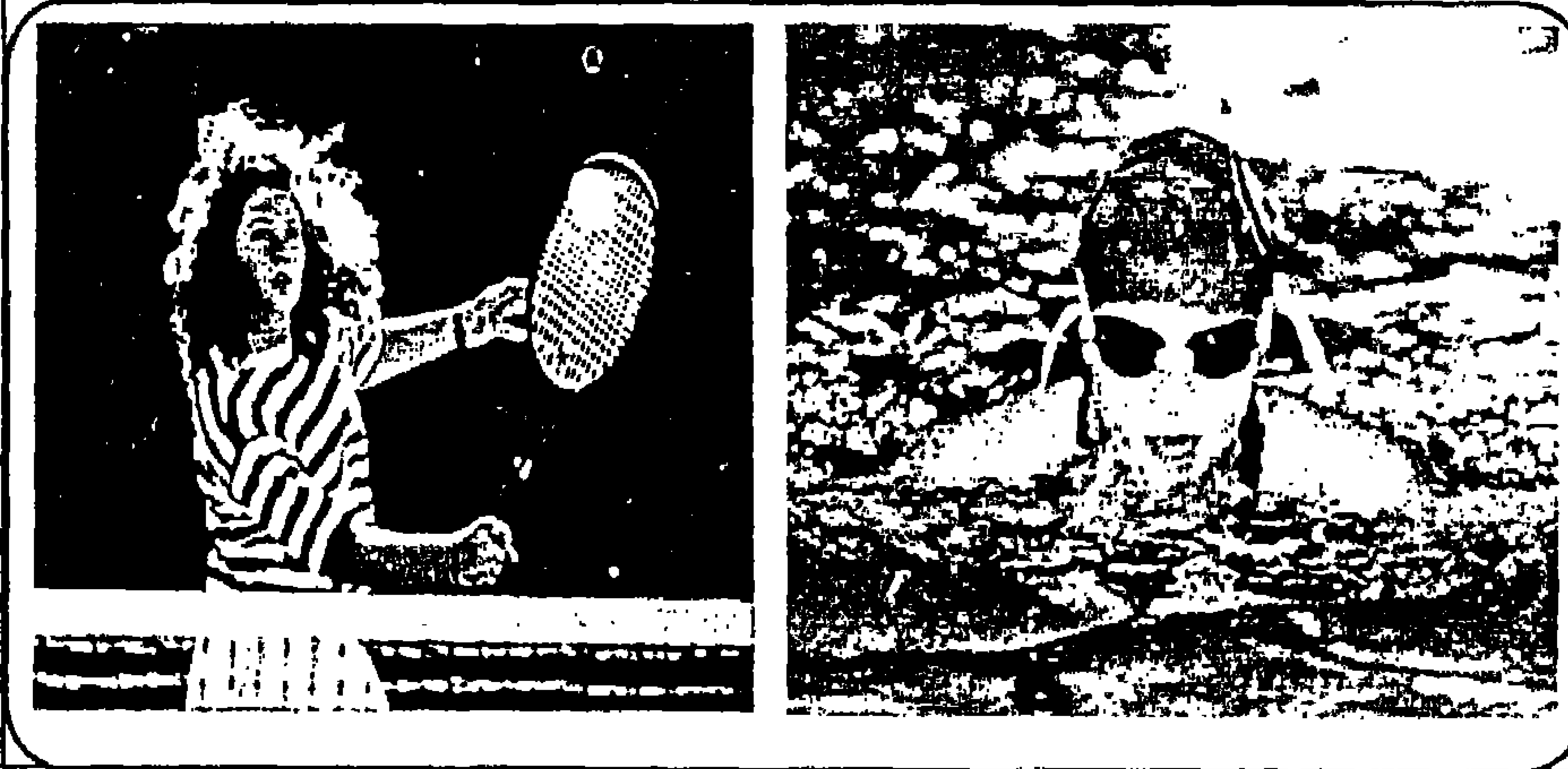
الوثيقة رقم٣٣ الخاصة بالموضوع رقم ٥ ص ٣٦

وفيه نرى صورة كلب وهو فى صحبة الأسرة وكأنه فرد منها وبالمثل الموضوع رقم (١٤) ص ٧٢ وفيه أيضاً صورة كلب وهو يلعب بالحلوى الخاصة بالأطفال . فهل التعامل مع الكلاب بهذه الكيفية مما يتناسب مع تعاليم الدين ؟



الوثيقة رقم٣٤ الخاصة بالموضوع رقم (٤) ص ٣٠ وأيضاً الموضوع رقم (٢١) ص ٩٨

وفيهما صورة لبعض الأنشطة التى تمارسها البنات ومنها رياضة السباحة والتنس بتقاليدها الغربية المخالفة لخصوصية الدراسة الأزهرية . وأيضاً لا تتفق وامكانيات معاهد الفتيات الأزهرية التى تشكو النقص فى الضروريات كالمقاعد وغيرها

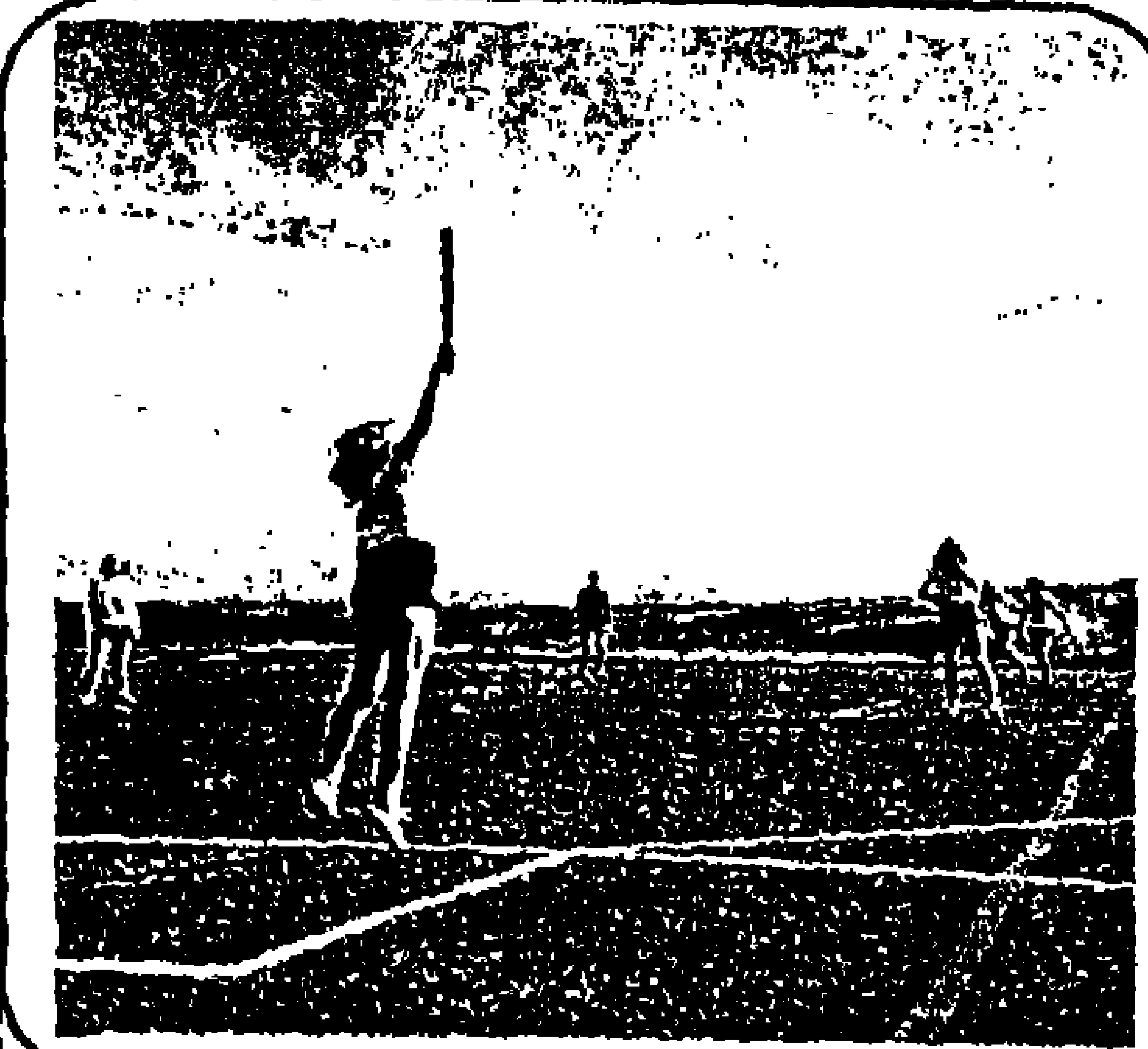


وثيقة رقم (٣٣، ٣٤)

الوثيقة رقم ٣٥/أ الخاصة بالموضوع رقم (٢٤) ص ١٠٦
وفيه نقرأ عن موسيقى الرياح . حيث تعرض سيمفونيات عن الجو لبتهوفن و تطلب من طلاب الأزهر وطالباته سماع جزء من موسيقى بتهو عن الجو من الكاسيت . فما علاقة الأزهر بمثل هذا الموضوع



الوثيقة رقم ٣٥/ب الخاصة بالموضوع رقم (٢٧) ص ١٢٠ - ١٢١
وهو يتحدث عن الفصول الأربعة ويربطها بمثل هذه الرياضة الحريمى التى لا تناسبنا إلا بشروط غير متوافرة لطالبات الأزهر .



الوثيقة رقم ٣٥/جـ الخاصة بالموضوع رقم (٣٣) ص ١٤٢ حول مشاهد التليفزيون وتحدث الفتاة مع صديقها و ... غير ذلك مما لا يحقق رسالة الأزهر ، ولا يتفق مع تقاليده . مما يتعارض مع رسالة الأزهر وخصوصياته .



وثيقة رقم (٣٥)

(د) توقف الأزهر عن تعيين محفظين جدد
للقـــرآن الكـــريم بالمعاهـــد الابتدائيـــة

وهذا التوقف مستمر منذ عام ٩٦/ ١٩٩٧ وحتى اليـوم. باستثناء المسابقة الأخيرة لعام (٢٠٠٤/ ٢٠٠٥) التى طلبت القليل من المحفظين لمجرد ذر الرمال فى العيون بعد الحملة التى أثيرت فى البرلمان حول هذا الموضوع.

وفيما يلى بعض الأدلة التى تثبت أن التوقف عن تعيين محفظين جدد لمدة ثمانى سنوات كان متعمداً ومقصوداً، فضلاً عن كونه مخالفا للقانون:

١- أن أحد المحفظين واسمه خيرى محمد مصطفى عبده كان هو الناجح الوحيد فى مسابقة عام ١٩٩٦ بمنطقة الغربية. ولكنه لم يعين حتى اليوم بحجة عدم وجود درجات للمحفظين. (انظر الوثيقة رقم ٣٦، ٣٧).

٢- التوقف عن تعيين خريجى معاهد المعلمين (المحفظين) الأزهرية منذ عام ١٩٩٦. (انظر الوثيقة رقم ٣٨، ٣٩).

٣- التوقف عن تعيين محفظين جدد قد تقرر فى الوقت الذى بلغ فيه العجز فى عدد المحفظين ٢٣٤٣ محفظا. (انظر تقرير المجلس القومى للتعليم عن عام ٩٨/ ١٩٩٩. لترى أن هذه هى أكبر نسبة عجز فى معلمى المواد الأزهرية قاطبة. كما جاء فى نفس التقرير بالفقرة (و): بأن هذا الوضع يتعارض مع خصوصية التعليم الأزهرى فى الاهتمام بتحفيظ القرآن). (انظر الوثيقة رقم ٤٠).

٤- وفى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ أعلن عن مسابقة لتعيين خمسة آلاف معلم بالأزهر. ولكن لم يُذكر من بين المطلوبين أى محفظ للقرآن الكريم. وذلك للعام الثامن على التوالى

٥- قرار الاستعاضة عن العجز فى عدد المحفظين بأشرطة تسجيل للقرآن: بأصوات كبار المقرئين ليستعين بها المدرسون غير المتخصصين فى التحفيظ. **وهذا القرار ضار بقضية التحفيظ**. فضلاً عن مخالفته للقانون. حيث لم يصدر هذا القرار عن المجلس الأعلى للأزهر. كما تنص على ذلك المادة (١٠، ١١) من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الخاص بتنظيم الأزهر، وكذلك المادة (١٣) من اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

٦- ما جاء فى تحقيق لصحيفة الأسبوع بعنوان: (ارفعوا أيديكم عن القرآن: حظر تعيين محفظين جدد والاكتفاء بشرائط الكاسيت) ما يلى:

أ- أن المعاهد الأزهرية ستخلو تمامًا من المحفظين بعد إحالة المعينين الحاليين إلى المعاش. وذلك بسبب التوقف عن تعيين محفظين جدد.

ب- أن راتب المحفظ يقل عن راتب العامل فى أحيان كثيرة، مما يدفع المحفظين إلى هجر هذه المهنة. (انظر الوثيقة رقم ٤١).

٧- وهذا الوضع المأساوى الذى تعيشه قضية تحفيظ القرآن بالمعاهد الأزهرية هو الذى دفع إحدى معلمات الفصول إلى أن تكتب إلى بريد الأهرام رسالة تستغيث فيها بالمسئولين: أن يرفقوا بها، ولا يجبروها على تحفيظ القرآن الكريم. لأنها غير متخصصة، وغير حافظة لكتاب الله، ولا تحسن قراءته. وتختم بقولها: «حرام عليكم أنقذونا من غضب الله».

كما أن هذا الوضع المأساوى هو الذى دفع معلمى (العلوم والرياضيات) بمنطقة طنطا الأزهرية، إلى التذمر من قرار إجبارهم على تدريس مادة تحفيظ القرآن لمجرد سد الخانة.
وذلك بعد قرار المنطقة الأزهرية بإلغاء كافة تعاقدات المحفظين لديها بحجة التوفير فى الميزانية، فى حين كان لهذا القرار أسوأ الأثر على مادة تحفيظ القرآن، وبخاصة وأن نسبة كبيرة من معلمى العلوم والرياضيات المشار إليهم لا يحسنون مجرد قراءة الفاتحة قراءة صحيحة. وقد ورد خبر هذا التذمر بصحيفة وفد الدلتا. (انظر الوثيقة التالية):

إجبار مدرسى العلوم والرياضيات على تدريس مادة القرآن الكريم لسد الخانة"؟!

كتب - إيهاب زغلول:

سادت حالة من التذمر بين مدرسي المرحلة الابتدائية بالمعاهد الازهرية بالغربية بسبب القرارات التعسفية لمدير المرحلة الابتدائية بالمنطقة الازهرية الذي تم تعيينه مؤخراً.. التي اجبرت قراراته المدرسين بهذه المرحلة التعليمية علي التدريس في غير تخصصاتهم واهتمامه بكم الحصص بعيداً عن الكيف ودرجة الإجادة.

كما اهملت القرارات الغريبة محفظي القرآن الكريم التي تعاني معظم المعاهد الازهرية من عجز صارخ في اعدادهم كان يستعاض عنهم بمحفظين من خريجي كليات الازهر بنظام الحصة حيث قرر مدير المرحلة إلغاء كافة التعاقدات بدعوي توفير الميزانية، وقرر مدير المرحلة الابتدائية إسناد تحفيظ القرآن لمدرسي المواد الثقافية مثل العلوم والرياضيات وغيرها، وهو امر يخالف تنظيمات ومناهج وطرق تدريس العلوم بكليات التربية ويؤثر علي العملية التعليمية برمتها ومستوي الاداء والتحصيل.. كما ان المكلفين يفتقدون الخبرة بمادة اللغة العربية او تدريس القرآن الكريم كما ان معظمهم لا يجيد قراءته جيداً.. والغريب انه بدلاً من الاهتمام بدعم المعاهد بالمحفظين المتخصصين بما [illegible] قيمة الدين الحنيف والقرآن صلب العقيدة تم سد خانة العجز بمدرسين كما له عدد بعيداً عن الكفاءة العلمية وتحقيق الاهداف التربوية والدينية وحماية الدعوة في نفوس الاجيال الصاعدة.

(هـ) إلغاء معاهد المعلمين (المحفظين) الأزهرية

وقائع إنشاء معاهد المعلمين (المحفظين) الأزهرية والظروف المريبة التى اكتنفت إلغاءها:

● **أنشئت هذه المعاهد بقرار من وزير شئون الأزهر رقم ٢١٥ لسنة ١٩٧٤**، ومدة الدراسة بها كانت ثلاث سنوات بعد الإعدادية. وعددها ٢٣ معهداً. (انظر الوثيقة رقم ٤٢).

● **ثم سميت بعد ذلك (معاهد المعلمين الأزهرية) بقرار من مجلس الوزراء رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٩.** وأصبحت الدراسة بها خمس سنوات. (انظر الوثيقة رقم ٤٣).

● **وفى ١٩٨٨/١/١٧ صدر قرار من إدارة الأزهر بتعديل خطة الدراسة بهذه المعاهد بحيث تقتصر على تحفيظ القرآن الكريم. وتتخصص فى تخريج محفظى القرآن الكريم.** (انظر الوثيقة رقم ٤٤). وهى عبارة عن خطة الدراسة الجديدة لعام ١٩٨٨ . وتأمل كيف أصبح عدد حصص القرآن الكريم فيها ١٧ حصة أسبوعيًا. وذلك بعد أن كان عددها حصتين فقط.

● **وفى أغسطس ١٩٩٧ تقرر وقف القبول بهذه المعاهد دون إبداء أسباب. ودون صدور أى قرار رسمى**، وفى ١٩٩٨/٨/٢ . أى بعد عام كامل من إغلاق الصف الأول بهذه المعاهد، صدر قرار الإغلاق الرسمى. وذلك بحجة تحويلها إلى معاهد للقراءات. (انظر الوثيقة رقم ٤٥). وتأمل تاريخ صدور القرار. ثم (انظر الوثيقة رقم ٤٦) التى تؤكد هذا التلاعب فى قرار إلغاء هذه المعاهد.

● **لقد تم وقف القبول بهذه المعاهد عمليًا دون صدور أى قرار**، ثم صدر قرار الإغلاق من رئيس قطاع المعاهد الأزهرية بأثر رجعى. (أى بعد الإغلاق الفعلى بعام).

وهذا القرار قد انطوى على مخالفات قانونية صارخة منها:

١- أن هذه المعاهد أنشئت بقرار من مجلس الوزراء (انظر الوثيقة رقم ٤٢، ٤٣) ولا يجوز إلغاؤه بقرار أقل منه.

٢- أن الإدارة المختصة بالإشراف على هذا النوع من التعليم هى إدارة التعليم النوعى، وهى لم تقترح هذا الإلغاء. بل وفوجئت به.

٣- أن هذا القرار قد صدر من خلف ظهر المجلس الأعلى للأزهر، وهو المختص بإصدار مثل هذا القرار. وهذا مما يخالف المادة (١٠) من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١، والمادة (١٣) من اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

٤- أن هذا القرار لم يصحبه أى مذكرة تفسيرية، أو تقييم حقيقى للواقع المراد تغييره.

٥- أن إحصائيات المجالس القومية المتخصصة لسنة ١٩٩٩/٩٨، أكدت أن العجز فى عدد محفظى القرآن الكريم يبلغ ٢٢٤٣ محفظًا، وأن السبب الحقيقى فى هذا العجز هو توقف الأزهر عن تعيين محفظين جدد. وبالتالى يكون هذا التوقف مُتعمدًا ومقصودًا، لأنه هو السبب الحقيقى فى بطالة خريجى هذه المعاهد. وبالتالى يكون هناك مبرر لإلغائها فى زعمهم.

٦- أن إدارة المعاهد الأزهرية مهدت لإلغاء هذه المعاهد بحيلة، وهى إصدار قرار بالعودة إلى النظام القديم لهذه المعاهد. وهو تخريج معلمين للمواد الثقافية بدلاً من تخريج محفظين للقرآن. وبالتالى خفضت حصص القرآن بهذه المعاهد من ١٧ حصة أسبوعيًا إلى حصتين فقط كل أسبوع. وذلك حتى لا يقال فيما بعد إن هذه المعاهد التى ألغيت كانت متخصصة فى تخريج محفظى القرآن. وكان ذلك قبل إلغاء هذه المعاهد بسنتين. (انظر الوثيقتين رقم ٤٤ ورقم ٤٧). لترى أن حصص القرآن فى الجدول القديم كانت ١٧ حصة. ثم صارت حصتين فقط فى الجدول الجديد.

٧- هذا القرار أدى إلى تشرد الطلاب الذين استنفدوا مرات الرسوب فى الثانوية الأزهرية، لأن هذه المعاهد كانت هى الملجأ الوحيد لاستيعابهم، بعد حرمانهم من فرصة الالتحاق بالتعليم الفنى بوزارة التربية والتعليم، أسوة بزملائهم من راسبى الثانوية العامة. وهو ما يخالف المادة ٤٠ من الدستور.

٨- أن هذا القرار مخالف للقرار الجمهورى رقم ١٠٩٨ لسنة ١٩٧٤ الخاص بتنظيم وزارة شئون الأزهر، حيث تنص المادة الأولى منه على (**أن تقوم وزارة شئون الأزهر على تحقيق الأهداف** التى صدر من أجلها قانون إعادة تنظيم الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١. **ومن أهمها إعداد المتخصصين فى تعليم القرآن الكريم**) انتهى النص.

(انظر الوثيقة رقم ٤٨). **وتأمل عبارة (إعداد المعلمين المتخصصين فى تعليم القرآن الكريم). وكيف أنها تتعارض مع قرار إلغاء هذه المعاهد المتخصصة فى تخريج المحفظين.**

٩- الادعاء بأن معاهد القراءات الحالية يمكن أن تقوم بدور معاهد المحفظين الملغاة فيه مغالطة وتلبيس للحقائق، لأن دور معلم القراءات (أى التجويد) قاصر على المرحلتين الإعدادية والثانوية الأزهرية. كما أن دوره يختلف عن دور محفظ القرآن بالمرحلة الابتدائية الأزهرية. حيث إن الأخير يقتصر دوره على التحفيظ من دون شرح لقواعد التجويد.

هذا فضلاً عن أن هناك عجزاً فى معلمى التجويد بلغ ٨٤٥ معلما. كما جاء فى تقرير المجلس القومى للتعليم. (انظر الوثيقة رقم ٤٠). وذلك لأن الإقبال على معاهد القراءات ضعيف، بسبب طول مدة الدراسة بها (ثمانى سنوات).

● كما أن العجز فى معلمى القراءات يمكن تعويضه من خريجى الكليات الشرعية وهم كثيرون، أما العجز فى عدد المحفظين فلا يمكن تعويضه، لعدم وجود معاهد أخرى لتخريج المحفظين. ولذلك فإنه لا يجوز إذابة كيان معاهد تخريج المحفظين فى كيان معاهد القراءات. حيث إن لكل منهما وظيفته ومجاله. ولكل منهما تخصصه. ونحن فى عصر التخصص.

١٠- كما أن ضعف مستوى الحفظ لدى طلاب المعاهد الابتدائية الأزهرية يرجع سببه الحقيقى إلى عدم تعيين محفظين جدد لسنوات طويلة، مما أدى إلى إسناد مهمة التحفيظ إلى معلمين لا يحسنون قراءة الفاتحة، ولا يستطيعون القيام بهذه الرسالة السامية. ولأسباب أخرى متعددة من أهمها تحميل الطالب الأزهرى منهجين. (منهج وزارة التربية ومنهج الأزهر).

وبدلاً من أن تتجه جهود إدارة الأزهر إلى إزالة هذه المعوقات، وبخاصة تعيين خريجى معاهد المحفظين، لسد العجز فى عدد المحفظين، اتجهت إلى تخفيض منهج حفظ القرآن إلى ١٨ جزءاً. ثم أخيراً اتجهت إلى إلغاء معاهد المحفظين بأسلوب غير قانونى، مما كان له أسوأ الأثر على قضية حفظ القرآن، وعلى رسالة الأزهر الإسلامية.

١١- وأخيراً امتنعت إدارة الأزهر عن تنفيذ توصية المجلس القومى للتعليم، الصادرة فى **٢١/ ٥/ ٢٠٠٢. والتى توصى بضرورة إنشاء معاهد أزهرية متخصصة فى تخريج المحفظين (كبديل عن الـ ٢٣ معهداً التى ألغيت).** على أن يكون القبول فيها قاصراً على حاملى الثانوية الأزهرية، الذين يحفظون القرآن حفظًا جيداً. (انظر الوثيقة رقم ٤٩).

(و) توقف صرف إعانة التحفيظ لطلاب المعاهد الابتدائية الأزهرية بالرغم من أنه يتم رصدها فى ميزانية الدولة كل عام

فقد تم رصد مبلغ ١١٫٣٨٤٤٠٠ مليون جنيه فى ميزانية عام ٩٩/ ٢٠٠٠، والأعوام التالية. كإعانة لطلاب المعاهد الابتدائية الأزهرية تشجيعًا لهم على حفظ القرآن الكريم، لأن سن

المرحلة الابتدائية هى سن الحفظ. وهى العصر الذهبى للذاكرة، كما يقول علماء التربية. لذلك كان يصرف للطالب من ٤ : ٨ جنيهات عن كل جزء يحفظه من القرآن. كما كان يصرف للمحفظ مثل ذلك، فلماذا توقف الصرف؟ وأين يذهب هذا المبلغ الذى يرصد فى الميزانية كل عام؟

وقد شاب تصرف إدارة الأزهر، بقطع هذه المبالغ، مخالفات قانونية ومالية خطيرة منها:

١- **أن كثيراً من الطلاب لم يتسلموا أى مبالغ من هذه الإعانة منذ سنة ٩٩/٢٠٠٠ وحتى الآن.** ولا يعلم أحد أين يذهب هذا المبلغ؟ بالرغم من أنه يدرج فى الميزانية العامة للدولة كل عام. (انظر الوثيقة رقم ٥٠).

٢- **وقد ترتب على هذا التوقف، إلغاء البرنامج الصيفى لتحفيظ القرآن الكريم بالمعاهد الأزهرية.** وهذا البرنامج هو الذى كان يساعد الطلاب على الاستمرار فى حفظ المقرر من كتاب الله. لأن بقاء الأطفال طوال شهور الإجازة الصيفية دون مراجعة لحفظ القرآن ينسيهم كتاب الله.

٣- **والأكثر خطورة من ذلك** أنه فى يوم ٦/٧/٢٠٠٢ انعقد لقاء موسع لمديرى المناطق الأزهرية، برئاسة فضيلة شيخ الأزهر، وصدر عن هذا اللقاء عدة قرارات منها: **أن يلزم طلاب الأزهر المشتركون فى البرنامج الصيفى لتحفيظ القرآن بالمعاهد الأزهرية بدفع اشتراك رمزى.** بدعوى الإثابة للمحفظين والمشرفين. ونحن نقول: وأين مبلغ الـ ١١ مليون جنيه؟. وأين أوقاف الأزهر المرصودة لتحفيظ القرآن الكريم؟. ومن أين يأتى طالب الأزهر الفقير بهذا الاشتراك، مهما قل أو كثر؟. وأين الآن هذا البرنامج الصيفى للتحفيظ الذى تتكلمون عنه؟ وبعد كل هذا فإن هذا القرار لم ينفذ، وكان مجرد حبر على ورق

٤- وبناء على طلب إحاطة من أحد أعضاء مجلس الشعب، أثير هذا الموضوع فى لجنة التعليم، وبناءً على ذلك قام مندوب الأزهر بتقديم كشوفًا بأسماء طلاب، فى معهد واحد فقط، هو معهد الحاج أحمد الليبى، التابع لمنطقة القاهرة الأزهرية، ليثبت أن الطلاب تسلموا مبلغ ٣٩٤٠ جنيها مصريا فى فبراير ٢٠٠١، أى بعد سنة من قطع الإعانة.

ويلاحظ على هذه الكشوف أنها خاصة بمعهد واحد. وبعام دراسى واحد، فأين كشوف باقى المعاهد الابتدائية وعددها ٢٦٦٣ معهدًا، يدرس بها ما يقرب من ٧٥٠ ألف تلميذ؟ وأين كشوف باقى الأعوام، أى منذ عام ١٩٩٩؟. (انظر الوثيقة رقم ٥١).

(ز) تخفيض راتب المحفظ إلى أقل من راتب العامل المعاون

يُعد تخفيض راتب محفظ القرآن إلى أقل من راتب العامل (المعاون) من وسائل الحرب المعلنة ضد تحفيظ القرآن بالمرحلة الابتدائية الأزهرية فى هذه الآونة. فقد جاء فى التحقيق الصحفى الذى نشرته صحيفة الحقيقة تحت عنوان: «ارفعوا أيديكم عن القرآن» على لسان الشيخ إسماعيل المرسى إسماعيل، المحفظ بأحد المعاهد الأزهرية منذ عام ١٩٧٥، أن راتبه يقل عن راتب عامل بالمعهد. (انظر الوثيقة رقم ٤١).

(٢) محنة تحفيظ القرآن بالكتاتيب المعانة من الأزهر وغير المعانة

(أ) محنة تحفيظ القرآن بالكتاتيب المعانة

تعرضت هذه الكتاتيب لحرب شرسة على النحو التالى:

- **بدأت هذه الحرب بإصدار لائحة جديدة مريبة لهذه الكتاتيب برقم ٥٩٦ فى ١٩٩٩/٧/١٥. وبهذه اللائحة الكثير من المخالفات الإدارية والقانونية.**

(انظر هذه اللائحة فى الوثيقة رقم ٥٢).

كما صاحب ذلك توقف صرف إعانة مكاتب التحفيظ المعانة.

هذا بالإضافة إلى أساليب البلطجة والإرهاب التى استخدمت فى إغلاق مئات الكتاتيب بواسطة رجال الأمن، ومن دون أى سند قانونى مما لا يخدم إلا الأهداف الصهيوأمريكية. وهو ما سنفصله فى موضعه.

وفيما يلى تفصيل لبعض هذه المخالفات:

أولاً: المخالفات القانونية التى تضمنتها اللائحة الجديدة للكتاتيب المعانة من الأزهر

١- إن المادة رقم (١) من هذه اللائحة تعرف «مكاتب التحفيظ»: بأنها «مكاتب خاصة». وهو تعريف صحيح، ولكنه يتناقض مع المادة (٤) من هذه اللائحة مما سنتناوله عند مناقشة هذه المادة (٤).

٢- أن المادة رقم (٢) من هذه اللائحة تنص على إدراج ودمج خطة مكاتب التحفيظ ضمن المعاهد الابتدائية الأزهرية:

وذلك بزعم أن المادة (٤٦) من اللائحة التنفيذية للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ تنص على ذلك.

ونحن نقول: بأن هذا زعم باطل، ويؤدى إلى إلغاء الكتاتيب.

لأن المادة (٤٦) المشار إليها لا تنص على شىء من هذا الإدراج أو الدمج. بل تنص على استقلالية مكاتب التحفيظ الخاصة عن المعاهد الابتدائية الأزهرية الحكومية.

كما أن هذه الخطوة قد تجاهلت اختصاصات الإدارة العامة لشئون القرآن، المشرفة على مكاتب تحفيظ القرآن المعانة من الأزهر، وعددها ٧٧٠٠ مكتب تحفيظ.

● **والحقيقة أن المادة (٤٦) المشار إليها لا تنص على شىء من هذا الإدراج أو الدمج أو الضم** بين كل من إدارة التعليم الابتدائى، وإدارة شئون القرآن المشرفة على الكتاتيب. حيث إن كلمة «تضم» التى وردت فى هذه المادة (٤٦) هى (بفتح التاء وضم الضاد) وليس كما وردت خطأ بالقرار ٥٩٦ لسنة ١٩٩٩ المشار إليه. حيث وردت فيه (بضم التاء وفتح الضاد).

● وإليك نص هذه المادة (٤٦) بعد تشكيل كلمة «تَضُم»: [تُعتبر مدارس تحفيظ القرآن الكريم التابعة للإدارة العامة للمعاهد الأزهرية الموجودة حاليًا. والتى تَضُم مستقبلاً معاهد ابتدائية أزهرية تؤهل للمعاهد الإعدادية الأزهرية]. انتهى النص.

● **وبعد قراءة النص قراءة صحيحة، يمكننا القول بأن هناك بالفعل كتاتيب أدى نموها إلى أن ضمت إليها معاهد ابتدائية أزهرية خاصة.** كمعهد الجيل الصالح الأزهرى الخاص بناحية سملا مركز قطور غربية. الذى بدا كمكتب تحفيظ. ثم تطور. وصار يضم إليه فيما بعد معهدًا ابتدائيًا أزهريًا خاصًا.

● **ومما يؤكد هذا المعنى أيضًا أن عبارة (معاهد ابتدائية أزهرية) الواردة فى نص المادة (٤٦) المشار إليها جاءت نكرة.** أى أنه لا يقصد بها عموم المعاهد الابتدائية الأزهرية، وإلا لجاءت معرفة.

● **كما أن المادة (٨٤) من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ [وهى الأصل لما جاء فى المادة (٤٦) من اللائحة التنفيذية].** ليس فيها ما يشير إلى هذا المدمج الذى يهدف إلى إعدام الكتاتيب. بل هى تسلم بوجود مستقل لهذه الكتاتيب. وتعطى طلابها حقًا مساويًا لحق طلاب المعاهد الابتدائية الأزهرية فى القبول بالمعاهد الإعدادية الأزهرية. **وفيما يلى نص هذه المادة (٨٤):**

[تقوم مدارس ومكاتب تحفيظ القرآن مقام مدارس ومعاهد المرحلة الأولى الأزهرية بالنسبة للطلاب المتقدمين إلى المعاهد الإعدادية الأزهرية]: انتهى النص.

٣- أن المادة (٣) من هذه اللائحة تشترط على كل من يرغب فى افتتاح مكتب تحفيظ [أن يحصل على ٨٠٪ على الأقل من درجة الامتحان الذى يجريه قطاع المعاهد الأزهرية - للمحفظين - فى حفظ القرآن وأحكامه]. وهذا شرط تعجيزى متعنت لا يشجع على فتح الكتاتيب. ولم يعمل به من قبل، كما أنه مخالف لقوانين الامتحانات فى تحديدها للحد الأدنى لدرجة النجاح.

٤- أن المادة (٤) من هذه اللائحة تنص على [أن تتولى المناطق الأزهرية تدبير الأماكن المناسبة لفتح مكاتب تحفيظ القرآن فى المعاهد الأزهرية، فى جميع القرى والمدن].

ونأخذ على هذه المادة المخالفات القانونية التالية:

أ- يلاحظ على هذا النص أنه يتعارض مع المادة (١) من هذه اللائحة نفسها، والتى تعرف مكاتب تحفيظ القرآن بأنها [مكاتب خاصة]. ومعنى كلمة (خاصة) أنها ذات ملكية

خاصة. فى حين أن المعـاهد الأزهرية التى ستقام بها الكتاتيب المشـار إليها فى المادة (٤) [معاهد حكومية] فكيف يستقيم هذا؟

ومن هذا نفهم أن هذه اللائحة الجديدة تهدف إلى إلغاء الكتاتيب، وتذويب كيانها فى كيان المعاهد الابتـدائية الأزهرية. وهذا ما صرح به مسئول الأزهر أثناء حـضوره اجتماع لجنة الشئون الدينية بمجلس الشعب فى دورة ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣.

ب- كمـا يلاحظ أن نص هذه المادة (٤) يتـعـارض مع المادة (٨٤) من القـانون ١٠٣ لسـنـة ١٩٦١، التى ذكرنا نصـها فى التعليق عـلى المادة (٢) من هذه اللائحة. حيث إنها تـنص صراحة على وجود مستقل للكتاتيب عن المعاهد الابتـدائية الأزهرية، كما تنص على أن ملكيتها خاصة وليست حكومية.

جـ- كما أنه قـد مضى حوالى ست سنوات حتى اليوم على إصدار هذه اللائحة. ولم نسمع أن أحد المعاهد الأزهرية قد فتح به مكتب تحفيظ، حتى ولو فى حجرة واحدة منه. وكل ما فُتح هى فصول حضانة أو ما يسمى (بالتمهيدى) فى هذا المعهد أو ذاك. والمعروف أن تعريف الحضانة أو التمهيدى يختلف عن تعريف مكتب التحفيظ الذى ورد فى المادة رقم (١) من هذه اللائحة.

كـمـا أن المادة (٨٤) من القـانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١، المشـار إليـهـا، تعـتـبـر مكاتب التحفيـظ موازية للمعاهد الابتدائية الأزهرية. وليسـت فصول حضانة أو تمهيـدى ملحقة بهـا. بدليل أن هذه المادة (٨٤) تـعطى للكتـاتيب الحق فى أن تلـحق طلابهـا بالمعـاهد الأزهرية الإعدادية، شأنها فى ذلك شأن المعاهد الابتدائية.

٥- أن المادة (٥) من هذه اللائحة تنص على أنه لا يرخص بافـتـتـاح مكتب تحفيظ خـاص بقرية أو مدينة إلا بعد استيفاء الشرط الوارد فى المادة (٤) من اللائحة التى نحن بصددها: وهو [ألا يكون بهـذه القـرية أو بهذا الحى مـن المدينة معـهـد أزهرى قابل لأن يـفتـتح به مكتب تحفيظ].

وهذا النص يمنع إصدار ترخيص لأى مكتب تحفيظ فى أى قرية أو حى يوجد به معهد أزهرى. ونحن نعلم أن الغالبية العظمى من القرى بهـا معاهد أزهرية ابتدائية. وبالتالى

فإن هذه المادة (رقم ٥) ستكون سداً منيعًا أمام افتتاح أى مكتب تحفيظ بهذه الجهات، مما يعد نكبة حلت بالكتاتيب فى مصر، ولذلك فنحن نرى أن هذه المادة (رقم ٥) هى قاصمة الظهر بالنسبة لمكاتب التحفيظ فى مصر.

٦- أن المادة (٦) من هذه اللائحة تنص على [يشترط للترخيص بفتح مكتب تحفيظ خاص، أن يصدر تقرير صلاحية له من الناحية الصحية والفنية، بواسطة الإدارة العامة للشئون الهندسية بالقاهرة، والإدارة العامة لشئون القرآن الكريم بالقاهرة]. وهذا من الشروط التعجيزية، التى فى ظاهرها الرحمة وفى باطنها تعويق فتح الكتاتيب. وهى أيضًا مادة قاصمة للظهر بالنسبة لمكاتب التحفيظ.

كما أن هناك وجه شبه بين هذا الشرط، والشروط التى سبق للاستعمار الفرنسى أن وضعها فى الجزائر، إبان استعماره لها، للحد من انتشار الكتاتيب هناك، تمهيدًا لسلخ الجزائريين عن هويتهم وقرآنهم.

٧- أن المادة (٧) من هذه اللائحة بها الكثير من الشروط التى تؤدى إلى تعويق التحاق الأطفال بالكتاتيب، ومنها:

أ- أنها تشترط ألا يقل سن الطالب عن أربع سنوات: فى حين أنه يسمح فى الحضانات الخاصة الخاضعة لإشراف وزارة التربية والتعليم بقبول من هم من سن الثالثة والنصف، وبالمثل الحضانات الخاضعة لإشراف وزارة الشئون الاجتماعية. فلماذا يحرم أطفال الكتاتيب من ذلك؟ وبخاصة الأطفال النابغين فى حفظ القرآن.

ب- أنها تشترط ألا يقبل بالكتاتيب أحد من طلاب المعاهد الأزهرية: فأين إذن يحفظ هؤلاء الطلاب القرآن طوال الإجازة الصيفية. وخلال العام الدراسى أيضًا بعد انصرافهم من معاهدهم.

ج- أنها تشترط ألا يتم قبول طلاب جدد بالكتاتيب إلا فى شهرى أبريل ومايو من كل عام: وهذا يعوق مسيرة الكتاتيب. ويحولها إلى مؤسسات حكومية روتينية. ويسلب خصوصيتها. ويحرم الطفل الراغب فى حفظ القرآن من الالتحاق بمكتب التحفيظ لمدة عشرة أشهر، انتظارًا لشهرى أبريل ومايو من كل عام.

٨- أن المادة (٩) من هذه اللائحة تحظر على طلاب الكتاتيب الذين ينجحون فى مسابقة حفظ القرآن التى تجريها الدولة من أن يتقدموا إلى هذه المسابقة مرة أخرى. وهذا مما يضعف الدافع للحفظ. ولا يشجع على الاستمرار فيه.

٩- أن المادة (١٠) من هذه اللائحة تحرم المحفظين وعددهم ٧٧٥٣ محفظا من الإعانة المخصصة لهم فى ميزانية الدولة. والتى تبلغ قيمتها ١٥ مليون جنيه سنويًا. حيث لم يفرد بند خاص بهذه الإعانة فى تلك اللائحة كما كان عليه الحال من قبل.

والمعروف أن الإعانة الحالية قد خصص نصفها لترميم المعاهد الأزهرية. وفى هذا تبديد وإهدار لحقوق المحفظين. أما النصف الآخر من هذا المبلغ فقد خصص للتوزيع على محفظين وطلاب معظمهم **ليسوا من محفظى ولا طلاب الكتاتيب.** وهذا مخالف للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الذى يقصر هذا المبلغ على أصحاب الكتاتيب المعتمدة دون سواهم.

كما يلاحظ أن هذه المخالفة تمت بناءً على موافقة وزير المالية (انظر الوثيقة رقم ٥٣) فى حين أن وزير المالية لا يملك هذا الحق قانونًا. لأن هذه الإعانة مقررة بالقرار الوزارى رقم ٧٤ لعام ١٩٦٣، والخاص بتنظيم الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية. وبالتالى فإن هذه الإعانة لا تلغى إلا بقرار من وزير شئون الأزهر، بعد موافقة المجلس الأعلى للأزهر. وذلك عملاً بالمادة (١٠)، (١١) من قانون الأزهر المشار إليه. والمادة (١٣) من اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

١٠- ويؤخذ على هذه اللائحة أيضًا أنها لم تصدر عن المجلس الأعلى للأزهر المختص بذلك، ولكنها صدرت عن لجنة شكلها فضيلة شيخ الأزهر من بعض مديرى وموظفى الأزهر (انظر الصفحة رقم ١) من هذه اللائحة. وهذا يعد اغتصابًا لسلطة المجلس الأعلى للأزهر، المختص بإصدار مثل هذا القرار، عملاً بنص المادة (١٠، ١١) من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١. والمادة (١٣) من اللائحة التنفيذية من القانون المذكور.

ثانيًا: توقف صرف إعانات الكتاتيب المعانة من الأزهر. والخاضعة لإشرافه

حيث تم رصد مبلغ ١٥,٣٤٩٦٠٠ فى ميزانية عام ٩٩/٢٠٠٠، والأعوام التالية، كإعانة لمكاتب التحفيظ، ولكن توقف صرفها، بالرغم من أنها ما زالت ترصد بالميزانية العامة للدولة. (انظر الوثيقة رقم ٥٤).

وفيما يلى المخالفات القانونية التى صاحبت توقف صرف هذه الإعانة:

١- لم يتسلم أصحاب مكاتب التحفيظ شيئًا من هذه الإعانة منذ أكثر من خمس سنوات بالرغم من أنها ترصد فى الميزانية كل عام. وبالرغم من أن هذه الإعانة هى مصدر الرزق الوحيد لهم، وأن استمرار انقطاعها سيؤدى إلى إغلاق هذه المكاتب، وعددها ٧٧٥٣ مكتبا، وكان يخص كل مكتب منها مبلغ ستين جنيهًا كمكافأة شهرية، ومبلغ ٣٠٠ جنيه بدل فرش سنويًا.

وقد توقفت إدارة الأزهر عن صرف هذه الإعانة لمستحقيها من أصحاب الكتاتيب اعتباراً من ١/ ٤/ ١٩٩٩ بالمخالفة للقانون.

٢- والوثيقة التالية تثبت تورط الأزهر فى وقف صرف إعانات الكتاتيب وتحويل بعضها إلى ترميم وصيانة المعاهد بالمخالفة للقانون.

الأزهر الشريف بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة قطاع المعاهد الأزهرية

الإدارة العامة لشئون القرآن الكريم

توقف إعانة مكتب تحفيظ القرآن الكريم وتحويل بعضها لترميم وصيانة المعاهد

نظام الصرف بالإدارة العامة لشئون القرآن الكريم في السابق واللاحق

أولا : الصرف سابقا

١- إعانة المحفظ شهريا قدرها (٦٠) جنيه وتصرف على أربع دفعات سنوية كل ثلاث شهور

٢- إعانة سنوية لصاحب المكتب بواقع (٥) جنيه عن كل تلميذ بحد أدنى (١٥٠) جنيه وبحد أقصى (٣٠٠) جنيه

مجموع مايمكن أن يتقاضاه المحفظ (١٠٢٠) جنيه

ثانيا : الصرف الحالى

تم تعديل الصرف من إعانات شهرية الى مسابقات عامة تجرى سنويا (إمتحان تمهيدى بالمناطق خلال شهرى يناير وفبراير وإمتحان تصفية بالقطاع فى خلال شهرى مارس و أبريل من كل عام)

والصرف كالآتى :- يمنح المحفظ مكافأة قدرها (١٠٠٠) جنيه عن كل تلميذ نجح فى المسابقة من الحاصلين على ٩٥٪ فأكثر من درجة النجاح .

ويمنح (٧٠٠) جنيه عن كل تلميذ نجح فى المسابقة بنسبة ٩٠٪ الى ٩٤٪ من درجة النجاح

وفى مسابقة عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ تم صرف (٤٠٠) جنيه عن كل تلميذ نجح فى المسابقة بنسبة ٨١ ٪ الى ٨٩٪

وفى مسابقة عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ تم صرف (٥٠٠) جنيه عن كل تلميذ نجح فى المسابقة بنسبة ٨٠ ٪ الى ٨٩٪

مدير عام شئون القرآن الكريم

يعتمد

رئيس قطاع المعاهد الأزهرية

٣- ولما كثرت الشكوى قدم أحد النواب طلب إحاطة بذلك فى مجلس الشعب يوم ٢٠٠١/١٢/١٤ أى بعد سنتين من التوقف. فأرسل فضيلة شيخ الأزهر خطابًا إلى السيد وزير المالية فى ٢٧/ ١٢/ ٢٠٠١ يطلب الموافقة على تحويل مبلغ ٧ ملايين جنيه من بند إعانات مكاتب تحفيظ القرآن الكريم المشار إليها إلى بند أعمال صيانة وترميم مبانى المعاهد الأزهرية. وذلك بالمخالفة للقانون. وقد وافقه على ذلك الدكتور وزير المالية (انظر الوثيقة رقم ٥٣).

كما أن إدارة الأزهر لم تقل أين أنفقت مبلغ الـ ٧ ملايين المشار إليها فى عام ١٩٩٩. ومثلها فى عام ٢٠٠٠. أى قبل أن يوافق وزير المالية على تحويل المبلغ إلى بند الترميمات.

٤- هذا فى الوقت الذى كانت فيه إدارة شئون القرآن المختصة بهذه الإعانة لا علم لها بأسباب هذا التوقف. كما أنها لم تطلب قطع هذه الإعانة. ولا تحويل نصفها إلى بند الصيانة والترميم. بل طلبت زيادتها.

٥- أما باقى الإعانة، فقد تقرر تحويله بشكل غير قانونى إلى برنامج آخر خاص بالجوائز التى توزع سنويًا على الطلاب الحافظين للقرآن الكريم، ومحفظيهم، سواء كانوا من طلاب الكتاتيب أو من غيرهم مما يتناقض مع القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١م.

ويرجع عدم قانونية هذه الجوائز إلى ما يأتى:

أ- أن المبلغ المخصص لها وهو ٨ ملايين جنيه أخذ ظلمًا من المكافأة المخصصة لأصحاب الكتاتيب. وهذه المكافأة قد صدر لها قرار وزارى رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣. ولايجوز حرمانهم منها إلا بقرار وزارى.

ب- كما أن نطاق توزيعها لم يقتصر على طلاب الكتاتيب. مما يخالف البند المالى الذى خصصت له بالميزانية.

ج- كما أنها اشترطت ألا يقل عدد أجزاء الحفظ عن ١٨ جزءا، وألا يقل سن المتسابق عن ١٣ سنة، وبذلك حرم أطفال الكتاتيب الذين فى سن الحفظ الحقيقى من هذه الجوائز التشجيعية.

د - أنها اشترطت عدم الاشتراك فى المسابقة إلا مرة واحدة فى العمر، مما لا يشجع على الاستمرار فى حفظ القرآن الكريم.

وقد أدى ذلك إلى مزيد من الإضرار بأصحاب الكتاتيب، حيث انخفض عدد المستفيدين من هذه الجوائز إلى ٣٦ محفظًا بمحافظة المنوفية فى عام ١٩٩٩/ ٢٠٠٠. فى حين كان عددهم ٤٣٢ محفظًا فى العام السابق عليه وهو عام ٩٨/ ١٩٩٩. أى قبل تحويل نصف إعانة الكتاتيب إلى برنامج الجوائز المشار إليه.

هـ- أن مكاتب التحفيظ التابعة لوزارة الأوقاف مازالت تتقاضى هذه الإعانة حتى الآن، وهذا يخل بمبدأ المساواة. ويتعارض مع المادة (٤٠) من الدستور.

و- كما أن المبالغ المطلوبة لترميم وصيانة المعاهد الأزهرية تبلغ ٣٤٧ مليون جنيه، وأن مبلغ ٧ مليون جنيه المقتطعة من إعانة الكتاتيب لبند الترميم لايغنى شيئًا فى هذا المجال، حيث إنه لايمثل إلا نسبة ٢٪ فقط من المبلغ المطلوب.

هذا إلى جانب المضار التى نشأت نتيجة توقف تحفيظ القرآن الكريم بهذه الكتاتيب مما يؤدى إلى تجفيف منابع القبول بالأزهر من الطلاب الحافظين لكتاب الله.

ثالثا: استخدام أساليب البلطجة والإرهاب فى إغلاق الكتاتيب

استخدمت أساليب البلطجة والإرهاب فى إغلاق الكتاتيب التى استمرت فى عملها بعد قطع الإعانات عنها، وذلك بأوامر من جهات أمنية، وبعد تصديق الأزهر على هذه الأوامر، من دون أن يجري أى تحقيق قانونى مع أصحاب هذه الكتاتيب، ومن هذه الكتاتيب (عدد ٣٠ مكتبا بمحافظة القليوبية، و٤٤ مكتبا بمحافظة القاهرة، و٦ مكاتب بمحافظة أسيوط) وهكذا باقى المحافظات. (انظر الوثائق رقم ٥٥، ٥٦، ٥٧). وكل ذلك مما يتعارض مع رسالة الأزهر فى دعم ونشر حفظ القرآن الكريم.

وكانت حجتهم فى ذلك ما يدعونه من أن هذه الكتاتيب تستخدم كمراكز لإعطاء الدروس الخصوصية، وهى حجة غير قانونية بدليل أن القضاء الإدارى حكم باستثناء دور تحفيظ القرآن الكريم من قرار المحافظين بإغلاق مراكز الدروس الخصوصية، حيث ورد بصحيفة الأهرام يوم ٣٠/ ١١/ ٢٠٠٣ أن حكم محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة برئاسة

المستشار رمزى أبو الخير قد اعتبر قرار محافظ الجيزة بإغلاق أحد دور تحفيظ القرآن خارجا عن نطاق قرار المحافظين الخاص بضرورة الحصول على ترخيص مسبق، كما اعتبر أن أى اتهام لدور تحفيظ القرآن باستغلال المكان فى مزاولة نشاط الدروس الخصوصية دون ترخيص من وزارة التربية والتعلم لايعد حجة أو دليلا لغلقها (انظر الوثيقة التالية):

القضاء الإدارى:

استثناء دور تحفيظ القرآن من قرار المحافظين بإغلاق مراكز الدروس الخصوصية

كتب ـ حسام الجداوى:

استثنى القضاء الإدارى بمجلس الدولة مراكز تحفيظ القرآن الكريم من قرار المحافظين بغلق جميع مراكز الدروس الخصوصية وفصول التقوية غير المرخص لها من وزارة التربية والتعليم.

وقضت المحكمة برئاسة المستشار رمزى ابوالخير وعضوية المستشارين سيد ذكى، والدكتور أحمد عبداللطيف بإلغاء قرار محافظ الجيزة بغلق أحد دور مراكز تحفيظ القرآن الكريم، مع مايترتب على ذلك من آثار كونها تخرج عن نطاق أعمال قرار المحافظين بضرورة حصولها على ترخيص مسبق، ولأن مراكز تحفيظ القرآن الكريم لم تستخدم فى غير الغرض المخصص لها.

وقالت المحكمة إن محافظ الجيزة أصدر قرارا بغلق أحد مراكز تحفيظ القرآن الكريم مستندا إلى قرار بغلق جميع مراكز الدروس الخصوصية، وفصول التقوية غير المرخص لها، ومن ثم لايجوز إعمال قرار المحافظ على دور تحفيظ القرآن لكونها حاصلة على ترخيص من مديرية الشئون الاجتماعية، وان ثبت عدم استغلال مركز تحفيظ القرآن الكريم فى غير غرض تحفيظ القرآن، وذلك ان اتهام أى من دور تحفيظ القرآن باستغلال المكان فى مزاولة نشاط الدروس الخصوصية دون ترخيص من وزارة التربية والتعليم لا يعد حجة أو دليلا لغلقها.

- وفى الأشهر الأخيرة أصبحت عملية إغلاق الكتاتيب تتم بدون موافقة الأزهر. كما تتم بوسائل همجية تتسم بالبلطجة والإرهاب من جهات تدعى بأنها أمنية، مثلما حدث مع مكتب تحفيظ القرآن بقرية كفر سعدون مركز قطور غربية، حيث جرت محاولات تحويله بالقوة والإرهاب إلى مركز لتنظيم الأسرة يتبع وزارة الصحة. وذلك بعد أن ألقوا بمحتويات المكتب إلى الشارع. دون أى مراعاة لحرمة المصاحف. وبالرغم من أن هذا المكتب مسجل بالأزهر ويخضع لإشرافه، وقد تم ذلك بمعاونة وزارة الأوقاف ومباركتها (انظر الوثائق من ٥٨- ٥٩- ٦٠) ومازال الاشتباك مستمراً داخل هذا المكتب بين المحفظ وممرضات تنظيم الأسرة على مشهد من طلاب المكتب والمرضى ومسئولى وزارة الأوقاف، ومسئولى الأزهر ومسئولى الأمن، وكل ذلك مما يخالف المادة (٨٤) والمادة (١٠)، (١١)

من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١م، كـما يخالف المادة (٤٦) مـن اللائحة التنفيـذية للقانون ١٠٢٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه.

(ب) محنة تحفيظ القرآن بالكتاتيب غير المعانة من الأزهر

وهذه المكاتب ينطبق عليها المدة (٤٧) من اللائحة التنفيذية للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١، ونصها (تعامل مدارس ومكاتب تحفيظ القرآن الكريم الخاصة التى لم تضم بعد إلى الأزهر معاملة المعاهد الخاصة).

وهذه المكاتب هى الأخرى قد استخدم معها أساليب البلطجة والإرهاب فى غلق المئات منها بأوامر من جهات أمنية مجهولة الهوية ومريبة. ومن دون أن يجرى أى تحقيق قانونى مع أصحابها.

وأخيراً: نتساءل:

١- هل يمكن وصف الجهات الأمنية المريبة التى تعمل على تصفية الكتاتيب من خلف ظهر القانون بأنها طابور خامس، يعمل من داخل النظام لحساب أمريكا مما سبق الإشارة إليه؟.

٢- وهل تتفق هذه الإجراءات المريبة مع النداء الذى وجه إلى السيد رئيس الجمهورية فى شهر يوليو ١٩٧٩ من المجلس القومى للتعليم لإنقاذ الكتاتيب؟

حيث ورد فى التقرير السادس المرفوع إلى السيد رئيس الجمهورية من المجلس القومى للتعليم (شعبة التعليم الأزهرى) من ص ١٨٠ إلى ص ١٨٤ **تحت عنوان ما حدث فى مصر من التهاون فى تحفيظ القرآن وقلة العناية به)** النص التالى:

(إن الأمة قد اجتمعت على تحفيظ القرآن جيلا بعد جيل، بطريقة المشافهة والتلقى سماعًا، والمنتهية إلى رسول الله ﷺ، كما قرأها عليه جبريل عليه السلام. **ولم يزل القرآن يؤخذ بالتلقى والمشافهة من أفواه الحفاظ إلى يومنا هذا. ونعوذ بالله أن ينقطع تبليغه وتواتره على أيدينا.** فمصر دولة حضارية ذات تاريخ عريق، ومسئولة عن ذلك أمام أبنائها، وأمام الأجيال فى العالم الإسلامى، وأمام الله الذى ائتمنها على كتابه، وعلى

شريعته، وجعل حفظ القرآن خصيصة من خصائصها. **لذلك ارتفعت أصوات المخلصين بالتنبيه إلى خطورة هذا الأمر، والتحذير من التفريط فى حفظ القرآن الكريم،** والدعوة إلى العمل الجاد فى العودة إلى ماكانت عليه الحال بالنسبة إلى الكتاب العزيز، وهى دعوة تنزل فى نفوس الشعب منزلة الرضا والقبول، لتعلقها بأقدس ما يحرص عليه عامة المسلمين). انتهى.

لكل ما سبق فإننا نحمل الأستاذ الدكتور رئيس الوزراء ووزير شئون الأزهر مسئولية الإجراءات غير القانونية التى اتخذت ضد المحفظين. وضد تحفيظ القرآن بالكتاتيب والمعاهد الأزهرية والابتدائية. وما يترتب على ذلك من أخطار تهدد الأزهر فى أهم مرتكزاته، وهى حفظ القرآن الكريم. علمًا بأن الأزهر هو المؤسسة الأولى التى حملت رسالة الإسلام ولغته العربية إلى كل أركان الدنيا على مدى أكثر من ألف عام.

ثانياً: مآزق منهج مادة التجويد وما تعرض له من دمج وإلغاء لشرط النجاح فى هذه المادة منفردة

حيث تم دمج مادة التجويد المقررة على طلاب المرحلة الإعدادية الأزهرية، مع مادة تحفيظ القرآن. وتم تخصيص ٥ درجات فقط للتجويد من ٢٠ درجة. مع إمكانية نجاح الطالب فى التجويد حتى ولو حصل على صفر من درجات هذه المادة. لأن الحد الأدنى للنجاح فى المادتين هو ١٠ درجات فقط. وهذا مخالف لنص المادة ٦٠ من اللائحة التنفيذية للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ التى تنص على استقلالية مادة التجويد. واعتبار من لم يحصل على درجة النجاح فيها راسبا وليس بناجح.

ثالثا: مأزق منهج مادة الدعوة والمجتمع الإسلامى المعاصر وما تعرض له من إلغاء وإقصاء

حيث تم حذف مادة الدعوة والمجتمع الإسلامى لطلاب الصفين الأول والثانى الثانوى والبعوث:

وذلك بالمخالفة للمادة (٦٥) من اللائحة التنفيذية للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١. كما يتعارض مع المادة الثانية من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١.

حيث تهدف مادة الدعوة والمجتمع الإسلامى إلى تزويد الطلاب بالمعلومات الضرورية عن أحوال المجتمعات الإسلامية المعاصرة. لأن هؤلاء الطلاب هم الذين سيقومون بواجب الدعوة إلى الإسلام فى تلك المجتمعات من بعد تخرجهم.

فقد تم تكليف مؤلفين بوضع كتبًا جديدة لهذه المادة، بعد إلغاء كتبها السابقة. وذلك عام ٨٨/ ١٩٨٩. ثم أوقف الطبع بالأمر الشفوى دون صدور أى قرار بذلك، وبذلك تم إلغاء تدريس هذه المادة لعدم طباعة هذه الكتب الجديدة، ولعدم تكليف المعلمين بتدريس منهجها حتى ولو بدون هذه الكتب.

وذرا للرماد فى العيون أبقى على عنوان هذه المادة فى جداول الحصص وجداول الامتحانات، على أن يدرس بدلا منها كتاب (التربية الوطنية) ولكن تحت عنوان: مادة الدعوة والمجتمع الإسلامى، دون إضافة أى موضوع من موضوعات هذه المادة، إلى كتاب التربية الوطنية.

وفى العام الماضى تم إلغاء مسمى المادة أيضا، وانتهى بذلك أثرها من خطة التعليم الأزهرى. وكل ذلك تم بالأمر الشفهى وبطريقة مريبة (انظر الوثيقة رقم ٦١).

وفضلا عن ذلك فقد اشتمل كتاب التربية الوطنية للصف الأول الثانوى المشار إليه على مفاهيم غير سوية كثيرة، ومنها الهجوم على علماء الأزهر، وتشويه للتاريخ الإسلامى (انظر الوثيقة رقم ٦٢).

رابعاً: مأزق منهج التاريخ الإسلامى وما تعرض له من بتر للحقائق، وطمس للهوية والأصالة

اتخذ ضد منهج التاريخ الإسلامى الإجراءات غير القانونية التالية:

١- **تم حذف موضوعات التاريخ الإسلامى من المرحلتين الابتدائية والثانوية العامة والأزهرية**: مما يتعارض مع أهداف الأزهر المنصوص عليها فى المادة (٢) من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١، كما أن هذا الحذف يخالف نص المادة (٥٠ , ٦٠) من اللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه.

٢- **تم اختصار مادة التاريخ الإسلامى اختصاراً مخلاً بالمرحلة الإعدادية: لدرجة أن العصر النبوى كله صار يعرض فى عشر صفحات فقط، بعد أن كان يعرض فى ٤٢ صفحة وبالمثل عصر الدولة الإسلامية كله صار يعرض فى ٣٥ صفحة بعد أن كان يعرض فى ٢٠٧ صفحة. حيث حذف منه الكثير من الموضوعات التاريخية الهامة. فى حين صار يعرض تاريخ نابليون فى ٣٤ صفحة. كما يعرض تاريخ سيدنا عمر فى ستة أسطر، وتاريخ سيدنا خالد فى أربعة أسطر.** وكل ذلك مما يؤثر فى قضية الهوية والانتماء.

٣- **تضخيم أسباب الخلاف، وتغييب عوامل القوة فى الحضارة الإسلامية، والترويج للنزعات العنصرية، والحضارات القديمة**، بهدف محاربة الوحدة الإسلامية وفكرة الجامعة الإسلامية، وأيضا محاربة القومية العربية والتضامن العربى.

٤- **الترويج للمشروع الصهيو أمريكى**، ومحاولة تجميله وإخفاء سوءاته، واستبعاد كل ما يكشف ويفضح حقيقته العنصرية الاحتلالية ونزعاته الوحشية واللاإنسانية. (وانظر باقى التفاصيل فى كتابنا الخاص باستجواب التعليم).

خامساً: مأزق منهج التربية الوطنية. وما تعرض له من طمس للهوية وتغييب لروح الولاء والوطنية

١ - تم حذف مادة التربية الوطنية بالمرحلتين الابتدائية والإعدادية العامة والأزهرية:

وذلك بالمخالفة للمادة الثانية من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١م. التى تنص على (الأزهر هو الهيئة العلمية الإسلامية الكبرى التى تهتم ببعث الحضارة العربية. والتراث العلمى والفكرى للأمة العربية، وتعمل على رقى الآداب، وتقدم العلوم والفنون، وخدمة المجتمع، والأهداف القومية والإنسانية والقيم الروحية).

هذا فضلاً عن أن حذف هذه المادة يؤثر بالسلب على قضية الهوية والانتماء، كما يتعارض مع المادة ـ ٦٠) من اللائحة التنفيذية للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ التى تنص على تدريس هذه المادة.

٢- حذف من كتاب التربية الوطنية للصف الثانى الثانوى الموضوعات التالية:

أ- **موضوع التأثير المتبادل بين الحضارتين العربية الإسلامية والأوربية.** حيث تم اختزال الفقرة الخاصة بـ«أثر الحضارة الإسلامية على أوربا».

ب- **حذف من ص ٩٥ العبارة التى تقول «إن تاريخ الأمة العربية كان متشابها ومشتركا**، منذ بداية انتشار الإسلام، وحتى الحرب العالمية الثانية». أى حتى تمكن الاستعمار من بلادنا، وأسقط الخلافة العثمانية.

جـ- **حذف من صفحة ١٠٧ موضوع «عوامل ركود العالم العربى الحديث»** ومنها عبارة «ومن تلك العوامل تجزئة العالم الإسلامى» فهل حذفت هذه العبارة حتى لا ينتبه الطالب إلى أهمية الوحدة للنهوض والتقدم.

د- **حذف موضوع «الجامعة الإسلامية»** ودور كل من جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده فى مجال الدعوة إلى الوحدة الإسلامية.

هـ- حذف موضوع «محاولات تحقيق الوحدة العربية» ومنها:

الاتحاد القومى الهاشمى عام ١٩٥٨.

الاتحاد المركزى العربى عام ١٩٦٣.

مجلس التعاون العربى عام ١٩٨٩.

(انظر باقى التفاصيل فى كتابنا الخاص باستجواب وزير التربية والتعليم).

سادساً: مأزق المواد الفلسفية وما تعرضت له من طمس للهوية وتغييب لروح الولاء والوطنية

١ - كتاب الفلسفة:

حذف من كتاب الفلسفة الذى يدرس بالمرحلة الثانوية الأزهرية كل التعليقات الإسلامية والعربية التى كانت تكتب عقب كل فلسفة، بقصد حماية الشباب من الافتتان بأى فلسفة غربية أو شرقية، تتناقض مع عقائدنا وهويتنا، أو تتعارض مع أهداف الأزهر المنصوص عليها فى المادة رقم (٢) من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦٩ المشار إليها، وأيضًا (انظر الوثيقة رقم ٦٣)، وهى عبارة عن صورة لمقدمة كتاب الفلسفة التى تشير فى الفقرة (٣) منها إلى أهمية التعليقات المشار إليها فى تعميق الهوية وحفظ الانتماء الفكرى للطلاب، وحفظ ولائهم لوطنهم، وتوضيح مدى ابتعاد بعض الفلسفات عن المبادئ والقيم الإسلامية.

وفوق هذا فإنه فى يوم ٢٠٠٢/٧/٦ انعقد لقاء موسع لمديرى المناطق الأزهرية برئاسة فضيلة شيخ الأزهر. وأصدر **قراراً بتأنيث تدريس مادة الفلسفة بمعاهد البنين الأزهرية، وذلك عن طريق ندب مدرسات الفلسفة الزائدات عن الحاجة بمعاهد الفتيات للعمل بمعاهد البنين** (انظر الوثيقة رقم ٦٤).

ونحن نقول: إن مادة الفلسفة يتم تدريسها فى المرحلة الثانوية، لطلبة فى سن المراهقة وأن سن طلاب الأزهر أكبر من سن نظرائهم فى مدارس التربية والتعليم، لذلك لزم التنويه إلى خطورة هذا الأمر. والسؤال الذى يفرض نفسه، لماذا يتم تعيين مدرسات للفلسفة أزيد من الحاجة أصلا، فى الوقت الذى يوجد فيه نقص فى عدد مدرسى الفلسفة؟

٢- كتاب المنطق:

فرغ كتاب المنطق الذى يدرس بالمرحلة الثانوية الأزهرية من ذكر دور المسلمين فى نقد المنطق الأرسطى وهدمه، وإقامة المنطق الاستقرائى التجريبى مكانه، وهو المنهج، الذى أخذته أوروبا عن المسلمين، وأقامت به صرح نهضتها.

(انظر التفاصيل فى كتابنا الخاص باستجواب وزير التربية والتعليم).

٣- كتاب علم النفس:

فرغ كتاب علم النفس الذى يدرس بالمرحلة الثانوية الأزهرية من ذكر دور علماء المسلمين القدامى والمحدثين فى مجال دراسة النفس البشرية. وبخاصة دورهم فى علاج قصور بعض موضوعات علم النفس الغربى فى مجالات الروح، وتزكية النفس، وكل ما يتصل بإنسانية الإنسان وقيمه التى كرمه الله بها على سائر المخلوقات (انظر التفاصيل فى كتابنا الخاص باستجواب وزير التربية والتعليم).

سابعًا: مأزق منهج مادتى التفسير والحديث وما تعرض له من إلغاء لموضوعات الجهاد. ودمج باقى الموضوعات فى مادة المطالعة والنصوص

لقد تم حذف مادتى التفسير والحديث المقررة على طلاب المرحلة الإعدادية الأزهرية، ثم عاد الأزهر وقرر دمج موضوعات هاتين المادتين فى مادة المطالعة والنصوص. ولكن بعد حذف أكثر من نصف الموضوعات المقررة. كما حذف جميع الموضوعات التى تحض على الجهاد فى سبيل الله. والتى كانت تنوه إلى ثواب المجاهدين وصفاتهم. وذلك من كتاب التفسير للصف الأول الإعدادى الأزهرى ص ٦، ٧ وغيرها، وذلك بالمخالفة لأهداف الأزهر التى حددتها المادة (٢) من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١، (انظر الوثيقة رقم ٦٥).

ثامنًا: مأزق منهج اللغة العربية وما تعرض له من تهميش، وطمس للهوية

١- مأزق منهج مادة النحو:

تم إلغاء حوالى ٥٠٪ من مقرر النحو الإعدادى. كما تم دمج مادة النحو مع مادة الصرف، بعد تقليص ساعات التدريس فيهما وتقليص الدرجات الخاصة بهما مما يتعارض مع القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ . كما يضر بلغتنا القومية ضررًا بالغًا.

٢- مأزق منهج القراءة والنصوص بالمرحلة الابتدائية العامة والأزهرية:

ويتمثل هذا المأزق فى قيام الأزهر بتدريس كتب القراءة الخاصة بمدارس التعليم العام بالمخالفة للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١. وبما لايحقق أهداف الأزهر. وبخاصة بعد أن قامت وزارة التربية بتفريغ هذه الكتب من كم كبير من الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، وقصص الأنبياء، وكبار الصحابة والتابعين، وغيرها من الموضوعات الإسلامية والتربوية والبلاغية التى لاغنى عنها عند دراسة اللغة العربية.

هذا بالإضافة إلى تعديل بعض موضوعات القراءة، بحذف الجانب الإسلامى منها، أو بجعلها مضادة للإسلام، وغير ذلك مما يتعارض مع أهداف الأزهر مما سنوضحه بعد قليل.

وأيضًا استحداث موضوعات جديدة خالية من أى هدف تربوى أو إسلامى أو بلاغى. بل إن بعضها مما يخرب الشخصية، ويمسخ الهوية، ويضعف الحس الوطنى والبلاغى للطلاب.

ويمكن حصر ما حذف من الموضوعات التى تحث على الشجاعة والبطولة والكرم والوطنية من هذه الكتب فيما يلى:

١- موضوع البطل الصغير: بكتاب الصف الثانى الابتدائى ص ٢٦٠ : وهو يحث على الجهاد دفاعًا عن الدين والوطن. ومن عباراته قول قائد الجيش « إن جيشًا فيه مثل هذا الغلام لايمكن أن يهزم. ولابد أن ينتصر بإذن الله».

٢- **موضوع الولـد الشجاع:** بكتاب الصف الثـانى الابتدائى ص ١٢٨: وهو يحكى قصة ثبـات وشجاعة عبد الله بن الزبيـر عندما فر أقرانه من الصبيـة لما رأوا أمير المؤمنين عمر بن الخطاب قادمًا نحوهم.

٣- **موضوع العفو عند المقدرة:** بكتاب الصف الثالث الابتدائى ص ٣٨: وهو يعرف الطلاب بسلوك النبىﷺ عند فتح مكة. وعفوه عن أهلها، بعد أن دخلها منتصراً.

٤- **موضوع ذكـاء وحسن تصرف:** بكتاب الصف الثالث الابتدائى: وهو يحكى عن ذكاء عبد الله بن الزبير وحسن تصرفه عندما فر أقرانه وتركوه يواجه أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وحده.

٥- **نشيد الفـتاة المصرية:** بكتاب الصف الرابع الابتـدائى ص١٠٦: وهو يتحدث عن الشجاعة والكرم وعلو الهمة والكفاح بالسيف والقلم.

٦- **موضوع شجـاعة مصرية:** بكتاب الصف الرابع الإبتـدائى ص ٦٨: وهو يتحدث عن حرب العاشر من رمـضان، حيث حذفت من التدريبات العبارة التـالية (العدو المحتل كان اليهود) وعبارة (احتلال الأراضى المصرية لا أرضى به).

٧- **موضـوع وطنى العربى:** بكتاب الصف الرابـع ص ٨١: حيث حذفت منه عـبارة (ويرتبط العرب بالتاريخ واللغة والدين).

٨- **موضوع عظماء فى الطفولة:** بكتاب الصف الخامس الابتدائى: وهو يحكى نماذج من حياة سيدنا على بن أبى طالب والإمام أحمد بن حنبل فى طفولتهما.

٩- **موضوع الفروسية:** بكتاب الصف الخامس الابتدائى: وبه آيات قرآنية، وأحاديث نبوية تحض على الجهاد والتضحية.

١٠- **موضـوع انتصار فـى اللعب والحرب:** بكتاب الصف الخـامس الابتدائى: وهو يحث على الثبات فى الحرب وعدم اليأس.

١١- **موضـوع الفداء العظيم:** بكتاب الصف السادس الابـتدائى: وهو يذكر الطلاب بقصة نبى الله إبراهيم وابنه إسماعيل عليهما السلام.

١٢- هذا بالإضافة إلى ما ورد فى كتاب القراءة للصف الأول الابتدائى ط ١٩٩٠ بعنوان أهلا وسهلا. وفيه عبارة (إذا مررت بجماعة أقول السلام عليكم) وقد عدلت فى الطبعة التالية إلى عبارة (إذا مررت بجماعة ألقى عليهم التحية).

وكل هذا مما يتعارض مع أهداف الأزهر المنصوص عليها فى المادة (٢) من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١.

٣- مأزق تعطيل توصية المجلس القومى للتعليم الخاصة بالنهوض باللغة العربية فى الأزهر:

حيث نشرت صحيفة الأحرار يوم ٢٠٠٣/١٠/٣١ توصيات المجلس القومى للتعليم الخاصة بالنهوض باللغة العربية فى المعاهد الأزهرية، وذلك تحت عنوان «تدريس العربية أزمة فى الأزهر».

وفيما يلى فقرات مما جاء بهذا التقرير:

١- أن اللغة العربية مرتبطة بالقرآن الكريم والعقيدة الإسلامية ارتباطًا وثيقًا. وأن العناية بالعربية يعد مدخلاً هامًا للعناية بالقرآن والعقيدة الإسلامية.

٢- أن اللغة العربية هى التى حفظت وجودنا الحضارى، وبخاصة فى سنوات الاستعمار، وفى فترات المحن والنكبات التى حلت بالعالمين العربى والإسلامى.

٣- أنها من أهم عوامل تقوية روابط الأخوة الإسلامية والعربية، وتدعيم التجانس الفكرى والثقافى بين المواطنين.

٤- أن اللغة العربية هى المسئولة عن نجاح العملية التعليمية بأكملها فى سائر المواد الدراسية الأخرى.

٥- أن المعاهد الأزهرية تعانى من عجز كبير فى عدد معلمى اللغة العربية الذكور.

٦- أن الأعباء التدريسية لمعلمى اللغة العربية بالمعاهد الأزهرية مما يثقل كواهلهم ويؤدى إلى انخفاض كفاءة العملية التعليمية.

٧- الحاجة إلى الاهتمام الجاد بتحفيظ القرآن الكريم، عن طريق اختيار وانتقاء محفظى القرآن الكريم، باعتبارهم الأساس فى تقوية المرتكزات الخاصة باللغة العربية.

٨- اختيار أفضل العناصر الطلابية الحافظين للقرآن الكريم، والمتوفر لديهم القدرة على تعلم اللغة العربية، للالتحاق بأقسام وكليات اللغة العربية بجامعة الأزهر.

٩- اختيار أفضل عناصر الخريجين من كليات اللغات العربية، للعمل كمعلمين بالمعاهد الأزهرية. مع إجراء اختبارات دورية تحريرية وشفهية لهم لضمان نموهم المهنى.

١٠- اختيار أفضل العناصر الممتازة من موجهى اللغة العربية، للإشراف على تدريس اللغة العربية.

١١- اعتبار المواد المندرجة تحت مسمى اللغة العربية مستقلة بعضها عن بعض، بحيث لا تقل درجة النجاح عن ٥٠٪ فى كل فرع من هذه الفروع (انظر الوثيقة التالية)..

المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى:

تدريس «العربية» أزمة فى الأزهر!

تحت عنوان «النهوض بتعليم اللغة العربية فى مؤسسات الأزهر التعليمية» أكدت دراسة للمجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجى التابع للمجالس القومية المتخصصة على ارتباط اللغة العربية بالعقيدة الاسلامية ارتباطاً عضوياً وثيقاً، فاللغة العربية هى لغة القرآن الكريم الذى هو مصدر الدعوة الإسلامية، وبيان اللغة العربية المعجز، أى أن العناية باللغة العربية إنما هى لاستكمال اللازم من مقومات العقيدة الاسلامية.. وأهمية اعداد مثل هذه الدراسات لكون اللغة العربية اداة التفكير والتعبير والاتصال للمتحدثين بها، لذا فالتلازم واضح بينها وبين الوجود العربى فى الماضى والحاضر والمستقبل، فحين كان يتعرض الوجود العربى على مدى تاريخه لانواع من النكبات، كانت اللغة العربية تحفظ عليه وجوده الحضارى، وتساعده على استئناف الوجود عقب كل هجمة أو تعثر.. كما يتطلع كافة مسلمى العالم الى استخدام اللغة العربية والحرف العربى، ومن حقهم علينا ان نيسر لهم السبيل الى ذلك فإذا هم وجدونا منصرفين عن لغتنا كان ذلك مدعاة لانصرافهم عنها، مما يهدد بضعف وتراجع كثير من روابط الأخوة الاسلامية التى نعمل لها ونعتز بها.

● ومن المعلوم ان القدرة على الاستيعاب العلمى باللغة العربية هى اضعاف القدرة على التعلم باللغات الاجنبية، فإذا استطاعت العربية أن تفى بما هو مطلوب منها فى مجال البحث العلمى، فإن ذلك يعنى فتح الطريق أمامنا واسعاً فى مجال التنمية الشاملة.

فاللغة العربية - كمادة دراسية - هى المسئولة عن نجاح العملية التعليمية بأكملها، إذ تسهم فى تقوية مرتكزات التقدم فى سائر المواد الدراسية الأخرى، فهى ليست مجرد مادة دراسية تعين على اتصال دارسيها بغيرهم فحسب، بل تسهم - الى جانب ذلك - فى دعم التجانس الفكرى ووشائج الوحدة الوطنية والثقافية بين المواطنين. فضلاً عن أهمية الاهتمام بحسن اعداد معلمى اللغة العربية، فهم القوة البشرية التى تنهض بأمرها نشراً لها وتعليماً، وإذاعة لها وتمكيناً، فحسن تعليمها هو القاعدة لكل محاولة بناء وتعمير وتنمية.

تعانى المعاهد الازهرية عجزاً كبيراً فى عدد معلمى اللغة العربية المذكور على مستوى جميع المناطق التعليمية الأزهرية، ومن اهم المشكلات التى تعانيها اللغة العربية كمادة دراسية بالمعاهد الأزهرية أكدت الدراسة انه إذا كان «الكم» احد مؤشرات جودة «الكيف» فإن الاعباء التدريسية لمعلمى اللغة العربية بالمعاهد الأزهرية تثقل كواهلهم، مما يؤدى الى انخفاض كفاءة العملية التعليمية، سواء فى المعاهد أو الكليات.

وأوصت الدراسة بالاهتمام بالقضاء على الأمية بين صفوف المواطنين، وكذلك الاهتمام الجاد بتحفيظ القرآن الكريم فضلاً عن أهمية تضافر جميع جهود القوى المجتمعية فى مواجهة المشكلات التى تعوق حركة النهوض بتعليم اللغة العربية فى كل المؤسسات التعليمية. ودعم مركز تطوير تدريس اللغة العربية، حتى يتمكن من اجراء الدراسات والبحوث التى تنهض باللغة العربية، وتجميع الأبحاث المتصلة بالمادة الدراسية، وتقديمها فى صورة محاضرات للدارسين بأقسام اللغة العربية بكليات الجامعة، مع تبسيط دراسات مجمع الخالدين وتقديمها للطلاب حتى يقبلوا عليها دون ملل، بالاضافة الى تجميع الأخطاء اللغوية الشائعة وعرضها على الدارسين لتجنب الوقوع فيها أثناء دراستهم وبعد تخرجهم، والتعاون مع ادارات التدريب بقطاع المعاهد الأزهرية لتنظيم البرامج التدريبية لمعلمى اللغة العربية، واصدار مجلة لغوية توزع على الطلاب ومعلمى المادة تتضمن كل مستحدث وجديد فى مجال تعليم اللغة العربية وتعلمها. وطالبت الدراسة بالاهتمام بتدريس اللغة العربية بالمعاهد الابتدائية الأزهرية، فهى تمثل جذع وقاعدة التعليم الأزهرى، وصلاح حال القاعدة يعنى صلاح ما علاها من مراحل.

الأحرار ٢١/١٠

● حسن اختيار وانتقاء محفظى القرآن الكريم فى جميع مراحل التعليم الأزهرى، باعتبارهم الاساس فى تقوية المرتكزات الخاصة باللغة العربية. وكذلك مواجهة حاجات طلاب المعاهد الثانوية الأزهرية الراغبين فى الالتحاق بأقسام اللغة العربية بكليات جامعة الأزهر، ويتطلب ذلك دراستهم لمقررات اضافية متعمقة ومتعلقة بفروع اللغة العربية. واختيار افضل العناصر الطلابية الحافظين للقرآن الكريم، والمتوافر لديهم القدرة على تعلم اللغة العربية، ويقتضى ذلك اعادة النظر فى سياسات القبول بالمعاهد الأزهرية. فضلاً عن اختيار افضل عناصر الخريجين بأقسام اللغة العربية بكليات جامعة الأزهر للعمل كمعلمين بمعاهد الأزهر، مع اجراء اختبارات دورية تحريرية وشفوية لهم، لضمان نموهم المهنى، وضمان انتقاء أفضل العناصر الممتازة من موجهى اللغة العربية بجميع مراحل التعليم الأزهرى. وكذلك اعتبار المواد المندرجة تحت مسمى اللغة العربية مستقلة بعضها عن بعض (امتحاناً، وتصحيحاً، ونجاحاً)، بحيث لا تقل درجة الطالب للنجاح عن (٥٠٪) من الدرجة العظمى فى كل فرع من هذه الفروع.

وأكدت التوصيات على ضرورة وضع سياسات للنهوض بحال اللغة العربية فى المعاهد الأزهرية، بحيث تتضمن العديد من الوسائل والأساليب التى من شأنها الارتقاء بمستواها لدى كل من الطالب والمعلم. وكذلك الاهتمام بالكتاب المدرسى الخاص بأى نوع من فروع تعلم اللغة العربية شكلاً ومحتوى، حتى يقبل عليه الطلاب دون ملل.. وانشاء معاهد لتحسين الخط العربى على مستوى كل منطقة تعليمية أزهرية، باعتباره من أهم الأسس التى يرتكز عليها تعلم اللغة العربية.

تاسعاً: مأزق منهج مادة الفقه وما تعرض له من إلغاء للمذاهب الأربعة بالمرحلة الإعدادية وصعوبة استيعاب الطلاب لكتبها الجديدة

لقد ألغى فقه المذاهب الأربعة من المرحلة الإعدادية: وهذا يخالف ماجاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ صفحة «٤٦» كما يخالف المادة (١٠) من نفس القانون.

حيث أدمجت المذاهب الأربعة وصار يدرس بدلا منها كتاب واحد للفقه يسمى «الفقه الميسر» تأليف د. سيد طنطاوى شيخ الأزهر.

وإذا كانت فكرة الكتاب الواحد للفقه مناسبة لطلاب المدارس العامة، لأنه يعطيهم فكرة إجمالية عن الأحكام الفقهية، دون الدخول فى تفاصيل كل مذهب، إلا أن هذا لايناسب الطالب الأزهرى الذى نعده للتخصص فى حفظ التراث الإسلامى ونشره فى مصر والعالم، عن طريق توضيح آراء الفقهاء فى القضايا المختلفة.

فنحن مثلا نجد طلاب آسيا الوسطى وروسيا والتركستان أحناف المذهب. وطلاب جنوب شرق آسيا وأندونيسيا وبعض إفريقيا شافعية المذهب. وطلاب المغرب مالكية المذهب وهكذا.

وهذه المجتمعات ترفض بشدة أن يملى عليهم رأيًا ليس فى مذهبهم. بل ويعتبره العامة خارجا عن الدين.

لذلك فإن القضاء على دراسة المذاهب الفقهية، وإجبار الناس على دراسة مذهب واحد فيه تضييق على عباد الله. كما أنه يشجع على التشدد والتطرف والغلو.

وعند استعراض الكتاب الموحد الجديد (الفقه الميسر) نجد فيه عدة عيوب خطيرة نذكر منها ما يلى:

العيب الأول: أنه عرض الحكم فى بعض الموضوعات الفقهية عرضا موحداً مجملا.

مثل ما جاء فى صفحة ١٧ من كتاب الصف الأول الإعدادى، تحت عنوان (الماء الطاهر غير الطهور).

حيث ذكر فى حكمه: «أنه طاهر فى نفسه، ولكنه غير مطهر لغيره. ولذلك لايجوز استخدامه فى الوضوء أو الغسل » انتهى.

والعيب فى هذا العرض: أنه جاء خاليًا من أى تفصيل لرأى المذاهب الأربعة فى هذه القضية. وبالتالى جاء الحكم خطأ فى نظر كثير من المذاهب.

والعيب الثانى: أنه عرض الحكم فى بعض الموضوعات الفقهية الأخرى بطريقة المقارنة بين المذاهب فى الموضوع الواحد.

والعيب فى هذا العرض: أن فيه صعوبة على طالب المرحلة الإعدادية الصغير.

مثل ما جاء فى صفحة ١٨ من كتاب الصف الأول الإعدادى تحت عنوان «بيان حكم الماء المستعمل».

حيث ذكر فى الحاشية:

رأى الأحناف: أنه غير طهور، ومنهم من قال: إنه نجس.

ورأى المالكية: أن استعمال الماء لا يسلبه طهوريته.

ورأى الشافعية: أننا إذا استعملناه فى «فرض» الطهارة يكون غير طهور، وإذا استعملناه فى «نفل» الطهارة يكون طهوراً.

ورأى الحنفية: فيه قولان: قول يرى أنه طاهر وليس مطهراً. وقول يرى أنه طاهر مطهر.

ورأى الشيخ سيد سابق: أن الماء المستعمل طهور كالماء المطلق سواء بسواء.

ويعلق د. أحمد على طه ريان على ذلك بقوله: كيف يستوعب طفل فى سن ١٣ سنة كل هذه الآراء فى مسألة واحدة. ومع ذلك يسمى الكتاب الذى يشتمل على ذلك «بالفقه الميسر» ويقترح فضيلته بأن يسمى «بالفقه المعسر».

ونحن من ناحيتنا نقول:

إننا لا نعترض على فكرة تيسير تدريس الفقه فى المرحلة الإعدادية الأزهرية بسبب صغر سن طلاب هذه المرحلة، ولكننا نعترض على هذه الكتب بالذات لاشتمالها على صعوبات وأخطاء فنية كثيرة، وقد أشرنا إلى بعضها. (انظر الوثيقة رقم (٦٦)).

كما أننا نرجع السبب فى تعقيد هذه الكتب (الفقه الميسر) إلى ما يأتى:

أ- أن مؤلفها ليس متخصصا فى الفقه وهو فضيلة د. سيد طنطاوى شيخ الأزهر.

ب- أن المؤلف هو الذى كلف نفسه بتأليف هذه الكتب الأزهرية وعددها عشرة كتب. هذا بالإضافة إلى المهام الكثيرة التى تشغل فضيلته بصفته شيخ الأزهر.

وقد تمت مناقشة بيان عاجل حول هذا الموضوع بلجنة التعليم بالمجلس فى حضور مسئولى الأزهر فى دورة عام ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ ولكن حتى اليوم لم يتغير الحال. (انظر الوثيقة رقم ٦٧) التى بها صورة هذا البيان العاجل).

جـ- ضخامة حجم الموضوعات والشروح المعروضة بهذه الكتب، وعدد صفحاتها التى تزيد عن مائتى صفحة.

العيب الثالث: عدم الأخذ بتوصية مجمع البحوث الإسلامية الخاصة بوسائل معالجة صعوبة كتب الفقه المقررة بالمعاهد الأزهرية. حيث نشرت هذه التوصية بكل من صحيفة صوت الأزهر وصحيفة اللواء الإسلامى يوم ٢٦/ ٦/ ٢٠٠٣ **ونحن ننقل منها ما يلى:**

«أوصت لجنة التربية والتعليم بمجمع البحوث الإسلامية بتشكيل لجان متخصصة لإعادة قراءة كتب الفقه المقررة بالمعاهد الأزهرية، ووضع هامش بها يوضح معانى العبارات والكلمات التى يصعب على الطالب فهمها، وذلك حفاظًا على تراثنا الفقهى العظيم من الاندثار. على أن يتم ذلك بواسطة لجان تشكل من أساتذة مشهود لهم بالكفاءة. وبذلك يتم تقريب تراثنا الفقهى من فهم أجيالنا الحالية».

وفيما يلى صورة ما نشرته صحيفة صوت الأزهر، وصحيفة اللواء الإسلامى، حول هذا الموضوع.

إعادة قراءة لكتب الفقه المقررة على المعاهد الأزهرية

أوصت لجنة التربية والتعليم بمجمع البحوث الإسلامية خلال جلستها الشهرية بتشكيل لجان علمية متخصصة لقراءة كتب الفقه المقررة على طلبة المعاهد الأزهرية، وذلك لتفسير ما صعب من ألفاظها وعباراتها من خلال شرح يظهر فى هامش الكتاب، على أن يكلف الطالب بدراسة الأصل والشرح الموجود بالهامش.

كما ناقشت لجنة التعريف بالإسلام بمجمع البحوث الإسلامية فى جلستها الدورية ما يبث على شبكة المعلومات الدولية «الانترنت» من مفاهيم خاطئة عن الإسلام ورسوله، وخلال الجلسة تم الموافقة على تشكيل هيئة دائمة من علماء الأزهر الشريف تتولى متابعة كل من ينشر ضد الإسلام على صفحات الانترنت والرد عليها بالأسلوب العلمى الصحيح.

ووافقت لجنة البحوث الفقهية بالمجمع خلال اجتماعها الأخير على مشروع تقدم به أحد المواطنين لإنشاء شركة خدمات تقدم تسهيلات للمواطنين مقابل عمولة رمزية وذلك استنادا إلى أنه ليس فى الشريعة الإسلامية ما يحرم ذلك.

اللواء الإسلامى ٢٦/ ٦/ ٢٠٠٣

لجان علمية لتوضيح العبارات الفقهية بالمقررات الأزهر

أوصت لجنة التربية والتعليم بمجمع البحوث الإسلامية بتشكيل لجان علمية متخصصة لقراءة الكتب المقررة فى الفقه بالمعاهد الأزهرية، ووضع هامش فى الكتاب يوضح عبارات المؤلفين والعلماء السابقين ويبين مدلولات الكلمات التى لا يستطيع الطالب فهم معناها، على أن يلزم الطالب بدراسة الأصل والتوضيح. وكانت لجنة التربية والتعليم بالأزهر قد قامت ببحث المقترح بتطوير مقررات الفقه على المذاهب المختلفة بمناهج الأزهر الدراسية لتعديل ما ورد بها من عبارات يصعب على الطالب والمدرس التعرف على حقيقة معناها لبعدها عما هو متداول فى العصر الحاضر. فى الوقت نفسه أكد أعضاء لجنة التربية والتعليم على ضرورة الحفاظ على كتب الفقه وتدريسها لطلاب الأزهر دون حذف أو تغيير على اعتبار أنها جزء من تراثنا العلمى والفقهى بالإضافة إلى أن العبارات الفقهية الواردة بها أكثر دقة وانضباطا. خاصة أن هذا التراث الفقهى العظيم تناول بعض المسائل الافتراضية التى مازال المسلمون يتعرضون لها فى أمور الحياة شبيهة، مشيرين إلى أنه ليس هناك مانع من إضافة بعض الشرح فى كتب الفقه لما استعصى من عباراتها وما غمض من ألفاظها على أن يتولى تلك المهمة لجنة من الأساتذة المشهود لهم بالكفاءة فى تدريس تلك المواد وذلك حتى يتم تقريب تراثنا الفقهى من فهم الأجيال الحالية.

صوت الأزهر ٢٧/ ٦/ ٢٠٠٣

عاشراً: مأزق منهج اللغة الإنجليزية وما تعرض له من طمس للهوية وترويج للثقافة الصهيو أمريكية

من المسلم به أن كتب اللغات الأجنبية التى ألفها أجانب وتدرس فى مدارسنا ومعاهدنا الأزهرية، تؤثر بشكل سلبى على هوية طلابنا وأخلاقهم وعاداتهم وسلوكهم. وهذا بديهى لأن عادات الغرب وسلوكياته تتنافى فى كثير منها مع عقائدنا وتقاليدنا.

ولذلك فإن كتب اللغات الأجنبية التى ألفها أجانب وتدرس فى مصر تتخذ كتب هذه اللغة مطية لصبغ المجتمع المصرى بثقافة الغرب. فتغرس فى الطلاب والطالبات مفاهيم تخالف قيمنا وأعرافنا وعقيدتنا، حول التبرج والإباحية والاختلاط والحب والغرام بالمفهوم الغربى، مما يشكل خطورة على طلابنا الذين هم فى سن المراهقة.

فقد تم تفريغ كتب اللغة الإنجليزية من الموضوعات التى تتحدث عن القيم الإسلامية والوطنية: مثل موضوع الناصر صلاح الدين، وموضوع الكتاتيب ودورها فى المجتمع المصرى، حيث حل محلها موضوعات تحض على ارتياد دور السينما وصالات الرقص، وموضوعات عن الحب والعشق. مثل موضوع True Love المقرر على الصف الثانى الإعدادى الأزهرى النموذجي وموضوع Boy friend and girl friend، وغيره من الموضوعات التى تتعارض مع أهداف الأزهر، المنصوص عليها فى المادة الثانية من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ (انظر الوثائق من ٦ إلى ٣٥). التى تتحدث عن هذا الموضوع بالتفصيل.

حادى عشر: مأزق منهج التربية النسوية بمعاهد الفتيات الأزهرية وما تعرض له من إلغاء وإقصاء

تم حذف مادة التربية النسوية بالمرحلة الابتدائية الأزهرية.

وذلك بالمخالفة للمادة (٥٠) من اللائحة التنفيذية للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١. التى نصت على تدريس هذه المادة. كما يتعارض مع المادة (٢) من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ التى تحدد أهداف الأزهر.

والمعروف أن المواد النسوية تعد من أهم خصوصيات تعليم الفتاة الأزهرية، كما جاء فى قانون تطوير الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١، حيث نص على أن (**أهداف معاهد الفتيات الأزهرية هى العمل على تهيئة الفتاة المسلمة لتكون زوجة وأما وربة بيت صالحة**).

وقد سجل المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية هذا القصور فى تطبيق قانون التطوير، وذلك فى نشرة المركز بعنوان: (المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى من سنة ١٩٥٢ إلى سنة ١٩٨٠) المجلد التاسع ص ٤١٢. **حيث قال عن قصور مناهج تعليم فتيات الأزهر ما يلى: (الخطة الدراسية الخاصة بمناهج تعليم الفتيات مطابقة لمثيلتها فى مناهج تعليم البنين، مما لا يحقق أحد الأهداف الرئيسية لتعليم الفتاة الأزهرية، وهو تزويدها بقدر واف من الدراسات العلمية والفنية التى تساعد على شق طريقها فى الحياة العملية، مثل دراسة الاقتصاد المنزلى، التمريض، تربية الطفل)** (انظر الوثيقة رقم ٦٨).

وقد طالب بذلك أيضا شعبة التعليم الأزهرى بالمجالس القومية المتخصصة فى تقرير شهر مايو لعام ١٩٩٠، حيث قالت الشعبة: «**بأن الخطة الحالية لمعاهد الفتيات الأزهرية لا تتضمن إلا حصة واحة للاقتصاد المنزلى، وهى لا تكفى لتدريب الفتاة على الأعمال المهنية والفنية التى تناسب طبيعة المرأة** كالإسعافات الطبية، والأشغال النسوية، والخياطة والتطريز، وصناعة الملابس، وإدارة المنزل، وتربية الطفل، وغيرها من الدراسات العملية والحياتية للمرأة.

ثانى عشر: مأزق مناهج مواد المجالات المهنية والفنية وما تعرضت له من إلغاء وإقصاء

جاء فى تقرير المجالس القومية المتخصصة (الموسوعة) لسنة ١٩٩٩ فى صفحة ٥٢٨ أن مناهج المعاهد الأزهرية تخلو حاليا من حصص الأنشطة للصفوف الرابع والخامس والسادس الابتدائى، وخلوها تماما من تلك الأنشطة فى المرحلتين الإعدادية والثانوية حيث تم حذف مواد المجالات المهنية، ومادة الكمبيوتر، وبرامج مناهل المعرفة. **وكل هذا يتعارض مع الماة (٨٥) من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١** التى تنص على:

(تزويد طلاب المعاهد الأزهرية بالمعارف والخبرات التى يتزود بها نظراؤهم فى المدارس الأخرى المماثلة. ليخرجوا إلى الحياة مزودين بوسائلها. ولتتهيأ لهم جميعا فرص متكافئة فى مجال العمل والإنتاج...).

كما يتعارض مع المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١، والتى جاء فيها فى المبدأ الثالث من المبادئ الأساسية التى وضعت لإصلاح الأزهر والتى تضمنها القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ص ٤٢ ما يلى:

«أن يخرج الأزهر علماء قد حصلوا على ما يمكن تحصيله من علوم الدين، وتهيؤوا بكل ما يمكن من أسباب العلم والخبرة للعمل والإنتاج فى كل مجال من مجالات العمل والإنتاج. فلا تكون كل حرفتهم أو كل بضاعتهم هى الدين» انتهى.

كما أن المواد العملية والمهنية تعد اليوم من أهم ما يحتاج إليه الطالب الأزهرى، للارتفاع بمستواه المادى ليتغلب على مشكلاته المعيشية. وبخاصة فى ظل الظروف الاقتصادية المتدنية التى يعيشها شعبنا اليوم.

ثالث عشر: مأزق دمج شعبتى الرياضيات والعلوم فى شعبة واحدة وإجبار طالب الأزهر على دراسة مواد الشعبتين معا مما يشكل ظلماً صارخاً على هذا الطالب

تم إلغاء التشعيب بالثانوى الأزهرى حيث أدمجت شعبتا (العلوم) و(الرياضيات) فى شعبة واحـدة. وتكليف الطالب الأزهرى بدراسة الشعبتـين معا. **وفى هذا ظلم صارخ لأن أقرانه بالثانوى العام لا يدرسون إلا مواد شعبة واحدة فقط، يختارها الطالب بمحض إرادته.** إما علوم وإما رياضة. وهذا الظلم الواقع على الطالب الأزهرى منذ عام ١٩٩٩/ ٢٠٠٠ مخالف لما كـان عليه الحال منذ عام ١٩٦١. وكذلك مخـالف لمبدأ تكافؤ الفص. الذى تنص عليه المادة (٤٠) من الدستور.

وهذا مما يثقل كاهل الطالب، ويضاعف أعباءه على حساب حفظ القرآن، وإتقان المواد الأزهرية.

كمـا أن هذا الإجراء مما يخالف القـانون. حيث يتعـارض مع المادة (٦٥) من اللائحة التنفيذية للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١، التى حددت مواد كل شعبـة بين قوسين. فذكرت لشعبة العلوم مواد (الطبيعة - الكيمياء - الأحـياء) وذكرت لشعبة الرياضيات مواد (الجبر - الهندسة - الميكانيكا)، كما هو الحال فى مدارس التعليم العام.

كمـا يتعارض مع المادة (٨٥) من الـقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١، التى تنص على(تزويد طلاب المعاهد الأزهرية بالمعـارف والخبرات التى يتزود بهـا نظراؤهم فى المدارس المماثلة) انتهى النص.

رابع عشر: محنة التطبيق الخاطئ لازدواجية المناهج بالأزهر

١ - تم تطبيق نظام ازدواجية المناهج الأزهرية بطريقة تخالف ما ورد بالقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ والذى ينص على ما يلى:

أ- إن مرحلة المعاهد الأزهرية، هى المرحلة الأخطر، فهى مرحلة التكوين والتأسيس العلمى والعقلى للطالب، والتى تؤهله للتوسع والتعمق فى المرحلة الجامعية.

ب- لذلك عنى القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بدعم المعاهد الأزهرية والحفاظ على مستواها العلمى والشرعى، فنص فى المادة ٨٥ على أن (الغرض من المعاهد الأزهرية الملحقة بالأزهر تزويد تلاميذها بالقدر الكافى من الثقافة الإسلامية، إلى جانب المعارف والخبرات التى يتزود بها نظراؤهم فى المدارس الأخرى المماثلة . . .).

ونصت المذكرة الإيضاحية للقانون على أن (يحصل طلاب المعاهد الأزهرية على حظ من الثقافة العربية الإسلامية لا يقل عن حظهم منها فى الوقت الحاضر أى وقت صدور القانون، إلى جانب المعارف والخبرات التى تتيح لهم الاستمرار فى الدراسة الجامعية).

كما نص البند رابعا من الأهداف التى حددتها المذكرة الإيضاحية للقانون على أن: يتحقق قدر مشترك من المعرفة والخبرة بين المتعلمين فى جامعة الأزهر والمعاهد الأزهرية، وبين سائر المتعلمين فى الجامعات والمدارس الأخرى، مع الحرص على الدراسة الدينية والعربية التى يمتاز بها الأزهر منذ كان.

وصريح ما تقدم:

أن الدراسات الإسلامية والعربية، وحفظ القرآن الكريم بالمستوى الموجود وقت صدور القانون هو الأصل الذى لا يجوز إنقاصه، وأن المطلوب بحرفية هذه النصوص هو تحقيق قدر مشترك من الخبرات والمعارف الأخرى، ولم تقل تلك النصوص أن يقوم الأزهر بتدريس ذات المناهج والمقررات المطبقة فى مدارس التعليم العام، لذلك فإن المطلوب قانونا، هو تدريس تلك المناهج بالقدر المناسب لحال هؤلاء الطلبة. وبما لا يؤثر على المستوى العلمى لمنهج العلوم الشرعية والعربية، حفاظا على التميز (التاريخى) للأزهر. وقد أكد هذا المعنى تقرير المجالس القومية المتخصصة.

٢- المخالفات القانونية الخطيرة لإدارة الأزهر فى تطبيق ازدواجية المناهج:

أ- لقد خالفت إدارة الأزهر جميع هذه النصوص القانونية. وقررت تدريس مناهج التعليم العام كاملة كيفًا وكمًا، بل وبما يحتويه بعضها من مفاهيم لا تتفق والقيم الإسلامية، ولا مع الرسالة الإسلامية للأزهر، مما يعد مخالفة صارخة للقانون.

كما أنها لم تستجب لتوصية المجالس القومية المتخصصة حتى الآن، والتى تؤكد على ضرورة دعم المناهج الأزهرية، والتخفيف من مناهج التعليم العام (انظر الوثيقة ٦٩).

ب- إن هذه الازدواجية الكاملة، تمثل عبئا باهظا على الطلاب، ولا طاقة لهم به، وتؤدى إلى هبوط مستوى التحصيل لديهم، وهبوط المستوى العلمى بوجه عام، مما يؤثر على فرصتهم المتكافئة مع نظرائهم فى المدارس الأخرى، فى الالتحاق بكليات الجامعات الأخرى، وسائر الكليات ومعاهد التعليم العالى، والتى أكدت عليها نصوص القانون ومذكرته الإيضاحية، **مما يشكل مخالفة أخرى للقانون.**

إلى جانب مخالفته أبسط المبادئ التربوية والتعليمية، فضلا عن تأثيره البالغ على نفسية هؤلاء الطلاب وعلى مستواهم العلمى الشرعى، وعلى صحتهم البدنية.

وكان من نتيجته انصراف الطلاب عن الالتحاق بالأزهر، ومحاولة الهروب منه بطريق التحويل إلى التعليم العام، حتى لقد بلغ عدد المحولين فى سنة واحدة ١٩٩٧/ ١٩٩٨ (٢٥٠٠٠) طالب، حسب تصريح شيخ الأزهر نفسه. (انظر الوثيقة ٧٠).

جـ- عندما تحركت إدارة الأزهر لعلاج هذا الواقع المحزن، وبعد انتشار الشكاوى والتذمر من هذا الحال، اتخذت الإدارة ذات الاتجاه الذى دأبت عليه وهو المخالف للقانون، والمصادم لمصلحة الأزهر، والمؤدى لهدم رسالته.

إذ اتجهت إلى اختصار وحذف الكثير من العلوم الشرعية والعربية، وتخفيف حفظ القرآن الكريم، وتخفيض عدد سنوات الدراسة، وذلك على عدة مراحل، مما أدى إلى تدهور خطير فى مستوى الخريجين، وصل إلى حد الكارثة، وكاد يحول الأزهر تدريجيا من أكبر هيئة إسلامية تحمل رسالة الإسلام، وتبث مفاهيم الاعتدال والوسطية فى العالم

الإسلامى كله، إلى كونه جامعة مدنية لا يوجد أى فارق بينها وبين الجامعات الأخرى إلا فى النذر اليسير.

فلم يبق من المناهج الشرعية والعربية التى تدرس فى المعاهد الأزهرية سوى قشور شكلية، لا تصلح لتكوين عالم متمكن قادر على نفع دينه ودنياه، وهو الهدف الأساسى للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١.

د- إن الأغرب والأعجب مما تقدم أن كثيرا من الجهات الحكومية، كالمجالس القومية المتخصصة، والمجلس القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، والسيد الدكتور كمال الجنزورى رئيس مجلس الوزراء وزير الأزهر السابق، ولجنتى التعليم بمجلسى الشعب والشورى، وكثير من الهيئات الأهلية كالصحافة، وأولياء الأمور، وعلماء الأزهر ذاته، ومجمع البحوث الإسلامية، كلها اهتمت بهذه المشكلة.

فتشكلت لجان، وبذلت محاولات، وأعدت دراسات، انطوت على مقترحات جيدة لتطوير مناهج التعليم الأزهرى، بما يحقق أهداف القانون، ويحافظ على رسالة الأزهر الإسلامية والعلمية.

فطالبت باختصار مناهج التعليم العام، التى تدرس بالأزهر مع دعم المناهج الشرعية والعربية والحفاظ على المستوى العلمى والدينى للخريجين، وقدرتهم على التصدى للتيارات الغربية التى يموج بها المجتمع الآن. (انظر الوثيقة رقم ٧١، ٧٢). وانظر أيضًا مقترحات «مجمع البحوث الإسلامية» فى هذا الشأن فى موضوع المجمع بآخر هذا الكتاب.

وهذه المقترحات وإن كانت لا تلبى فى نظرنا كامل الأهداف التى تطلع القانون إلى تحقيقها، ولكنهاعلى أى حال كافية لمنع التدهور والانحدار المؤدى على المدى البعيد إلى هدم الأزهر وتعطيل رسالته - لا قدر الله - وتحافظ على مستوى لا بأس به من العلوم الشرعية والعربية وحفظ القرآن الكريم بالأزهر.

غير أن إدارة الأزهر وكبار مسئوليه قد أعرضوا عن هذه المقترحات، وضربوا بها عرض الحائط، واستمرت هذه الإدارة فى سياستها وقراراتها غير الموفقة، وكأن يدا خفية تسعى حثيثا للقضاء على الأزهر، وإعاقة تطوره وتجديده، وعدم تنفيذ أهداف القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الخاص بالأزهر.

هـ- وكلما سئل فضيلة الإمام الأكبر الدكتور/ محمد سيد طنطاوى شيخ الجامع الأزهر عن هذه المشكلة تذرع بدواعى التخفيف عن الطلاب، وأن ذلك مطلب ملح للطلاب وأولياء أمورهم، وهو منطق غير وارد على محل، لأن أحدا لا يمانع فى التخفيف، ولكن القانون، والدولة ومجلس الشعب، والرأى العام كله، يرى ضرورة المحافظة على الرسالة الإسلامية للأزهر، ،ومستواه العلمي والدينى المتميز، وبما يحقق أهداف القانون، وذلك بأن يتجه التخفيف إلى مناهج التعليم العام التى تدرس بالأزهر، دون المناهج الأزهرية التى حرص القانون ومذكرته الإيضاحية على ألا يقل مستواها عما كانت عليه وقت صدور القانون، ومراعاة طبيعة المناهج الأزهرية، وما تحتاجه من جهد ومشقة فى الاستيعاب والتحصيل وتعمق فى التخصص، مما يقتضى سنوات دراسية أطول، وليس العكس.

مع تعويض الطلاب عن ذلك كله عن طريق الحوافز المادية والأدبية، مثل الكادر الوظيفى الخاص، ورفع سن التقاعد، وإضافة مدة أقدمية عند التعيين وغيرها، وهو ما طالبت به لجان ودراسات متعددة دون جدوى.

و- بعض مظاهر الحذف والاختصار والتشويه فى العلوم الشرعية والعربية:

١ – فى نوفمبر سنة ١٩٨٨: أصدر الشيخ السيد الوكيل رئيس قطاع المعاهد الأزهرية تعليمات غير مؤرخة وغير معتمدة من شيخ الأزهر، ولا من وزير شئون الأزهر، **بحذف مادتى التفسير والحديث** من المعاهد الإعدادية الأزهرية، وحذف مادة التوحيد من القسم العلمى الثانوى. وقد جاء فى هذه التعليمات أن الهدف من حذف هذه المواد الشرعية هو التخفيف عن كاهل الطلاب ما يعانونه من ازدواجية المناهج، **وإتاحة الفرص لطلاب الشعبة العلمية بقسميها للإجادة فى المواد المؤهلة للكليات العملية بجامعة الأزهر.**

وهذا المبرر يتعارض مع ما جاء فى المذكرة الإيضاحية للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ التى تشترط ألا يقل حظ الطلاب من الثقافة العربية والإسلامية عن حظهم منها فى وقت صدور القانون عام ١٩٦١. (انظر الوثيقة رقم ٦٥).

٢– فى ديسمبر ١٩٨٩: وتغطية للتعليمات السابقة، والتفافا حول رد الفعل السيِّئ لهذه التعليمات، صدرت تعليمات معتمدة من شيخ الأزهر، ظاهرها العدول عن حذف المواد السابقة، وجوهرها تفريغ مضمون هذه المواد، فتضمنت:

إدماج مادتى التفسير والحديث فى مادة النصوص والمطالعة، بعد إلغاء أكثر من نصف الموضوعات المقـررة، ومنها موضوع الجهاد فى سـبيل الله، وتدرس جميعا فى حـصتين فقط أسبوعيا لكل صف، وإلغاء مسمى المادتين.

٣- مادة التوحيد: والتى صدرت كتبها الجديدة بالمرحلة الثانوية الأزهرية، وبها الكثير من المآخذ: فبـالرغم من أن مؤلفهـا هو فضيلة شيخ الأزهر نـفسه، إلا أن الكثيـرين قد اشتكوا منها **للأسباب الآتية:**

أ- أنها صـيغت بإسلوب المقال البـسيط، الذى يفـيد طالب التعليم العـام غير المتـخصص، وليس طالب الأزهر الذى سيتخصص فى العقيدة وأصول الدين.

ب- إن هذه الكتب عندما تتناول موضوعـات التوحيد كصفة(القدرة) لله تعـالى مثلاً نجدها تستشهـد بالنصوص من الكتاب والسنة بطريقة النصح والإرشاد والتـأثيرات الوجدانية، أكثر من عرضها. من خلال التـرتيب المنطقى للمادة كالبدء بتعريف الصفـة (القدرة مثلا) لغة واصطلاحًا، ثم تستعرض الدليل العقلى والدليل النقلى، ثم تناقش إن كانت هذه الصفة (القدرة) متعلقـة بصفات أخرى غيرها، وهكذا وفق القواعد المحـددة والمنظمة لاستنباط النتائج والأحكام الصحـيحة، التى يجب أن يتدرب عليهـا طالب الثانوى الأزهرى، قبل انتقاله إلى كليات العقيـدة وأصول الدين. ولا مانع بعد ذلك من أن تكون الأمثلة بسيطة ومن البيئة، وأن يكون الشرح مبسطا وواضحًا، أما تفريغ المادة من مصطلحاتها، وآلياتها فى استنباط الأحكام. فهو مالا يرضى به المتخصصون.

جـ- وحـيث إن التوحـيد هو أسـاس العـقيـدة، لذلك يجب الاهتمام بمصطلحـات المادة، والترتيب المنطقى لموضوعاتها، لنصل بالطالب إلى الحقيقة من أقصر الطرق وأبسطها. وإلا ضاعت حـقائق الدين وأصـوله وسط الآراء والأهواء الشخـصيـة. أو النزعات المذهبـية المتطرفة أو المغالية.

خامس عشر: تخفيض مدة سنوات الدراسة الأزهرية من تسع سنوات إلى ست سنوات بالمرحلتين الإعدادية والثانوية بالرغم من ازدواج المناهج وبالمخالفة للأصول التربوية

١- **فى ظل القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦** المعمول به قبل القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١، كانت مدة الدراسة بالمعاهد الأزهرية (٤) سنوات لطلاب القسم الابتدائى و(٥) سنوات لطلاب القسم الثانوى.

٢- **عندما صدر القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١** سمى القسم الثانوى بالمعاهد الثانوية للأزهر، وسمى القسم الابتدائى بالمعاهد الإعدادية للأزهر، واعتبر القانون مدارس تحفيظ القرآن الكريم التابعة للأزهر مرحلة أولى مدتها (٦) سنوات، ولم يتضمن هذا القانون تعديلا لمدة سنوات الدراسة فبقيت كما هى ٩ سنوات فى مرحلتى الإعدادية والثانوية.

٣- **بناء على طلب الأزهر، صدر القانون ٤٩ لسنة ١٩٦٧ الخاص بتخفيض سنوات الدراسة** فى المعاهد الأزهرية الإعدادية إلى (٣) سنوات وفى المعاهد الأزهرية الثانوية إلى (٤) سنوات.

فى حين كان الواجب، وفق الأصول التربوية الصحيحة، أن تزيد سنوات الدراسة عما كانت عليه، تبعا لمضاعفة المناهج الدراسية على طلاب الأزهر، بجمعهم بين مناهج التعليم العام كاملة، ومناهج الأزهر كاملة.

٤- **بالرغم مما تقدم**، وبناء على طلب الأزهر، وبالرغم من معارضة كثير من الغيورين على مصلحة الأزهر، وبعض أعضاء مجلس الشعب، **صدر القانون ١٦ لسنة ١٩٩٨ بتخفيض سنوات الدراسة فى المعاهد الثانوية إلى ثلاث سنوات**، رغم بقاء ذات الازدواجية فى المناهج، خلافا لأى منطق عقلى، وللأصول التربوية، ولمصلحة الأزهر، مما كان له آثار بالغة السوء على طلاب الأزهر وأولياء أمورهم.

٥- ثم صدرت توصية المجلس القومى للتعليم بضرورة عودة الصف الرابع الثانوى الأزهرى:

وذلك حتى يتمكن الطالب من التعمق فى المواد الشرعية والعربية التى تكون شخصيته «كعالم أزهرى» جدير بأن يطلق عليه هذا اللقب، حتى ولو التحق بإحدى الكليات العلمية أو الأدبية.

وقد كان من المفيد تطبيق هذه التوصية، ولكن للأسف بقى الحال على ما هو عليه (انظر فيما يلى صورة ما نشر حول هذا الموضوع بصحيفة المصرى فى ٢/١٢/٢٠٠٤.

تقرير رسمى أمام الرئيس يطالب بإعادة النظر فى المناهج الأزهرية

دعوة للأخذ بنظام التعليم المفتوح.. وعودة رابعة ثانوى

كتب. هشام شوقى:

طالب المجلس القومى للتعليم بإعادة النظر فى مناهج ومقررات التعليم الثانوى الأزهرى بما يخفف العبء الدراسى عن الطالب خصوصا بعد أن تم إنقاص مدة الدراسة به إلى ثلاث سنوات بينما يستمر العمل بمناهج ومقررات مزدوجة تثقل كاهل الطالب الأزهرى.

وأكد المجلس فى تقريره الذى صدر مؤخرا وتم رفعه لرئيس الجمهورية عن التعليم الأزهرى أن الأمر يقتضى إعادة المناهج الأصلية للشعبة الأدبية والعودة للمراجع الأساسية على أن تتم فهرستها وشرحها بأسلوب سهل وواضح وتضمينها المحتوى الذى يواجه متطلبات العصر. وشدد التقرير على ضرورة إعادة السنة الرابعة للمرحلة الثانوية الأزهرية، حتى يتمكن الطالب من التعمق فى مواد الدراسة التى تكون شخصية العالم الأزهرى على أن يستمر العمل بنظام التشعيب الذى يبدأ من السنة الأولى مع تكثيف المواد الدينية واللغوية للشعبة الأدبية والتخفيف فى المواد الثقافية المتضمنة حاليا فى خطة الدراسة.

ودعا المجلس إلى تفعيل نظام التشعيب الحالى بالمعاهد الثانوية الأزهرية لأن مخرجات هذا النظام تمثل مدخلات كليات جامعة الأزهر من الطلاب. موضحا أن ارتفاع أو انخفاض المستوى العلمى للطلاب يجعل التأثير سلبا أو إيجابا متبادلا بين مؤسسات التعليم الأزهرى.

وقال: إن التشعيب بالمعاهد الأزهرية هو نظام يركز فى الأساس على إعداد الطلاب للمرحلة الجامعية ولا يؤهل للدخول إلى سوق العمل بالنسبة للطلاب الذين يتسربون للمرحلة الثانوية ولا يلتحقون بالتعليم الجامعى. وأشار المجلس إلى أن القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١، ومذكرته الإيضاحية حددت أهداف التشعيب وحصرها فى تخفيف العبء الملقى على الطالب وإتاحة الفرصة له باختيار فرع الدراسة التى يرغب فيها بما يتلاءم مع ميوله واستعداده، ولكن المجلس دعا إلى مراجعة أهداف التشعيب خاصة فيما يتعلق بتوزيع الطلاب على الشعب الدراسية الموكول فقط لرغبة الطالب، وقال: إن ذلك من شأنه عدم توافر العدد اللازم فى شعبة ما مثلما حدث لشعبة الرياضيات التى تم إلغاؤها عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ لعدم رغبة الطلاب فى الالتحاق بها. ودعا المجلس المسؤولين بالأزهر إلى الاهتمام بنظام التعليم المفتوح باعتباره عاملا مساعدا فى حل بعض المشكلات الخاصة بالطلاب الوافدين والحد من مشكلة الكليات الأزهرية بالأقاليم.

وأكد المجلس أن هذا النظام مفيد اقتصاديا وأن عائده المادى أكبر من حجم الإنفاق عليه.

كما أكد أن عدم الأخذ بهذا النوع من التعليم يلقى على جامعة الأزهر مسؤولية غياب فاعلية الدين فى مصر خاصة، والمجتمعات الإسلامية عامة عما يتيح الفرصة للأدعياء لنشر فهمهم المغلوط عن الإسلام بعيدا عن الثقافة الأزهرية المسؤولة.

وأوصى التقرير بتوفير القوى البشرية المدربة فى مجال التعليم المفتوح فى جميع التخصصات والاستخدام الأمثل لتكنولوجيا هذا النوع من التعليم قبل الدخول فى هذا المجال المهم.

كما أوصى بإعداد دليل خاص بالتعليم المفتوح يوزع على المستشارين الثقافيين لسفارات مصر بالخارج لتوعية الراغبين فى الالتحاق به من الدول الإسلامية وغيرها.

الجدير بالذكر أن الدكتور عاطف صدقى يرأس المجالس القومية المتخصصة منذ سنوات.



عاطف صدقى

لكل ما سبق فإننا نحمل الأستاذ الدكتور رئيس الوزراء، ووزير شئون الأزهر، مسئولية الإجراءات غير القانونية التى اتخذت ضد العلوم الأزهرية بكل مراحل التعليم الأزهرى، وما يترتب على ذلك من أخطار تهدد الأزهر فى أهم مرتكزاته. علما بأن الأزهر هو المؤسسة الأولى التى حملت رسالة الإسلام ولغته العربية إلى كل أركان الدنيا، ، على مدى أكثر من ألف عام.

مستندات القسم الأول: الموضوع الثالث

* الوثيقة رقم (١) مذكرة بما تم الاتفاق على حذفه من المناهج الأزهرية بالمرحلة الثانوية. وذلك فى جلسة يوم ١٩٩٧/٨/٢٤ برئاسة فضيلة شيخ الأزهر. والموقع عليها من فضيلته. وفضيلة مدير الخطة والمناهج الشيخ جودة الصفتى، والمرفوعة إلى فضيلة رئيس قطاع المعاهد الأزهرية للتنفيذ.

* الوثيقة رقم (٢): بيان من فضيلة شيخ الأزهر بتاريخ ١٩٩٨/٥/٢٥ بعنوان «كلمات واضحة عن مناهج الدراسة بالأزهر» حيث جاء فى البند «٥» منه إنكار أن هناك حذفا فى حفظ القرآن الكريم، أو فى المواد الشرعية، أو اللغة العربية.

* الوثيقة رقم (٣) ورقم (٤): صورة من تعليمات تقضى بتخفيض مقرر حفظ القرآن الكريم فى المرحلة الابتدائية من (٣٠) جزءًا إلى (١٨) جزءًا. وتخفيض عدد حصص القرآن بالصف الأول الابتدائى من ١٨ حصة إلى ٦ حصص أسبوعيًا وهكذا باقى الصفوف (انظر جدول الحصص لعام ٨٨/ ١٩٨٩ وقارن بينه وبين جداول عام ٩٦/ ١٩٩٧).

* الوثيقة رقم (٥) وهى عبارة عن: (أ) صورة الصفحة الأولى من اتفاقية منحة الهدف الاستراتيجى بين مصر وأمريكا للتعليم الأساسى بتاريخ ٢٠٠٢/٩/٣٠.

(ب) صورة النص الوارد فى صفحة (٦) والذى فيه «أن تقوم مصر بتدريس اللغة الإنجليزية ابتداءً من الصف الثانى الابتدائى بدلاً من الصف الرابع الابتدائى».

(ج) صورة النص الوارد فى صفحة (٨) والذى فيه (أن تزيد مصر من فرص الوصول إلى الوعى بالموضوعات الصحية الحرجة للشابات والشباب).

* الوثيقة رقم (٦): صورة لصلاح الدين الأيوبى ممتطيًا جواده. وصورة لمكتب تحفيظ القرآن الكريم، كنموذج لما كانت تحتويه كتب اللغة الإنجليزية التى ألغيت.

* الوثيقة رقم (٧): وهى عبارة عن صورة لما تحتويه كتب اللغة الإنجليزية من موضوعات تحض على الرقص وغيرها من القيم الفاسدة، والتى تم تدريسها بالمعاهد الأزهرية والتعليم العام.

* الوثيقة رقم (٨) وهى عبارة عن صورة لحكم المحكمة الإدارية بطنطا بتاريخ ٢٣/١/ ١٩٩٤ رقم ٣٨٤ ق ٢٠. ببراءة أحد موجهى الأزهر من تهمة إفشاء أسرار المهنة، لمجرد نشره كتابًا يفضح فيه ما تضمنته الكتب الدراسية من موضوعات غير سوية، وبخاصة كتب اللغة الإنجليزية، بالأزهر والتعليم العام، وطلب المحكمة بضرورة مناقشة هذا الأمر، وإعداد تقرير به.

* الوثائق من رقم ٩ إلى رقم ٣٥، وهى عبارة عما ورد بكتب اللغة الإنجليزية بالمعاهد الأزهرية النموذجية من موضوعات غير سوية تتعارض مع أهداف الأزهر فى تخريج الداعية المسلم.

* الوثيقة رقم ٣٦، ٣٧: وهى عبارة عن شكوى لمواطن كان هو الناجح الوحيد فى اختبار المحفظين لعام ١٩٩٦ بمحافظة الغربية، وبالرغم من ذلك لم يعين حتى اليوم.

* الوثيقة رقم ٣٨: وهى عبارة عن شكوى أحد المحفظين الحاصلين على دبلوم المعلمين (المحفظين) الأزهريين عام ١٩٩٦ ولكنه لم يعين حتى اليوم.

* الوثيقة رقم ٣٩: وهى لمحفظ كان من العشرة الأوائل الذين كرمهم شيخ الأزهر عام ١٩٩٨ ولكنه لم يعين حتى اليوم.

* الوثيقة رقم ٤٠: وهى عبارة عن صورة تقرير المجلس القومى للتعليم لعام ١٩٩٩، الذى يثبت أن نسبة العجز فى عدد المحفظين بالمعاهد الابتدائية الأزهرية قد بلغت أعلى نسبة بين المواد الأزهرية جميعًا. حيث بلغ هذا العجز ٢٣٤٢ محفظًا (انظر صفحة ٢١٠، ٢١١ من التقرير). وقد سجل التقرير استنكاره لهذا العجز، على أساس أن تحفيظ القرآن يعد خصوصية من خصوصيات التعليم الأزهرى، وأن هذه الخصوصية تحتم علينا الاهتمام بالعلوم الشرعية والعربية، وبخاصة القرآن الكريم.

* الوثيقة رقم ٤١: وهى تشير إلى الشكوى من قرار حظر تعيين محفظين جدد، والاكتفاء بشرائط الكاسيت، وخطورة ذلك على قضية تحفيظ القرآن الكريم بالمعاهد الأزهرية.

* الوثيقة رقم ٤٢: وهى عبارة عن صورة قرار وزير شئون الأزهر رقم ٢١٥ لسنة ١٩٧٤ الخاص بإنشاء دور المعلمين (المحفظين) الأزهرية.

* الوثيقة رقم ٤٣: وهى عبارة عن صورة قرار مجلس الوزراء رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٩ بشأن تسميتها معاهد المعلمين.

* الوثيقة رقم ٤٤: وهى عبارة عن خطة الدراسة الجديدة الخاصة بمعاهد المعلمين (المحفظين) الأزهرية لعام ١٩٨٨، وذلك بعد تحويلها إلى معاهد لتخريج محفظى القرآن فقط، ويلاحظ التركيز على حصص القرآن حيث زاد عدد حصص تحفيظ القرآن الكريم بها من حصتين أسبوعيًا إلى ١٧ حصة أسبوعيا.

* الوثيقة رقم ٤٥: وهى عبارة عن خطة الدراسة السابقة الخاصة بمعاهد المعلمين قبل تحويلها إلى معاهد لتخريج محفظين للقرآن، حيث كانت حصص القرآن فيها حصتين فقط كل أسبوع.

* الوثيقة رقم ٤٦: وهى عبارة عن صورة مذكرة رئيس المعاهد الأزهرية الخاصة بوقف قبول طلاب جدد بالصف الأول بمعاهد المعلمين (المحفظين) الأزهرية من العام الدراسى ٩٧/ ١٩٩٨، وفيها إشارة إلى أن هناك قرارًا بذلك، يحمل رقم ٦٥٥ ومؤرخ فى ١٩٩٨/٨/٢. وتاريخ هذا القرار يدل على أنه صدر بعد عام من الوقف الفعلى للقبول، فتأمله. كما يدل على أنه صدر من خلف ظهر المجلس الأعلى للأزهر، وهو المختص وحده بإغلاق هذه المعاهد، أو إدخال أى تعديل عليها.

* الوثيقة رقم ٤٨: وهى عبارة عن صورة القرار الجمهورى رقم ١٠٩٨ لسنة ١٩٧٤، والذى تنص المادة الأولى منه على «أن أهم مهام وزارة شئون الأزهر هى إعداد المتخصصين فى تعليم وتحفيظ القرآن».

* الوثيقة رقم ٤٩: وهى عبارة عن توصية المجلس القومى للتعليم الصادرة فى ٢٠٠٢/٥/٢١، والخاصة بضرورة إنشاء معاهد أزهرية تتخصص فى تخريج محفظين للقرآن الكريم.

* الوثيقة رقم ٥٠: وهى عبارة عن صورة ميزانية الأزهر الشريف الخاصة بالمبلغ المخصص كإعانات لتشجيع الطلاب على حفظ القرآن الكريم (انظر السطر الأخير من بنود ميزانية الباب الثانى (إعانات للغير).

* الوثيقة رقم ٥١: وهى عبارة عن صورة مستند صرف إعانات طلاب معهد الحاج أحمد الليبى الخاصة بالتشجيع على حفظ القرآن. وما تضمنه من مخالفات مالية وإدارية، والذى تقدمت به إدارة المعاهد الأزهرية إلى لجنة التعليم بمجلس الشعب، فى حين لم تقدم هذه الإدارة مستندات عن باقى المعاهد، مما يجعل هذا المستند مجرد ذر للرماد فى العيون.

وثيقة رقم ٥٢: وهى عبارة صورة لائحة الكتاتيب الجديدة رقم ٥٩٦ الصادرة فى ١٥/٧/١٩٩٩، والتى بها الكثير من المخالفات القانونية، التى تعوق عمل الكتاتيب الخاضعة لإشراف الأزهر، والتى يمتلكها ٧٧٥٣ محفظا.

* الوثيقة رقم ٥٣: صورة كتاب السيد وزير المالية إلى فضيلة شيخ الأزهر، ردًا على كتابه المؤرخ فى ٢٧/٢/٢٠٠٠، بالموافقة على نقل مبلغ ٧ مليون جنيه من بند إعانات مكاتب تحفيظ القرآن الكريم إلى بند إصلاح وترميم المعاهد الأزهرية. علمًا بأن هذه الإعانة قد صدر لها القرار الوزارى رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣، وليس من سلطة وزير المالية مصادرة هذا القرار.

* الوثيقة رقم ٥٤: صورة صفحة من دفتر الميزانية فرع الأزهر - الباب الثانى - بند ٢ إعانات الغير، ثابت به المبالغ المرصودة لمكاتب التحفيظ وهو ١٥ مليون جنيه. وأيضًا المرصودة لطلاب المعاهد الابتدائية الأزهرية لحفظ القرآن الكريم. وهى ١١ مليون جنيه.

* الوثيقة رقم ٥٥، ٥٦، ٥٧: وهى عبارة عن خطابات متبادلة بين جهات أمنية وإدارة الأزهر لتشريد المئات من أصحاب الكتاتيب الخاضعة لإشراف الأزهر، بإغلاق هذه الكتاتيب التى هى مورد رزقهم الوحيد. وقد تم ذلك بأسلوب مخالف للقانون وفيه إرهاب لأصحاب هذه الكتاتيب.

* الوثيقة رقم ٥٨، ٥٩، ٦٠: وهى عبارة عن شكوى مكتب تحفيظ ناحية كفر سعدون مركز قطور غربية. بسبب استخدام المسئولين أساليب البلطجة والإرهاب فى محاولة الاستيلاء على هذا المكتب، لتحويله إلى عيادة لتنظيم الأسرة، كما تشتمل هذه الوثائق على ما يثبت قانونية هذا المكتب وتبعيته لإشراف الأزهر.

* الوثيقة رقم ٦١: وهى عبارة عن خطاب تكليف لبعض الأساتذة بتاريخ ١٧/ ٣/ ١٩٨٨ لتأليف كتاب مادة «الدعوة والمجتمع الإسلامى» للصف الثانى الثانوى والبعوث الإسلامية. غير أن طباعة الكتاب قد أوقفت بقرار شفوى واكتفى بتدريس كتاب التربية الوطنية المقرر بمدارس التعليم العام، تحت مسمى مادة «الدعوة والمجتمع الإسلامى»، على سبيل التمويه والخداع، وفى العام الماضى ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ ألغى مسمى المادة أيضًا. وانتهى بذلك أثر هذه المادة من خطة التعليم الأزهرى.

* الوثيقة رقم ٦٢: صورة مقال منشور عما يتضمنه كتاب (التربية الوطنية) للصف الأول الثانوى العام والأزهرى، والذى يدرس تحت مسمى مادة (الدعوة والمجتمع الإسلامى)، من مفاهيم غير سوية، وهجوم على علماء الأزهر. وتشويه للتاريخ الإسلامى.

* الوثيقة رقم ٦٣: وهى عبارة عن صورة مقدمة كتاب الفلسفة، حيث كتب فى البند ٣ منها أن «الكتاب يتضمن تعليقات إسلامية وعربية عقب كل فلسفة بقصد حماية الشباب من الافتتان بأى فلسفة غربية أو شرقية» فلماذا حذفت هذه التعليقات من كتب الفلسفة الجديدة؟

* الوثيقة رقم ٦٤: وهى عبارة عن محضر اجتماع برئاسة فضيلة شيخ الأزهر، يوم ٦ يوليو سنة ٢٠٠٢ حيث يوجد بالصفحة الثالثة بالبند (رابعًا) عنوان «تدريس الفلسفة» وتحته النص التالى (تقرر إتاحة الفرصة لندب مدرسات الفلسفة الزائدات عن الحاجة بمعاهد الفتيات للعمل بمعاهد البنين. . .).

* الوثيقة رقم ٦٥: أ: صورة من تعليمات الشيخ/ السيد الوكيل رئيس قطاع المعاهد الأزهرية، الصادرة فى سنة ١٩٨٨ وهى غير مؤرخة، ولا تحمل أى موافقة، وتتضمن حذف مادتى التفسير والحديث من خطة الإعدادى. ومادة التوحيد من القسم العلمى بالثانوى، كما تتضمن مبررات غير قانونية لهذا الحذف.

ب: صورة من تعليمات لاحقة للتعليمات السابقة مؤرخة فى ٢٨/ ١١/ ١٩٨٩ تتضمن إدماج مادتى التفسير والحديث لطلاب المرحلة الإعدادية فى مادة النصوص، على أن يخصص لها جميعًا حصتان فقط أسبوعيًا، ويخصص لمادة التوحيد حصة واحدة أسبوعيًا بالقسم العلمى الثانوى.

* الوثيقة رقم ٦٦: وهـى إحدى المقالات التى ينشرها د.أحمـد على طه ريان حول مآخذه على مـا ورد فى كتب «الفقه الميـسر» الجديدة تأليف فضـيلة شيخ الأزهر. والتى تدرس حاليًا، بالمعاهد الإعدادية الأزهرية.

* الوثيقـة رقم ٦٧: وهى عبارة عن بيـان عاجل لعضـو بمجلس الشعب حول قـيام مؤلف واحد بتأليف عشرة من كتب المعاهد الإعدادية الأزهرية، ومنها ما هو خارج نطاق تخصص فضيلته، هذا بالإضافة إلى أن المؤلف هو الذى كلف نفسه بالتأليف.

* الوثيقـة رقم ٦٨: وهى صورة تقرير من المجـالس القوميـة للبحوث الاجـتماعـية والجنائية. وصورة تقـرير آخر من شعبة التعـليم الأزهرى بالمجالس القومية المتخـصصة. عن قصـور مناهج تعليم الفتـيات الأزهرية عن تحقـيق أهداف القانون والمبـادئ التربوية الصحيحة لتعليم الفتاة.

* الوثيقـة رقم ٦٩: صورة من تقرير المجـالس المتخصصـة دورة مايو ١٩٩٠، الذى جـاء فيـه أن نص المادة ٨٥ من القـانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ لا يسـتلزم نقل ذات المناهج والمقررات الدراسية بالتعليم العام إلى الأزهر، ولا تحتم الالتزام بالتطابق المطلق بينهما.

* الوثيقة رقم ٧٠: تصريح شيخ الأزهر بتحويل ٢٥٠٠٠ طالب أزهرى إلى التعليم العام.

* الوثيقة رقم ٧١: تقرير الشيخ جودة مـحمد الصفتى مدير الخطة والمناهج بالمرحلة الثانوية الأزهرية، والذى أعده بـناء على تكليف من د. الجنزورى رئيس مجلس الوزراء السـابق وزير شئـون الأزهر، ويتضـمن مقـترحـات عديـدة لتطوير مناهج الأزهر، مع المحافظة على المسـتوى العلمى والدينى لخـريجى الأزهر، وزيادة قدراتهم على التـصدى للتيارات التى يموج بها المجتمع الآن، ولم تنفذ إدارة الأزهر هذه المقترحات حتى الآن.

* الوثيقة رقم ٧٢: مقترحات مقدمة من مـجمع البحوث الإسلامية للنهوض بمستوى التعليم فى الأزهر، وذلك بعد التـعديل الذى اقترحته اللجنة المشتـركة من لجنتى التعاون بين المجمع والجامعة ووزارة التربية والتعليم.

القسم الثانى

المخالفات القانونية والإدارية والمالية التى تعوق الأزهر عن أداء رسالته

ويشتمل هذا القسم على الموضوعات الآتية:

الموضوع الأول:

محاولات التفكيك والانكماش، وفرض التصفية والإغلاق على المعاهد الأزهرية

الموضوع الثانى:

محاولات التفكيك والانكماش، وفرض التصفية والإغلاق على جامعة الأزهر

الموضوع الثالث:

محاولات فرض التصفية والإغلاق على مشيخة الأزهر وباقى هيئاته

الموضوع الأول

محاولات التفكيك والانكماش وفرض التصفية والإغلاق على المعاهد الأزهرية

الموضوع الأول
محاولات التفكيك والانكماش وفرض التصفية والإغلاق على المعاهد الأزهرية

يتحدث هذا الموضوع عن محاولات التفكيك والانكماش وفرض التصفية والإغلاق على المعاهد الأزهرية، بالمخالفة لكافة اللوائح والقوانين.

وهذه المحاولات تتم حاليا بعدة وسائل منها:

أولا: تجفيف منابع القبول بالأزهر، وتفريغه من طلابه.

ثانيا: ضآلة الاعتمادات المالية المخصصة للمعاهد الأزهرية. وتعويق الأفراد عن البذل لإنشاء معاهد بالجهود الذاتية.

ثالثًا: إلغاء مجانية التعليم الأزهرى فى بعض المعاهد، بتحويلها إلى معاهد نموذجية بمصروفات.

رابعًا: حرمان المعاهد الأزهرية من عائدات أوقافها.

خامسا: إعاقة إنشاء معاهد أزهرية خاصة.

سادسًا: إشاعة التسيب والفساد المالى والإدارى فى ربوع المعاهد الأزهرية.

سابعًا: قرارات وإجراءات حكومية وغير حكومية تمت أخيراً بقصد القضاء على المعاهد الأزهرية بالمخالفة للقانون.

ثامنًا: القيود والمعوقات التى فرضت على قطاع المعاهد الأزهرية.

وقد نشأ عن ذلك أوضاع سلبية خطيرة، تصل إلى حد الكارثة، التى يستحيل معها استمرار مسيرة التعليم بالأزهر على المدى الطويل.

وفيما يلى تفصيل ذلك:

أولا: كارثة تجفيف منابع القبول بالأزهر، وتفريغه من طلابه

وفيما يلى الإجراءات غير القانونية التى اتخذت وتؤدى إلى تجفيف منابع القبول بالأزهر:

١- رفع سن القبول بالمعاهد الابتدائية للأزهر

(أ) فى ظل القانون ٢٦ لسنة ١٩٣٦ السابق على تطبيق القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١، لم يكن ثمة تحديد لسن القبول فى المرحلة الابتدائية الأزهرية، كما لم يحدد القانون الأخير رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ سنا معينا للقبول بهذه المرحلة، وإنما ترك تحديد ذلك للائحة التنفيذية، والتى لم تصدر إلا فى سنة ١٩٧٥ أى بعد ١٤ سنة، **وقد جرى العمل قبل القانون الأخير وبعده، فى غياب اللائحة، على تحديد سن القبول بخمس سنوات،** مع إمكان التجاوز عن جزء من شهر.

(ب) ثم صدرت اللائحة التنفيذية للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بقرار من رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥. ونصت المادة (٥٨) منها، على ألا يقل سن القبول بالمعاهد الإعدادية عن إحدى عشرة سنة، ونصت المادة (٦٣) منها على ألا يقل سن القبول بالمعاهد الثانوية عن أربع عشرة سنة، وبما أن مدة الدراسة بالمراحل الابتدائية ست سنوات، وفى المعاهد الإعدادية ثلاث سنوات، **فإن سن القبول فى المرحلة الابتدائية يكون خمس سنوات.**

وقد استمر العمل جاريا بذات الضوابط السابقة (انظر الوثيقة رقم ٧٣، ٧٤)، **وكان هذا يوفر للأزهر ميزة التقدم إليه فى سن مبكرة. وهو خمس سنوات.** عن سن القبول بمدارس التعليم الابتدائى العام، وهو خمس سنوات ونصف، مما يعطى حافزا لأولياء أمور الطلاب للالتحاق بالأزهر.

(ج) واستمرارا لمسيرة إدارة الأزهر فى مخالفة القانون، والعمل ضد مصلحة الأزهر وطلابه. وخلافا للمادتين (٥٨)، (٦٣) من اللائحة التنفيذية، ولما جرى عليه العمل بالأزهر من قبل، أصدر فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر القرار رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٩٨، والذى ينص على ألا يقل سن التقدم للصف الأول الابتدائى عن ست سنوات، كحد أدنى للقبول، ويجوز

لرئيس قطاع المعاهد الأزهرية التجاوز عن هذا السن بثلاثة أشهر نقصا إذا وجدت أماكن خالية، وبعد قبول كل الطلاب المستوفين لشروط السن، ولشيخ الأزهر التجاوز عن فارق السن فيما زاد أو نقص إذا وجدت أماكن. (انظر الوثيقة رقم ٧٥).

(د) هذا القرار أصاب أولياء الأمور بصدمة. كما أصاب علماء الأزهر بالفجيعة. وأفقد الأزهر ميزة القبول فى سن أدنى من التعليم العام، كما أدى إلى حجب ما يزيد عن ٣٠,٠٠٠ طالب عن الالتحاق بالأزهر، وأدى إلى خلو ١٧٠ معهدا أزهريا من تلاميذ الصف الأول الابتدائى، وذلك فى عام ٩٨/ ١٩٩٩ وهو العام الذى صدر فيه قرار رفع سن القبول بالمخالفة للقانون مما أصبح يهدد بخلخلة الصفوف الأعلى، (انظر الوثيقة رقم ٧٦ الصادرة عن المجالس القومية المتخصصة).

وانظر أيضا ما جاء بالوثيقة رقم (٧٠) على لسان فضيلة شيخ الأزهر بمجلس الشعب، من أن عدد الطلاب الذين حولوا من الأزهر إلى التعليم العام سنة ٩٨/ ١٩٩٩ كان ٢٥ ألف طالب.

وانظر أيضا الوثيقة رقم (٧٧) وهى عبارة عن بيان إحصائى صادر عن قطاع المعاهد الأزهرية، ويظهر فيه الانخفاض الحاد فى عدد المقبولين بالصف الأول الابتدائى الأزهرى. فى العام الأول من صدور قرار رفع سن القبول، وهو عام ٩٨/ ١٩٩٩. حيث **نقص عددهم عن عدد المقيدين بالصف الثانى الابتدائى الأزهرى بمقدار ٣٠٣٣٥ طالبًا.** فى حين كان المفترض أن يزيد العدد لا أن ينقص. حيث كانت هناك زيادة مطردة فى عدد الطلاب المقبولين بالأزهر كل عام. وهذا العدد (أى ٣٠٣٣٥ طالبًا الهاربين من الأزهر) يمثل ٢٨٪ من عدد الطلاب المقيدين بالصف الأول الابتدائى الأزهرى.

وانظر أيضا الوثيقة رقم (٧٨) وهى عبارة عن بيان إحصائى صادر من قطاع المعاهد الأزهرية بعدد طلاب المعاهد الأزهرية لعام ٢٠٠١/ ٢٠٠٢، لتجد أن عدد طلاب المرحلة الابتدائية قد نقص بأكثر من ٣٠ ألف طالب فى كل عام دراسى جاء تاليًا لعام ٩٨/ ١٩٩٩، وهو العام الذى صدر فيه قرار رفع سن القبول للصف الأول الابتدائى.

(هـ) وبالرغم من كل هذا فإن إدارة الأزهر أمعنت فى اتباع السبيل الخاطئ المضاد لمصلحة الأزهر، فلم تطبق عمليا قرار التجاوز عن شرط السن فى الحدود المذكورة بقرار شيخ

الأزهر رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٩٨ المشار إليـه، حيث سرعان مـا صدرت تعليماتهـا بضرورة التـقيـد بسن ست سنوات، وعـدم التسـامح بأى تجاوز ولـو ليوم واحـد، وطبقت هذه التعليمات بالفعل خلافا لقرار شيخ الأزهر المشار إليه (انظر الوثيقة رقم ٧٩).

(و) فى ذات الوقت الذى قـررت فـيه إدارة الأزهر ضـرورة التـقـيـد بسن ست سنوات للقبـول بالصف الأول الابتدائى، مع عـدم التجاوز ولو ليـوم واحد. خلافًـا للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١، وخلافا لقرار شيخ الأزهر رقـم ٣٣٧، وخلافا لحكم المحكمة الإدارية العليا، **صدر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٩ يجيز النزول بسن القبول للصف الأول الابتدائى فى التعليم العام إلى خمس سنوات ونصف** فى حالة وجود أماكن (انظر الـوثيقة رقم ٨٠)، وهذه الميزة كان يجب أن يتـمتع به أيضًـا طلاب الأزهر، عملاً بأحكام الـقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١، وعملا بأحكام المادة (٤٠) من الدستور. ولكن الأزهر لم يستجب لشيء من هذا.

(ز) وفوق هذا فقد ادعى مندوب الأزهر أمام لجنة التعليم بمجلس الشعب، أن الأزهر قام برفع سن القبـول بناء على خطاب ورد إلى فضيلة شيخ الأزهر من وزير التـربيـة والتعليم يقـول فيـه: بأنه لا يقبـل طلابا يقل سنهم عن ست سنوات بمدارس الـتعليم العـام (انظر صورة هذا الخطاب المجافى للحقيقة رقم ٨١).

والحقيقة أن ما ورد فى خطاب السيد الوزير غير حقيقى من أوله إلى آخره، ويخالف الواقع، كما يخالف قانون التعليم رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٩ المشار إليه. حيث يتـيح هذا القانون قبـول أطفال فى سن الخامـسة والنصف، فى حالة وجـو أماكن (انظر تلك الوثيـقة رقم ٨٠). وتأمل تاريخـها تجده يسـبق تاريخ خطاب السيـد الوزير. مما يثبت المغـالطة التى وردت فى خطاب سيادته. هذا من ناحية.

ومن ناحية ثانية. فإن الوثيقة رقم ٧٩ التى سبق الإشارة إليها، تثبت خطأ ما ادعاه الأزهر من أن رفع سن القبـول بالمعـاهد الأزهرية جـاء بناء على خطاب السيـد وزير التـربيـة والتعليم المشار إليه. حيث إن تاريخ هذه الوثيقة يسبق تـاريخ خطاب السيد الوزير فتأمل تاريخ كل من هاتين الوثيقتين (٨٠، ٨١). لتكتشف هذه المغالطة

(ح) هذا وقد اضطر بعض أولياء الأمور للطعن أمام المحكمة الإدارية العليا على قرار إدارة الأزهر بعدم قـبول أبنائهم وبناتهم، رغم توافـر شروط التـجاوز عن شرط السن، وفـقا

للقرار ٣٣٧ لسنة ١٩٩٨ **وقد صدر الحكم لصالحهم** بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه، **وأدان القضاء إدارة الأزهر بالتعسف فى استعمال السلطة**، ووصف قرارها برفع سن القبول إلى سن السادسة بأنه قائم على غير سند قانونى **(انظر الوثيقة رقم ٨٢)**.

(ط) حاول كثير من الغيورين على الأزهر ورسالته الإسلامية، مناشدة شيخ الأزهر بالتجاوز عن شرط السن فى حدود القانون، للقبول بالصف الأول الابتدائى الأزهرى، والنزول به إلى خمس سنوات ونصف، عملا بالمبدأ القانونى الذى أرساه القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ والخاص بتكافؤ الفرص بين طلاب الأزهر ونظرائهم فى التعليم العام، غير أن هذه المناشدات لم تفلح فى زحزحة إدارة الأزهر عن موقفها، رغم مخالفته الصارخة للقانون. (انظر الوثائق ٨٣، ٨، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩) وهى عبارة عن صور من شكاوى أولياء الأمور، يطلبون فيها المساواة فى سن القبول بين طلاب الأزهر وطلاب التعليم العام. وأيضا صوراً لتحقيقات صحفية، ومقالات العلماء وكلها تؤكد الآثار الخطيرة لقرار رفع سن القبول على مسيرة التعليم الأزهرى. **ومنها مقال د. محمد المسير بعنوان «وفى النهاية ما بقى إلا الطوفان» حيث تحدث فيه عن الأخطار التى حاقت بالأزهر نتيجة رفع سن القبول. (انظر الوثيقة رقم ٨٩)**.

(ك) عرض الأمر، على لجنة التعليم بمجلس الشعب، وعقدت عدة جلسات بحضور مندوبى إدارة الأزهر، وفى جلسة ٢٠٠١/٢/٤، تم الاتفاق فيها بالإجماع على التجاوز عن شرط السن لقبول الطلاب بالمرحلة الابتدائية إلى خمس سنوات ونصف، أسوة بنظرائهم فى التعليم الابتدائى العام، وأصدرت اللجنة توصية بذلك.

ولكن إدارة الأزهر لم تنفذ هذه التوصية، بالرغم من استعجال المجلس للأزهر، بل وانتقلت لجنة التعليم بالمجلس إلى إدارة الأزهر، وقابلت فضيلة الإمام الأكبر، وناقشت معه الأمر، ولم تظفر منه اللجنة إلا بالموافقة على تخفيض السن ثلاثة شهور فقط، وهكذا لم يتم تطبيق توصية لجنة التعليم، رغم أنها فى مصلحة الأزهر وطلابه، مما يشكل سابقة خطيرة، واستهانة غير مقبولة بتوصية لجنة التعليم بالمجلس الموقر. **(انظر الوثيقة رقم ٩٠، ٩١)**.

وهذا يعد تعسفًا فى استخدام السلطة كما جاء فى حكم المحكمة الإدارية العليا.

(ل) كما أوصت لجنة الرد على بيان الحكومة بمجلس الشعب فى دورتى عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٠١ بتخفيض سن القبول بالأزهر تطبيقًا للقانون. وتحقيقًا لمطلب شعبى مُلح. وأشارت إلى تحذير المجلس القومى للتعليم فى تقريره لعام ٩٨/ ١٩٩٩ عن مستقبل مظلم للأزهر، بسبب رفع سن القبول. (انظر الوثيقة رقم ٩٢).

(م) وللأسف الشديد فإن إدارة الأزهر سرعان ما رجعت عن قرارها الخاص بخفض سن القبول بالصف الأول الابتدائى الأزهرى؛ حيث عادت ورفعته إلى سن السادسة بدلا من سن الخامسة وتسعة أشهر. وذلك بقرار جديد صادر عن المجلس الأعلى للأزهر. ونشرته جريدة الأزهر فى ٢٤/٩/ ٢٠٠٤. [انظر الوثيقة رقم (٩٢ مكرر)].

● **وفى هذا مغالطة والتفاف حول القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ولائحته التنفيذية. وقفز على بنودها:** إذ كيف يتسنى للمجلس الأعلى للأزهر بقراره المشار إليه أن يتغافل عما ورد فى المادة (٥٨) والمادة (٦٣) من اللائحة التنفيذية للقانون ١٠٣ لسنة١٩٦١.

● **كما يتناقض مع توصية لجنة التعليم بمجلس الشعب** التى لم تصدر عنها إلا بعد موافقة مندوبى الأزهر الذين حضروا اجتماع هذه اللجنة.

● **ويتناقض أيضًا مع موافقة فضيلة شيخ الأزهر عند زيارة لجنة التعليم لفضيلته بمكتبه.** فكيف يضرب بتوصية هذه اللجنة عرض الحائط هكذا مما يحط من قيمة المجلس الموقر.

● **هذا بالإضافة إلى عدم اكتراث إدارة الأزهرة بتوصية المجلس القومى للتعليم حول هذا الموضوع.**

● **وحكم المحكمة الإدارية العليا** التى وصفت قرار إدارة الأزهر فى رفع سن القبول بالتعسف فى استخدام السلطة مما سبق الإشارة إليه.

● **وكل هذا يدل على إصرار إدارة الأزهر على استمرارها فى مسيرة العمل ضد مصلحة الأزهر وطلابه، ومخالفتها لقانون تنظيم الأزهر** فى المواد التى سبق الإشارة إليها .**وأيضًا مخالفتها للمذكرة الإيضاحية لهذا القانون** والتى تنص على تكافؤ الفرص والمساواة فى سن القبول بين طلاب الأزهر وغيرهم من طلاب التعليم العام عملا بالمادة ٤٠ من الدستور.

٢- رفع سن القبول بالصف الأول الإعدادى الأزهرى

أدى إلى إضعاف دور الكتاتيب، التى هى أهم روافد الأزهر

أ- نصت المادة (٥٨) من اللائحة التنفيذية للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ على ألا يقل سن القبول بالصف الأول الإعدادى الأزهرى عن إحدى عشر سنة، وقد جرى العمل بهذه المادة حتى نهاية عام ٩٦/ ١٩٩٧.

وكانت الكتاتيب طوال هذه السنين فى أوج نشاطها، من ناحية إمداد المعاهد الأزهرية بالطلاب الحافظين لكتاب الله، حيث يوفر هذا القانون للطلاب النابغين الذى أتموا حفظ القرآن فى سن مبكرة فرصة الالتحاق بالمعاهد الأزهرية الإعدادية، متى بلغوا سن الحادية عشر.

ب- واستمراراً لمسيرة إدارة الأزهر فى مخالفة القانون، والعمل ضد مصلحة الأزهر وطلابه وخلافًا للمادة (٥٨) المشار إليها، وما جرى عليه العمل بالأزهر من قبل، أصدر فضيلة شيخ الأزهر تعليمات برفع سن القبول للصف الأول الإعدادى إلى اثنى عشر سنة، وذلك ابتداءً من عام ٩٧/ ١٩٩٨. (انظر الوثيقة رقم ٩٣).

وقد تسببت هذه التعليمات فى حرمان الأزهر من طلاب الكتاتيب النابغين، الذين أتقنوا حفظ كتاب الله وهم فى سن صغيرة، كما تسببت فى ضعف الإقبال على الكتاتيب. وقد واكب ذلك صدور تعليمات أخرى، مخالفة للقانون - خاصة بقطع إعانات الكتاتيب - وكانت هذه وتلك بمثابة الضربة القاضية للكتاتيب ومهنة التحفيظ.

ج- وكانت هناك محاولة سابقة من إدارة الأزهر، لو نفذت لأدت إلى القضاء على الكتاتيب، وذلك بصدور قرار بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٥ بإلغاء مسابقة القبول للصف الأول الإعدادى الأزهرى، وحرمان طلاب الكتاتيب نهائيًا من الالتحاق بالمعاهد الإعدادية الأزهرية. حيث كان هذا القرار مضاداً لمصلحة الأزهر وطلابه. ومخالفًا للمادة (٨٤) من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ التى تنص على أن (تقوم مدارس تحفيظ القرآن الكريم مقام مدارس المرحلة الأولى بالنسبة للطلاب المتقدمين إلى المعاهد الإعدادية الأزهرية). لذلك فقد ثار عليه الناس، مما اضطر الأزهر إلى إلغائه بعد أيام من صدوره (انظر الوثيقة رقم ٩٤، ٩٥).

د - وفى عام ٢٠٠١/ ٢٠٠٢ أصدرت اللجنة الخاصة المكلفة من مجلس الشعب بإعداد الرد على بيان الحكومة توصيتها بتخفيض سن القبول للصف الأول الإعدادى الأزهرى للطلاب المتفوقين فى حفظ كتاب الله. إعمالاً للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١، ولكن إدارة الأزهر لم تأخذ بهذه التوصية وضربت بها عرض الحائط (الوثيقة رقم ٩٦).

٣- رفع الحد الأدنى لدرجة النجاح فى القرآن من ٥٠٪ إلى ٧٥٪

بالنسبة لطلاب الكتاتيب من المتقدمين إلى الصف الأول الإعدادى الأزهرى. فى حين بقيت النسبة ٥٠٪ لطلاب الصف السادس الابتدائى الأزهرى المنقولين إلى الصف الأول الإعدادى الأزهرى. وغير ذلك من أنواع التضييق.

وهذا يتعارض مع مبدأ المساواة، والمادة ٤٠ من الدستور، ويعد من أنواع التضييق التى تؤدى إلى عزوف الطلاب عن الالتحاق بالأزهر.

فقد جرى العمل فى شأن مسابقات القبول فى الصف الأول الإعدادى حتى عام ١٩٩٧/ ١٩٩٨ على التسوية فى درجات النجاح لحفظ القرآن الكريم، بين طلاب المعاهد الابتدائية الأزهرية، والطلاب المتقدمين لهذه المسابقة من الحاصلين على ابتدائية التعليم العام، وطلاب مكاتب تحفيظ القرآن الكريم، بحيث لا تقل نسبة النجاح عن ٥٠٪. عند الجميع وألا يقل سن طلاب مكاتب التحفيظ عن أحد عشر عامًا، وكان الاختبار يتم فى لجان محلية مشتركة. وهذا ما يتفق وصحيح القانون.

ولكن فى عام ١٩٩٨/ ١٩٩٩ صدرت تعليمات مخالفة للقانون. بألا يقل سن المتقدمين للصف الأول الإعداى من مكاتب التحفيظ عن ١٢ سنة. وسن الحاصلين على ابتدائية التعليم العام عن أحد عشر سنة وستة أشهر.

وفى يوليه سنة ٢٠٠٠ صدرت تعليمات تؤكد على سن القبول الوارد فى التعليمات السابقة المخالفة للقانون وتضيف إليها: أن تكون نسبة النجاح لغير الحاصلين على ابتدائية الأزهر، من الطلاب الحاصلين على ابتدائية التعليم العام، وطلاب مكاتب التحفيظ ٧٥٪ وليس ٥٠٪ كما كان عليه الحال من قبل، وأن يتم تشكيل لجان امتحان خاصة بهم، تعقد بمدينة القاهرة وبعواصم المحافظات. وتشكل من موجهين أوائل، وشيوخ المعاهد المنتدبين من مناطق أخرى، وغيرها من أنواع التضييق. (انظر الوثيقة رقم ٩٨) ثم انظر. (الوثيقة رقم ٩٧) التى تبين ماكان عليه الحال من قبل.

وهذه التعليمات تشكل مخالفات قانونية صارخة للمادة ٨٤ من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ والتى تنص على أن: (تقوم مدارس تحفيظ القرآن الكريم مقام مدارس المرحلة الأولى بالنسبة للطلاب المتقدمين إلى المعاهد الإعدادية للأزهر)، وهو ما يستوجب التسوية بينهما فى شروط القبول. ودرجات الاختبار، وإجراءات هذا الاختبار.

كما أنها تخالف نص المادة ٥٨ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ الخاص باللائحة التنفيذية للقانون المذكور، والتى تنص على ألا يقل سن القبول فى الصف الأول الإعدادى عن (١١) سنة.

كما تخالف العديد من نصوص القانون، ومذكرته الإيضاحية التى تنص على ضرورة تكافؤ الفرص والمساواة بين طلاب الأزهر وغيرهم من طلاب التعليم العام.

كما أن فيها ظلمًا وإجحافًا ظاهرًا بطلاب مكاتب التحفيظ الذين يكونون عادة أكثر حفظًا من طلاب المعاهد الابتدائية الأزهرية.

٤- إعاقة الطلاب الراغبين فى التحويل من التعليم العام إلى التعليم الأزهرى وذلك بوسيلتين هما:

أ- رفع الحد الأدنى لدرجة النجاح فى مادة (حفظ القرآن) أى ٧٥٪ بدلا من ٥٠٪ التى يعامل بها طلاب الأزهر أنفسهم (انظر الوثيقة رقم ٩٨).

وهذا الإجراء يتعارض مع المادة ١٠، ١١ من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١، وأيضا المادة (١٣) من اللائحة التنفيذية لهذا القانون، بسبب صدور هذا القرار من خلف ظهر المجلس الأعلى للأزهر. كما يخالف المادة (٤٠) من الدستور التى تقول بتكافؤ الفرص.

ب- اشتراط إدارة الأزهر على أولياء أمور الطلاب دفع مبلغ يصل إلى حوالى ألف جنيه تبرعًا إجباريًا، كشرط لقبول طلب التحويل من مدارس التعليم العام إلى المعاهد الأزهرية النموذجية، أو المعاهد الأزهرية الخاصة، وذلك بالمخالفة للقانون. ولم تستجب إدارة الأزهر لتأشيرة الدكتور رئيس مجلس الوزراء بقبول الطلاب دون دفع أى تبرع إجبارى. وأمرت بحفظ تأشيرة سيادته. (انظر الوثيقة رقم ٩٩، ١٠٠).

٥- تيسير التحويل من المعاهد الأزهرى إلى التعليم العام واشتراط عدم العودة إلى الأزهر ثانية

أ- حرصًا على انتظام الدراسة الأزهرية كان يجرى العمل على منع التحويل من المعاهد الإعدادية الأزهرية مطلقًا، وإباحة التحويل من المعاهد الابتدائية فقط.

ب- ولكن فجأة وبعد أسبوعين فقط من صدور التعليمات السابقة، أبيح التحويل من الإعدادى الأزهرى إلى الإعدادى العام، مع تفويض المناطق الأزهرية فى اتخاذ إجراءات التحويل دون الرجوع إلى أى جهة أعلى، ودون أى شرط.

ج- ثم صدرت تعليمات أخرى توجب أن يكون التحويل مقرونًا بملف الطالب، وأخذ تعهد على ولى أمره بعدم عودته إلى الأزهر مرة أخرى، وهذا مخالف للماة ٨٨ من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ (انظر الوثيقة رقم ١٠١).

وهذه القرارات والتعليمات جاءت فى غير صالح التعليم الأزهرى. وترتب عليها بالفعل تحويل ٢٥ ألف طالب أزهرى إلى التعليم العام. وذلك فى عام واحد، حسب تصريح شيخ الأزهر فى جلسة لجنة التعليم بمجلس الشعب، ونشرته صحيفة الأهرام الاقتصادى فى ١/٦/١٩٩٨. (انظر الوثيقة رقم (٧٠).

٦- وضع حد أقصى لعدد الفصول التى تفتح بكل معهد أزهرى وذلك للحد من القبول بالأزهر

فقد صدرت تعليمات تحد من عدد طلاب الأزهر، وذلك بالمخالفة للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١. ومن خلف ظهر المجلس الأعلى للأزهر. (انظر هذه التعليمات المخالفة للقانون بالوثيقة رقم ١٠٢) **وفيما يلى أهم هذه التعليمات:**

أ- اشتراط ألا يزيد عدد فصول أى معهد أزهرى جديد عن فصلين لكل صف دراسى، مهما زادت عدد الحجرات الدراسية به. (انظر الفقرة (د) من الوثيقة ١٠٢).

ب- منع التصريح بفتح فترة مسائية بأى معهد إذا كان الهدف هو زيادة عدد الطلاب. (انظر الفقرة رقم ٥ من الوثيقة ١٠٢).

ثانياً: ضآلة الاعتمادات المالية المخصصة للمعاهد الأزهرية وتعويق الأفراد عن البذل لإنشاء معاهد بالجهود الذاتية والتوقف عن تعيين العمالة المتطوعة التى تعمل بها

لقد حدث بسبب ضآلة الاعتمادات المالية المخصصة للمعاهد الأزهرية أن نشأت أوضاع سلبية خطيرة، تصل إلى حد الكارثة التى يستحيل معها استمرار مسيرة التعليم بالأزهر على المدى الطويل، ما لم يتم توفير الاعتمادات المالية اللازمة لإزالة هذه السلبيات.

ومن مظاهر ضعف ميزانية قطاع المعاهد الأزهرية بالقياس إلى ميزانية وزارة التربية والتعليم ما يلى:

١- انخفاض تكلفة الطالب الأزهرى

تبلغ تكلفة الطالب الأزهرى فى الميزانية الحالية، حوالى ثلث تكلفة الطالب بالتعليم العام.

وذلك لأن إجمالى ميزانية قطاع المعاهد الأزهرية وباقى هيئات مشيخة الأزهر بلغ ٩٠٣,٨ مليون جنيه. وعدد طلاب هذه المعاهد بلغ مليونا ونصف المليون طالب. فى حين بلغ إجمالى ميزانية وزارة التربية والتعليم ١٧ مليار جنيه. وعدد طلاب المدارس التابعة لها بلغ ١٥ مليون طالب. (انظر الوثيقة رقم ١٠٣) التى توضح ميزانية المعاهد الأزهرية لعام ٢٠٠١/ ٢٠٠٢، كما توضح تكلفة كل طالب بالتعليم الأزهرى، فى العام المشار إليه.

ونضيف إلى ذلك ما جاء فى رسالة الدكتوراه بكلية تربية الأزهر عام ١٩٩٠ عن مشكلات تمويل تعليم ما قبل الجامعى بالأزهر. للدكتور فتحى محمد العراقى. تحت عنوان (تكلفة الطالب الأزهرى) حيث ذكر الباحث:

إن نسبة ما تنفقه الدولة على التعليم الأزهرى لا يتعدى حالياً ٥٪ من الإنفاق على التعليم العام، وذلك فى المدة من عام ١٩٦٤ إلى عام ١٩٧٨[1]. فى حين أن نسبة عدد طلاب الأزهر تصل إلى حوالى ١٢٪ من عدد طلاب التعليم العام.

---

(١) رسالة دكتوراه بكلية تربية الأزهر عام ١٩٩٠ عن مشكلات تمويل تعليم ما قبل الجامعى بالأزهر للدكتور فتحى محمد العراقى (موضوع تكلفة الطالب الأزهرى) صفحة ١٤٩.

كمـا ذكر أن تكلفة الـطالب الأزهرى انخفضت فى عـام ١٩٧٨ إلى ٥ جنيه و٢٠ مليـمًا بالمرحلة الابتدائية. و٥ جنيه و٦٦٥ مليمًا بالمرحلة الإعدادية. و١٢ جنيه و٢٥٢ مليمًا بالمرحلة الثانوية، بعد أن كانت تكلفـة الطالب فى عام ٤٥/ ١٩٩٤٦ هى ٤٧ جنيها و٢٠٠[١] مليم. مع ملاحظة فرق القيمة الشرائية للجنيه التى كانت أضعاف أضعاف قيمته حاليًا.

ومن الأمثلة الدالة على انخفاض تكلفة الطالب الأزهرى، أن ميزانية النشاط الرياضى عام ٨٠/ ١٩٨١. بلغت ١٤,٥ ألف جنيه. وهو مبلغ ضئيل جدا. حيث لا يتعدى متوسط نصيب الطالب منه الخمسة قروش طول العام[٢].

وهذه نسبـة ضئيلة فى تكلفـة الطالب الأزهرى، لا تتناسب مع مكانة الأزهر الذى له دور بارز على مدى التاريخ فى إحيـاء العلوم والتـراث الإسلامى، وتبصير المسلمين بأمور دينهم ودنياهم، عن طريق الدعاة الذين يخرجهم، وتعليمـه للطلاب الوافدين من جميع أنحاء العالم الإسلامى، ولما يتحـمله فى سبيل نشر ثقافته خارج حدود مـصر، وأنه كما ينبىء تاريخه ظل يقدم الرعاية العلمية والاجـتماعية لطلابه عن طيب خاطر، دون أن يؤدوا عن تعليمـهم أية نفقات. بل كـثيرًا ما رتب لـهم إلى جانب التعليم، أرزاقًـا تكفى للإنفاق عليهم فى حياتهم الخاصة[٣].

وقد ترتب على انخفاض تكلفة الطالب الأزهرى كثير من المشكلات نذكر منها:

انصراف الطلاب عـن التعليم الأزهرى، وضعف إنـتاجيـة تعليمه، ونـقص الأبنية، وقصـور الأدوات والأجهـزة والمكتبات والمعـامل والملاعب، ونقص الوسائل التـعليميـة والتكنولوجيـة المعاصرة، وكان الواجـب زيادة تكلفة الطالب الأزهرى[٤]، لمكانة الأزهر فى العالمين العربى والإسلامى.

كيف يتفق هذا التـقتيـر فى الإنفـاق على تعليم الطالب الأزهرى مع وجود فـائض فى ميزانية الأزهر يرد إلى وزارة المالية كل عام؟

فقد أثبتت تـقارير الجهاز المركزى للمحـاسبات، وقطاع الحسابات الختامـية بوزارة المالية، وجود وفورات مالية فى ميزانية الأزهر للعام المالى ٨٥/ ١٩٨٦، بلغت ٥,٨٩٣,٧٨٩ مليون جنيه، كما بلغت الوفورات فى ميزانية الأزهر للعام التالى ٨٦/ ١٩٨٧ مبلغًا قريبًا من ذلك.

(١) المرجع السابق صفحة ١٨٦.

(٢) المرجع السابق صفحة ١٣٦، ١٣٧.

(٣) المرجع السابق صفحة ١٤٩.

(٤) المرجع السابق صفحة ١٥٢.

وانظر أيضًا الجدول التالى:

وتأمل حجم الوفورات المالية فى ميزانية الأزهر لعام ٨٠/ ١٩٨١

العام المالى	ربط الميزانية	المنصرف الفعلى	الوفر	نسبته
من ١/ ١٩٨٠ إلى ٣٠/٦/ ٨٠	١٨,٩٥٩ مليونا	١٧,٤٧٩ مليونا	١,٤٧ مليونا	٧,٨٪
عام ٨٠/ ٨١	٣٥,٠١٦ مليونا	٣٠,٣٦١ مليونا	٤,٦٥ مليونا	١٣,٢٩٪

(٢) التوقف شبه الكامل عن إنشاء معاهد أزهرية جديدة

وتعويق الأفراد عن البذل لإنشاء معاهد بالجهود الذاتية

أشار الباحث د. العراقى إلى أن «قانون التطوير لم يواكبه تخطيط حقيقى لإنشاء معاهد أزهرية جديدة، وأن الأمر ترك للجهود الذاتية»[(١)].

ونحن نقول: إنه حتى الجهود الذاتية نفسها صارت تقابل بمعوقات حكومية حتى أصابتها بالشلل أو كادت. وهذا لا يتفق مع رسالة الأزهر الذى أرسى على امتداد الزمان علوم الشريعة واللغة، وشع منه نور الإسلام إلى بلاد أفريقيا وآسيا وغيرها. وصار رأيه هو الرأى الأصيل فى كل هذه البلاد، ولا تطلب العلوم الإسلامية إلا عن طريقه.

كما أن التعليم الأزهرى ليس هامشيا، بل هو تعليم له أثره فى تحقيق أهداف خطة التنمية الاقتصادية، فالفوائد التى يؤدى إليها تراكمية، مما يوجب اعتباره بعدا ضروريًا من أبعاد التخطيط للتنمية، وقد تأكد ذلك لدى المشتغلين بالتخطيط الاقتصادى، وعليه تبرز ضرورة اعتماد تمويله من موارد المجتمع، لاستكمال مستلزمات المعاهد الأزهرية من أثاث وتجهيزات وغيرها».

ومن الأدلة على توقف خطة الدولة عن إنشاء معاهد أزهرية ما يلى:

أولا: أنه كان قد أدرج فى الخطة الخمسية لأعوام ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٧ مبلغ ١٢٥,٦ مليون جنيه لإقامة معاهد أزهرية وبخاصة وأن هناك ٤٢٣ قطعة أرض فضاء خصصها أصحابها للأزهر. وذلك

---

(١) المرجع السابق صفحة ٤١٢، ٤١٣.

بمتوسط ٢٥ مليون جنيه كل عام. ولكن للأسف لم يصرف فى عام ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ إلا ٣,٩٧ مليون جنيه من الـ **٢٥ مليون جنيه** المدرجة بالخطة للسنة الأولى، وفى عام ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤ لم يصرف إلا ٢,٥ مليون جنيه من الـ ٢٥ مليون جنيه المدرجة بالخطة للسنة الثانية.

وليس لدى الأزهر ميزانية تكفى حتى لبناء أسوار لها. وهكذا أصبحت هذه الأراضى مهددة بالضياع بسبب تركها هكذا بدون أسوار منذ عدة سنوات. هذا فضلا عن حرمان الأزهر من إنشاء معاهد جديدة، لمواجهة الزيادة المضطردة فى التعليم الأزهرى. (انظر الوثيقة رقم ١٠٤).

ثانيا: كما أدرج فى نفس الخطة الخمسية مبلغ ١٨٢,٩ مليون جنيه لأعوام من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٧، لإصلاح ما تصدع من معاهد بسبب زلزال عام ١٩٩٢. وذلك بمتوسط ٣٦ مليون جنيه فى العام. ولكنها لم تصرف إلا فى العام الأول ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ أما عام ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ فلم يعتمد له سوى مبلغ ٦ مليون جنيه فقط. (انظر الوثيقة رقم (١٠٥) وهى عبارة عن بيان خاص بالخطة الذى صدر من إدارة التخطيط بمكتب فضيلة شيخ الأزهر.

(٣) تقلص معونة الدولة للمعاهد الأزهرية التى تقام بالجهود الذاتية

أشار الباحث د. العراقى إلى أن متوسط ما تدفعه الدولة لاستكمال منشآت المعاهد الجديدة التى تقام بالجهود الذاتية لم تتعد الخمسة آلاف جنيه لكل معهد[1] **ثم توقفت الدولة أخيرا عن تقديم هذه المعونة.**

ولم يقف الأمر عند هذا الحد. بل تعداه إلى وضع القيود فى طريق عملية إنشاء معاهد أزهرية جديدة بالجهود الذاتية. وبخاصة بعد صدور القرار رقم «٢» فى ٢٢/ ٥/ ٢٠٠٤ لمجلس المحافظين. مما سيأتى تفصيله.

(٤) توقف الأزهر عن تعيين العمالة المتطوعة

فقد توقف الأزهر عن اعتماد تعيين العمالة المتطوعة التى تعمل بالمعاهد الأزهرية التى أقيمت بالجهود الذاتية.

بالرغم من صدور أحكام قضائية واجبة التنفيذ من مجلس الدولة بأحقيتهم فى التعيين فى عدد ١١٦ معهدًا أزهريًا.

---

(١) المرجع السابق صفحة ١٣٧.

علمًا بأنه قد صدرت قرارات تعيين لعمالة بعض المعاهد دون البعض الآخر، مما يهدر مبدأ تكافؤ الفرص، ويتعارض مع المادة (٤٠) من الدستور.

(انظر ما نشر بصحيفة المصرى فى ٢٩/١٢/٢٠٠٤ حول هذا الموضوع بالوثيقة التالية).

المصرى ٢٩/١٢

غضب لرفض الأزهر تنفيذ أحكام تعيين العمالة المتطوعة

الدقهلية. ممدوح عرفة والشرقية. سها الباز

أثار عدم تنفيذ شيخ الأزهر حكم القضاء الإدارى بمجلس الدولة بأحقية العمالة المتطوعة فى ١١٦ معهداً أزهرياً فى التعيين، رغم موافقة وزارة المالية على توفير الدرجات الوظيفية والمالية، لغطاً كثيراً فى مجلس الشعب بين نواب محافظات: الدقهلية والشرقية والمنصورة وكفر الشيخ والإسماعيلية والبحيرة. وتقدم النائبان محمد عبدالمعطى وفؤاد بدراوى، بطلب إحاطة عاجل حول القضية، إلى الدكتور أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء.

وقال النائبان: إن حكم محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة جاء لصالح العمالة المتطوعة بأحقيتهم فى التعيين. واوضح النائب محمد احمد ابوعمر عضو المجلس بمحافظة الشرقية، أن مجلس الشعب أصدر القانون ١٦ لسنة ٩٩ بتعديل مادة فى القانون ٢٣ لسنة ٦٥ بشأن تعيين مدرسى مدارس تحفيظ القرآن الكريم الرسمية، وذلك لضم المعاهد الأزهرية التى صدر لها أمر تشغيل من فضيلة الإمام الأكبر وتعيين العمالة المتطوعة بها.

وأضاف أن المسؤولين بالأزهر رفضوا تطبيق القانون على بعض المعاهد، رغم تطبيقه على معاهد أخرى، مما يهدر مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين. وأفاد بأن الأزهر رفض تنفيذ أحكام صدرت فى محافظات: القاهرة والإسكندرية والإسماعيلية والمنصورة، رغم موافقة وزير المالية على تدبير الدرجات المالية من حيث المبدأ لعدد ٨١ معهداً، صدرت لها احكام بتعيين العمالة المتطوعة، توطئة لإنشاء درجات بمعرفة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة. واعتبر النائب تعطيل الأحكام من جانب الموظفين العموميين جريمة يعاقب عليها القانون، وخصوصاً انها ليست مجرد توصيات فقهية، ويشكل عدم تنفيذها تجاوزاً للسلطة.

وكان المواطن عبدالرحيم محمد من الشرقية، قد اقام دعوى امام مجلس الدولة فى هذا الصدد، وحكمت المحكمة لصالحه، لكن لم يتم تنفيذ الحكم.

(٥) ضعف المبالغ المرصودة لصيانة المبانى الأزهرية

أشار الباحث د. العراقى إلى أنه فى عام ٨٠/ ١٩٨١ كان المبلغ المرصود للصيانة هو ٤٣٢ ألف جنيه فقط. وذلك لمبانى ١٠٥٦ معهد و١٩٠ منطقة أزهرية.. ومبنى الإدارة المركزية. ومبنى مجمع البحوث. فيكون متوسط تكاليف صيانة كل مبنى هو ٤٠٠ جنيه، وهو مبلغ ضئيل ربما لا يكفى لصيانة دورة مياه واحدة.

وفى عام ٨٣/ ١٩٨٤ وصل عدد المبانى المطلوب صيانتها إلى ١٣٩٧ مبنى. فى حين انخفض المبلغ المخصص للصيانة إلى ٣٦٢ ألف جنيه. أى لكل مبنى منها مبلغ ٢٥٩ جنيها(١). **وفى عام ١٩٩٢ تضررت معظم أبنية الأزهر بسبب الزلزال فى أكثر من ٢٠ منطقة أزهرية على مستوى الجمهورية.** وجميعها مما يحتاج إلى إحلال كلى أو جزئى أو إصلاح أو ترميم. وقد قدرت التكاليف الإجمالية بمبلغ ٣٤٧ مليون جنيه. (انظر تقرير المجالس القومية المتخصصة لعام ١٩٩٩ صفحة ٥٢٩) بالوثيقة رقم (١٠٦).

وانظر أيضا ما جاء فى تقرير الأزهر، الذى ورد إلى مجلس الشعب حول هذا الموضوع والذى يظهر أنه ما زال هناك **١٨٠ معهدا أخرى لم يتم الانتهاء من إصلاحها**

---

(١) المرجع السابق صفحة ١٣٦.

بعد. وأنها بحاجة إلى ١٥٤ مليون جنيه. وأن هناك ٢٩ معهدا لم يبدأ العمل فى إصلاحها حتى اليوم (انظر الوثيقة رقم ١٠٥).

فلماذا لا يعامل الأزهر بالمثل. فيكون له هيئة أبنية تعليمية، مثل ما أن لوزارة التربية والتعليم هيئة أبنية تعليمية؟ فأين القانون؟ وأين الدستور ومبدأ تكافؤ الفرص؟

وهل حقيقة يمكن ترميم وصيانة المعاهد الأزهرية (٦٥٠٠ معهد) من الإعانات التى اقتطعت من أصحاب الكتاتيب (٧٧٠٠) مكتب تحفيظ؟ وهى إعانة بسيطة تبلغ ٦٠ جنيها شهريًا لكل مكتب تحفيظ؟. ومن أين يعيش أصحاب هذه الكتاتيب، ويطعمون أهليهم بعد قطع الإعانات عنهم؟ **وهل حقًا تحقق الهدف ورممت المعاهد؟** أم أن الذى تحقق هو فقط إغلاق الكتاتيب؟ لأن حجم الإصلاحات التى تحتاجها الأبنية الأزهرية كبير.

انظر مجموعة الوثائق من رقم (١٠٧) إلى رقم (١١٠)، وهى تعبر عن حجم الدمار الذى تعيشه الأبنية الأزهرية اليوم. كما تبين أن تكاليف ترميمها يعتبر فوق طاقة أصحاب الكتاتيب وإعاناتهم الهزيلة، التى سلبت منهم بحجة إصلاح وترميم هذه المعاهد.

(٦) انخفاض المبالغ المرصودة لصيانة الأثاث

ذكر الباحث د. العراقى أن المبلغ المنصرف لكل معهد هو ١١ جنيه و٩٠ مليما عن عام ٨٠/ ١٩٨١ وهو مبلغ ضئيل للغاية[1] ولا يكفى أن يكون عربونا لثمن مقعد واحد.

(٧) عدم وفرة التجهيزات المدرسية اللازمة للمعاهد الأزهرية

من (مكاتب - دواليب - أجهزة معامل - آلات حاسبة.. إلخ)

ويثبت ذلك «شكاوى الإدارات المختلفة[2] وشيوخ المعاهد **(فأثاث المعاهد الأزهرية بمراحلها الثلاث لم يزد إلا بنسبة ضئيلة لا تتناسب مع الزيادة المضطردة للطلاب.** مما ترتب عليه وجود عدد كبير من المعاهد بدون مقاعد. الأمر الذى يؤثر على سير الدراسة. ويعطى صورة غير مناسبة عن المعاهد الأزهرية.

(١) المرجع السابق صفحة ١٣٩.

(٢) المرجع السابق صفحة ٢٠٣.

كما تشكو المعاهد الأزهرية من الضعف الشديد فى المبالغ المعتمدة للمعامل[1] والتى تقدر فى المتوسط بمبلغ ٧٠ جنيها للمعهد الواحد فى السنة، وهى لا تكفى لإمداده بأدوات وأجهزة وتأثيث وتجهيزات معملية. . إلخ).

(٨) انخفاض إعانات مكاتب تحفيظ القرآن الكريم

ذكر الباحث ما يلى: «بلغ عدد هذه المكاتب حوالى ستة آلاف مكتب فى عام ٨٣/ ١٩٨٤ وقد صرف لكل مكتب معونة تبلغ ٢٧ جنيها شهريا. وهى إعانة ضئيلة جداً بالنسبة لمكاتب تحفيظ القرآن الكريم. وبخاصة وأن هذه المكاتب هى القاعدة الإساسية لإمداد المعاهد الأزهرية بالطلبة الحافظين لكتاب الله».

ونحن نضيف إلى ما قاله الباحث ما يلى:

لم يتوقف الأمر عند تخفيض إعانات مكاتب التحفيظ. بل تعداه إلى إلغاء هذه الإعانات بالكلية بعد أن ارتفعت إلى ٦٠ جنيها شهريا. وذلك منذ عام ١٩٩٩. حيث حول نصف هذه الإعانات إلى بند ترميم وصيانة المعاهد الأزهرية المتصدعة بسبب زلزال عام ١٩٩٢. بالرغم من أن هذا المبلغ لا يمثل سوى ٢٪ من التكلفة المطلوبة لهذه الترميمات.

(٩) التوقف عن تعيين محفظين جدد للقرآن الكريم بالمعاهد الأزهرية

وذلك بالرغم من أن نسبة العجز فى عدد المحفظين قد بلغت أعلى نسبة عجز بين جميع المواد الأزهرية مما سبق الإشارة إليه. وقد سمح أخيراً ببعض التعيينات فى العام الدراسى ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ ولكن بنسبة ضئيلة لا تذكر.

(١٠) نقص الرعاية الاجتماعية والمادية للمعلمين والطلاب

أ- انخفاض إعانة الأرامل والأولاد القصر من أبناء العاملين بالمعاهد الأزهرية:

يشير د. العراقى إلى أن الاعتماد المالى الخاص بهذه الإعانة هو عشرة آلاف جنيه فقط لجميع الأرامل والأبناء القصر وهى ثابتة منذ عام ١٩٦٩ وحتى الآن، رغم تضاعف عدد الأسر المستحقة لها. هذا غير النقص فى وسائل الرعاية الطلابية.

---

(١) المرجع السابق صفحة ٢٠٣.

كما تحرم المعاهد الأزهرية من استخدام تكنولوجيا التعليم. «كالتليفزيون التعليمى. ومعامل اللغات. والحاسبات الإلكترونية وغيرها من أدوات التعليم الحديثة».

ب- نقص الرعاية الطبية والتغذية لطلاب الأزهر بالمقارنة بطلاب التعليم العام:

حيث لم تتم الاستجابة لتوصية المجالس القومية المتخصصة، التى جاءت فى صفحة ٥٢٩ بالمجلد ٢٥ من موسوعة عام ٩٤/ ١٩٩٩. وتشير إلى **خلو المعاهد الأزهرية من هيئة طبية ترعى الطلاب**. وكذلك عدم تقديمها وجبات غذائية لطلاب المرحلتين الإعدادية والثانوية الأزهرية. كما أن ما يصرف لطلاب المرحلة الابتدائية الأزهرية من أغذية أقل من نصف ما يصرف لطلاب المرحلة الابتدائية بالتعليم العام. (انظر الوثيقة رقم ١١١).

ج- عدم استجابة الأزهر لصرخات اليتامى الفقراء من طلابه، لإعفائهم من المصروفات: حيث إنهم لا يتساوون فى ذلك مع طلاب التعليم العام اليتامى (انظر الوثيقة رقم ١١٢) وهى عبارة عن شكوى لطالب أزهرى يتيم وفقير. وقد تأشر عليها من وكيل وزارة الأزهر بالبحيرة بقوله **(إن قرار مولانا الإمام الأكبر لا يعفى أى طالب من المصروفات حتى ولو كان يتيما..)**.

(وانظر الوثيقة رقم (١١٣) وهى عبارة عن شكوى معروضة بصحيفة اللواء الإسلامى إلى **فضيلة شيخ الأزهر تحت عنوان (أين الرأفة باليتيم فى دفع المصروفات)** وهى موجهة من المواطن الدكتور أشرف سليمان من بلدة إخناواى - طنطا.

(وانظر أيضا الوثيقة رقم (١١٤) وهى عبارة عن مقال نشر بصحيفة آفاق عربية فى ٢/ ١١/ ٢٠٠٠ لمحمد كامل رزق. يطالب بمساواة أيتام الأزهر بأيتام التعليم العام، فى الإعفاء من المصروفات.

(١١) فرض تبرع إجبارى على كل طالب يرغب فى التحويل إلى المعاهد الأزهرية

وذلك على عكس ما يتبع مع الطالب المحول من الأزهر إلى التعليم العام: حيث يُرحب به أبلغ ترحيب. ولا يجبر على دفع تبرع من أى نوع كان. انظر الوثيقة رقم (٩٩. ١٠٠)

وأخيرا نتساءل:

لماذا ينفق على أجهزة الإعلام وبرامج الرقص والإفساد الأموال الطائلة. وفى نفس الوقت يقتر على التعليم الأزهرى، ولماذا تغتال أوقاف الأزهر، وتجفف موارده؟ فمن المستفيد

الأول من تجفيف منابع الإسلام، والقضاء على التعليم الشرعى سوى الصهاينة والأمريكان الذين يرون فى الإسلام ممثلا فى المعاهد الأزهرية هو عدوهم الأول؟

ثالثا: إلغاء مجانية التعليم الأزهرى فى بعض المعاهد، بتحويلها إلى معاهد نموذجية بمصروفات

وقد تقرر ذلك بتاريخ ٢٠٠٢/٧/٦، حيث انعقد لقاء موسع برئاسة فضيلة شيخ الأزهر، وكان هذا الاجتماع يضم بعض مديرى وموظفى الأزهر. **وقاموا بإصدار هذا القرار، وفيه البند «سابعًا» وعنوانه: تحويل المعاهد العادية إلى نموذجية:**

ونصه: (تقرر الموافقة على تحويل بعض المعاهد الابتدائية الأزهرية العادية إلى معاهد نموذجية. إذا كان هناك من المبررات ما يحقق الغرض من ذلك. وفى حال توفر المقومات اللازمة للمعاهد النموذجية). انتهى النص. (انظر الوثيقة رقم (٦٤).

وفى نفس اليوم، وقع فضيلة شيخ الأزهر قرارا بتحويل معهد سملا مركز قطور غربية الأزهرى إلى معهد نموذجى أزهرى، لا يقبل به إلا الأطفال القادرون على دفع مصروفاته. (انظر الوثيقة رقم ١١٥). وبذلك حرم أهل هذه القرية الفقراء من معهدهم الذى بنوه بجهودهم الذاتية، ليتعلم فيه أبناء الأغنياء وحدهم.

ونقول: بأن هذا القرار مخالف للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الذى ينص على مجانية التعليم الأزهرى. كما يخالف المادة ١٠، ١١ من نفس القانون. وكذلك المادة ١٣ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون. لكون هذا القرار صادراً من غير طريق المجلس الأعلى للأزهر، ووزير شئون الأزهر.

كما أن عدد المعاهد الأزهرية النموذجية قد بلغ حتى اليوم ١١١ معهداً، وهذا عدد كبير يتنافى مع كونها معاهد تجريبية.

رابعا: حرمان المعاهد الأزهرية من عائد الأوقاف الخاصة بالأزهر

وذلك بحجة أنها توزع كمصاريف إدارية، على موظفى وزارة الأوقاف فى مقابل الإشراف، وأيضًا كمصاريف فى مجالات أخرى غير التى خصصت لها، ومنها مجالات يعاقب عليها القانون كما جاء فى تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات. ولم أتمكن من الاطلاع إلا على تقرير واحد منها ورفضت الأمانة العامة بمجلس الشعب إعطائى موافقة للاطلاع عليها كاملة بالجهاز المركزى للمحاسبات.

وأطلب لذلك لجنة لتقصى الحقائق تشكل من لجنة الشئون الدينية بالمجلس. ومن ثم تبليغ النائب العام حول ما قرأته وما سمعته من كبار المسئولين مما يندى له الجبين حول هذا الأمر.

ونحن نتساءل: لماذا تنهب أوقاف المسلمين التى أوقفها أصحاب القلوب الرحيمة على التعليم الأزهرى هكذا؟

• **ونتساءل أيضا:** لماذا لم يعلن عن أماكن ومساحات أراضى وعقارات الأزهر من أوقافه حتى اليوم. ليمكن رصدها فى خدمة التعليم الأزهرى؟ فى حين تم الإعلان عن أماكن ومساحات الأراضى التى تسلمتها الكنيسة المصرية من الأوقاف الخاصة بها لدى وزارة الأوقاف (انظر الوثيقة رقم ١١٦).

وفيما يلى تصريح لوزير الأوقاف بنادى الروتارى يقول فيه: «إنه قد رد ٩٥٪ من الأوقاف القبطية إلى الكنيسة المصرية، ولكنه لم يذكر متى سيرد للأزهر أوقافه؟

■ زقزوق فى لقاء مع أعضاء نادى روتارى:

رد ٩٥٪ من الأوقاف القبطية ومراجعة القوانين المنظمة للعمل الوقفى

كتب - إسلام أحمد فرحات:

ردت وزارة الأوقاف اكثر من ٩٥٪ من الأوقاف القبطية إلى هيئة الأوقاف القبطية، أكد ذلك الدكتور محمود حمدى زقزوق وزير الأوقاف، مشيرا إلى إتمام الوزارة نقل الحقوق كافة لأصحابها فى أقرب وقت.

وقال إن وزارته تدرس حاليا جميع القوانين المنظمة للعمل الوقفى فى الوزارة التى تحكم العلاقة بينها وبين المنتفعين وكذلك أصحاب الحقوق فى هذه الأوقاف لضمان إعطاء ووصول الحقوق كاملة لأهلها طبقا للظروف السائدة، ودعا الدكتور زقزوق طوائف الشعب من مفكرين ومثقفين وعلماء دين وإعلاميين ومسئولين - كل فى موقعه - إلى تحمل مسئولياته أمام الله ثم أمام الوطن والمجتمع، بالتكاتف والمشاركة الإيجابية فى البرامج الاجتماعية التى تعطيها الدولة اهتماما كبيرا وهى قضايا تنظيم الأسرة ومحو الأمية ومكافحة الإدمان والبطالة وغرس روح النظام والحث على العمل والنظافة وغيرها من الأمور التى تتعلق بحاضر ومستقبل هذه الأمة.

وأضاف فى لقائه أمس الاول مع أعضاء نادى روتارى مصر الجديدة وغرب القاهرة: إننا جميعا كمسئولين نحيى الجهات والمؤسسات الدينية والجمعيات الأهلية التى تقدم خدماتها الاجتماعية للمجتمع وتهدف إلى مد يد العون وتعمل على زيادة الأعمال الخيرية والتطوعية لأهل هذا الوطن.

وأوضح زقزوق أن تجديد الخطاب الدينى مطلب وضرورة داخلية وأنه ليس هناك أى تعليمات أو توجيهات مفروضة علينا من أى جهة خارجية موضحا أن اللقاءات مع المسئولين الغربيين والأمريكيين تهدف إلى التعاون فى تسهيل مهام علماء الدين وعقد لقاءات لتوضيح صحيح الإسلام فى المجتمعات والمنتديات الغربية، ومؤكدا أن التجديد سنة الحياة البشرية.

الأهرام

ولماذا قرر السيد وزير الأوقاف بيع أراضى الأوقاف وتبديدها عن طريق الاستبدال بخصم ٥٠٪ من قيمتها لإقامة المشاريع العامة بالرغم من أن سيادته ليس إلا مجرد ناظر للوقف وليس له أن يهدر ٥٠٪ من قيمته على غير شرط الواقف كنص القانون.

وذلك مما سيؤدى إلى القضاء على هذه الأوقاف نهائيًا، وبشكل تدريجي غير محسوس.

● **وعن دور الأموال الموقوفة لصالح الأزهر، أوضح الباحث د. العراقى،** أنها كانت أكثر الموارد دخلاً وإدراراً، وإليها يرجع الفضل فى بقاء التعليم بالأزهر وفى استدامته. ويشير **إلى أن الأوقاف الخاصة بالأزهر مازالت موقوفة على الأزهر حتى الآن، وأن وزارة الأوقاف تكاد تستولى على إيرادها كمصاريف إدارية،** وإنه لا يعلم حتى الآن حجم هذه الأوقاف، ولا قيمتها المادية حتى يمكن رصدها لخدمة التعليم بالأزهر.

● **ونحن نقول لأعضاء اللجنة المكلفة بحصر أوقاف الأزهر،** والتى مضى على عملها أكثر من ست سنوات، ولم تنته من عملها حتى اليوم. نقول لهم **بأنه يوجد حصر تفصيلى لأوقاف الأزهر، وعائدات كل وقف، مدرجة بميزانية الأزهر لعام ٦٢/ ١٩٦٣. وأن هذه الميزانية منشورة فى كتاب بعنوان «الأزهر تاريخه وتطوره»** وهو من مطبوعات وزارة الأوقاف وشئون الأزهر لعام ١٩٦٤. وقد كتب مقدمة هذا الكتاب د. محمد البهى وزير الأوقاف وشئون الأزهر. وقد قمنا بتصوير كشوف هذه الأوقاف وعائداتها لعام ٦٢/ ١٩٦٣، من هذا الكتاب وعرضنا بعضها. (بالوثيقة رقم ١١٧). وعدد صفحاتها ١٩ صفحة.

● كما نقول للدكتور رئيس مجلس الشعب **بأنه فى يوم الثلاثاء ٢٧/ ٥/ ٢٠٠٣ صدر قرار لجنة الاقتراحات والشكاوى بالمجلس بالموافقة على الاقتراح بمشروع قانون تخويل الأزهر إدارة الأوقاف المرصودة لخدمة أغراضه.** والذى تقدمت به شخصياً إلى مجلس الشعب ولكن وزارة الأوقاف لم تقم بالتنفيذ حتى اليوم، بالرغم من تكرار هذا الطلب، كما هو واضح من (الوثيقة رقم ١١٨).

خامساً: إعاقة إنشاء معاهد أزهرية خاصة

١- كان قرار شيخ الأزهر رقم ٣٨٥ لسنة ١٩٨٥ ينظم فتح المعاهد الأزهرية الخاصة، ثم صدرت بعد ذلك لائحة جديدة للمعاهد الخاصة، بقرار من شيخ الأزهر رقم ١٠٢٠ لسنة ١٩٩٩، متضمناً العديد من القيود والمعوقات، التى حالت دون التوسع فى فتح هذا النوع من المعاهد، رغم الحاجة الشديدة إليها.

وأهم هذه المعوقات، ما نصت عليه المادة (١٠) من ضرورة أخذ موافقة الجهات الأمنية على الترخيص لأى معهد، وهو قيد لم يكن منصوصاً عليه فى القرار السابق. ولا مثيل له فى مدارس التعليم العام الخاصة.

ومنذ صدور هذا القرار الأخير، لم يرخص الأمن إلا لسبعة معاهد أزهرية خاصة، وبعضها لم يحصل على ترخيص إلا بحكم محكمة القضاء الإدارى. وبعد مرور حوالى ثلاث سنوات، إلى جانب عدم قيام الأزهر بتنفيذ الحكم إلا بعد تسويفات استغرقت حوالى عام. (انظر الوثيقة رقم ١١٩). وهى عبارة عن صورة حكم المحكمة الإدارية بالترخيص لمعهد الجيل الصالح الأزهرى الخاص بسملا مركز قطور. والوثيقة رقم (١٢٠) عبارة عن صورة من خطاب استطلاع رأى الأمن والذى انتهى برفض الترخيص.

٢- ثم صدر بعد ذلك قرار من شيخ الأزهر بلائحة جديدة رقم ٧٥٤ لعام ٢٠٠٣، وبها الكثير من المواد غير القانونية، التى تؤدى إلى تقليص عدد هذه المعاهد، وتقويض دورها المتميز فى تخريج الدعاة إلى الله على بصيرة. والتى تحمل رسالة الأزهر إلى شتى بقاع الأرض. **فى حين أن لائحة المدارس الخاصة الخاضعة لإشراف وزارة التربية والتعليم تخلو من مثل هذه الشروط التعجيزية.** مما يتعارض مع المادة (٤٠) من الدستور التى تقول بتكافؤ الفرص.

وقد أدت هذه المخالفات إلى تقلص عدد المعاهد الأزهرية الخاصة إلى ١٨ معهداً فقط، فى حين وصل عدد المدارس الخاصة الخاضعة لإشراف وزارة التربية والتعليم إلى عدة آلاف.

وفيما يلى أهم المخالفات القانونية التى تضمنتها هذه اللائحة الجديدة رقم ٧٥٤ لسنة ٢٠٠٣. (انظر نص هذه اللائحة بالوثيقة رقم ١٢١).

أ- إن هذه اللائحة تعطى إدارة الأزهر الحق فى رفض طلبات فتح معاهد أزهرية خاصة بدون إبداء أسباب:

حيث ورد فى المادة رقم (٩) بصفحة ٣ فقرة (جـ) ما يلى:

(يُخطر الأزهر طالب الترخيص بقبول طلبه أو رفضه، على أن يكون الرفض مسبباً، وذلك خلال ستين يوماً من تاريخ تقديم الطلب. ويعتبر الطلب مرفوضاً إذا انقضت المدة دون رد) انتهى النص.

ونستطيع أن نكتشف بسهولة ما فى هذا النص من تناقض، ومخالفة للقانون، عندما نقارنه بالنص الذى ورد فى اللائحة السابقة، التى أصدرها فضيلة الشيخ جاد الحق برقم ٨٣٥ لسنة ١٩٨٥ فى المادة (١٠) فى صفحة (٣) والتى تنص على ما يلى:

(يقوم الأزهر بإخطار طالب الترخيص بقبول أو رفض طلبه. وأسباب ذلك خلال ستين يومًا على الأكثر من تاريخ تقديمه. فإذا ما مضت تلك المدة ولم يصل الطالب إخطار بالرفض كان ذلك بمثابة قبول الطلب) انتهى النص.

فتأمل الفارق الصارخ بين النصين، وكيف أن النص فى اللائحة الجديدة جاء مخالفًا للقانون!! ويؤدى إلى تقلص عدد المعاهد الخاصة الأزهرية.

علمًا بأن قرار وزير التربية والتعليم رقم ٣٠٦ بتاريخ ٦/ ١٢/ ١٩٩٣ بشأن التعليم الخاص. قد نص فى المادة (٩)على «أن تقوم مديرية التربية والتعليم بإخطار طالب الترخيص بقبول طلبه أو رفضه على أن يكون الرفض مسببًا وذلك خلال ثلاثين يومًا من تاريخ تقديم الطلب. ويعتبر الطلب مقبولاً بصفة مبدئية إذا انقضت هذه المدة دون رد».

فلماذا جاء التضييق من نصيب الأزهر وحده؟ولماذا كل هذه المخالفات الدستورية والقانونية التى ترتكب فى حق التعليم الأزهرى الخاص؟ ألا يؤدى ذلك إلى تعويق مسيرة الأزهر مما لا يخدم إلا الأهداف الصهيوأمريكية؟

ب- أن هذه اللائحة تتجاهل أن هذا النوع من المعاهد الأزهرية الخاصة، يجب أن يدعمها الأزهر دعمًا ماديًا.

وهذا التجاهل مما يخالف القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الخاص بتنظيم الأزهر. كما يخالف القرار الوزارى رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٣الخاص بتنظيم الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية، **حيث ذكر تحت عنوان (أنواع المعاهد الأزهرية)؛ أن منها (المعاهد الحرة)** أى التى أسستها جمعيات تحفيظ القرآن الكريم أو الهيئات والجهات الأخرى. **ويشرف عليها الأزهر فنيًا. ويمدها ببعض حاجاتها من المدرسين والكتب الدراسية. كما يعينها بمبلغ من المال**

سنويًا ليساعدها فى أداء رسالتها «انظر كتاب الأزهر فى ١٢ عامًا من مطبوعات الأزهر. والذى صدر لتأليفه القرار الوزارى رقم ٢ لسنة ١٩٦٤». وأيضًا انظر. (السطر الأول من الوثيقة رقم ١٢٢). التى تثبت أن وزارة المالية ترصد سنويًا مبلغًا لإعانة هذه المعاهد الحرة.

ونص القرار الوزارى رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٣ الذى سبق الإشارة إليه فيما يلى:

(مدارس وجمعيات تحفيظ القرآن الكريم التى يشرف عليها الأزهر إشرافًا فنيًا ويصرف إعانة سنوية للقائمين بأمرها. يزيد عددها عن ٥٠٠٠ مدرسة وجمعية) انتهى النص.

علمًا بأن مكاتب تحفيظ القرآن المشار إليها قد وصل عددها عام ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤ إلى ٧٧٥٣ مكتبا. كما أن اللائحة السابقة للمعاهد الخاصة التى صدرت عام ١٩٨٥ برقم ٨٣٥ والتى أشرنا إليها من قبل كانت تنص على ذلك أيضًا.

جـ- كما تجاهلت هذه اللائحة ذكر مدارس ومكاتب تحفيظ القرآن الخاصة، التى كانت لا تحصل على إعانة سنوية من الأزهر.

والتى يعتبرها القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ كالمعاهد الأزهرية الخاصة، التى تحصل على إعانة سنوية، والتى سبق الإشارة إليها سواء بسواء. حيث جاء فى المادة (٤٧) من الائحة التنفيذية للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ النص التالى: (تعامل مدارس تحفيظ القرآن الخاصة التى لم تُضم بعد إلى الأزهر معاملة المعاهد الخاصة..).

د- أن المادة (١٦) من هذه اللائحة تجبر كل من يرغب فى الحصول على ترخيص بفتح معهد أزهرى خاص، أن يدفع أكثر من ٣٠ ألف جنيه لما يسمى بصندوق دعم المعاهد الأزهرية.

منها ٥آلاف جنيه عند الترخيص، و٥ آلاف عند تجديد الترخيص، و٥ آلاف عند نقل ملكية المعهد، و٥ آلاف عند تغيير مكان المعهد، و٥ آلاف عند إضافة مرحلة دراسية جديدة، و٥ آلاف عند تغيير نظام المعهد من مرحلة إلى مرحلة، و٥ آلاف عند تغيير نظام الدراسة بالمعهد من لغات إلى عربى أو العكس.

وهذا من أكبر معوقات إنشاء معاهد أزهرية خاصة. كما أنه يتعارض مع القانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٩ الذى أصدره مجلس الشعب، ونشر بالجريدة الرسمية فى ١٩٨٩/٧/٢٩. حيث يحدد فى المادة ٣ منه موارد «صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية «فقد جعل رسم الترخيص المتعلق بإنشاء المدارس وتجديدها بمائة جنيه، ولا يزيد عن ألف جنيه. وقصر ذلك على حالتين فقط هما:

١- طلب الترخيص لأول مرة.

٢- طلب التجديد، ويشمل طلب هذا التجديد كل ما يلى:

(تغيير مكان المدرسة - نقل ملكيتها - إضافة مراحل جديدة - تغيير نظام المدرسة من مرحلة إلى مرحلة - تغيير نظام الدراسة «عربى - لغات» أو العكس) انتهى النص.

فأين هذا مما قرره الأزهر؟ لماذا لا نساوى بين المدارس الخاصة والمعاهد الخاصة الأزهرية. فى هذا الشأن؟ عملاً بالمادة (٤٠) من الدستور.

لماذا كل هذا الإجحاف بالأزهر؟ فى حين كان المفروض أن تقوم الحكومة بدعم هذه المعاهد من مال الضرائب، ومن مال الأوقاف التى أوقفها أصحاب القلوب الرحيمة على طلاب الأزهر. والتى مازالت منهوبة من وزارة المالية، والمحليات، والإصلاح الزراعى، وحتى وزارة الأوقاف نفسها التى تقوم بإنفاق عائدات أوقاف الأزهر التى لديها فى غير ما خصصت له.

هذا فضلاً عن أن هذه المادة رقم (١٦) تتعارض مع القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١. كما تتعارض مع القرار الوزارى المنظم للإدارة العامة للمعاهد الأزهرية رقم (٤٧) لسنة ١٩٦٣ المشار إليه. والذى ينص على ما يلى: «مد المعاهد الأزهرية الحرة (الخاصة) ببعض حاجاتها من المدرسين والكتب الدراسية، وإعانتها بمبلغ من المال سنويًا» انتهى النص. (انظر كتاب الأزهر فى ١٢ عام الذى سبق الإشارة إليه).

علمًا بأن ميزانية الأزهر مازال بها بند خاص بإعانات المعاهد الحرة. وقدره هذا العام ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤ مبلغ ١٥٠٠ جنيه (انظر الوثيقة رقم ١٢٢).

هـ- كما أن المادة (٣٦) من هذه اللائحة تلزم صاحب المعهد الخاص بسداد اشتراك سنوى قدره ٥٪ من مجموع مصروفات الطلاب عن كل عام دراسى.

حيث يُدفع هذا الاشتراك لما يسمى **بصندوق دعم المعاهد الأزهرية.** بحيث يوزع ٢٠٪ من حصيلة هذا الصندوق كمكافآت للعاملين بقطاع المعاهد والمناطق الأزهرية، والمجلس الأعلى للأزهر، المنوط بهم الإشراف على هذه المعاهد بالتساوى بينهم.

وفى هذا مخالفة صارخة للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ولائحته التنفيذية. والقرار الوزارى رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٣ الذى يثبت حق المعاهد الخاصة فى الحصول على دعم مالى من الأزهر. لا أن تقوم هذه المعاهد بدفع الأموال للأزهر، وغير ذلك مما سبق تفصيله فى البند السابق. وذلك مما يعوق مسيرة هذه المعاهد فى تكوين جيل صالح من الدعاة يحمل لواء الدعوة الإسلامية إلى شتى بقاع العالم.

• كما أن هذه المادة (٣٦ من هذه اللائحة) تتعارض مع القانون الذى أصدره مجلس الشعب رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٩ .والخاص بإنشاء صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية. حيث لم يفرض مثل هذه النسبة (٥٪) على المدارس الخاصة. ولا حتى (١٪). فلماذا تظلم المعاهد الأزهرية الخاصة إلى هذه الدرجة؟ لماذا لا نساوى بينها وبين المدارس الخاصة أمام القانون؟ وما الهدف من هذه المعوقات التى وضعت فى طريق المعاهد الأزهرية الخاصة من دون المدارس الخاصة الخاضعة لإشراف وزارة التربية والتعليم؟

• كما أن نسبة الـ (٥٪) المشار إليها قد استقطعت من نسبة الـ (١٠٪) التى كان يسمح بزيادتها كل عام على المصروفات لمواجهة الزيادة السنوية فى مرتبات العاملين بالمعهد وحوافزهم. فما هى الجريمة التى ارتكبها هؤلاء العاملون حتى نصرف لهم هذا العام ٥٠٪ فقط من علاواتهم وحوافزهم؟ أليست النتيجة المنطقية لهذا الإجحاف أن يهجر هؤلاء المعلمون المعاهد الخاصة الأزهرية، ليعملوا بالمدارس الخاصة التى تصرف علاوات كاملة. أو أن يهجر الطلاب هذه المعاهد بسبب زيادة مصروفاتهم بنسبة ٥٪.

• وإذا كانت هذه اللائحة قد نصت على إعطاء مهلة (عام كامل) لتوفيق الأوضاع، ومنها زيادة نسبة الـ ٥٪ المشار إليها. فلماذا أجبرت هذه المعاهد الخاصة الأزهرية على دفع هذه الزيادة فوراً لقطاع المعاهد الأزهرية، أى قبل عام من موعد سدادها؟ حيث

استخدم مع أصحاب هذه المعاهد أساليب التهديد والوعيد؟ وما يسمى بوضع المعهد المخالف تحت الإشراف المالى والإدارى. كما ورد فى خطابات التهديد التى أرسلت إلى هذه المعاهد. وتمثل نوعًا من إساءة استخدام السلطة.

و- إن هذه اللائحة تحظر الترخيص بفتح معاهد أزهرية جديدة لأكثر من معهد واحد فى نطاق المركز، أو القسم، أو الحى، إلا بعد استكمال مراحله التعليمية جميعًا فى ذات الدائرة (أى بعد مضى ١٢ سنة على افتتاحه).

وقد ورد ذلك فى المادة (٥) من الفصل الأول. بالباب الثانى. تحت عنوان (شروط وإجراءات الترخيص).

فلمصلحة من جاء هذا القيد على انتشار المعاهد الخاصة الأزهرية؟ فمثلاً قرية سملا مركز قطور غربية مرخص فيها بمعهد أزهرى خاص. هو معهد «الجيل الصالح». وبالتالى فلا يسمح بالترخيص بفتح معهد خاص آخر فى قرية أخرى فى نفس المركز إلا بعد ١٢ سنة. وفى قرية ثالثة بعد ١٢ سنة أخرى. وهكذا يتم الترخيص على التوالى لكل قرية من القرى الـ٣٥ التى توجد بالمركز. **وبالتالى لن يسمح للقرية رقم ٣٥ بهذا المركز بالترخيص بمعهد خاص إلا بعد ٤٢٠ سنة بحسب ما جاء بالمادة (٥) من هذه اللائحة!!! فهل هذا جد أم هزل؟!**

ز- إلزام كل معهد أزهرى خاص بأن يكون معهداً للغات على المستوى الرفيع.

وذلك بأن يقوم بتدريس كل مناهج المعاهد الأزهرية النموذجية من اللغات الأجنبية. [انظر المادة (٢) من الباب الأول ص(١) من هذه اللائحة الجديدة]. فى حين أن اللائحة السابقة رقم ١٠٢٠ لسنة ١٩٩٦ كانت تنص فى المادة (٤) منها على (تدريس **كل أو بعض** مناهج المعاهد الأزهرية النموذجية فى اللغات الأجنبية) **فتأمل كلمة «بعض» الموجودة بهذا النص، والتى كانت تهدف إلى تيسير الأمر على أنواع كثيرة من المعاهد الخاصة التى ترغب فى تخفيف كم اللغات الإضافى تيسيراً على الطلاب أسوة بما هو متبع بالمدارس الخاصة التابعة لوزارة التربية والتعليم. فلماذا أسقطت كلمة بعض من اللائحة الجديدة؟ ألا يعد هذا من التضييق على تلك المعاهد؟!**

ح- أن المادة (١١) من هذه اللائحة تشترط فى (اللجنة التى يعهد إليها بمعاينة مبنى المعهد المطلوب الترخيص له) عدة شروط أكثر تعقيداً مما ورد فى اللائحة التنفيذية للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١.

ومن هذه التعقيدات ما يلى:

١- **أن تكون هذه اللجنة مكونة من ٩ أعضاء** يرأسهم مدير المرحلة التعليمية المختصة. فى حين تحدد عددهم بأربعة فقط فى اللائحة التنفيذية للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بالمادة (٩٤) على أن يرأسهم أحد أعضاء المجلس الأعلى للأزهر.

٢- **غموض الجهة التى سيرفع إليها تقرير اللجنة.** فى حين حددتها اللائحة التنفيذية بالمجلس الأعلى للأزهر.

٣- **التهديدات التى وردت بهذه المادة.** والتى تتوعد المعاهد التى تسرع بالتشغيل قبل صدور الترخيص.

فلماذا هذا التهديد بالإغلاق الإدارى لكل معهد يتسرع بالتشغيل قبل صدور الترخيص؟ فى حين أن قانون الإدارة المحلية لا يلزم أصحاب مدارس ومكاتب تحفيظ القرآن الخاصة باستخراج تراخيص، مثلها فى ذلك مثل نوادى الإنترنت والمقاهى معفاة من هذه التراخيص. إن هذا النص غير القانونى صار يهدد أكثر من خمسمائة معهد أزهرى بالإغلاق. وكلها معاهد بنيت بتبرعات المحسنين وأهل الخير. وكلها تمارس نشاطها على مدى سنوات بدون ترخيص لحين صدور قرارات ضمها إلى الأزهر.

وأخيراً فإننا نحمل الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء، ووزير شئون الأزهر مسئولية التضييق على المعاهد الأزهرية الخاصة. والتى لم يزد عددها عن (١٨ معهداً)، والتى نحن فى أمس الحاجة إلى زيادة عددها لمواجهة كارثة العولمة والتفسخ والانحلال الخلقى، التى يتعرض لها شباب مصر اليوم.

هذا فى الوقت الذى نجد فيه عدد المدارس الخاصة بالآلاف (انظر الوثيقة رقم ١٢٣ التالية وهى عبارة عن كشوف بأسماء المدارس الخاصة التى منحت تراخيص تشغيل من وزارة التربية وعددها ١٦٦ مدرسة تابعة لجمعية أهلية واحدة فقط من الجمعيات التى تعمل فى حقل التعليم الخاص بمصر. وهى: (الأمانة العامة للمدارس الكاثولكية بمصر).

هذا فى الوقت الذى لم يمنح الأزهر فيه طوال الألف عام الماضية سوى ١٨ ترخيصاً لتشغيل معاهد أزهرية خاصة.

الأمانة العامة للمدارس الكاثوليكية

وثائق مؤتمر

" من أجل مدرسة مصرية عصرية "

برعاية السيد/ وزير التربية والتعليم

الأستاذ الدكتور حسين كامل بهاء الدين

٣ - ١٩٩٧/١٠/٥

دي لا سال - القاهرة

إعداد لجنة التوثيق

مهندس/ جورج عجايبي - د/ رسمي عبد الملك - د/ عوض توفيق - أ/ ضياء رشوان

وثيقة رقم (١٢٣أ)

مدارس الأمانة العامة

شمال القاهرة

١- القديس بولس ب/ع بنين
٢- نوتردام ديزابوتر ب/ع بنات
٣- الراعي الصالح ب/ع بنات
٤- القديسة مريم ب/ع/ث بنات
٥- راهبات الكرمليت ب/ع بنات
٦- معهد الدون بوسكو ثانوي فني بنين
٧- ماريا أوزيليا ب/ع بنات
٨- القديس لويس ابتدائي مشترك
٩- القديس جرجس ابتدائي مشترك صباحي
١٠- القديس جرجس ابتدائي مشترك مسائي
١١- الراعي الصالح ب/ع بنات

غرب القاهرة

١٢- الفرنسيسكانيات ب/ع بنات
١٣- سان جوزيف ب/ع بنات
١٤- الميرديديو ب/ع/ث بنات
١٥- الفرنسيسكانيات حضانة

الوايلي

١٦- يوسف الظهور ب/ع/ث بنات
١٧- سان فنسان دي بول ب/ع بنات
١٨- العائلة المقدسة ابتدائي بنين
١٩- المارونية ب/ع/ث بنين
٢٠- القديس ميخائيل ب/ع بنين
٢١- القديسة آنا ب/ع/ث بنات
٢٢- نوتردام ديزابوتر ب/ع بنات
٢٣- القلب المقدس ب/ع/ث بنات
٢٤- اليوسفية ب/ع بنين

مصر الجديدة

٢٥- الأرمن الكاثوليك ب/ع/ث بنات
٢٦- الدليفراند ب/ع/ث بنات
٢٧- القديس يوسف ب/ع/ث بنات
٢٨- نوتردام ديزابوتر ب/ع/ث بنات
٢٩- القلب المقدس ب/ع/ث بنات
٣٠- المعونة الدائمة ب/ع/ث بنات
٣١- سان جورج ب/ بنين
٣٢- سان جورج ع/ بنين
٣٣- سان جورج ث/ بنين
٣٤- ماريا أوزيليا ب/ع بنات
٣٥- العائلة المقدسة ابتدائي بنين
٣٦- سانت كلير ب/ع/ث بنات
٣٧- البطريركية الفرير ب/ع/ث بنين
٣٨- المارونية ب/ع بنين
٣٩- البطريركية ابتدائي مشترك

الزيتون

٤٠- نوتردام ديزابوتر ب/ع/ث بنات

عابدين

٤١- الفرير ب/ع بنين
٤٢- الراهبات الألمانية ب/ع/ث بنات
٤٣- العائلة المقدسة ب/ع/ث بنين
٤٤- الفرنسيسكانيات ابتدائي بنات
٤٥- البطريركية ب/ع/ث بنين
٤٦- الراعي الصالح ب/ع بنات

جنوب القاهرة

٤٧- سان فنسان دي بول ب/ع/ث + ثانوي تجاري بنات

ملحوظة : ب = ابتدائي ع = اعدادي ث = ثانوي

مع العلم بأن جميع المدارس بها رياض للأطفال ما عدا الدون بوسكو

وثيقة رقم (١٢٣ب)

وسط القاهرة
٤٨- الفرنفش الفرير ب/ع بنين
٤٩- الدليفراند ب/ع/ث بنات
٥٠- دي لا سال الفرير ب/ع/ث بنين

حلوان
٥١-العائلة المقدسة ب/ع/ث بنين
٥٢- العائلة المقدسة ب/ع بنات
٥٣- سانت ميرى ب/ع/ث بنات

الإسكندرية
٥٤- الآباء الفرنسيسكان ب مشترك
٥٥- سان ميشيل ابتدائي مشترك
٥٦- الرحمة ابتدائي بنات
٥٧- سانت كاترين ب/ع مشترك
٥٨- ماريا أوزيليا ب/ع بنات
٥٩- جيرار ب/ع/ث بنات
٦٠- راهبات الفرنسيسكان ابتدائي بنات
٦١- سان مارك ب/ع/ث بنين
٦٢- سان جورج ابتدائي مشترك
٦٣- نوتردام ديسيون ب/ع/ث بنات
٦٤- الفرنسيسكانيات ب/ع/ث بنات
٦٥- دون بوسكو اعدادي وفني بنين
٦٦- الألمانية سان شارل ب/ع/ث بنات
٦٧- سان فنسان ديبول ب/ع مشترك
٦٨- الروم الكاثوليك ابتدائي
٦٩- سان جوزيف ب/ع/ث بنات
٧٠- إخوات فرنسيسكان ب/ع بنات
٧١ البرديديو ب/ع/ث بنات
٧٢- سكريت هارت ب/ع/ث بنات
٧٣- الفرنسيسكان ب/ع مشترك
٧٤- سان جبرائيل ب/ع/ث بنين
٧٥ - سان فنسان ديبول ب/ع مشتركة

الدلتا
٧٦- الفرنسيسكانيات دمنهور ب مشترك
٧٧- الراهبات دمياط ب/ع بنات
٧٨- فرنسيسكان كفر الدوار ب/ع مشترك
٧٩- الفرير المحلة الكبرى ب/ع مشتركة
٨٠- نوتردام المحلة الكبرى ب/ع بنات
٨١- فرنسيسكانيات المنصورة ب/ع بنات
٨٢- العائلة المقدسة المنصورة ب/ع
٨٣- العناية الألهية المنصورة ب بنين
٨٤- نوتردام طنطا ب/ع بنات
٨٥- القديس يوسف الزقازيق ب بنين
٨٦- نوتردام الزقازيق ب/ع بنات

القناة
٨٧- سانت ميرى بور سعيد ب/ع مشترك
٨٨- سان جوزيف بور فؤاد ب مشترك
٨٩- فرنسيسكان بورسعيد ب بنات
٩٠- الراعي الصالح بورسعيد ب/ع مشترك
٩١- الراعي الصالح بور فؤاد ب مشترك
٩٢- فرنسيسكانيات اسماعيلية ب مشترك
٩٣- المرقسية اسماعيلية ب مشترك
٩٤- الراعي الصالح السويس ب مشترك
٩٥- فرنسيسكان السويس ب/ع مشترك
٩٦- القديس يوسف الاسماعيلية ب/ع بنات

الفيوم
٩٧- الابتدائية الخاصة ابتدائي مشترك
٩٨- الراهبات القبطيات ب/ع بنات

بني سويف والمنيا
٩٩- فرنسيسكان بني سويف ب بنات
١٠٠- العائلة المقدسة المنيا ب/ع بنين
١٠١- سان جوزيف المنيا ب مشترك
١٠٢- الراعي الصالح المنيا ب مشترك
١٠٣- فرنسيسكان مغاغة ب بنين
١٠٤- فرنسيسكانيات مغاغة ب بنات
١٠٥- أقباط كاثوليك أشنين نصارى ب
١٠٦- أقباط كاثوليك سمالوط ب مشترك
١٠٧- العائلة المقدسة بني مزار ب مشترك
١٠٨- أقباط كاثوليك طرح الجبل ب

وثيقة رقم (١٢٣جـ)

١٠٩- اقباط كاثوليك المنيا ب مشترك
١١٠- أقباط أبو قرقاص ب مشترك
١١١- القلب المقدس أبوقرقاص ب مشترك
١١٢- أقباط بني عبيد ب مشترك
١١٣- أقباط ملوى ب مشترك
١١٤- سيدة الرسل ملوى ب/ع بنات
١١٥- أقباط البياضية ب مشترك
١١٦- الفجر الجديد ملوى ب/ع بنين

أسيوط
١١٧- فرنسيسكانيات أسيوط ب بنات
١١٨- نوتردام ديزابوتر ب/ع بنات
١١٩- فرنسيسكان ب/ع بنين
١٢٠- الجيل الجديد ديروط ب مشترك
١٢١- النصر القوصية ب مشترك
١٢٢- النصر المنشأة الكبرى ب بنين
١٢٣- السلام منفلوط ب مشترك
١٢٤- النصر أبنوب ب مشترك
١٢٥- النصر الواسطى ب مشترك
١٢٦- النصر بويط ب مشترك
١٢٧- النصر الزرابى أبو تيج ب مشترك
١٢٨- ماجدة جبرائيل النخيلة ب مشترك
١٢٩- فرنسيسكانيات ديردرنكة فنى
١٣٠- النصر دير درنكة ب مشترك
١٣١- النصر دير الجنادلة ب مشترك
١٣٢- النصر الغنائم ب مشترك
١٣٣- النصر صدفا ب مشترك
١٣٤- النصر كوم اسفحت ب مشترك
١٣٥- النصر كوم أبو حجر ب مشترك
١٣٦- النصر العزايزة ب مشترك
١٣٧- فرنسيسكانيات ابوتيج ب بنات

سوهاج
١٣٨- قلب يسوع سوهاج ب بنات

١٣٩- أقباط كاثوليك طما ب مشترك
١٤٠- أقباط كاثوليك طهطا ب مشترك
١٤١- قلب يسوع طهطا ب بنات
١٤٢- أوثر جبور طهطا ب مشترك
١٤٣- أقباط كاثوليك جهينة ب مشترك
١٤٤- أقباط كاثوليك المراغة ب مشترك
١٤٥- أقباط كاثوليك النجيلة ب مشترك
١٤٦- أقباط كاثوليك جرجا ب مشترك
١٤٧- نوتردام ديزابوتر جرجا ب مشترك.

الغردقة
١٤٨- القديس يوسف ب/ع مشتركة

الأقصر وأسوان
١٤٩- فرنسيسكان نجع حمادى ب/ع بنين
١٥٠- راهبات المحبة حضانة مشترك
١٥١- فرنسيسكانيات قنا ب مشترك
١٥٢- فرنسيسكان الطويرات ب مشترك
١٥٣- الراهبات نقادة ب مشترك
١٥٤- أقباط كاثوليك نقادة ب مشترك
١٥٥- اقباط كاثوليك قرض ب مشترك
١٥٦- أقباط كاثوليك حجازة ب مشترك
١٥٧- فرنسيسكان الأقصر ب مشترك
١٥٨- فرنسيسكانيات الأقصر ب مشترك
١٥٩- أقباط كاثوليك الأقصر ب مشترك
١٦٠- أقباط شرق السكة الحديد
١٦١- أقباط كاثوليك نجع الصياغ
١٦٢- فرنسيسكان أرمنت ب مشترك
١٦٣- فرنسيسكانيات أرمنت ب مشترك
١٦٤- الفرنسيسكانيات إسنا حضانة
١٦٥- فرنسيسكانيات كوم أمبو حضانة
١٦٦- القديسة تريزا أسوان ب مشترك

وثيقة رقم (١٢٣د)

ومن الأمثلة التى تدل على تعنت الأزهر فى الترخيص بإنشاء معاهد أزهرية خاصة ما يلى:

توقف الأزهر عن منح الترخيص بمعهد أزهرى خـاص، تابع لإحدى الجمعيات الخيرية، وهو معهد سيد المرسلين بشبرا القاهرة

وجاء هذا التوقف بعد أن تكلفت الجمعية أكثر من ٥,٢ مليون جنيه فى إنشاء المعهد، انظر ما جاء بصحيفة الأحرار يوم ١٧/ ٦/ ٢٠٠٣ حول هذا الموضوع فيما يلى:

قامت جمعية سيد المرسلين الخيرية بشبرا بانشاء معهد ابتدائى ازهرى «خاص» بجوار مستشفى الساحل وذلك بعد اخذ الموافقات اللازمة من الجهات المعنية ورغم اجراء بعض التعديلات التى كانت تعوق منح الترخيص الا اننا لم نحصل عليه حتى الان.

وحيث ان المعهد تكلف اكثر من ٢,٥ مليون جنيه وتحملها الاهالى بالكامل وسبق ان تم استثناء اكثر من معهد من شرط الوجود فوق مسجد فإننا نلتمس موافقة فضيلة الامام الاكبر شيخ الازهر على منح المعهد الترخيص المطلوب حتى يستقبل الطلاب من العام الدراسى الجديد.

محمد سيد طنطاوى

عدة توقيعات

ونحن نتساءل: لماذا يتـوقف الأزهر عن منح الترخـيص لهـذا المعهـد، بالرغم من استكماله لكافة الشروط التى طبقت على غيره من المعاهد الخاصة الشبيهة به؟

سادساً: إشاعة التسيب والفساد المالى والإدارى فى ربوع المعاهد الأزهرية

وفيما يلى أمثلة لذلك:

المثال الأول: انهيار معهد دكتور محمد سيد طنطاوى الأزهرى ببورسعيد، بعد بنائه بعام وثلاثة أشهر.

وهو المعهد الذى تم تغيير اسمه بعد ذلك إلى معهد «بور فؤاد التجريبى»، وقد تقاعس المسئولون عن تحويل القضية إلى النيابة لتحديد المتسبب فى هذا الانهيار. وقد سبق مناقشة هذا الموضوع فى مجلس الشعب فى شهر مارس عام ٢٠٠١ حينما تقدم النائب الدكتور أكرم الشاعر بطلب إحاطة حول انهيار هذا المعهد، ومازال الأمر مجمداً. **ومازال المتسببون فى انهيار هذا المعهد بعيدين عن المساءلة. بالرغم من مضى أكثر من عامين على هذا الحادث.** انظر ما جاء بصحيفة آفاق عربية يوم ٢٩/ ١/ ٢٠٠٤ بالوثيقة رقم ١٢٤ (وما جاء بصحيفة الأهرام فى ١٢/ ٤/ ٢٠٠١. وكذلك صحيفة الأحرار بالوثيقة رقم ١٢٥).

المثال الثانى: المخالفات المالية الجسيمة التى كشف عنها الجهاز المركزى للمحاسبات فى عملية إنشاء معهد شها الأزهرى بالمنصورة:

فقد أظهر الجهاز المركزى للمحاسبات تربح الشركة المنفذة بدون وجه حق. حيث صرف لها مبلغ ١١٦ ألف جنيه زيادة عن المتفق عليه فى بند الرخام وحده. وهكذا باقى البنود. هذا بالإضافة إلى مطالبة الجهاز المركزى للمحاسبات بالتحقيق فى شأن التلاعب والتزوير فى الإقرار الختامى. وذلك لتحميل المسئولين عن هذه المخالفات فروق الأسعار. ومساءلتهم. (انظر ما جاء بصحيفة الأحرار فى ٢٠/ ٦/ ٢٠٠٣ بالوثيقة رقم ١٢٦).

المثال الثالث: إهدار مبلغ ٢٥٠ ألف جنيه فى ترميم معهد أزهرى كان قد تم بناؤه بالجهود الذاتية منذ عام ونصف فقط:

حيث تم إزالة المحارة والبلاط بحجة الترميم وبدون داع، سوى مجرد إنفاق المبلغ المرصود لهذا المعهد تحت بند الترميمات.

والمؤسف فى هذا الأمر أن الترميم قد تسبب فى تعريض المبنى للانهيار وتعريض حياة الطلاب للخطر.

وهذا المعهد اسمه معهد سنجرج بمركز ملوى بالمنيا. . انظر تفاصيل هذا الموضوع الذى حققته (صحيفة الحقيقة يوم ١/ ١١/ ٢٠٠٣ فى الوثيقة رقم ١٢٧).

المثال الرابع: التوقف عن إنشاء أو استكمال مبان أزهرية جديدة منذ سنين عديدة:

(فأين ميزانية الأزهر من هيئة الأبنية التعليمية؟ وأين عائد أوقاف الأزهر؟)

وفيما يلى الأدلة على هذا التوقف:

الدليل الأول: التوقف عن استكمال معهد قرية الزنيقة بمحافظة قنا:

وذلك منذ عشر سنوات، وهناك تحقيق عن هذا الموضوع بصحيفة الأحرار فى ٢٠/ ٥/ ٢٠٠٣. (انظر الوثيقة رقم ١٢٨).

الدليل الثانى: أنه يوجد بمحافظة أسوان عدد ٩ معاهد أزهرية توقف العمل بها منذ فترة طويلة:

وفيما يلى ما كتب بصحيفة الأحرار يوم ٧/ ١/ ٢٠٠٣ عن هذا الموضوع:

محلى أسوان يكشف:

توقف بناء ٩ معاهد أزهرية

أسوان - كرار الأمين

حذر اعضاء لجنة الكهرباء بالمجلس المحلى لمحافظة اسوان من خطورة اعمدة الكهرباء المتهالكة على المواطنين.

جاء ذلك خلال اجتماع المجلس المحلى لمناقشة المشكلات التى تسبب معاناة يومية لمواطنى المحافظة.

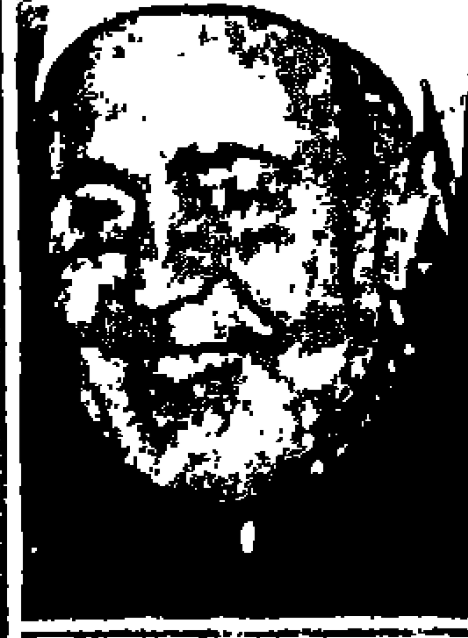
ومن جانبه تقدم حذيفة مكى عضو المجلس المحلى بطلب احاطة موجه لرئيس الادارة المركزية بمنطقة اسوان الازهرية ينتقد فيه حالة البطء الشديد التى يتم بها تنفيذ المعاهد الازهرية على مستوى المحافظة.

واكد ان هناك ٩ معاهد توقف فيها العمل منذ فترة طويلة وهى المعهد الازهرى بالدكة ومعهد فتيات نصر النوبة ومعهد فارس الابتدائى ومعهد الملقطة الابتدائى ومعهد الفتيات النموذجى بمدينة اسوان، ومعهد المالكى بنصر النوبة، ومعهد خور عواضة اضافة للمعهدين الازهريين بمدينتى السباعية والسطب. واشار عضو المجلس الى ان هذا الاهمال يمثل اهدارا للمال العام، ويحرم الاف الطلاب من ابناء المحافظة من خدمة هم فى حاجة ماسة لها.

الدليل الثالث: معهد شمشيرة التابع لمركز فوه بكفر الشيخ والمتوقف فيه العمل منذ فترة طويلة:

وفيما يلى ما كتبته صحيفة الوفد يوم ١٣/ ٧/ ٢٠٠٣ عن هذا الموضوع:

تأخر بناء المعهد الدينى بـ «شمشيرة»



يتضرر اهالي قرية شمشيرة التابعة لمركز فوة بمحافظة كفر الشيخ من تأخر انشاء المعهد الديني الأزهري الخاص بالقرية وقد قاموا بتحرير العديد من الشكاوي والاستغاثات للجهات المعنية وطالبوا خلالها بسرعة الانتهاء من اعمال الانشاء حرصاً علي مستقبل اولادهم وللأسف لم يحرك اي مسئول ساكناً ويلتمسون من الدكتور محمد سيد طنطاوي شيخ الأزهر التدخل وعمل اللازم لازالة اسباب شكراهم وبناء المعهد الديني لخدمة وتعليم ابناء قرية شمشيرة.

عنهم

أبو العينين ابوقمر

عقيدتى فى ١٨/ ١١/ ٢٠٠٣

الدليل الرابع: معاهد أزهرية توقف العمل بها منذ سنوات: وهى معهد أنشاص الرمل (بلبيس شرقية). ومعهد بندر الشرقية (بمحافظة قنا). أما مدينة السادات فليس بها سوى معهد أزهرى ابتدائى واحد. وهذا لا يتناسب مع مدينة كبرى بها ثلاث كليات أزهرية مثل مدينة السادات، وأيضًا معاهد بلطيم وبسيون.

انظر فيما يلى ما كتب بالصحف المصرية عن هذه المعاهد:

فى مدينة تضم عشرة أحياء

معهد أزهرى واحد بالسادات!!

بالرغم من اتساع مدينة السادات وتعدد أحيائها السكنية التى وصلت إلى عشرة أحياء سكنية إلا انه لا يوجد بها سوى معهد ابتدائى ازهرى واحد فقط لا غير. والغريب فى الامر انه ملحق على معهد فتيات مدينة السادات فى مبنى واحدا ومع تزايد الاقبال على الالتحاق بالتعليم الازهرى زاد التزاحم والتكدس بفصول المبنى حتى اصبح عدد الفصول بالمعهد المشغولة بالطلبة ثمانية فصول.. الامر الذى تطلب معه تحويل بعض الحجرات الإدارية إلى فصول دراسية رغم ضيق مساحتها وسوء تهويتها.

ومع التزايد الشديد والإقبال على التعليم الأزهرى وعدم وجود اماكن رفض المسئولون بالمعهد قبول ٩٥ تلميذا من جملة ٣٥٠ تلميذا كانوا قد تقدموا بأوراقهم لهذا العام الدراسى ٢٠٠٣/٢٠٠٤ وترتب على ذلك ايضا أن الإداريين بمعهد الفتيات والمدرسين لا يجدون الآن حجرات خالية يجلسون فيها وكذلك الأنشطة بجميع انواعها متعطلة لعدم وجود اماكن لها مما ادى إلى تدهور العملية التعليمية.

آفاق عربية فى ١/ ٤/ ٢٠٠٤

عاجل لشيخ الازهر



قمنا نحن اهالى قرية "بندر الشرقية" التابعة لمركز جرجا بمحافظة سوهاج بالتبرع بقطعة ارض لإقامة مجمع ازهرى عليها يتضمن معهدا ابتدائيا واعداديا وثانويا وبالفعل تم التخصيص لصالح الازهر الشريف بالقرار ٣١٢ محافظة سوهاج وقام الاهالى ايضا ببناء المعهدين الابتدائى والاعدادى بالجهود الذاتية ولكن لم نستطع استكمال بناء المعهد الثانوى لذا نلتمس تدخل فضيلة الامام الاكبر شيخ الازهر لمساعدتنا فى استكمال بناء المعهد الازهرى الذى سيخدم اكثر من خمسين الف نسمه هم سكان بندار الشرقية

عن الاهالى

ابو بكر عصام سلطان

الأحرار ١٥/ ٢/ ٢٠٠٣

..ومعهد كتامة الأزهرى ببسيون مأوى للحيوانات

كتب ـ ناصر العيارى:

تحول معهد كتامة الإعدادى الثانوى بمركز بسيون الى مأوى للحيوانات. كان المعهد قد أصيب بتصدعات إثر زلزال اكتوبر الشهير عام ١٩٩٢ وفى يناير ١٩٩٣ قررت اللجنة الهندسية إزالة المبنى وإخلاءه من الطلاب البالغ عددهم نحو ٢٥٠٠ طالب.

واصل الطلاب الحضور الى المعهد لبضع سنوات تصل الى ٦ اعوام بتعليمات من المنطقة الأزهرية بالغربية تضاربت القرارات ما بين الإخلاء ومواصلة الدراسة حتى عام ٢٠٠٠ الذى تردى فيه حالة المعهد وشهد سقوط كتل خرسانية كبيرة. تم نقل الطلاب الى معاهد قرى شفا وشترا وبسيون ومنذ ذلك التاريخ يؤكد المسئولون أن المعهد مدرج فى الخطة إلا ان اولياء الأمور مازالوا يحلمون بإعادة بناء المعهد الذى يخدم نحو ٢٥ قرية.

وفد الدلتا فى ديسمبر ٢٠٠٤



توقف بناء معاهد بلطيم الأزهرية منذ ٣ سنوات

كفر الشيخ - صبحى الزيات:

رغم افتتاح العام الدراسى الجديد الذى سيبدأ خلال أيام إلا أن المعاهد الأزهرية بمحافظة كفر الشيخ تعانى الإهمال والتسيب والفساد بخاصة فى مدينة بلطيم.. فبرغم قيام منطقة كفر الشيخ الأزهرية بإرسال خطاب إلى المجلس الشعبى المحلى لمدينة بلطيم للمطالبة بسرعة تخصيص مساحة كافية لبناء معهد دينى جديد وصدور القرار رقم ١٥ فى ٢٠٠١/٩/١٥ بالموافقة على مساحة ٦ آلاف متر بجوار مدينة بلطيم منها ألف متر لإقامة نزل للشباب الأزهرى وخدمة طلابه وعقد الندوات الدينية.. وبرغم الانتهاء من الرسوم الهندسية واعتماد مبلغ ٧٥٠ ألف جنيه فى خطة ٢٠٠٠-٢٠٠١ ولكن الواقع يؤكد وبرغم مرور ٣ سنوات كاملة أن العمل مازال متوقفاً تماماً بالمبنى وتم الاكتفاء فقط ببناء سور رغم توفر الاعتماد المالى.

على جانب آخر مازال مئات الطلاب بمعهد بلطيم الثانوى الإعدادى مشردين منذ ٣ سنوات وتم تحويلهم للدراسة المسائية وتحويل بعضهم إلى مبان أزهرية أخرى مما جعلهم فى حالة عدم استقرار منذ ٣ سنوات، وبرغم المعاينة من قبل الإدارة الهندسية بمجلس المدينة والمستشار الهندسى بالأزهر وتأكيد التقرير أن الجناح (أ) به شروخ خطيرة بجميع نوعياتها فى الكمرات والمبانى وشروخ طولية وعرضية فى بلاطات الأسقف فى اتجاه حديد السقف من التسليح، ووجود شروخ مائلة ورأسية بالكمرات فتمت إزالة مبنى المعهد الدينى وحتى الآن لم يتم إعادة إنشائه...

المثال الخامس: تحويل بعض المعاهد الأزهرية إلى مكاتب إدارية على غير رغبة منشئى هذه المعاهد:

ومن الأدلة على ذلك ما يلى:

الدليل الأول: معهد مدينة كوم حمادة (بحيرة). والذى اشترط أصحابه عند توقيع عقد التبرع به ألا يستخدم إلا لغرض تحفيظ القرآن، وتدريس العلوم الأزهرية والثقافية، وإلا اعتبر العقد مفسوخًا.

وبالرغم من ذلك صدر قرار من الأزهر بنقل طلاب هذا المعهد إلى معهد آخر. لاستخدام مبانى هذا المعهد كمكاتب إدارية لموظفى منطقة البحيرة الأزهرية.

(انظر ما كتب بصحيفة آفاق عربية يوم ١٦/ ٢/ ٢٠٠٤ عن هذا الموضوع بالوثيقة رقم ١٢٩).

الدليل الثانى: أنه تم تحويل فصول عدد من المعاهد الأزهرية التابعة لمنطقة الزقازيق إلى مكاتب إدارية، مثل معهد السادات بالزقازيق، الذى اقتطع منه حجرتان، لتكونا مقرًا لعشرات الموجهين العاملين بالمنطقة الأزهرية بالزقازيق. فى حين أن المعهد فى أمس الحاجة إلى تلك الحجرتين، كما أن بالمنطقة الأزهرية عدد ستة مبانى ضخمة تستوعب كل الموجهين.

وأيضًا **حدث لمعهد الجديدة للفتيات بمنيا القمح** أن خصص فيه حجرتان كمقر لعدد ستين موجهًا. وذلك مما يضاعف أعباء هذا المعهد. ويؤدى إلى إرباك العملية التعليمية.

(انظر ما كتبته صحيفة آفاق عربية حول هذا الموضوع يوم ٢٥/ ١٢/ ٢٠٠٣ بالوثيقة رقم ١٢٩).

المثال السادس: الإهمال والتسيب ومخالفة اللوائح والقوانين الذى أصبح سمة بارزة، وعلامة دالة، يتميز بها الكثير من المعاهد الأزهرية:

ومن الأدلة على ذلك ما يلى:

الدليل الأول: عدم كفاية المقاعد: مما يؤدى بكثير من الطلاب إلى أن يفترشوا الأرض، أو يظلوا واقفين طوال الوقت. هذا فضلاً عن تهالك ما يوجد بها من المقاعد فى مثل **معهد وراق العرب الابتدائى الأزهرى.** والوثيقة التالية توضح جزءًا من هذه الحقيقة. وهى لصحيفة الأهرام يوم ١٧/ ٣/ ٢٠٠٤ حيث كتب أسفل الصورة. «الدراسة وقوفًا بالأزهر».


[تصوير: كمال الجرنوسى]

الدليل الثانى: الإهمال الذى يعانيه أكبر معهد للقراءات بمصر: وهو معهد القراءات بالخازندار بشبرا القاهرة. وقد رصدت صحيفة (مصر ٢٠٠٠) يوم ١٨/ ٢/ ٢٠٠٣ بعض مظاهر الإهمال بهذا المعهد. ومنها ما يلى:

١ - قلة عدد المقاعد بالفصول: فهى لا تكاد تكفى عدد ٨٠٠ طالب بهذا المعهد. ومعظمها مقاعد متهالكة، ولا تصلح لجلوس الآدمى، كما أن النوافذ معظمها بدون زجاج، بالرغم من البرد القارس فى معظم أيام الدراسة. هذا فضلاً عن عدم النظافة التى تستشرى بالمعهد.

٢- عدم انتظام الطلاب فى الدراسة، بالرغم من أن علم القراءات لابد أن يؤخذ سماعًا، من أفواه المعلمين.

٣- عدم التقيد بشرط السن للقبول بالمعهد. حيث يقبل من هم فوق سن التاسعة بدون حد أقصى. مما شجع غير المتفرغين للالتحاق بالمعهد، وهذا جعل نسبة الحضور لا تزيد عن ٢٥٪.

٤- عدم تطوير مناهج الدراسة، التى تتركز بالأكثر على دراسة وحفظ أكثر من ألف وسبعمائة بيت من الشعر، التى هى قوام دراسة القراءات العشر.

٥- اعتبار شهادة القراءات تعادل المؤهل فوق المتوسط بالرغم من أن مدة الدراسة ثمانى سنوات. وهذا مما لا يشجع على الإقبال على هذه الدراسة. والأفضل أن نعادلها بالمؤهل العالى. (انظر الوثيقة رقم ١٣٠).

الدليل الثالث: تراجع عدد الكتاتيب، وكثرة المشاكل التى صارت تحاصر المعاهد الأزهرية. وهذا الدليل يعتبر نتاجا لكل مظاهر التسيب والإهمال المشار إليها.

(انظر ما كتبته صحيفة الوفد يوم ٢٠٠٣/٥/١٦ حول هذا الموضوع بالوثيقة رقم ١٣١).

الدليل الرابع: منع طلاب الأزهر من ارتداء الزى الأزهرى:

ومن الأمثلة على ذلك ما حدث بمعهد السادات الأزهرى بالشرقية. حيث وافق مجلس الآباء على التخلى عن الزى الأزهرى الرسمى. وفرض زىّ آخر على الطلاب يشبه زى المدارس الخاصة. وكان الأولى أن يسمح بالزى الأزهرى، لمن يرغب فى الاستمرار فى ارتدائه، وفق شروط تضعها إدارة المعهد. وذلك بجانب الزى الجديد. أما أن يحظر الزى الأزهرى على الإطلاق، ويعاقب كل من يرتديه من الطلاب، فهذا مما يتعارض مع لوائح الأزهر.

وفيما يلى ما نشرته صحيفة آفاق عربية حول هذا الموضوع فى ٢٢/ ١/ ٢٠٠٣.

معهد السادات بالشرقية يرفض الزى الأزهرى!!

كتب أحمد السيد:

فرض معهد السادات الأزهرى بالشرقية زيًا على طلابه يشبه زى المدارس الخاصة ومدارس اللغات وسمح المسئولون بالمعهد وعلى رأسهم الشيخ كامل شيبان عبد الجليل للطلبة بالتخلى عن الزى الرسمى للأزهر بما يميزه من خصوصية واستقلال وبرر ذلك أنه لاحظ تمرد الكثير من الطلاب على الزى الأصلى وطرح الموضوع للنقاش من خلال مجلس الآباء حيث وافق الجميع على التخلى عن الزى الرسمى. وأضاف أن وسائل الإعلام بما تقدمه جعلت من الأزهر ورجاله مدعاة للسخرية والاستهزاء مما أدى لتمرد الطلبة على هذا الزى.

الدليل الخامس: منع الطالبات المنتقبات من دخول المعاهد الأزهرية:

حيث يتم الآن طرد الطالبات المنتقبات من المعاهد الأزهرية، بناء على أوامر من فضيلة شيخ الأزهر كما يقال:

وقد علق على هذا الإجراء د. عبد الصبور شاهين بقوله: (أنه لا داعى لهذا الإجراء، حيث إن النقاب غير منتشر فى المعاهد الأزهرية، كما أن المنتقبات يخلعن النقاب بمجرد دخول المعهد).

وعلق على ذلك أيضًا د. أحمد طه ريان بقوله: «إن النقاب ليس فرضًا ولا واجبًا، ولكنه فضيلة، ولا بأس منه لمن أرادت أن تتحوط لنفسها، وأنه يمكن التأكد من شخصية المنتقبات بوضع مفتشات على أبواب المعاهد).

وعلق أيضًا الدكتور عبد العظيم المطعنى بقوله: «أنه ليس لأحد أن يجبر الفتاة على خلع النقاب، سواء كان الأب، أو الأخ، أو الزوج»، وأضاف قوله: (إن ارتداء النقاب يغرس آداب التحشم عند الفتيات منذ الصغر).

(انظر ما نشرته صحيفة الحقيقة حول هذا الموضوع بتاريخ ٢٧/ ٢/ ٢٠٠٣. بالوثيقة رقم ١٣٢).

الدليل السادس: العجز الكبير فى عدد المعلمين: انظر الوثائق التالية:

الأحرار ٢٦ / ١٠ / ٢٠٠٤

فى أبو داوود السباخ بتمى الأمديد

عدم وجود مدرسين.. وإجازة «مفتوحة» لطلاب المعهد الدينى الإعدادى الثانوى

على ما يبدو ان مشكلات التعليم ليست قاصرة على التعليم العام أو الفنى فحسب بل امتدت وربما لا يدع مجالا للشك الى التعليم الازهرى، ذلك النوع الذى من المفترض فيه انه تعليم القيم والمثل العليا والهداية الى الحق والذى من المفترض فى القائمين عليه ايضا مراعاة المولى عز وجل فى تربية النشء الذى اختار العلوم الدينية كسبيل للرفعة مصداقا لقول المولى عز وجل «يرفع الله الذين امنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات».

ولان التعليم الازهرى يعد من اهم مقومات بناء الانسان المتدين كان ينبغى ان يكون الاهتمام به على قدر مكانته فى الدنيا وفى الاخرة ولكن واقع الحال يؤكد انه لا اهتمام به ولا اولوية له رغم ان التعليم الازهرى هو الوحيد القادر على تخريج المدافعين عن دين الله وعن لغة القرآن الكريم خاصة فى ظل الهجمة الشرسة التى يقودها الغرب ضد تشويه اللغة.

ولكى تدلل على عدم الاهتمام بهذا التعليم وتركه فريسة مداح فان لدينا نموذجا وهو مجرد «حالة» من الحالات التى يواجهها التعليم الازهرى هذا النموذج تجسد فى المعهد الدينى الاعدادى الثانوى للبنين بقرية «ابو داوود السباخ» التابعة لمركز تمى الامديد بمحافظة الدقهلية فهذا المعهد المفترض فيه انه محراب للعلم ومفرخة لاجيال تحمل لواء الاسلام يعانى فيه الطلاب واولياء الامور على حد سواء مشاكل لا طائل لهم بها تتمثل فى عدم وجود مدرسين بالمعهد وباءت كل محاولات اولياء الامور وحتى المسئولين بالمعهد فى حل تلك المشكلة بالفشل الامر الذى ترتب عليه تسريح التلاميذ.

يقول سيد محمود ولى امر احد الطلاب: الحقنا ابناءنا بالتعليم الازهرى لرغبتنا فى تعليم ابنائنا علوم الدين وللاسف يعانى التلاميذ من عدم وجود التوجيه والرشد والمعلم خاصة وهم فى اهم مراحلهم التعليمية والتى تتطلب نوعا من الاهتمام بهم والقيام بالتدريس لهم على اكمل وجه حتى يكون التلميذ قادرا على استيعاب العلوم الدينية خاصة القرآن الكريم هذا بجانب



محمد سيد طنطاوى

حق هؤلاء التلاميذ فى التعليم كما ينبغى ... ان يكون ... ولا ... وقف معاناة اولياء الامور ... الخوف على مستقبل التلاميذ فى المرحلة الاعدادية وانما ... فى طلاب الثانوية الازهرية الذين ... خطر الرسوب وعدم الالتحاق بالجامعة بسبب عدم وجود مدرس ... بالمعهد كما اوضح سعد ... ولى امر الطالب محمود ... الثانوى ... وكذلك ... تسريحهم ... عدم ... وبالتالى تهديد مستقبلهم ... خاصة ان طلاب المرحلة الثانوية فى مرحلة تتطلب استقرارا ... يتمكن الطلاب من استيعابها ... والغريب فى امر المعهد كما يقول ... الكريم اسماعيل ولى امر ... طلاب ان هناك لجنة ... لاولياء الامور كلما تقدموا بشكوى بان ... المشكلة ستحل قريبا ... ان هذا القريب الذى تقصده اللجنة مرت عليه شهور ولكن دون جدوى

ونموذج المعهد الازهرى بابو داوود يبين الى اى مدى وصل الحال بالتعليم الازهرى فى وقت نحن فى امس الحاجة فيه الى تقوية وتدعيمه حتى يكون على نفس المستوى المطلوب منه خاصة فى ظل التحديات التى تواجهها الامة والتى فى فى حاجة الى رجال دين يصححون المفاهيم المغلوطة لدى الغرب عن الاسلام.

وحتى لا نتوجه بالاتهام الى اى جهة ونحملها مسئولية هذا الوضع المتردى ولكننا نضع هذا النموذج والذى جاء على لسان اولياء الامور على مائدة المسئولين عن التعليم الازهرى والذين هم فى الاساس رجال دين حتى يصدقوا ما عاهدوا الله عليه.

بشير العدل

الدليل السابع: التوقف عن سد العجز فى معلمى المواد الشرعية والعربية حتى ولو بمعلمى الحصة:

انظر ما نشر بصحيفة الوفد فى ٩/ ٢/ ٢٠٠٥ تحت عنوان: «التعليم الأزهرى يحتضر فى المنيا».

حيث ذكر أن التعليم الأزهرى فى بعض معاهد المنيا قد وصل إلى مرحلة التوقف عن تدريس المواد الشرعية والعربية. وذلك لعدم وجود معلمين لهذه المواد، وفى نفس الوقت تم التوقف عن سد هذا العجز عن طريق الاستعانة بمدرس الحصة فى مثل قرى شرق النيل وقرية البرشا (انظر الوثيقة التالية):

الوفد ٩/ ٢/ ٢٠٠٥

التعليم الأزهرى يحتضر بالمنيا

المنيا - مختار محروس:

تواجه المعاهد الازهرية بالمنيا خاصة بقرى شرق النيل عجزا صارخا فى اعضاء هيئة التدريس الامر الذى يهدد مستقبل التعليم الازهرى فى المنيا.

فى البداية يؤكد المهندس مصطفى عبد الرشيد عدم وجود مدرسين خاصة فى المواد الشرعية واللغة العربية وانه لايسمح بسد العجز فى هذه التخصصات من خلال التدريس بالحصة فى الوقت الذى لايتم توفير مدرسين للتدريس، هذه المواد اصبحت مشكلة تهدد مستقبل التعليم بالازهر خاصة ان هذه المواد اساسية للطالب الازهرى.

ويضيف: ان قرية «البرشا» بها المعهد الاعدادى والثانوى للبنات وتعانى طالباته من عدم تدريس المواد الشرعية واللغة العربية لعدم وجود مدرسين.

ويطالب بحل مشكلة هذه المعاهد وتوفير مدرسين لسد العجز الصارخ من المدرسين وبتعيين ابناء القرى خاصة التى توجد بها معاهد ازهرية للتدريس بهذه المعاهد خاصة خريجى الازهر، الموجودين باعداد كبيرة.

يضيف رضا محمد الجهمى: ان التعيين يتم بالواسطة ومن خارج المحافظة خاصة محافظات الوجه البحرى ويتم نقل هؤلاء او ندبهم الى محافظاتهم بعد عملية التعيين مما احدث فراغا وادى الى زيادة فى العجز فى المدرسين.

ويؤكد اسامة سعد رئيس لجنة الوفد بالبلد ان عدم الشفافية والوساطة هما المسئولان عما يحدث بالمعاهد الازهرية ويتساءل عن اسباب تعيين ابناء المحافظات الاخرى بالمنيا رغم توافر الشروط على ابناء المنيا وحتى الذين يتم تعيينهم من ابناء المنيا يكونو فى الغالب لايحملون مؤهلات ازهرية وان حملة المؤهلات الازهرية لايجدون فرص عمل لهم فى اماكنهم الطبيعية داخل المعاهد الازهرية!!

ويضيف محمد عبدالكريم: ان العمل بالحصة فى المعاهد الازهرية يمثل حالة خاصة من الفوضى لاختفاء مبدا الثواب والعقاب مطالبا بسد العجز فى مدرسين المعاهد الازهرية عن طريق التعيين وان تكون الاولوية لخريجى الازهر الشريف والا يتم تعيين ابناء المحافظات فى المنيا الا فى حالة عدم وجود هذه التخصصات وان يكون المقيمون بالمناطق التى توجد فيها هذه المعاهد لهم الاولوية فى شغل الاماكن الشاغرة بهذه المعاهد لـ... المدرسين فى مواعيد الدراسة والـ... معاناة الكثير منهم من مشكلة الانتـ... على كرامتهم من البهدلة فـ... المواصلات.

ويطالب محمد عدلى رئيس لـ... بالعدوه بعودة الانضباط للمعاهد الازهرية ومواجهة غياب طلبة المعاهد وعدم حضورهم للدراسة اصبح سـ... فى هذه المعاهد وعودة الشفافية ... المدرسين وان يتم سد العجز الذى ... هذه المعاهد على مستوى محافظة الـ... فى مركز مغاغة والعدوة حفاظا عـ... الازهرى الذى اصبح فى مهب الريح.

الدليل الثامن: أداء الطلاب لامتحان الفصل الدراسى الأول ٢٠٠٤/٢٠٠٥ بالرغم من عدم تسلمهم للكتب الدراسية فى بعض المواد:

انظر ما نشر بصحيفة آفاق عربية فى ١٠/ ٢/ ٢٠٠٥ تحت عنوان: **«مناهج الأزهر»**.



مناهج الأزهر

نريد أن نعرف من شيخ الأزهر الشريف لماذا تتأخر كتب اللغة العربية والدين خاصة عن تلاميذ المعاهد الابتدائية؟! حيث إن تلاميذ المرحلة الابتدائية الأزهرية فى معهد ميت ضافر الابتدائى الأزهرى لم يتسلموا حتى بعد انقضاء الفصل الدراسى كتاب الدين للصف الرابع الابتدائى، واللغة العربية للصف الثانى الابتدائى، حتى أنهم أدوا الامتحانات دون أن تصل إليهم هذه الكتب وإلى الآن.. فهل هذا يرضى الله ويرضى شيخ الأزهر؟»

ناجى العزونى
دكرنس
دقهلية

حيث ذكر أن طلاب معهد ميت ضافر الابتدائى الأزهرى بدكرنس دقهلية لم يتسلموا كتب اللغة العربية للصف الثانى الابتدائى وكتب التربية الدينية للصف الرابع الابتدائى. وأنهم أدوا امتحان الفصل الدراسى الأول بالرغم من عدم وصول هذه الكتب وحتى اليوم. (انظر الوثيقة المرفقة).

سابعًا: قرارات وإجراءات حكومية وغير حكومية تمت أخيرًا بقصد القضاء على المعاهد الأزهرية بالمخالفة للقانون

ومن هذه القرارات والإجراءات ما يلى:

١- القرارات والإجراءات الحكومية التى تمت أخيرًا بقصد القضاء على المعاهد الأزهرية

أ- قرار مجلس المحافظين رقم (٢) فى ٢٢/ ٥/ ٢٠٠٤ الذى صدر **تحت عنوان خادع** وهو: «ضوابط إنشاء المساجد والمعاهد الأزهرية».

ويهدف هذا القرار فيما يخص التعليم الأزهرى إلى تغيير مساره وجعله خاضعًا لوزارة التربية والتعليم.

وقد جاءت بنود هذا القرار الأربعة مخالفة للقانون والدستور، وتؤدى حتمًا إلى إلغاء الأزهر الشريف.

وفيما يلى هذه البنود الأربعة التى تتضمن الكثير من المخالفات للقانون والدستور:

١- البند ٣/٧ وينص على «عدم الترخيص ببناء أية معاهد جديدة، ورفض تحويل المعاهد الأزهرية الخاصة إلى حكومية، أو قيام الأزهر بالإشراف عليها».

٢- البند ٣/ ٨ وينص على «دراسة إمكانية تحويل بعض المعاهد الأزهرية إلى مدارس أو منشآت تابعة لوزارة التربية والتعليم».

٣- البند ٣/ ٩ وينص على «إعادة النظر فى المناهج والمقررات التعليمية التى تدرس بالمعاهد الأزهرية، بما يعمل على إعداد خريجين لديهم مهارات أساسية وأولوية مطلوبة لسوق العمل.

٤- البند ٣/ ١٠: وينص على «إعادة حصر المعاهد الأزهرية تحت الإنشاء، وتلك التى استكملت ولم يتم الترخيص بها بعد».

ويلاحظ على هذا القرار وبنوده الأربعة المخالفات التالية:

١- أن هذا القرار ببنوده الأربعة يتعارض ويخالف الرسالة السامية للأزهر ومؤسساته العلمية وهيئاته التعليمية:

ذلك أن الأزهر هو الهيئة العلمية الإسلامية الكبرى التى تقوم على حفظ التراث الإسلامى ودراسته وتجليته، وتحمل أمانة نشر الرسالة الإسلامية إلى كل الشعوب، وإظهار حقيقة الإسلام، وأثره فى تقدم البشر، ورقى الحضارة، وكفالة الأمن والطمأنينة، وراحة النفس لكل الناس، فيما يتصل بالشريعة والثقافة الدينية والعربية ولغة القرآن. وتخريج علماء عاملين متفقهين فى الدين، يجمعون إلى الإيمان بالله والثقة بالنفس وقوة الروح، كفاية علمية وعملية ومهنية لتأكيد الصلة بين الدين والحياة.

٢- كما أن بنود هذا القرار تحمل فى طياتها ما يمحو الهوية الأزهرية. وتجريد المعاهد الأزهرية من الأهداف المرجوة منها، من تربية نشء وجيل يتم الاعتماد عليه فى حمل الأمانة. وإظهار حقيقة الإسلام وأثره فى تقدم ورقى الحضارات الإنسانية. وتزويد المجتمع بأصحاب الرأى والثقافة الدينية.

وفيما يلى نصوص الدستور والقانون التى خالفها قرار مجلس المحافظين المشار إليه:

أولاً: نصوص الدستور التى خالفها قرار مجلس المحافظين:

١- تنص المادة «الثانية» على: «الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية. ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع».

٢- تنص المادة «التـاسعـة» على: . . . . (الأسرة أسـاس المجتـمع قوامـها الدين والأخلاق الوطنية).

٣- تنص المادة «الثـانيـة عـشـر» على: . . . . (يلتـزم المجتـمع برعاية الأخـلاق وحمايتها والتمكـين للتقاليد المصرية الأصلية وعليه مراعاة المستـوى الرفيع للتربية الدينية والقيم الأخلاقية. . .).

٤- تنص المادة «٦٤» على: (سيادة القانون أساس الحكم فى الدولة).

٥- وتنص المادة «٦٥» على: . . . . . (تخضع الدولة للقانون . . . .).

ثانيًا: النصوص الخاصة بقانون الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ولائحته التنفيذية التى خالفها قرار مجلس المحافظين:-

١- تنص المادة «٨٥» على: (أن الغرض من المعـاهد الأزهرية الملحقـة بالأزهر تزويد تلاميذها بالقدر الكافى من الثقافة الإسلامـية. وإلى جانبها المعارف والخبرات التى يتزود بهـا نظراؤهم فى المدارس الأخرى المماثلة، ليخـرجوا إلى الحـياة مـزودين بوسائلـها، وإعدادهم الكامل للدخول فى كليات جامعة الأزهر).

لذلك فإن وضع المناهج بالمعاهد الأزهرية بهذه الكيفية التى تختلف عن المدارس الأميرية والتعليم العام، إنما يهدف إلى تحقيق خصوصية تلاميذ الأزهر. لتزويدهم بالقدر الكافى من العلوم الشرعية، توصلاً إلى دخول جامعة الأزهر. ولا يمكن أن يتحقق ذلك فى حالة دمـج المنهج الأزهرى بمنهج آخر، وتحـويل المناهج الأزهرية للتعليـم العام، أو شىء من هذا القبيل، كما يتطلب القرار المشار إليه.

٢- **وتنص المادة «٤٤» من اللائحة التنفيذية لذات القانون على:** «تتبع المعـاهد الأزهرية الإدارة العامة للمـعاهد الأزهرية وهى نوعان، المعاهد الأزهرية العـامة، المعاهد الأزهرية الخاصة».

٣- **وتنص المادة «٥١» من اللائحة التنفيذية لذات القانون على:** . . . . . «يعتبر التعليم فى هذه المعاهد ونحـوها مما تشرف عليه الإدارة العـامة للمعاهد الأزهرية تنفـيذًا للإلزام المنصوص عليه فى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ فى شأن التعليم العام».

٤- **وتنص المادة «٨٧» من اللائحة التنفيذية لذات القانون على: ..... «يكون للإدارة العامة للمعاهد الأزهرية مدير عام من علماء الأزهر، يعين بقرار من رئيس الجمهورية، بناء على عرض الوزير المختص، بناء على اقتراح شيخ الأزهر** . . . ويكون لهذه الإدارة العامة وأجهزتها والعاملين بها جميع الاختصاصات المقررة لرؤساء المصالح فى كافة القوانين واللوائح».

٥- **وتنص المادة «٨٨» من اللائحة التنفيذية للقانون ذاته على: «تتولى الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية مسئولية الإشراف والتوجيه والإدارة فى المعاهد الأزهرية بأنواعها،** ومراحلها المختلفة، ويصدر بتنظيم أجهزتها وتحديد الاختصاصات فيها قرار من شيخ الأزهر، بعد موافقة المجلس الأعلى للأزهر، بناء على اقتراح مدير عام الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية».

٦- **وتنص المادة «٨٩» من اللائحة التنفيذية لذات القانون على:** . . . . . . «ولوزير شئون الأزهر بناء على طلب شيخ الأزهر بعد موافقة المجلس الأعلى للأزهر وبعد أخذ رأى الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية إنشاء معاهد أخرى».

وفى ضوء ما سبق من نصوص دستورية يتبين الآتى:

١- **أن القرار المشار إليه خالف الدستور كما خالف قانون الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ مخالفة صارخة. أو ما يسمى بالمخالفة العمدية الصريحة للقانون.** والتى تصل بالقرار المشار إليه إلى حد الانعدام.

٢- **ثبوت استقلالية المعاهد الأزهرية فى الإدارة والتوجيه والإشراف عن أى جهة أخرى،** التزامًا بما ورد بنصوص قانون الأزهر. **وكذا استقلالية وضع المناهج، والنظام التعليمى** الذى يستهدف فى المقام الأول تزويد تلاميذ المعاهد بالثقافة الدينية. وتحقيق خصوصية تلميذ الأزهر لدخوله جامعة الأزهر. والقيام بالرسالة السامية التى من أجلها كان الأزهر وهيئاته. **وأن هذا الدور لا يمكن أن يقوم به التعليم العام، لكونه غير متخصص فى هذا المجال.**

٣- **أن الدستور يؤكد على سيادة القانون والالتزام بالمقاصد التشريعية المبتغية تحقيق الصالح العام. وأن قرار مجلس المحافظين قد خالف هذه القواعد عندما نص فى البند**

٣/ ٧ على عدم الترخيص ببناء أية معاهد أزهرية جديدة. ورفض تحويل المعاهد الأزهرية الخاصة إلى حكومية أو قيام الأزهر بالإشراف عليها.

فبالرغم من المخالفة الظاهرة والصارخة لهذا البند مع قانون الأزهر، فإنه يعكس مدى الانحراف الذى وقع فيه قرار المحافظين، فالمادة العاشرة من لائحة المعاهد الأزهرية رقم ٨٣٥ لسنة ١٩٨٥ تنص على أن: .... «على الإدارة المركزية للمعاهد الأزهرية بحث طلب افتتاح أى معهد أزهرى جديد فى ضوء احتياجات الجهة لهذا المعهد. وفى ضوء التخطيط العام للأزهر فى المنطقة التى سيفتح لها هذا المعهد. . . .».

٤- أن المعاهد الأزهرية التى بنيت بالجهود الذاتية، وبتبرعات من بعض المواطنين، هى مال خاص. أو هى وقف لله تعالى. لا يجوز لأى جهة أن تمارس عليه أى تصرفات خارجة أو مخالفة لقانون الأزهر، طالما أن هذه التبرعات تمت من أجل إقامة هذه المعاهد، فى ظل هذا القانون. لأن القاعدة الفقهية والقانونية **«أن شرط الواقف كنص الشارع»**.

كما أن قرار المحافظين المشار إليه، لا يمكن أن يلغى نصوصًا قانونية ضاربة الجذور فى أرض العدالة فى ظل منظومة تشريعية متكاملة.

٥- أن تطبيق هذا القرار رغم مخالفته للدستور ولقانون الأزهر سوف يؤدى وفقًا للتحليل المشار إليه، إلى محو الأهداف التى من أجلها أنشئت المعاهد الأزهرية. كما أنه يؤدى إلى ضياع الهوية الأزهرية فى التعليم بمراحله المختلفة. والقضاء على رسالة الأزهر السامية. وهذا ما يصبو إليه الاستعمار الثقافى الحاقد على الإسلام والمسلمين.

٦- كما أن قرار المحافظين ينم عن الانحراف بالسلطة وإساءة استخدامها، حينما حاول أن يتدثر برداء المصلحة العامة، فزج بعبارات براقة تخفى الانحراف بالسلطة لتحقيق مصالح سياسية، لا ينبغى أن يكون العلم ساحتها، ولا أن يكون الأزهر مجالاً للمناورات بشأنها. وبخاصة وأن الهجوم على الإسلام أصبح هدفًا أساسيًا لدول بعينها هى كيان الشر فى العالم.

وقد ظهر هذا الانحراف جليًا حينما زعم القرار المشار إليه أن الهدف من إلغاء التعليم الدينى هو سد احتياجات سوق العمل.

فى حين أن الفهم فى أبسط قـواعده يفصل بين العلم وسـوق العمل. لأن الأصل أن الإنسان يتعلم ما ينفعه، وليس فقط مـا يتوظف به . . . . فالهدف الحقيقى من العلم هو الرقى بالنفس الإنسانية واتساع القاعدة المعـرفية للإنسان. من أجل الوظيفة وكسب الرزق ومن أجل غيرها.

أما محاولة الربط بين إلغاء القيم الإنسانية التى يكتـسبها المرء من خلال إحياء التصور الدينى فى نفـسه، وأن يكون هذا الإلغاء تحت شـعار إرضاء سـوق العمل فـهذا هو عين الاستتار بالعبارات البراقة.

بينما فى حقـيقة الأمر، أن المجـال يتسع فى سوق التعليم المفـتوح لمثل هذا الهدف، والذى لم تعقد له مجـالس المحافظين من قبل مجلسًا واحدًا، من أجل إنشـاء معهد فنى لتدريب الكوادر المهنية على التكنولوجيا الدقيقة مثلاً.

بينمـا ذهب هذا المجلس إلى القضـاء على التعليم الديـنى تحت ستـار تنميـة المهارات وإرضاء سـوق العمل، الذى خلا تاريخـهم من ثمة سـعى فى هذا المجال. **وهنا تجدر الإشارة إلـى خطورة هذا القرار الذى يستهـدف فى المقام الأول مـحو الهـوية الأزهرية، وذوبان الثقافة الشرعية، وعدم تمكين الأزهر وهيئاته من القيام بالرسالة السامية المنوطة به،** فى ظل أيديولوجيـة متميزة، تسـتقى مصادرها من الكتاب والسنـة، فى غير تكلف ولا تعسف، بغـية الوصول بتلميذ الأزهـر، ثم رجل الأزهر، إلى تزويده بالقدر الكافى من العلم للقيام بالأمانة التى هى فى عنقه. وهى من أشـرف الأمانات وأسماها. حيث يقوم الدارس لها بأعمـال الأنبياء والمرسلين، لنشر روح الطمـأنينة فى الناس فى الدارين الدنيا والآخرة.

(انظر مجـموعة الوثائق رقم ١٣٢ مكرر، وهى خـاصة بقرار مـجلس المحافظين رقم (٢) فى ٢٢/ ٥/ ٢٠٠٤. والذى يهدف إلى إلغـاء المعاهد الأزهرية. فتـأمل هذا القرار. وتأمل العجلة التى اتسم بهـا تنفيذه، لدرجة أنه أعطى مهلة ثلاثة أيام فـقط للانتهاء من حصر جمـيع أنواع المعاهد الأزهرية، والمساجد الأهلية فى كل أنحـاء الجمهورية. وتأمل أيضًا ردود الأفعال الـرافضة لهذا القرار من كل قطاعات الشـعب المصرى ومن العلماء. ويبلغ عدد صفحات مجموعة هذه الوثائق (رقم ١٣٢ مكرر) ١٧ صفحة.

ب- أساليب البلطجة التى استخدمتها الحكومة فى محاولتها إلغاء المعاهد الأزهرية تنفيذاً لقرار مجلس المحافظين رقم ٢ فى ٢٠٠٤/٥/٢٢

- مارست الحكومة أساليب غير مشروعة فى منع الجهود الذاتية المبذولة لإنشاء معاهد أزهرية جديدة، وتقليص المعاهد القائمة، تنفيذاً لقرار مجلس المحافظين رقم (٢) فى ٢٢/ ٥/ ٢٠٠٤ المخالف للقانون والدستور.

- وقدم تم ذلك بالرغم من أن الحكومة قد أنكرت صدور هذا القرار فى التصريح الذى أدلى به السيد اللواء «مصطفى عبد القادر» وزير التنمية المحلية غير أن الواقع الفعلى يكذب ذلك التصريح.

- **وفيما يلى نستعرض أساليب البلطجة والوسائل غير المشروعة التى استخدمت فى تنفيذ قرار المحافظين المشار إليه، والمخالف للقانون والدستور، والذى يهدف إلى القضاء على المعاهد الأزهرية:**

أولاً: صورة لما نشر عن محاولات الحكومة تنفيذ قرار مجلس المحافظين عن طريق قوة الشرطة الجبرية بالمخالفة للقانون (انظر صحيفة البيان المصرى فى ٢٦/ ١٠/ ٢٠٠٤).

ملايين ضائعة فى غياب وزارة الداخلية!

قسم الشرطة يعطل بناء معهد أزهرى على نفقة أهالى إسنا

ما يشهده خاجر إسنا بقنا.. لا يوصف إلا بأنه مهزلة.. تحتاج تدخلاً عاجلاً من وزارة الداخلية.

فالمنطقة من أشد مناطق قنا ازدحاماً ويقدر تعداد سكانها بحوالى ١٢٢ ألف نسمة.. ورغم ذلك لا يوجد بها معهد أزهرى واحد سواء ابتدائى أو إعدادى أو ثانوى!. الأمر الذى يكبد أبناء المنطقة مشقة الانتقال لمسافة ٧ كيلو مترات حيث أقرب معهد بمدينة إسنا.

- ويومياً يقطعون هذه المسافة ذهاباً وإياباً وبينهم أطفال صغار فى الابتدائى يعانون حرارة صيف الصعيد وبرد وأمطار الشتاء القارس، والحل كما يرويه جاد الرب الجهينى عضو مجلس محلى إسنا كان فى قطعة أرض فضاء من أملاك الدولة مساحتها ٢١٠٠ متر مربع بنجع الجهينات بحوض أحمد سعيد، وقد تقدم أهالى المحافظة بطلبات للمسئولين بالمحافظة للانتفاع بالأرض بإقامة مجمع أزهرى لإنهاء معاناة أهالى الخاجر.

وبالفعل وافق محافظ قنا على تخصيص الأرض لبناء المجمع وعمل قرار الموافقة رقم ٣٤٤ لسنة ٢٠٠٤ فى ٣٠ مايو ٢٠٠٤. وتقدم جاد الرب الجهينى بطلب يسمح له ببناء المجمع الأزهرى على نفقته. وبالفعل حصل على كل الموافقات واستعد لأعمال البناء.. لكن فجأة توقف المشروع بسبب يوصف بأنه «تافه». فقد قام أحد الأهالى بالتعدى على الأرض ببناء عشتين عليها وضع فيهما بعض الحيوانات والمواشى.. ويرفض الخروج منها. الأمر الذى دفع الأهالى للتوجه بالشكوى للمسئولين، فصدر قرار إزالة من الوحدة المحلية لمركز ومدينة إسنا، حمل رقم ٤٩ لسنة ٢٠٠٤ فى ٢٠٠٤/٨/١٥.

الغريب أن القرار تسلمه المسئولون بمركز شرطة إسنا، ورغم مرور أكثر من شهرين على صدوره إلا أنه لم ينفذ حتى اليوم وأمام تجاهل ضباط المركز تنفيذ قرار الإزالة، أصدرت الوحدة المحلية لإسنا «استعجالاً» موجهاً لمأمور مركز شرطة إسنا فى ١٣ سبتمبر لتنفيذ الإزالة.. لكنه لم يحرك ساكناً. وما بين تجاهل مركز الشرطة واعتداء الأهالى على أرض الدولة.. يبقى أبناء خاجر إسنا فى رحلة عذاب يومية إلى معاهدهم.

فهل يتدخل محافظ قنا ووزير الداخلية لإنهاء هذه المهزلة؟

صورة من قرار الإزالة الذى لم ينفذ

ثانيًا: صورة من صحيفة الأسبوع فى ٢٠٠٤/٦/٢١ (عن محاولات تطبيق قرار المحافظين بالقوة):

٦/٢١ بدء تفعيل قرار رئيس الوزراء بحظر بناء المعاهد الأزهرية

القبض على عدد من المواطنين شرعوا فى بناء معهد أزهرى بالمنيا

المنيا - ناصر حاتم

توجه رئيس الوحدة المحلية لقرى «اسمنت» بمركز ابو قرقاص بالمنيا بصحبة قوة من الأمن، حيث جرى القبض على كل من محمد عبد الغنى الفنى الشاذلى رئيس مجلس ادارة جمعية الرحمن الخيرية وحسن على حسن تهامى عضو مجلس الادارة ومدير عام بإدارة ابو قرقاص التعليمية وجمال محمد صلاح الدين بغدادى وجمال يوسف ابراهيم الفخرانى ود. محمود يوسف الفخرانى الاستاذ بجامعة الازهر بأسيوط، حيث جرى التنبيه عليهم بوقف بناء المعهد الازهرى فى القرية ومصادرة مواد البناء، وجرى تحذيرهم لانه فى حالة قيامهم بالبناء مرة اخرى سوف يتم اعتقالهم، وكانت العديد من القرى والمناطق التى تقام بها معاهد ازهرية تحت الانشاء قد تعرضت لاجراءات الهدف منها منع انشاء هذه المعاهد استنادًا إلى قرار رئيس الوزراء الذى صدر فى شهر مايو الماضى.

ثالثًا: صورة لما نشر عن تعطيل الحكومة لتأشيرة فضيلة شيخ الأزهر الخاصة بإنشاء خمسة معاهد أزهرية جديدة تطبيقًا منها لقرار مجلس المحافظين رقم (٢) فى ٢٠٠٤/٥/٢٢:

انظر ما نشر حول هذا الموضوع بصحيفة نهضة مصر يوم ٢٠٠٤/٨/٢١ بالوثيقة التالية:

نهضة مصر | العدد ١٢٢ - السنة الأولى | ٥ | السبت ٢١ أغسطس ٢٠٠٤

عادت من جديد أزمة المعاهد الأزهرية، فبعد توقيع الدكتور سيد طنطاوي شيخ الازهر خمسة قرارات بانشاء معاهد ازهرية جديدة عاد وطلب مرة اخرى وبدون اسباب تعطيل تأشيرته وتأجيلها. طلب الدكتور طنطاوى غريب فهو نفسه الذى أعلن تحديه لقرار مجلس المحافظين ٢ لسنة ٢٠٠٤ بحظر انشاء معاهد جديدة ودراسة تحويل المعاهد الموجودة الى وزارة التربية والتعليم.

مصادر داخل مشيخة الازهر اكدت ان تراجع الشيخ سببه امرين الاول ان رئيس الوزراء لم يقدم ردا على طلب الشيخ بالغاء قرار مجلس المحافظين.

والثانى ان ضغوطا تمارسها اكثر من جهة لتنفيذ القرار.

فى كل الاحوال فان طلب الشيخ تسبب فى قلق داخل إدارات واروقة الازهر خشية ان تكون النهاية تنفيذ القرار.

شيخ الأزهر طلب تعطيل تأشيرة خمس معاهد فقامت الأزمة

حرب المعاهد بين الأزهر والمحافظين

يزيد من قلق الازهريين أن القرار الذى نشرت صورته بين عديد من الاشخاص فى المحافظين ... ويؤكدون انه ... ولم يناقشوه والخشية ان يكون التكتم على الامر محاولة لكسب الوقت وايجاد فرصة لتنفيذ قرار مجلس المحافظين.

اضافة الى ان ردود الافعال اختلفت، التساؤلات حول القضية تعددت، وابرزها حول علاقة القرار بضغوط امريكية لتعديل المناهج الازهرية . «نهضة مصر» تبحث معركة المعاهد بين الأزهر والمحافظين، والتي سينظر فيها القضاء الاداري يوم ٢٢ اغسطس الحالي.

السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو هل يكون إنشاء المعاهد الخمسة مجرد قرار على ورق أم انه سيتم تنفيذه على ارض الواقع؟

السؤال يكتسب اهميته في ضوء بوادر الصدام الذي يوشك ان يقع بين الازهر والحكومة، خاصة وان اغلب مباني المعاهد الازهرية ليست مالاً عاماً ولكنها مال خاص ارقه الكثير من اهل الخير للتعليم الازهري. وترى الاوساط الازهرية ... التي يثيرها مجلس المحافظين عن «خلخلة» الكثافة في بعض المعاهد الازهرية لا مبرر لها. وترجع هذه الخلخلة إلى المحافظين انفسهم، وتقول ... السبب في ذلك قرارهم برفع سن القبول بالمعاهد الازهرية من ٥ سنوات الى ٦ سنوات بالمخالفة للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١، وهو ما ادى -كما ترى المصادر الازهرية- إلى نقص كثافة ... القبول وضعف عدد تلاميذ المعاهد الازهرية. ومن ناحية اخرى فإن قانون الازهر ينص على ان المعاهد الازهرية تتبع الازهر مباشرة، ولا تتبع الإدارة المحلية، ... قانون خاص بالأزهر وجامعته.

وحسب الارقام الرسمية التي يؤكدها الشيخ محمد على شحاتة وكيل إدارة المعاهد الازهرية فإنه يوجد فى مصر ٨٦٨ معهد ازهري يتردد عليه مليون و٤٧ الف طالب، وان العدد تزايد من ... هذا العام حوالي ٣٨٩٠ معهد

على جانب اخر تقدم المحامي مصطفى ... امام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة بطعن ضد القرار بناء على طلب من

■ عدلى حسين: المحافظة بحثت طلبات إنشاء معاهد جديدة

■ «بورسعيدي» يطعن في قرار المحافظين أمام القضاء الإداري

■ د. رأفت محمود: لا نعلم شيئاً عن هذا القرار!

■ رئيس قطاع المعاهد بالأزهر: ليس قانونياً وإلا جلس شيخ الأزهر فى منزله!

■ د. مصطفى الشكعة: باطل.. وخطوة لتجفيف المنابع الدينية!

■ د. محمد أنس جعفر: لن نسمح بتبعية المعاهد الأزهرية بالوزارة التعليم

محمد عبد العال ولي امر لثلاثة اولاد بمعهد الزهور ببورسعيد يقول عمر. ان عبد العال يطالب في دعواه بوقف تنفيذ القرار والغائه

ويضيف. المواطن يستخدم حقه الدستوري في ان يعلم ابنائه التعليم الديني السليم من خلال المنابع الأزهرية، وعندما تم إصدار القرار والمتضمن دمج منابع التربية والتعليم بالازهر ودراسة إمكانية تحويل المعاهد الازهرية الي وزارة التربية والتعليم فإنه تجاهل قانون الازهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١، والذي ينص على استقلالية المعاهد الازهرية وطريقة الدراسة بها. كما ان هناك بنداً كاملاً بالقانون ينظم موضوع المعاهد الازهرية وطريقة تشغيلها ويعطي شيخ الازهر وحده اختصاص إصدار القرارات الخاصة بالازهر

ويري عمر ان الهدف من القرار هو محو الهوية الازهرية وهذا ما يريده المتعصبون في الإدارة الامريكية حتي يسيطروا ويهيمنوا علي المنطقة باكملها

وطالب المحامي في صحيفة دعواه بوقف تنفيذ والغاء القرار بكل بنوده مشيراً الي ان البند الذي في القرار والمتضمن تغيير وتطوير المناهج بما يتماشي مع متطلبات سوق العمل يقصد به ان يكون التلميذ منفتحا علي العالم والحكومة منحيلة ان الازهر لا يستطيع ان يقوم بهذه المهمة، ولذلك يريدون تغيير المناهج

بخلاف كل ما سبق فإن القرار لم يتم تفعيله الي الآن، والدليل علي ذلك ما يقوله المستشار عدلي حسين محافظ القليوبية الذي يؤكد ان المحافظة لا تعلم شيئا عن القرار ويضيف لا يوجد لدينا شيء عنه ولم يصل للمحافظة اي إخطار به. كما ان المحافظة بحثت الطلبات الجديدة الخاصة بإنشاء معاهد ازهرية وذلك وفقاً للشروط والمعايير المنظمة لإنشاء المعاهد الأزهرية

واضاف محافظ القليوبية ان هذه الشروط معروفة جيداً، وهي ان تتوافر في المعهد الشروط الاساسية، من حيث البناء وعدد الفصول، اي لا يكون مجرد حجرتين والا تقل مساحة المعهد عن ١٥٠ مترا وذلك حتي يقوم بدوره ومهمته

ويشير الدكتور محمد انس جعفر محافظ بني سويف مؤكدا ليست هناك مشكلة في المعاهد الازهرية. ويضيف المشرف علي المعاهد يباشر عمله وليس هناك ما يعوق ادائه لوظائفه او مهامه والمعاهد الازهرية تستعد للعام الدراسي الجديد

ويشير محافظ بني سويف الي انه لو تم تنفيذ هذا القرار فان المحافظة سوف تقوم باخطار مشيخة الازهر قبل ان تشرع في التنفيذ ويضيف كما اننا لن نسمح بتبعية المعاهد الازهرية لوزارة التربية والتعليم

محافظ الفيوم الدكتور محمد رأفت محمود نفي ما تردد بشأن القرار وقال انه لا علم له به. واضاف: لم يصل للمحافظة ما يفيد بهذا الشأن

الشيخ عمر الديب رئيس قطاع المعاهد الازهرية يؤكد ان شروط بناء المعاهد لا تحتاج لموافقة من جهة امنية وقال ان المتبرع يتقدم لادارة المعاهد بطلب لاقامة المعهد ويتم تحويل الطلب للمنطقة لتاكيد المواصفات ودراسة مدي حاجة المنطقة للمعهد. كما اننا نقوم احيانا بدعم بناء المعاهد في حالات خاصة جدا في حدود ٥٠ الف جنيه. اما بالنسبة لقانونية قرار حظر انشاء المعاهد يضيف رئيس قطاع المعاهد الازهرية بانه ليس قانونيا

ويفسر رأيه قائلا: ان الازهر يعتبر هيئة مستقلة تنظمها قوانين ونقل التبعية غير قانوني، والا فان شيخ الازهر يجلس في المنزل ويتم اغلاق الازهر باكمله

اما الحديث عن ضعف مستوي المعاهد فإنه امر يحتاج إعادة نظر لان المعاهد تم تطويرها بل اصبحت لدينا معاهد نموذجية تشبه المدارس التجريبية. ٢٢٧ معهد. وكذلك معاهد نموذجية تصل مصروفاتها ٢٥٠٠ جنيه سنويا. ١٢٩ معهد. اي اننا نطور انفسنا اولا باول بما يواكب التطور في العالم

يتفق مع هذا الراي المستشار محمد حسن علي رئيس هيئة مفوضي المحاكم الادارية بمجلس الدولة والذي يقول: مصر دولة اسلامية وما يحدث يعد محاولة لالغاء وهدم دور الازهر الشريف

ويضيف: لو تم تنفيذ هذا القرار وتطبيقه علي ارض الواقع فانه سوف يثير مشكلة بعد تخريج الطلبة الحاليين من المعاهد، فما هي المناهج التي سيدرسونها في الجامعات؟

ويقول من هنا فانني اتوقع ان الذين قاموا برفع الدعوي القضائية ضد القرار سوف يكسبون القضية

يضيف انهم يعتقدون ان التعليم الازهري يقوم بتخريج ارهابيين ومن ثم فلابد من تغيير المناهج ووقف انشاء معاهد ازهرية جديدة

تركنا موقف الازهر وعرضنا اراء بعض المثقفين وفي القضية اطراف اخرى لها اراء مهمة.

تحقيق:
نبيل مذكور
أحمد ربيع
شيرين لطفي

ونحن نتساءل:

- لماذا عطلت تأشيرة فضيلة شيخ الأزهر الخاصة بموافقته على إنشاء المعاهد الأزهرية الخمسة المشار إليها فى الوثيقة السابقة؟

- وهل هذا الإلغاء والتعطيل فى مصلحة مصر ومصلحة الأزهر. أم أنه مما يرضى المتعصبين فى الإدارة الأمريكية الذين يهدفون إلى السيطرة على المنطقة. ويمهدون لذلك بالقضاء على الأزهر الذى كان يقود المقاومة الوطنية ضد التدخل الأجنبى على مدى التاريخ (ألف عام).

رابعاً: وقف استكمال معهد التحرير الأزهرى بإمبابة بالقاهرة، وذلك بعد صدور قرار المحافظين حيث أوقف استكمال البناء عند مرحلة الأساسات والأعمدة. وتعرض طلاب المعهد إلى المعاناة نتيجة حشرهم فى مبانى سكنية غير صالحة للدراسة بعد سقوط معهدهم.

كل هذا والحكومة صامتة لا ترد على أولياء الأمور الراغبين فى التبرع بمبلغ ١٥٠ ألف جنيه كدفعة أولى لإكمال البناء (انظر الوثيقة التالية وهى لصحيفة الأسبوع فى ٧/٢/٢٠٠٥).

من يقف ضد استكمال المعهد الأزهرى؟!

أقيم معهد التحرير الأزهرى بشارع ٢٨ مدينة التحرير بإمبابة منذ السبعينيات ونظرًا لوجود خلل فنى فى المبانى فقد تم تسليم الأرض لمتبرع من خارج الأزهر عام ٢٠٠٠ لإعادة البناء حيث تمت إزالة المبانى ونقل المعهد الابتدائى بقسميه النموذجى والعادى إلى مبنى ضيق لا تتعدى مساحة أكبر غرفة مخصصة كفصل دراسى أكثر من ٣,٥ متر × ٤ أمتار، وانتظر الأهالى الانتهاء من المبنى السابق وظل مجرد أساسات وأعمدة دون استكمال فى الوقت الذى يعانى فيه أبناؤنا من كثافة الفصول فى المبنى الضيق الذى تم نقلهم إليه.

وقد سبق لمجلس آباء المعهد النموذجى أن اقترح على إدارة الأزهر التبرع بـ (١٥٠) ألف جنيه من حساب مجلس الآباء للمساهمة فى استكمال مبانى المعهد لكن دون أدنى تحرك من الأزهر.

أولياء الأمور

خامسًا: وقف الترخيص لمعهد الباجور الابتدائى الأزهرى: وذلك بعد صدور قرار المحافظين. (رقم ٢ فى ٢٢/٥/٢٠٠٤).

حيث توقفت الحكومة عن الترخيص لإدارة الأزهر ببناء المعهد الابتدائى الأزهرى - بدون إبداء أسباب - بالرغم من أنه قد تم بناء وتشغيل المعهدين: (الإعدادى الثانوى بنين). (والإعدادى الثانوى فتيات) بنفس المدينة (الباجور) ولكن قبل صدور قرار المحافظين. فكيف سيكون مصير هذه المعاهد (الإعدادية الثانوية) ومن أين سيأتيها الطلاب بعد وقف الترخيص للمعهد الابتدائى؟

سادسًا: إيقاف نمو معهد الجيل الصالح الأزهرى الخاص بسملا مركز قطور غربية وتعريض طالباته للحرمان من التعليم وهن فى منتصف الطريق:

وذلك بعد صدور قرار المحافظين رقم (٢) فى ٢٢/٥/٢٠٠٤.

- حيث توقف السيد محافظ الغربية عن الترخيص بإقامة مبنى الفتيات الخاص بمعهد الجيل الصالح الأزهرى الخاص بسملا مركز قطور غربية. وتعريض فتياته إلى التشرد والحرمان من التعليم وهن الآن فى منتصف طريقهن التعليمى.

وفيـما يلى الأدلة على تعسف السيـد المحافظ وتشبـثه بتطبيق قرار مـجلس المحافظين المخالف للقانون والدستور:

١- أن هذا المعهد يعمل بترخيص من الأزهر بعد حكم قضائى منذ عام ١٩٩٩.

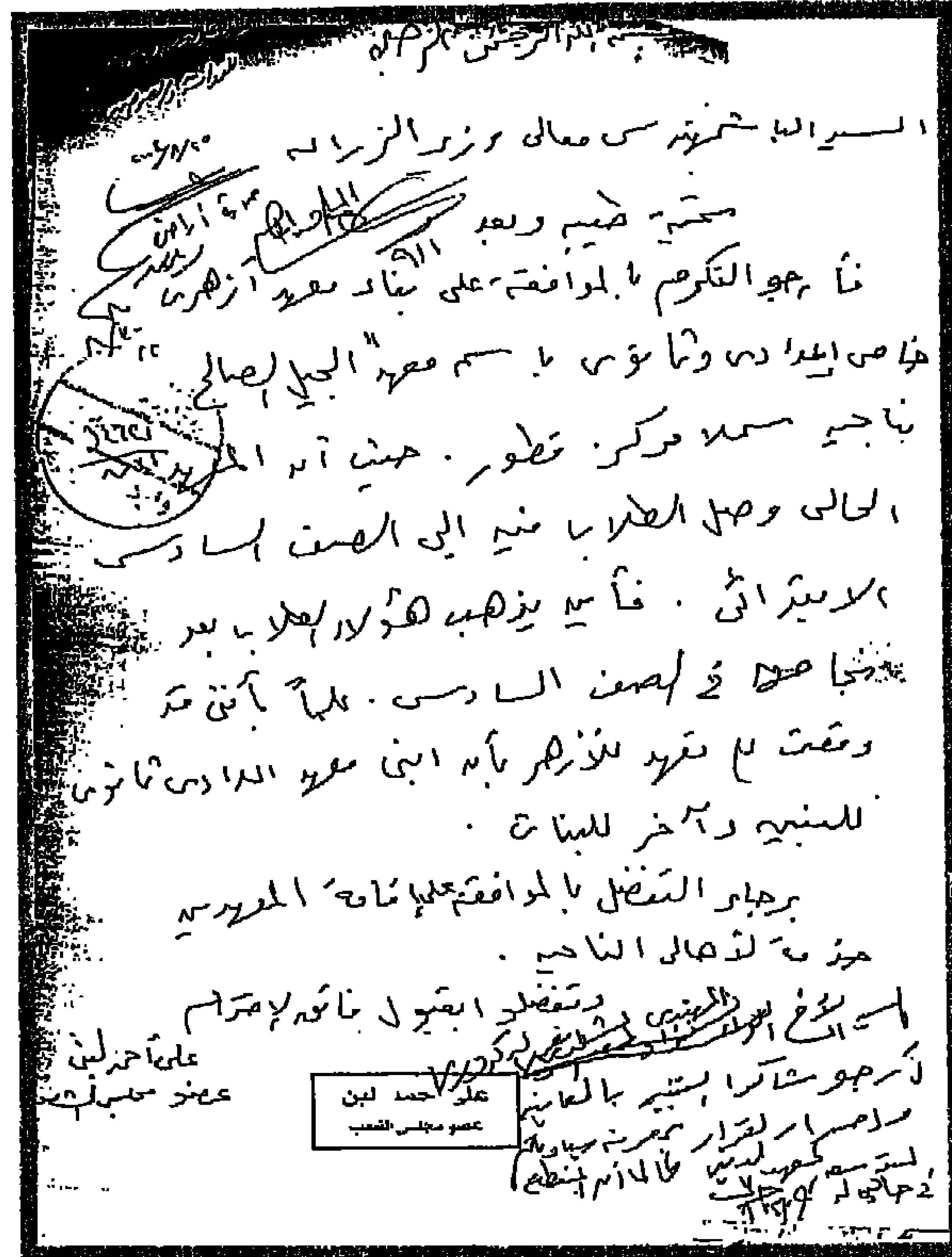
٢-أن طالبات هذا المعهد قد وصلن حتى الصف السادس الابتدائى هذا العام ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

٣- أن هؤلاء الطالبات سينقلن إلى الصف الأول الإعدادى فى العام القادم ٢٠٠٥/٢٠٠٦.

٤- أن الإدارة العامة للأزهر تشتـرط أن تكون دراستهن فى مبنى مستـقل بعيدًا عن مبنى البنين فى المرحلة الإعدادية.

٥- أن السيـد المهندس وزير الزراعة قد وافق على إقـامة مبنى الفـتيات المشـار إليه على قطعة الأرض الزراعية المخصصة له. وكتب سيادته إلى السيد المهندس محافظ الغربية بذلك ويشكره مقدمًا على تيسيره لهذا الأمر.

(وفيما يلى صورة هذا الطلب وعليه تأشيرة السيد الوزير التى يقول فيها «أرجو شاكرًا التنبيه بالمعـاينة وإصدار القرار بمعرفة سـيادتكم لتوسعة المعهـد الدينى طالما أن المنطقة فى حاجة إليه») انتهى.



بسم الله الرحمن الرحيم

السيد المهندس معالى وزير الزراعة

تحية طيبة وبعد

فأرجو التكرم بالموافقة على بناء معهد أزهرى خاص إعدادى وثانوى باسم معهد "الجيل الصالح" بناحية [illegible] مركز قطور. حيث أن المعهد الحالى وصل الطلاب فيه إلى الصف السادس الابتدائى. فأين يذهب هؤلاء الطلاب بعد نجاحهم فى الصف السادس. علمًا بأنى قد وقعت مع معهد الأزهر بأن أبنى معهد إعدادى ثانوى للبنين وآخر للبنات.

برجاء التفضل بالموافقة على إقامة المدرسة خدمة لأهالى الناحية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

علي أحمد لبن
عضو مجلس الشعب

أرجو شاكرًا التنبيه بالمعاينة وإصدار القرار بمعرفة سيادتكم لتوسعة المعهد الدينى طالما أن المنطقة فى حاجة إليه

٦- قام السيـد المحافظ بتحويل الطلب إلى مـديرية الزراعة بالغربية لمعـاينة قطعة الأرض التى سيقام عليها المبنى.

٧- قامت مديرية الزراعة بكتابة تقرير إلى السيد المحافظ به بيانات غير صحيحة مما ترتب عليه رفض الطلب. حيث ذكرت أن هذه الأرض محـاطة بأراضى زراعية من جميع الجهات. ولم تذكر الحقيقة فى أنها محاطة بالمبانى من ثلاث جهات.

(وفيما يلى صورة من هذا التقرير المخالف للواقع).

مديرية الزراعة بالغربية
إدارة حماية الأراضى

مذكـــــرة

للعرض على معالى السيد الوزير المهندس / الشافعى الدكرورى

محافظ الغربية

بشأن طلب السيد الأستاذ / على احمد لبن - عضو مجلس الشعب للموافقه على بناء معهد ازهرى خاص اعدادى وثانوى باسم معهد " الجيل الصالح " قطور والمؤشر عليه من معاليكم للدراسة والعرض.

تحية إعزاز وتقدير لمعاليكم

نتشرف بالعرض بالاتى

اولا :- من خلال معاينة الادارة الزراعية بقطور اتضح ما يلى :-

١- المساحة محل الطلب ارض زراعية مساحتها ٢٣س ٢ ط تقع بحوض الزرقه زمام ناحية بسلا وضمن الحيازة الزراعية رقم ٤٠٠ باسم / امينه اسماعيل منصيه.

٢- المساحة ارض زراعية مزروع بها باذنجان ومعروضا عليه محصول البصل وتقع ضمن حوض زراعى ومتوفر لها مقومات الصلاحية للزراعة وتخضع لاحكام وقوانين حماية الاراضى الزراعية

٣- المساحة محل الطلب تقع بموقع اخر بزمام الناحية بخلاف الموقع المقام عليه المعهد الابتدائى الحالى الخاص بالسيد المذكور

ثانيا :- سبق بحث موضوع الطالب بمعرفة الادارة المركزية لحماية الاراضى بوزارة الزراعة وأنتهى رأيها بعدم الموافقه على الطالب وذلك لما ينشأ من كتل سكنيه بالمخالفه على حساب الرقعه الزراعية وعلى السيد الطالب اختيار موقع بديل يكون ملاصق للكتله السكنيه الرئيسيه للقرية وذلك بموجب كتاب الادارة المركزية الوارد للمديرية برقم ٣٢٦٦ فى ٢٠٠٤/٦/١٥ وتم اخطار الادارة الزراعية بقطور بذلك بكتاب المديرية رقم ١٦٦٢٠ فى ٢٠٠٤/٦/٢١

معروض على معاليكم للتفضل بالنظر

والامر مفوض لمعاليكم حيال هذا الشأن

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مدير مديرية الزراعة بالغربية

مهندس / محمد مسعود عماره

٢٠٠٤/٩/١٤

٨- ثم أمر السيد المحافظ بإعادة المعاينة والتثبت مما جاء فى التقرير السابق من معلومات.

وجاء التقرير الثانى إلى السيد المحافظ وبه أن هذه القطعة محاطة بالمبانى من جهتين. وأغفل ذكر الحقيقة فى أن الجهة الثالثة أيضًا مبانٍ وطريق أسفلت وليست أرضًا زراعية.

وبالرغم من الاعتراف ببعض الحقيقة فى التقرير الثانى إلا أن السيد المحافظ لم يصدر أمره بالموافقة وأشر على الطلب بكلمة «نظر».

وفيما يلى صورة تقرير المعاينة الثانية المثبت به وجود مبانٍ تحيط بهذه الأرض.

مديرية الزراعة بالغربية
إدارة حماية الأراضي

مذكرة

للعرض على معالي الوزير المهندس / الشافعي الدكروري
محافظ الغربية

بشأن طلب السيد الأستاذ / علي أحمد لبن – عضو مجلس الشعب للموافقة على بناء
معهد إعدادي وثانوي باسم معهد "الجيل الصالح" بناحية سملا مركز
قطور والمرفوع عليه من معاليكم للدراسة والعرض

تحية إعزاز وتقدير لمعاليكم

نتشرف بالعرض بالآتي :-

أولاً :- بناء على المعاينة التي تمت للمساحة محل الطلب من واقع الطبيعة اتضح ما يلي :-
١- المساحة محل الطلب أرض زراعية مساحتها ٢٣ س ٢ ط تقع بحوض الزرقه بزمام ناحية سملا وضمن الحيازة الزراعية رقم ٤٠٢ باسم / أمينه إسماعيل محمد
٢- المساحة أرض زراعية متعدى عليها بعمل ومحرر بشأنها إنذار تبوير بتاريخ ٢٠٠٤/٤/١٠ باسم الحائزة للمساحة.
٣- المساحة أرض زراعية متوفر لها مقومات الصلاحية للزراعة ومجاورة لأرض زراعية وبها المقامة المخالفة المنزرعة بالزراعة بالجهة البحرية والقبلية وتقع خارج الحيز العمراني للناحية وتخضع لأحكام وقوانين حماية الأراضي الزراعية
٤- المساحة محل الطلب تقع بحوض آخر بزمام الناحية بخلاف الموقع المقام عليه المعهد الابتدائي الخاص بالسيد المذكور.

ثانياً :- سبق بحث موضوع الطلب بمعرفة الإدارة المركزية لحماية الأراضي بوزارة الزراعة وانتهى رأيها بعدم الموافقة على الطلب وذلك منعا من نشوء كتل سكنية بالمخالفة على حساب الرقعة الزراعية وعلى السيد الطالب اختيار موقع بديل يكون ملاصق للكتلة السكنية الرئيسية للقرية وذلك بموجب كتاب الإدارة المركزية الوارد للمديرية برقم ٢٢٦٦ في ٢٠٠٤/٦/١٥ وتم إخطار الإدارة الزراعية بقطور بذلك بالمديرية رقم ١٣٧٢٥ في ٢٠٠٤/٦/٢١

معروض على معاليكم للتفضل بالنظر
وما ترونه مناسبا حيال هذا الشأن
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

٢٠٠٤/٨/٢٢

مدير مديرية الزراعة بالغربية
مهندس / محمد محمود عمارة

١٦٥٠٢

٩- وفى هذه الأثناء أرسل قسم حماية الأراضى بوزارة الزراعة خطابًا إلى مديرية الزراعة بالغربية يستعجل فيه تنفيذ تأشيرة السيد وزير الزراعة التى يوصى فيها بالترخيص لهذا المعهد لاستكمال مبناه. ولكن للأسف لم تنفذ تأشيرة السيد الوزير

(وفيما يلى صورة من هذا الخطاب).

جمهورية مصر العربية
وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى
الإدارة المركزية لحماية الأراضى

تم بحث / ١٩٠-٠٠

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى
مكتب الوزير
الإدارة المركزية لحماية الأراضى
رقم / ٢١٩٦
بتاريخ ٢٥ / ١٠ / ٢٠٠٤

السيد المهندس/ سعد مسعود عمارة
مدير مديرية الزراعه بالغربيه

تحيه طيبه ... وبعد

اتشرف ان ارسل لسيادتكم رفق هذا الالتماس المزكى من الاستاذ / على احمد لبن "عضو مجلس الشعب" للموافقه على استكمال مبانى معهد الجيل الصالح الازهرى . بناحيه سملا مركز قطور .

.. والمؤشر عليه من السيد المهندس/ وزير الزراعه واستصلاح الاراضى "السيد الاخ المهندس/ الشافعى الدكرورى - ارجو شاكرا التنبيه بالمعاينه واصدار القرار بمعرفه سيادتكم لتوسعه المعهد الدينى طالما ان المنطقه فى حاجه اليه"

برجاء التفضل سيادتكم بالعلم والتنبيه باتخاذ اللازم نحو تنفيذ ما تاشر به من السيد المهندس الوزير .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

رئيس
الادارة المركزيه لحمايه الاراضى

م/ محمد الشربينى

٢٣ / ١٠ / ٢٠٠٤م
ايمان ع

١٠- ولما أصرت المحافظة على عدم الموفقة طلب أصحاب المعهد الترخيص لهم بإقامة المبنى المطلوب داخل فناء المعهد الحالى وداخل سوره حيث إن مساحته تسمح بذلك. ولكن حتى هذا الطلب تم رفضه بنفس الحجة المزعومة وهى حماية الأرض الزراعية.

ونحن نقول: أين هى الأرض الزراعيـة التى فى فناء المعهد وداخل السـور الخاص به. علمًا بأن هذا السور هو الآخـر محاط بالمبانى من جميع الجـهات ويطل على شارع «داير الناحية» أى داخل الكتلة السكنية (انظر صورة الرفض بالوثيقة التالية).

رقم الملف / ٦٣١٩٣ / ٦

جمهورية مصر العربية
وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى
الإدارة المركزية لحماية الأراضى

١١٧٥
٢٠٠٣/٦/١٠

السيد المهندس / سامى عبد العزيز بسـيج
مدير مديريه الزراعه بالغربيه

تحيه طيبه وبعد . . .

بالاشاره الى كتاب سيادتكم رقم ٧٨٩٧ فى ٤/١١ / ٢٠٠٣ بشأن الالتماس المقدم من السيد الاستاذ /على احمد اسماعيل لبنى عضو مجلس الشعب لطلب اقامه مبنى على مساحه ٣٩٠م٢ فى فناء معهد الجيل الصالح الازهرى النموذجى الخاص بناحيه سملا مركز قطور .

اتشرف بالاحاطه انه تم بحث وعرض الموضوع على السيد الاستاذ الدكتور / النائب بمذكره الاداره المورخة فى ٦/١ / ٢٠٠٣ .

حيث انتهى الراى الذى وافق عليه سيادته الى :ـ

عرض الطلب المقدم من السيد الاستاذ / على احمد اسماعيل لبنى عضو مجلس الشعب لاقامه مبنى على مساحه ٣٩٠م٢ بناحيه سملا مركز قطور من خلال اللجنه العليا بالمحافظه وذلك بعد استيفاء المستندات المنصوص عليها بالقرار الوزارى ٢١١ / ٩٠ .

رجاء التفضل بالعلم والتنبيه باتخاذ اللازم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

٢٠٠٣/٦/٩م

رئيـــس
الاداره المركـزيـه

٢٠٠٣/٦/٩م
م / عبد الباسط على محمـــد

وأخيراً نقول: بأن السبب الحقيقى فى الرفض هو تطبيق قرار مجلس المحافظين رقم (٢) فى ٢٠٠٤/٥/٢٢ والمخـالف للقـانـون والدسـتـور بدليـل أنه قـد تم الترخيص ببناء المدرسـة الابتدائية رقم ٣ (بنفس البلدة) بالـرغم من أنها مـحـاطة بأراضٍ زراعية من جميع الجهات.

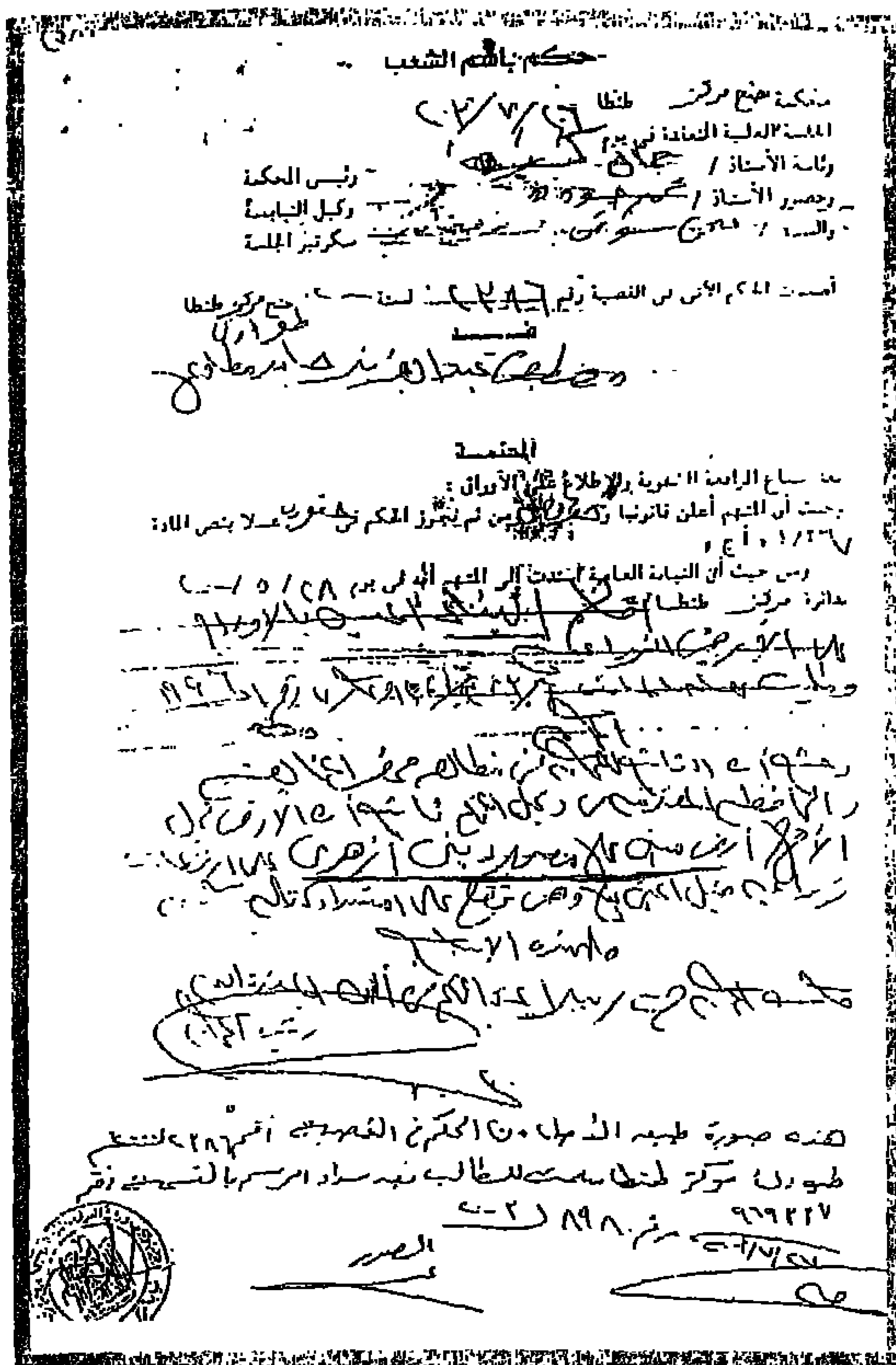
سابعًا: وقف الترخيص للمعهد الأزهرى الابتدائى بقرية سبطاس مركز طنطا:

وتعريض طلابه (٩٤ طالبـا) للحرمان من التعليم، وبخاصة بعد قرار المحافظين (رقم ٢ فى ٢٠٠٤/٥/٢٢).

وذلك بالرغم من:

١- صـدور حكم المحكـمـة الإدارية فى ٢٠٠٣/٧/٢٦ (انظر صـورة هذا الحكم فيما يلى: الوثيقة رقم (١)).

٢- موافقة المجلس الشـعبى المحلى لمركز طنطا بجلسة ٢٠٠٠/١٢/١٩ (انظر صورة هذه الموافقة فيما يلى: الوثيقة رقم (٢)).



حكم باسم الشعب

محكمة جنح مركز طنطا

الجلسة العلنية المنعقدة فى يوم

رئاسة الأستاذ / ... رئيس المحكمة

وحضور الأستاذ / ... وكيل النيابة

والسيد / ... سكرتير الجلسة

أصدرت الحكم الآتى فى القضية رقم ... لسنة ... جنح مركز طنطا

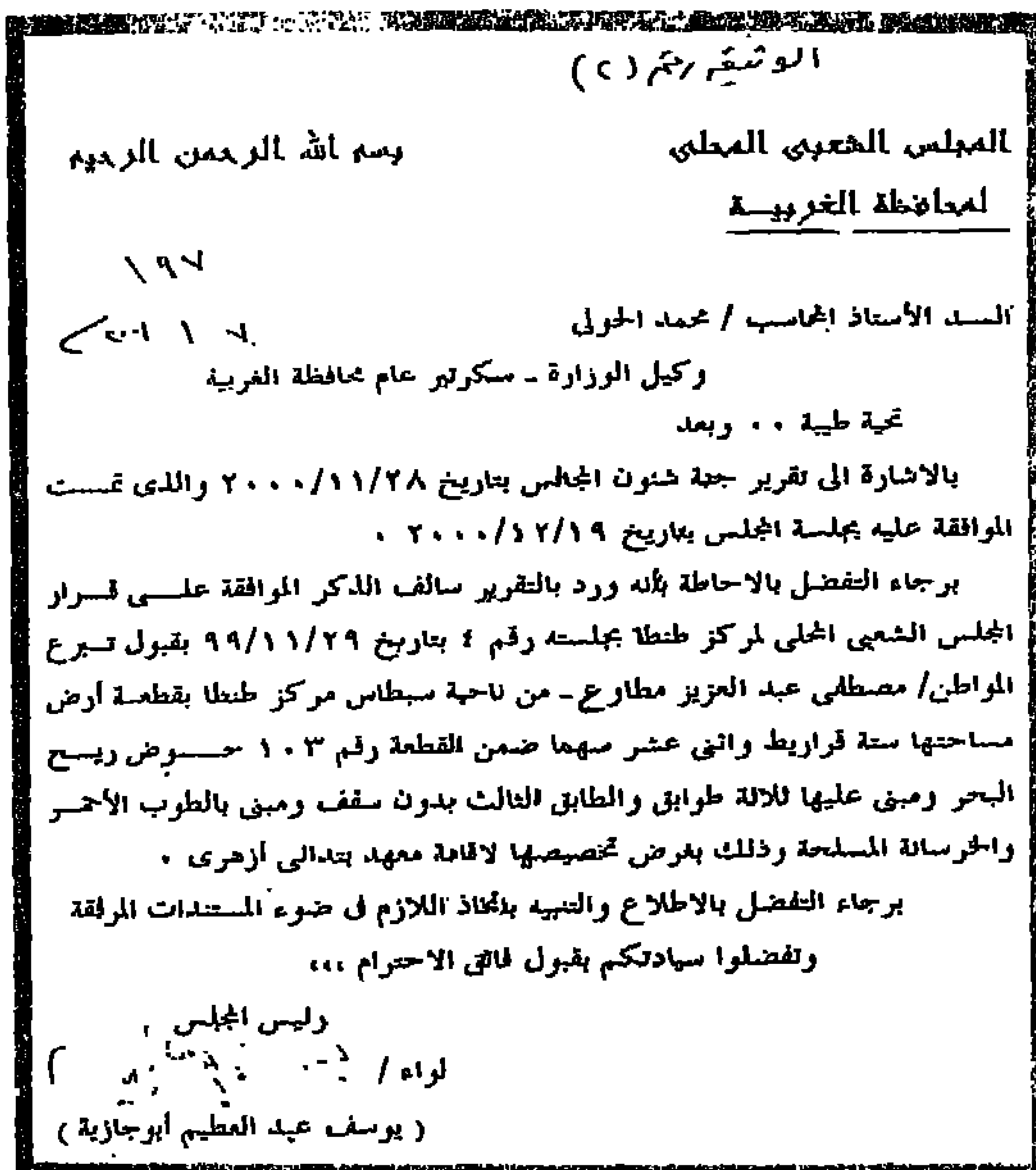
ضد

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق:

وحيث أن المتهم أعلن قانونيا ...

الوثيقة رقم (١)



الوثيقة رقم (٢)

المجلس الشعبى المحلى
لمحافظة الغربيـة

بسم الله الرحمن الرحيم

١٩٧

السيد الأستاذ المحاسب / محمد الحولى

وكيل الوزارة - سكرتير عام محافظة الغربية

تحية طيبة .. وبعد

بالاشارة الى تقرير لجنة شئون المجلس بتاريخ ٢٠٠٠/١١/٢٨ والذى تمت الموافقة عليه بجلسة المجلس بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/١٩ .

برجاء التفضل بالاحاطة بأنه ورد بالتقرير سالف الذكر الموافقة على قرار المجلس الشعبى المحلى لمركز طنطا بجلسته رقم ٤ بتاريخ ٩٩/١١/٢٩ بقبول تبرع المواطن/ مصطفى عبد العزيز مطارع - من ناحية سبطاس مركز طنطا بقطعة أرض مساحتها ستة قراريط واثنى عشر سهما ضمن القطعة رقم ١٠٣ حوض ريح البحر ومبنى عليها ثلاثة طوابق والطابق الثالث بدون سقف ومبنى بالطوب الأحمر والخرسانة المسلحة وذلك بغرض تخصيصها لاقامة معهد ابتدائى أزهرى .

برجاء التفضل بالاطلاع والتنبيه باتخاذ اللازم فى ضوء المستندات المرفقة

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ،،،

رئيس المجلس

لواء /

(يوسف عبد العظيم أبوجازية)

الوثيقة رقم (٢)

الأزهر

منطقة طنطا

معهد ...

بشأن :

رقم القيد ...... مرفقات ......

التاريخ :

السيد/صاحب الفضيلة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الصف	العدد
الأول	٢٠
الثاني	٢٠
الثالث	١٤
الرابع	١٣
الخامس	١٠
السادس	١٧
الجملة	٩٤

الوثيقة رقم (٣)

٣- إقـرار مـن منطقـة طنطا الأزهرية بأن هذا المعـهد يدرس به (٩٤ طالبـا) فى العـــام الدراسى ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ (انظـر صـورة هذا الإقرار فـيمـا يلى: الوثيقة رقم (٣)).

ثامناً: وقف تشغيل المعهد الأزهرى الإعـدادى بقـرية سـبطاس مـركـز طنطا:

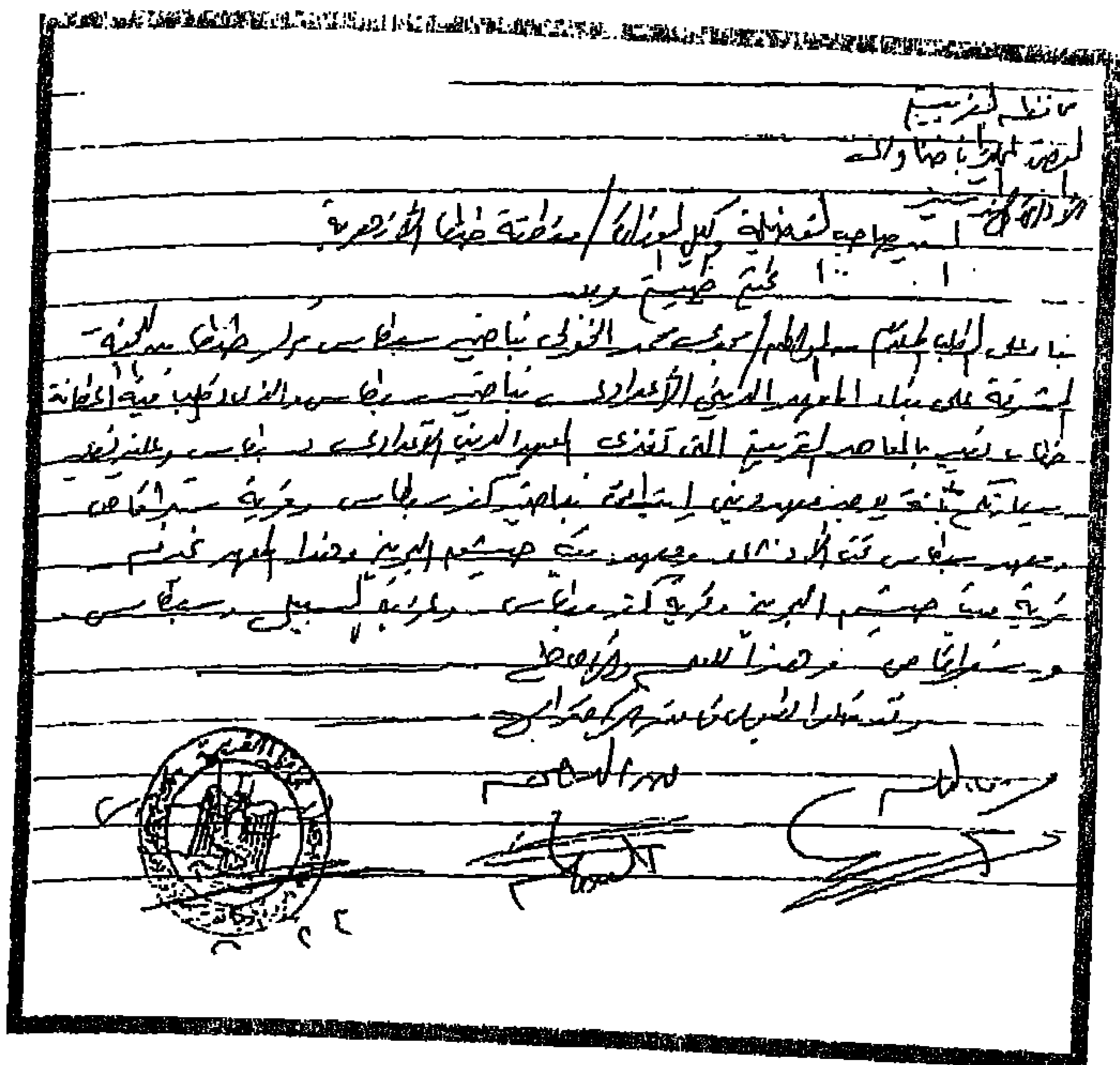
بعد قـرار مجلس المحـافظين (رقم ٢ فى ٢٢/ ٥/ ٢٠٠٤).

وذلك بالرغم من:

١- تسلم مـحافظة الـغربيـة لمبنى هذا المعـهـد فـى ٣/ ١/ ١٩٩٨، انظر صورة محضر التسليم والتسلم،

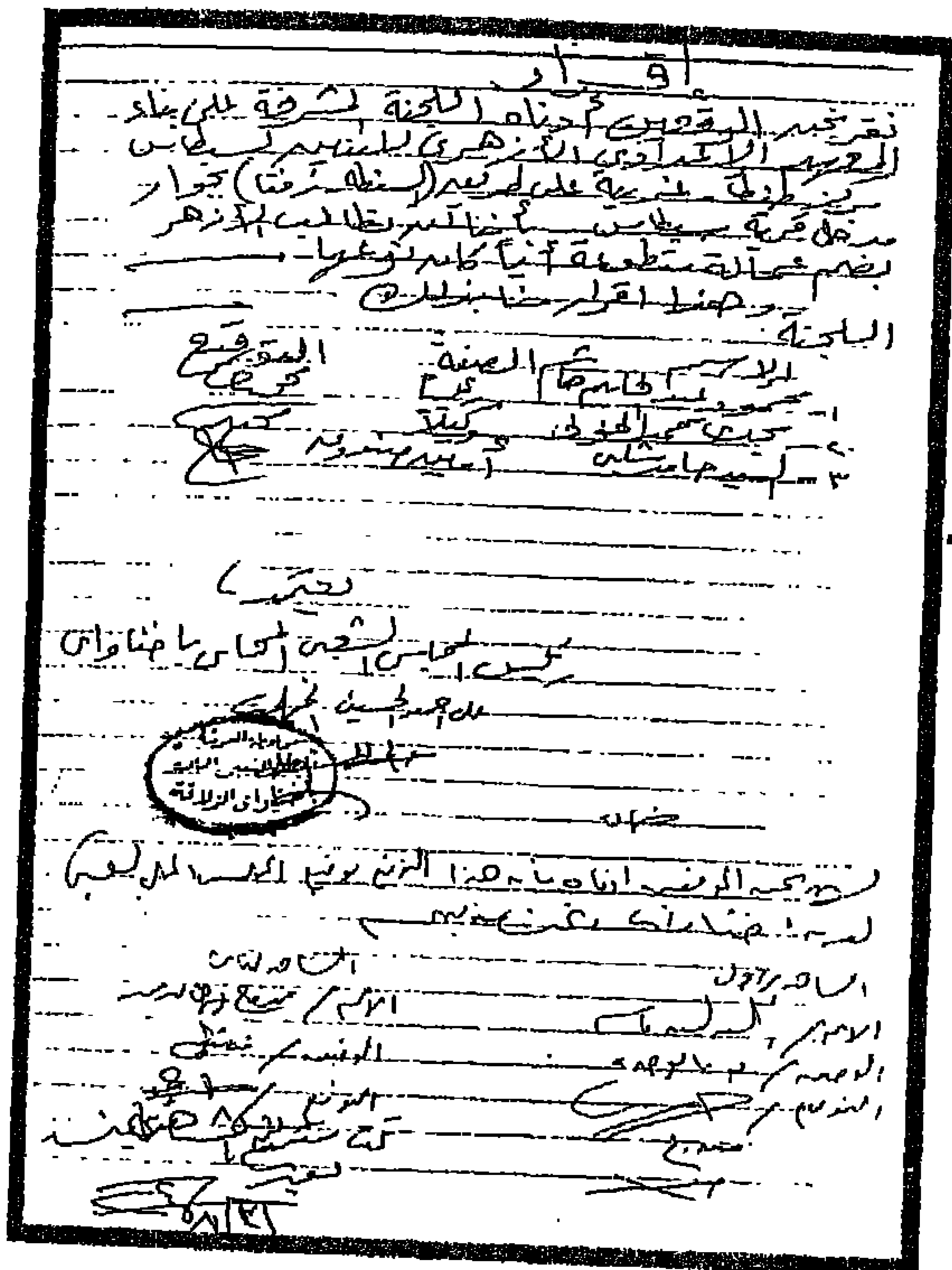
الوثيقة رقم (١)

٢- إقرار محافظة الغربية بأن هذا المعهد سيخدم قرى سبطاس وكفر سبطاس وشبراقاص وميت حبيش البحرية وعزبة السبيل. وكلها قرى بها معاهد ابتدائية وليس بها معهد إعدادى أزهرى انظر صورة هذا الإقرار.



الوثيقة رقم (٢)

٣- إقرار موثق من المجلس المحلى الشعبى بأن المتبرعين بإنشاء هذا المعهد لن يطالبوا الأزهر بضم عمالة متطوعة بهذا المعهد. انظر صورة هذا الإقرار.



إقرار

الوثيقة رقم (٣)

٢- المحاولات غير الحكومية التى تمت أخيرًا بقصد القضاء على المعاهد الأزهرية

أ- الموقف المنحاز ضد الأزهر من رئيس مجلس الشعب

- ويتلخص هذا الموقف فى امتناع رئيس مجلس الشعب عن أخذ رأى المجلس فى التقرير الخاص بتفعيل دور الأزهر، الصادر عن لجنة الشئون الدينية، التى كلفت من المجلس بدراسة الاستجواب الذى بين أيدينا بالاشتراك مع هيئة مكتب كل من لجنة التعليم ولجنة الخطة والموازنة بالمجلس.
- وقد استمر رئيس المجلس فى رفضه، وذلك على مدى السنوات الثلاث الأخيرة، ويعد هذا الموقف من رئيس مجلس الشعب ليس فى صالح الأزهر ولا صالح الوطن. فضلاً عن أنه مخالف للائحة المجلس، ولا يتفق مع القسم الذى أقسم به سيادته على احترام القانون.

ب- الموقف المنحاز ضد الأزهر من رئيس لجنة التعليم بمجلس الشعب

وقف رئيس لجنة التعليم بمجلس الشعب من هذه القضية موقفًا مؤيدًا لقرار مجلس المحافظين المعادى للأزهر. وذلك بالمخالفة للائحة المجلس. حيث لم يدع اللجنة إلى عقد اجتماع لبحث البيانات العاجلة التى تقدم بها أعضاء مجلس الشعب احتجاجًا على قرار مجلس المحافظين المشار إليه.

والأخطر من ذلك ما ورد فى صحيفة «المصرى اليوم» فى ٢٠٠٤/٧/٣٠ تحت عنوان «بدراوى يهاجم ازدواجية التعليم» حيث ذكرت الصحيفة أن الدكتور حسام بدراوى رئيس لجنة التعليم بمجلس الشعب قد هاجم فى مداخلاته خلال ورشة عمل **إصلاح التعليم التى نظمتها مكتبة الإسكندرية عن «الازدواجية بين التعليم المدنى والتعليم الدينى فى مصر».** وأكد أن لجنة التعليم بمجلس الشعب قررت فتح هذا الملف ومناقشته مهما كانت الانتقادات».

ومن جانبه قال الدكتور صلاح فضل أستاذ النقد بجامعة القاهرة فى نفس اللقاء: إن ازدواجية التعليم أزمة مستمرة منذ عهد محمد على، **وعندما حاول عبد الناصر**

تحويل جامعة الأزهر إلى مؤسسة تعليمية مدنية، واجه ضغوطًا شديدة، أجبرته على التراجع.

وقال أيضًا «إن مصر هى الدولة الوحيدة التى تعانى من ازدواجية التعليم، خصوصًا فى ظل الاتهامات الجاهزة للعمل لحساب الغرب».

وفيما يلى صورة هذه الوثيقة:

بدراوى يهاجم ازدواجية التعليم وتدهور البحث العلمى

الإسكندرية ـ هانى إبراهيم:

اعترف الدكتور حسام بدراوى رئيس لجنة التعليم فى مجلس الشعب، بوجود قصور شديد فى البحث العلمى، فلم تتجاوز البحوث العلمية المصرية العام الماضى ٥ آلاف بحث، كلها غير معتمدة دولياً، ومعظمها حبيس الأدراج، مما يفرغها من مضمونها.

وأوضح بدراوى فى مداخلته خلال ورشة عمل إصلاح التعليم التى نظمتها أمس الأول مكتبة الإسكندرية، أن مشكلات التعليم المدرسى، قضية شديدة الخطورة على مستقبل الأجيال القادمة، وأن الحكومة السابقة، تجاهلت مناقشتها، خوفاً من زيادة الأعباء على كاهل الدولة.

وأثار مشكلة الازدواجية بين التعليم المدنى والدينى فى مصر، وأكد أن لجنة التعليم بمجلس الشعب قررت فتح هذا الملف ومناقشته، مهما كانت الانتقادات.

من جانبه قال الدكتور صلاح فضل أستاذ النقد بجامعة القاهرة: إن ازدواجية التعليم أزمة مستمرة منذ عهد محمد على، وعندما حاول عبدالناصر تحويل جامعة الأزهر إلى مؤسسة تعليمية مدنية، واجه ضغوطا شديدة، أجبرته على التراجع.

وأشار إلى أن مصر هى الدولة الوحيدة التى تعانى ازدواجية التعليم، خصوصاً فى ظل الاتهامات الجاهزة بالعمل لحساب الغرب.

ونحن نقول:

نعم لإلغاء الازدواجية فى التعليم. ولكن ليست الازدواجية التى بين التعليم المدنى والتعليم الدينى الموازى له. لأنها ازدواجية حميدة تعمل على تكامل الشخصية وليس تنافرها أو تصارعها، **ولكننا نطالب بإلغاء الازدواجية التى بين التعليم الوطنى والتعليم الأجنبى بمصر.** حيث إن معظم التعليم الأجنبى عندنا قد خرج عن نطاق إشراف الدولة، ولم يعد يحترم عادات الوطن وتقاليده وقوانينه، مما يؤدى إلى تكوين الشخصية المزدوجة التى يتنافر فيها عادات الوطن مع عادات الأجنبى. وفضلاً عن ذلك فإن بعض الجامعات الأجنبية بمصر قد أعلنت تحديها لأحكام القضاء المصرى، والخروج عن طوعه، كما حدث من الجامعة الأمريكية بمصر. (انظر كتابنا الخاص باستجواب وزير التربية والتعليم).

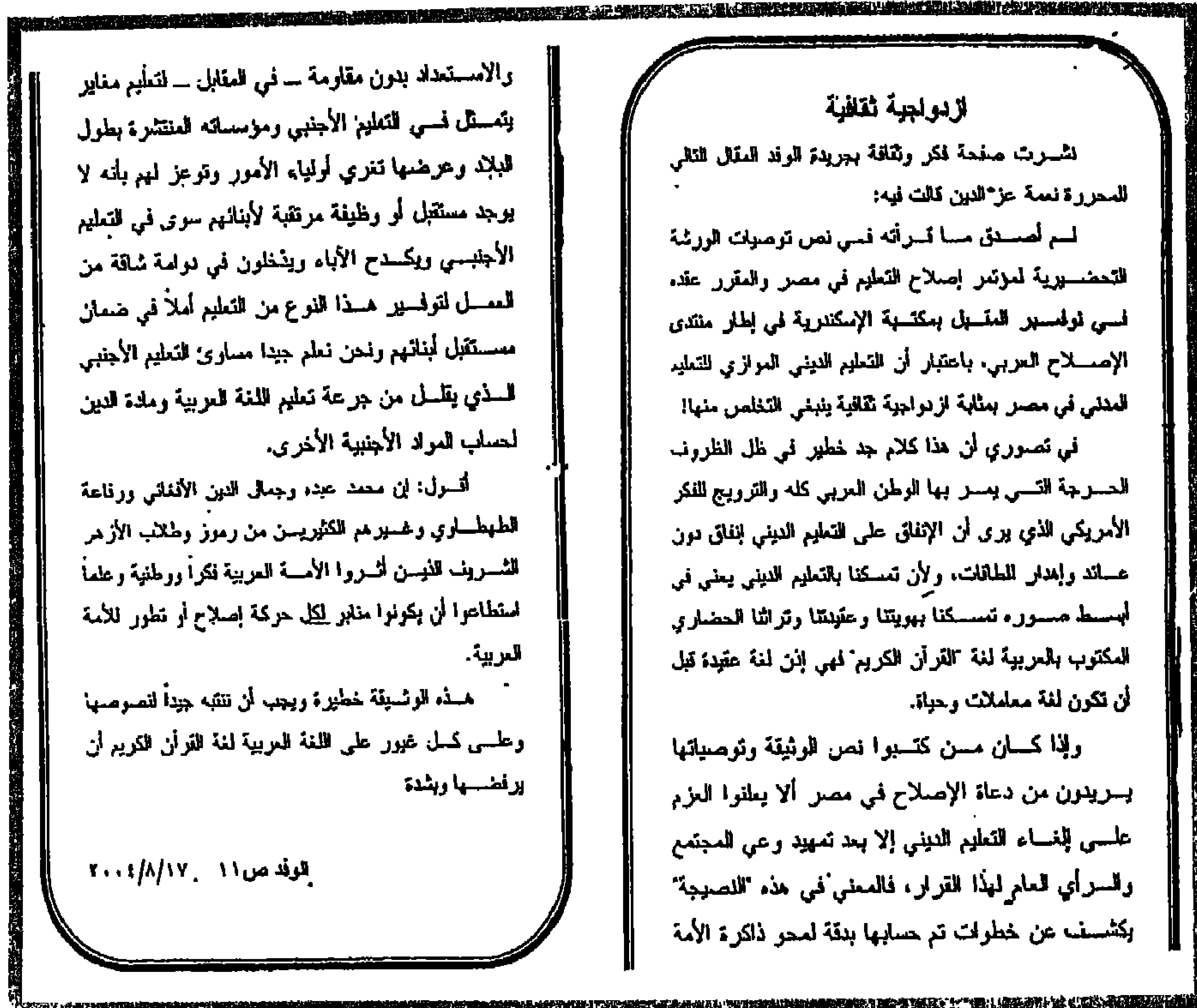
جـ- الموقف المنحاز ضد الأزهر

من مكتبة الإسكندرية

تقف مكتبة الإسكندرية موقفًا معاديًا للتعليم الأزهري، فكثيرًا ما ينطلق من هذه المكتبة أفكار ظاهرها الحق وباطنها الباطل، وتفتيت وحدة الأمة وطمس هويتها؟

ومن الأدلة على مساهمة مكتبة الإسكندرية فى الدعاية لإلغاء التعليم الأزهرى ما يلى:

١- ما ورد فى توصيات الورشة الخاصة بمؤتمر إصلاح التعليم فى مصر، والمقرر عقده فى نوفمبر المقبل عام ٢٠٠٤ بمكتبة الإسكندرية، فى إطار منتدى الإصلاح العربى، والذى اعتبر أن «التعليم الدينى الموازى للتعليم المدنى فى مصر بمثابة ازدواجية ثقافية ينبغى التخلص منها» انتهى النص. انظر صحيفة الوفد فى ١١/٨/٢٠٠٤. وفيما يلى صورة هذه الوثيقة:



ازدواجية ثقافية

نشرت صفحة فكر وثقافة بجريدة الوفد المقال التالي للمحررة نعمة عز الدين قالت فيه:

لم أصدق ما قرأته في نص توصيات الورشة التحضيرية لمؤتمر إصلاح التعليم في مصر والمقرر عقده في نوفمبر المقبل بمكتبة الإسكندرية في إطار منتدى الإصلاح العربي، باعتبار أن التعليم الديني الموازي للتعليم المدني في مصر بمثابة ازدواجية ثقافية ينبغي التخلص منها!

في تصوري أن هذا كلام جد خطير في ظل الظروف الحرجة التي يمر بها الوطن العربي كله والترويج للفكر الأمريكي الذي يرى أن الإنفاق على التعليم الديني إنفاق دون عائد وإهدار للطاقات، ولأن تمسكنا بالتعليم الديني يعني في أبسط صوره تمسكنا بهويتنا وعقيدتنا وتراثنا الحضاري المكتوب بالعربية لغة "القرآن الكريم" فهي إذن لغة عقيدة قبل أن تكون لغة معاملات وحياة.

وإذا كان من كتبوا نص الوثيقة وتوصياتها يريدون من دعاة الإصلاح في مصر ألا يعلنوا العزم على إلغاء التعليم الديني إلا بعد تمهيد وعي المجتمع والرأي العام لهذا القرار، فالمعني في هذه "النصيحة" يكشف عن خطوات تم حسابها بدقة لمحو ذاكرة الأمة والاستعداد بدون مقاومة ـ في المقابل ـ لتعليم مغاير يتمثل في التعليم الأجنبي ومؤسساته المنتشرة بطول البلاد وعرضها تغري أولياء الأمور وتوعز لهم بأنه لا يوجد مستقبل أو وظيفة مرتقبة لأبنائهم سوى في التعليم الأجنبي ويكدح الآباء ويدخلون في دوامة شاقة من العمل لتوفير هذا النوع من التعليم أملاً في ضمان مستقبل أبنائهم ونحن نعلم جيدا مساوئ التعليم الأجنبي الذي يقلل من جرعة تعليم اللغة العربية ومادة الدين لحساب المواد الأجنبية الأخرى.

أقول: إن محمد عبده وجمال الدين الأفغاني ورفاعة الطهطاوي وغيرهم الكثيرين من رموز وطلاب الأزهر الشريف الذين أثروا الأمة العربية فكراً ووطنية وعلماً استطاعوا أن يكونوا منابر لكل حركة إصلاح أو تطور للأمة العربية.

هذه الوثيقة خطيرة ويجب أن تنتبه جيداً لنصوصها وعلى كل غيور على اللغة العربية لغة القرآن الكريم أن يرفضها وبشدة

الوفد ص١١ . ١٧/٨/٢٠٠٤

وهكذا بعيداً عن مؤسساتنا التعليمية الوطنية، كالمجلس القومى للتعليم وغيره، وهنالك فى مكتبة الإسكندرية (أو مسجد الضرار) أصبح يتم الدس لإلغاء الأزهر وإلغاء اللغة العربية لتحل محلها اللغة العامية. فى مثل المطالبة بإلغاء التعليم الأزهرى تحت شعار إلغاء ازدواجية التعليم. فى حين أن المطلوب هو إلغاء الازدواجية بين التعليم الوطنى والتعليم الأجنبى، بحيث يصبح الجميع تعليماً وطنياً.

وقد أضافت المحررة «نعمة عز الدين» التى أوردت هذا الخبر فى الوثيقة السابقة ما يلى:

«فى تصورى أن هذا كلام جد خطير فى ظل الظروف الحرجة التى يمر بها الوطن العربى كله، والترويج للفكر الأمريكى الذى يرى أن الإنفاق على التعليم الدينى إنفاق دون عائد، وإهدار للطاقات، ولأن تمسكنا بالتعليم الدينى يعنى فى أبسط صورة تمسكنا بهويتنا وعقيدتنا وتراثنا الحضارى المكتوب بالعربية لغة «القرآن الكريم». فهى إذن لغة عقيدة قبل أن تكون لغة معاملات وحياة».

وتقول أيضاً: «وإذا كان من كتبوا نص هذه الوثيقة وتوصياتها - بمكتبة الإسكندرية - يريدون من دعاة الإصلاح فى مصر ألا يعلنوا العزم على إلغاء التعليم الدينى إلا بعد تمهيد وعى المجتمع والرأى العام لهذا القرار، فالمعنى فى هذه «النصيحة» يكشف عن خطوات تم حسابها بدقة لمحو ذاكرة الأمة، والاستعداد بدون مقاومة -فى المقابل- لتعليم مغاير يتمثل فى التعليم الأجنبى ومؤسساته المنتشرة بطول البلاد وعرضها، تغرى أولياء الأمور، وتوعز لهم بأنه لا يوجد مستقبل أو وظيفة مرتقبة لأبنائهم سوى فى التعليم الأجنبى. ويكدح الآباء ويدخلون فى دوامة شاقة من العمل لتوفير هذا النوع من العليم، أملاً فى ضمان مستقبل لأبنائهم. ونحن نعلم جيداً مساوئ التعليم الأجنبى الذى يقلل من جرعة تعليم اللغة العربية، ومادة الدين لحساب المواد الأجنبية الأخرى».

وتختتم المحررة بقولها: «وهذه الوثيقة خطيرة ويجب أن ننتبه جيداً لنصوصها. وعلى كل غيور على اللغة العربية لغة القرآن الكريم أن يرفضها بشدة» انتهى النص. (انظر الوثيقة السابقة).

٢- مؤتمر إصلاح التعليم الذى عقد فى مكتبة الإسكندرية يوم ٨/ ١٢/ ٢٠٠٤: وإعلانه العداء للتعليم الأزهرى واللغة العربية لحساب اللغة العامية، وغير ذلك مما يتعارض مع القانون والدستور:

• وقد حضر هذا المؤتمر وزير التربية والتعليم، ووزير التعليم العالى، ورئيس لجنة التعليم بمجلس الشعب.

• وقد وجهت الدعوة لحضور المؤتمر إلى أشخاص منتقين، ولم توجه إلى الكثيرين من خبراء التعليم المعروفين بميولهم الوطنية.

• كما منع الصحفيون من الحضور بعد أن كانت قد وجهت إليهم الدعوة للحضور.

• وقد قيل بأن الهدف من هذه الإجراءات هو منع تسرب معلومات عن الإملاءات التى تطالب أمريكا بإدخالها فى عملية تطوير التعليم بمصر.

• ومن الأمثلة على ذلك ما طالب به بعض المشاركين فى المؤتمر من:

أ- إلغاء التعليم الأزهرى بزعم القضاء على ازدواجية التعليم.

ب- استخدام اللغة العامية فى التعليم بزعم أنها أيسر من اللغة العربية.

جـ- إعادة النظر فى المقررات الدراسية لتتوافق مع القانون الأمريكى الجديد والخاص بمعاداة السامية.

وفيما يلى صور لما نشر عن هذا المؤتمر فى كل من:

١- صحيفة الأحرار يوم ٩/ ١٢/ ٢٠٠٤.

٢- صحيفة آفاق عربية يوم ١٦/ ١٢/ ٢٠٠٤.

١- ما نشر بصحيفة الأحرار فى ٩/ ١٢/ ٢٠٠٤

مهزلة فى مكتبة الإسكندرية

مؤتمر لإعادة النظر فى المناهج الدراسية وفقا لقانون معاداة السامية!

كتب هانى المكاوى:

بدأت ليلة أمس بمكتبة الإسكندرية فعاليات مؤتمر تطوير التعليم والذى يستمر لمدة ثلاثة أيام

رفضت إدارة المكتبة مشاركة محررى التعليم بالصحف لتغطية فعاليات المؤتمر فى سابقة خطيرة ودون إبداء أسباب بالرغم من اتصال المسئولين بوزارة التربية والتعليم بالصحفيين لدعوتهم للمشاركة بالمؤتمر إلا أن الوزارة عادت واعتذرت بناء على رغبة إدارة المكتبة.

أصر الدكتور إسماعيل سراج الدين مدير المكتبة أن تكون الدعوة شخصية جدا ولم يتم دعوة أى خبراء أو أساتذة تربية من المعروفين بميولهم الوطنية.

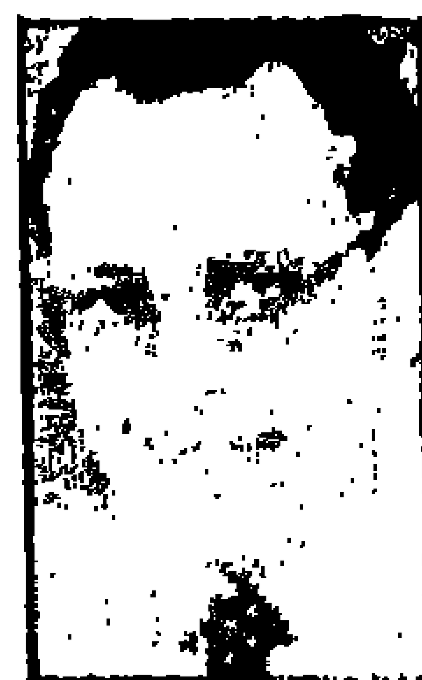
كشف مصدر مسئول بوزارة التربية والتعليم أن منع حضور الصحفيين والخبراء الوطنيين هدفه منع تسرب معلومات عن عملية تطوير التعليم فى المرحلة القادمة التى سوف تضع فى الاعتبار الإملاءات الأمريكية المطالبة بإعادة النظر فى المقررات الدراسية وفقا لقانون معاداة السامية الذى صدر بالولايات المتحدة مؤخرا.

وقال المصدر إنه طلب من المسئولين من قطاع التعليم العام بالوزارة الذين تمت دعوتهم فقط من قيادات الوزارة بخلاف الوزير أن يتم استغلال عملية تطوير المقررات الدراسية بحذف أى موضوعات أو آيات قرآنية أو أحاديث نبوية يمكن أن تشير للتاريخ الدامى لليهود.

٢- ما نشر بصحيفة آفاق عربية فى ١٦/ ١٢/ ٢٠٠٤

مؤتمر بالإسكندرية يطالب بإلغاء التعليم الأزهرى

الاسكندرية أحمد مخيمر



د. جمال الدبل

تاسعاً: القيود والمعوقات التى فرضت على قطاع المعاهد الأزهرية

فى دراسة قام بها الباحث الدكتور فتحى العراقى لنيل درجة الدكتوراه من كلية التربية بالأزهر عام ١٩٩٠ أثبت فيها أن **قانون التطوير رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١م قد واكبه ضعف فى التمويل وفساد فى التخطيط للمعاهد الأزهرية، مما أدى إلى أضرار ومشكلات بالغة.**

وتفصيل ذلك فيما يلى:

١- ضعف الإنفاق على المعاهد الأزهرية:

- أثبت الباحث أن توقف تمويل المعاهد الأزهرية عن طريق مال الأوقاف الخاصة بالأزهر، وتمويلها بميزانية هزيلة من الدولة عصف برسالة الأزهر الدولية.

- كما أشار إلى أن ميزانية المعاهد الأزهرية قد أدمجت مع ميزانية هيئات الأزهر الأخرى كمشيخة الأزهر، والمجلس الأعلى للأزهر، ومجمع البحوث الإسلامية، وغيرها. ولم يفرد للمعاهد الأزهرية ميزانية مستقلة. حيث أصبح بإمكان هذه الهيئات أن تسحب من الميزانية ولا تترك للمعاهد الأزهرية سوى القليل.

وإذا كانت ميزانية جامعة الأزهر قد استقلت بنفسها، فكان الواجب على قطاع المعاهد الأزهرية أن يستقل هو الآخر بميزانية.

● **وأشار أيضًا فى دراسته الميدانية ص١٨١ إلى أن وزارة الأوقاف تكاد تستولى على إيرادات أوقاف الأزهر كمصاريف إدارية. ولا يعرف الحجم الحقيقى لهذه** الأوقاف ولا إيراداتها السنوية. كما أن ميزانية الأزهر لا تتضمن أى بيانات عنها. ولا يوجد جهاز مالى وإدراى بالأزهر للإشراف على هذه الأوقاف، وتسجيل متحصلاتها، ووضع نظام يكفل صرفها فى مصارفها الموقوفة من أجلها. كما أن التفكير فى إنشاء هذا الجهاز مطروح بالأزهر منذ سنوات، ولكنه لم ينفذ حتى اليوم.

● **وهناك دليل آخر يشير إلى ضعف الإنفاق على المعاهد الأزهرية، ويتلخص هذا الدليل فى حرمان معلمى المعاهد الأزهرية بالمناطق النائية من الحصول على مقابل عن هذه الجهود غير العادية بواقع مائة جنيه شهريًا، وذلك لمدة عشرة أشهر كأقرانهم من معلمى مدارس التعليم العام بتلك المناطق النائية التى حددها قرار وزير التربية والتعليم رقم ٩٦ بتاريخ ٢٦/ ٥/ ٢٠٠٣** (انظر صورة هذا القرار بالوثيقة رقم ١٨٠).

وانظر أيضًا موافقة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة على أحقية معلمى الأزهر بالمناطق النائية فى الحصول على مقابل هذه الجهود غير العادية، وذلك (بالوثيقة رقم ١٨١). وقد مضى على ذلك أكثر من عامين، ورغم ذلك تصر وزارة المالية على عدم صرف هذا المقابل لمعلمى الأزهر.

وهناك أدلة أخرى على تضييع وزارة المالية لحقوق المعاهد الأزهرية مثل: عدم صرف مستحقات المعاهد الأزهرية فى طباعة الكتب الشرعية والعربية الخاصة بها، والتى تبلغ قيمتها ٢٥ مليون جنيه. حيث كان قد تأجل صرفها إلى العام المالى الجديد ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ ولكن للأسف صدرت الميزانية الجديدة دون أن تتضمن هذا المبلغ (انظر الوثيقة رقم ١٨٢).

٢- فساد التخطيط:

أ- أثبت الباحث (د. العراقى) عدم وجود سياسة مرسومة، أو تخطيط حقيقى لقانون تطوير الأزهر تجاه المعاهد الأزهرية، مما أدى إلى حرمان إدارة المعاهد الأزهرية من رسم سياستها وتطوير مناهجها.

حيث أشار إلى أن المادة (١٠) من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١م قد حددت مهمة الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية بأنها إشرافية وتوجيهية وإدارية. ولم يذكر أنها تخطيطية، إذ أوكل القانون للمجلس الأعلى للأزهر مهمة التخطيط. وكان الأولى أن يكون التخطيط والتطوير أحد المستويات الإدارية بالإدارة العامة للمعاهد الأزهرية. **وبخاصة وأن المجلس الأعلى للأزهر لم يقم بدوره فى التخطيط والتطوير للمعاهد الأزهرية إلا نادراً.** مما أدى إلى تفاقم المشاكل بقطاع المعاهد الأزهرية.

ب- وفى دراسة للدكتورة دلال ياسين، نشرتها مجلة التربية المعاصرة عدد يوليو ١٩٩٩:

أثبتت الباحثة أنه عند تطبيق القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الخاص بتطوير الأزهر، ظهرت صعوبات حالت دون تحقيق الهدف منه. حيث تأكد أن الجهود التى بذلت لتقريب الشقة بين نوعى التعليم العام والدينى جاءت على حساب التعليم الدينى بصورة تكاد تفقده خاصيته المتميزة.

فقد دلت إحصائيات العام الدراسى ٩٨/ ١٩٩٩ لنتائج طالبات كليات الدراسات الإنسانية، وكلية العلوم، على ارتفاع معدلات الهدر، **حيث بلغت نسبة الرسوب فى الفرقة الأولى اجتماع ٤, ٦١٪.**

- والفرقة الأولى عبرى ٤, ٩٢٪.
- والفرقة الأولى فارسى ٨, ٨٧٪.
- والفرقة الأولى بكلية العلوم ٥, ٦٦ للشعبة العامة و ٢, ٥٠٪ لشعبة البيولوجى.
- و١٦, ٧٦٪ بالفرقة الرابعة بقسم علم النفس.
- ٨٣٪ بقسم الحيوان.

وهكذا.. والمسئولية هنا لا تقع على الجامعة فقط، فمن المعروف أن مستوى الطالب الجامعى هو محصلة لمراحل التعليم قبل الجامعى.

ولعلاج ذلك اقترحت الباحثة ما يلى:

١ - تخصيص شعبة للعلوم الدينية، بجانب شعبة الأدبى والعلمى والرياضيات، تتخصص فى العلوم الإسلامية، مع الارتفاع بالكم الثقافى للشعبة الأدبية الحالية.

فمن المتوقع أن يكون توجيه طلاب الشعبة الدينية إلى الكليات ذات التخصصات الإسلامية أجدى من طلاب الشعبة الأدبية الحالية. بدليل أنه عند توجيه سؤال إلى طالبات العينة التى أجريت عليها الدراسة بكلية الدراسات الإسلامية وهو: «إذا تم تخصيص شعبة للعلوم الدينية فى التعليم الثانوى الأزهرى بجانب الشعب الأخرى.. هل تفضلين الالتحاق بها؟» **وقد أسفرت إجابات طالبات العينة عن موافقة ٨٠٪ من الطالبات.**

٢- إلغاء التشعيب من الصفوف الأولى بالتعليم الثانوى الأزهرى، لتهيئة الطلاب لمزيد من التعليم العام. لأن الأخذ بالتخصص الضيق لم يعد من الاتجاهات المرغوب فيها فى عصر المعلومات. (الذى يتطلب تأجيل التخصص إلى مراحل متقدمة من الدراسة، ليتمكن الطالب من تكوين إطار ثقافى عام متسع ييسر له ملاحقة التغييرات العلمية).

مستندات القسم الثانى: (الموضوع الأول)

الوثيقة رقم ٧٣- صورة تعليمات مؤرخة فى ١٤/ ٩/ ١٩٨٦ بتخفيض سن القبول بالصف الأول الابتدائى إلى خمس سنوات ناقصة كسور الشهر، وتخفيض سن القبول بالصف الأول الإعدادى إلى عشر سنوات وستة أشهر ناقصة كسور الشهر، تيسيراً على المتقدمين .

الوثيقة رقم ٧٤- صورة كشف يبين سن القبول فى العام الدراسى ٩١/ ١٩٩٢. بدءًا من سن خمس سنوات وشهرين وواحد وعشرين يومًا.

الوثيقة رقم ٧٥- صورة قرار شيخ الأزهر رقم ٣٣٧ لسنة ٩٨. بألا يقل سن المتقدم عن ٦ سنوات، مع التجاوز فى حدود ثلاثة أشهر بموافقة رئيس قطاع المعاهد الأزهرية، وموافقة شيخ الأزهر فيما زاد أو نقص. مع شرط وجود أماكن. ولكن هذا القرار لم يطبق.

الوثيقة رقم ٧٦- صورة من تقرير المجالس القومية المتخصصة، عن رفع سن القبول بالمعاهد الابتدائية، وأنه مخالف للقانون، وأنه السبب فى خلو مائة وسبعين معهدًا أزهريًا من تلاميذ الصف الأول الابتدائى عام ٩٨/ ١٩٩٩.

الوثيقة رقم ٧٧- صورة بيان إحصائى من قطاع المعاهد الأزهرية، يظهر فيه الانخفاض الحاد فى أعداد المقبولين عام ٩٨/ ١٩٩٩. وهو العام الذى تم فيه رفع سن القبول، حيث يتضح أن مجموع طلاب الصف الأول الابتدائى ١٠٥٠٣٩ طالبًا، بينما طلاب الصف الثانى ١٣٥٥٧٤ طالبًا بفارق ٣٠٥٣٥ طالبًا، فى حين أن المفروض هو زيادة عدد طلاب الصف الأول عن الثانى، لازدياد عدد المقبولين فى كل عام، وهذا العدد يمثل الطلاب الذين تحولوا إلى التعليم العام، هربًا من رفع سن القبول بالأزهر. وهو يمثل ٢٨٪ من عدد طلاب الصف الأول.

الوثيقة رقم ٧٨- صورة بيان إحصائى صادر من قطاع المعاهد الأزهرية عام ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ يبين مدى الانخفاض فى أعداد الطلاب بالصفوف الابتدائية الأربع الأولى بسبب رفع سن القبول.

الوثيقة رقم ٧٩- وهى صورة من تعليمات صدرت فى ٢٢/ ١٠/ ١٩٩٧ بألا يقل سن المتقدم إلى الصف الأول الابتدائى عن ست سنوات. وعدم انفراد أى منطقة بالاستثناء من هذا الشرط. وتجدد التنبيه على ذلك بتاريخ ٩/ ٦/ ١٩٩٩. كما هو واضح بالوثيقة. أى أنه ليس من الحقيقة فى شىء ما قيل من أن خطاب السيد وزير التربية والتعليم كان هو السبب فى صدور قرار رفع سن القبول بالأزهر. لأن تاريخ هذا الخطاب لاحق على تاريخ هذه الوثيقة رقم (٧٩).

الوثيقة رقم٨٠- وهى عبارة عن صورة القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٩، الذى يبيح لوزير التعليم قبول أطفال سن خمس سنوات ونصف، فى حالة وجود أماكن شاغرة.

الوثيقة رقم ٨١- وهى عبارة عن خطاب الدكتور وزير التربية و التعليم، الموجه إلى فضيلة شيخ الأزهر، والذى يدعى فيه السيد الوزير بأنه لا يقبل بمدارس التعليم العام طلابًا ممن يقل سنهم عن ست سنوات. فى حين أن ادعاء سيادته هذا غير حقيقى لأن القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٩ المشار إليه يبيح لسيادته قبول سن الخامسة والنصف. (انظر الوثيقة رقم ٨٠).

الوثيقة رقم ٨٢- وهى عبارة عن صورة من حكم المحكمة الإدارية العليا فى القضية رقم ٥٠٣٩ لسنة ٤٦ ق.ع فى جلسة ٢٠/ ٢/ ٢٠٠٠ بوقف تنفيذ قرار إدارة الأزهر بعدم قبول طالبة سنها فى حدود مدة التجاوز المسموح بها لرئيس قطاع المعاهد الأزهرية، مع توافر الشروط الأخرى الواردة فى القرار ٣٣٧ لسنة ١٩٩٨.

الوثائق من رقم ٨٣ إلى ٨٩- وهىَ سبع صور لشكاوى من أولياء الأمور، يطلبون المساواة فى سن القبول بين الأزهر ووزارة التربية والتعليم، ومقالات لعلماء الأزهر، وتحقيقات صحفية، تؤكد جميعها الآثار الخطيرة لقرار رفع سن القبول على مسيرة التعليم الأزهرى.

الوثيقة رقم ٩٠- صورة من كتاب مرسل من الدكتور رئيس لجنة التعليم بمجلس الشعب، إلى رئيس المجلس، يخبره فيه عن إجماع الحاضرين فى اجتماع اللجنة يوم ٤/ ٢/ ٢٠٠١، بما فيهم مندوبو الأزهر، على ضرورة النزول بسن القبول بالأزهر تطبيقًا للقانون، ويطلب مخاطبة شيخ الأزهر لتنفيذ توصية الجنة.

الوثيقة رقم ٩١- صورة من كتـاب السيد الدكتور رئيس مجلس الشـعب إلى فضيلة شيخ الأزهر، لاتخاذ اللازم نحو توصية لجنة التعليم السابقة.

الوثيقة رقم ٩٢- صورة من توصـية لجنة الرد على بيـان الحكومة فى دورة ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ فى مجال التعليم الأزهرى، حيث تشير إلى ما يعانيه الأزهر من إحجام الطلاب عن الالتحاق به بعد رفع سن القبول، وأن الإحصاءات الصادرة عام ١٩٩٩ توضح خلو ١٧٠ معهدًا ابتدائيًا أزهريًا من تلامـيذ الصف الأول الابتدائى، وأن من شأن ذلك التأثير على تدفق الطلاب فى المراحل التعليمية التالية.

الوثيقة رقم ٩٣- صورة من تعليمـات فضيلة شيخ الأزهر المخـالفة للمادة (٥٨) من اللائحة التنفـيذية للقانون ١٠٣ لـسنة ١٩٦١، والخاصة برفع سن القـبول للصف الأول الإعـدادى الأزهرى إلى سن ١٢ سنة للمـتـقـدمين من طلاب الكتـاتيب. ورفع درجـة نجاحـهم فى حفظ القـرآن الكريم إلى ٧٥٪ بعـد أن كانت ٥٠٪ من قـبل عام ٢٠٠٠. وتشكيل لجان خاصة لاختبارهم بهدف التـضييق عليهم. فى حين يتم اختبار أقرانهم من طلاب الصف السادس الابتـدائى الأزهرى فى لجان عامة. مما يتعـارض مع القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١والدستور فى المادة رقم (٤٠).

الوثيقة رقم ٩٤- صورة قرار شيخ الأزهر المؤرخ فى ٥/ ٢/ ١٩٨٩. والخاص بإلغاء امتـحان القـبول للصـف الأول الإعدادى الأزهرى. مما كـان سيمـثل الضـربة القاضـية للكتاتيب ولكن الأزهر رجع عنه.

الوثيقة رقم ٩٥- وهى عبـارة عن صورة القرار الصـادر فى ٢١/ ٨/ ١٩٨٩. والخاص بعودة مـسابقة القبـول للصف الأول الإعدادى. وقد صدر هذا القـرار بعد ثورة الناس على القرار السابق، الذى كان سيحرم أطفال الكتاتيب من الالتحاق بالمعاهد الإعدادية الأزهرية.

الوثيقة رقم ٩٦- صورة قرار اللجنـة الخاصة المكلفة من مجلس الـشعب بإعداد الرد على بيان الحكومة. وتوصـيتها بتخفيض سن القـبول للصف الأول الإعدادى الأزهرى، للطلاب المتفوقين فى حفظ كتاب الله. إعمالاً للمادة ٨٤ من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١. ولكن إدارة الأزهر لم تأخذ بهـذه التوصيـة. وضربت بها عـرض الحائط بما لا يليق مع المجلس الموقر.

الوثيقة رقم ٩٧– وهى عبارة عن صورة تعليمات شيخ الأزهر الصادرة فى ١/ ٧/ ١٩٩٦. ومثبت بها أن درجة النجاح فى حفظ القرآن الكريم هى ٥٠٪ فقط لطلاب الصف السادس الابتدائى الأزهرى. وأيضًا لطلاب الكتاتيب المتقدمين لمسابقة الصف الأول الإعدادى. وهذا بخلاف ما صار عليه الحال اليوم، حيث إن نسبة ٥٠٪ المشار إليها أصبحت قاصرة على طلاب الصف السادس الابتدائى الأزهرى. أما طلاب الكتاتيب المتقدمون للمسابقة فيشترط حصولهم على نسبة ٧٥٪. وهذا ظلم لطلاب الكتاتيب. ويتعارض مع القانون ١٠٣لسنة ١٩٦١ كما يتعارض مع الدستور فى المادة رقم (٤٠).

الوثيقة رقم ٩٨– وهى عبارة عن صورة لتعليمات فضيلة شيخ الأزهر بتاريخ ١/ ٧/ ٢٠٠١. الخاصة برفع درجة النجاح فى حفظ القرآن الكريم إلى ٧٥٪ بالنسبة لطلاب التعليم العام الراغبين فى التحويل إلى المعاهد الأزهرية بالمخالفة للقانون (انظر البند رابعًا) من هذه الوثيقة.

الوثيقة رقم ٩٩– صورة شكوى ولى أمر الطالبة/ شروق مصطفى السيد غريب، من عدم تحويل ابنته من مدرسة الجيل المسلم الخاصة الابتدائية بطنطا، إلى معهد الجيل الصالح الخاص الأزهرى بسملا مركز قطور غربية، إلا بعد دفع ٥٠٠ جنيه مصرى كتبرع مقابل قبول التحويل وذلك مما يصد الناس على التحويل إلى الأزهر.

الوثيقة رقم ١٠٠– صورة كتاب أمين عام مجلس الوزراء إلى فضيلة شيخ الأزهر يخبره فيه أن الأستاذ الدكتور/ رئيس مجلس الوزراء وافق على تحويل طلاب التعليم العام إلى الأزهر دون دفع تبرعات إجبارية، ومراعاة ذلك مستقبلاً، وبالرغم من ذلك فقد صمم الأزهر على تقاضى التبرع الإجبارى من ولى أمر الطالبة المذكورة فى البند السابق، وأمر بحفظ تأشيرة رئيس الوزراء.

الوثيقة رقم ١٠١– وهى عبارة عن طلب تحويل طالب من الأزهر إلى التعليم العام. فتأمل تأشيرة رئيس قطاع المعاهد التى يوافق فيها على التحويل، بشرط أخذ إقرار عليه بعدم العودة إلى الأزهر مرة ثانية. مما يخالف المادة (٨٨) من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١.

الوثيقة رقم ١٠٢- وهى عبارة عن تعليمـات صادرة عن قطاع المعاهد الأزهرية، تحد من عدد فصول المعاهد الأزهرية، التى تفتح جديداً. حيث تضع حداً أقصى عبارة عن فصلين دراسيين لكل صف دراسى بكل معهد جديد.

الوثيقة رقم ١٠٣- وهى عبارة عن خطاب موجه إلى رئيس قطاع المعاهد الأزهرية من الإدارة العامة للشئون المالية بالأزهر (إدارة الميزانية) يبين تكلفة الطالب الأزهرى فتأمل كيف أنها أقل بكثير من تكلفة طالب التعليم العام.

الوثيقة رقم ١٠٤، ١٠٥- وهى عبارة عن تقرير الأزهر حول المبانى الأزهرية التى أضيرت بالزلزال عام ١٩٩٢. وما تم إصلاحه منها، وما لا يتم. وكيف أنه بقى الكثير والكثير من التكاليف. وهو ما لم يحدث مثله مع مدارس وزارة التربية والتعليم التى أضيرت بالزلزال.

الوثيقة رقم ١٠٦- وهى عبارة عن تقرير المجالس القومية المتخصصة لعام ١٩٩٩. عن حجم المبالغ التى نحتاجها لترميم المعاهد الأزهرية التى أضيرت بسبب زالزال عام ١٩٩٢، والتى تبلغ ٣٤٧ مليون جنيه.

الوثائق من رقم ١٠٧ إلى رقم ١١٠- وهى تعبر عما آلت إليه حال أبنية المعاهد الأزهرية من تردى ودمار.

الوثيقة رقم ١١١- وهى عبارة عن صورة توصية المجالس القومية المتخصصة حول نقص الرعاية الصحية لطلاب المعاهد الأزهرية.

الوثيقة رقم ١١٢- وهى تعبر عن عدم استجابة الأزهر لليتامى والفقراء من طلابه الذين يطالبون بإعفائهم من دفع المصروفات، أسوة بما تفعله وزارة التربية والتعليم مع أقرانهم الأيتام.

الوثيقة رقم ١١٣- وهى عبارة عن شكوى مقدمة لصحيفة اللواء الإسلامى تحت عنوان (أين الرأفة باليتيم فى دفع المصروفات) بالأزهر.

الوثيقة رقم ١١٤- وهى عبارة عن مقال نشر بصحيفة آفاق عربية يطالب بمساواة أيتام الأزهر بأيتام التعليم العام.

الوثيـقة رقم ١١٥- وهى صورة لقـرار صدر حـول تحويل المعاهد الأزهـرية العادية المجانية إلى معاهد أزهرية نموذجية بمصروفات. مما يتعارض مع القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الذى ينص على مجانية التعليم الأزهرى.

الوثيـقة رقم ١١٦- تعبـر عن أوقاف الأزهر المنهوبـة. كما تدين عـملية استـخدام إعانات أصـحاب الكتـاتيب الفقـراء فى ترميم المعـاهد الأزهرية. واعتبـار هذا من أهم أسباب القضاء على الكتاتيب.

الوثيقة رقم ١١٧- وهى عبارة عـن ميزانية الأزهر من أوقافـه عام ٦٢/ ١٩٦٣ بكل تفصيلاتها وهى مدونة فى عدد ١٩ صفحة نضعها أمام لجنة حصر أوقاف الأزهر التى لم تنته من عملها حتى اليوم. بالرغم من مضى حوالى أربع سنوات على بدء عملها.

الوثيقة رقم ١١٨- وهى عبـارة عن سؤال مـوجه إلى الدكتـور فتـحى سرور رئيس مجلس الشعب عـما تم بخـصوص قـرار المجلس فى عـودة أوقاف الأزهر بعـد غيـاب خمـسين عامًـا. والذى صـدرت الموافقـة عليه من لجنة الاقـتراحـات والشكاوى بمجلس الشعب بتاريخ ٢٧/ ٥/ ٢٠٠٣، ولكن للأسف لم تنفذه وزارة الأوقاف حتى الآن.

الوثيقة رقم ١١٩- وهى عبارة عن صـورة حكم صادر من محكمـة القضاء الإدارى بوقف تنفيذ قرار الأزهر بعدم الترخيص لمعهد الجيل الصالح الأزهرى الخاص بسبب عدم موافـقة الأمن، وجـاء حكم المحكمة بخـلاف ذلك حيث رأت أن حـرمان المدعـية من الترخيص يصيبها بأضرار يتعذر تداركها كما جاء فى منطوق الحكم.

الوثيقة رقم ١٢٠- وهى عبارة عن صورة خطاب مـوجه إلى مدير عام أمن الأزهر لاستطلاع رأى الجـهات الأمنية، فى التـرخيص لمعهـد الجيل الصالح الأزهرى بناحـية سمـلا مركز قطور محـافظة الغربية، الذى انتـهى بالرفض ولكن القضاء أنصـفه (انظر الوثيقة رقم ١١٩).

الوثيقة رقم ١٢١- وهى عبارة عن اللائحة الجديدة للمعاهد الأزهرية الخاصة. وتتضمن بنودها ثمانى مخالفات للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١. وكل هذه المخالفات ليست إلا عوائق أمام راغبى إنشاء معاهد أزهرية خاصة، وهى مما يحد من التوسع فى هذا النوع من المعاهد. وما يتعارض مع القانون والدستور الذى يقول بتكافؤ الفرص بين التعليم الأزهرى والتعليم العام.

الوثيقة رقم ١٢٢- وهى عبارة عن صورة من ميزانية الأزهر (الباب الثانى - بند إعانات للغير) حيث إن السطر الأول منها ينص على (إعانات المعاهد الحرة وقدره ١٥٠٠ جنيه).

الوثيقة رقم ١٢٣- وهى عبارة عن صور كشوف بأسماء المدارس الكاثولكية الخاصة، التابعة للديلسال على مستوى الجمهورية. توضح بأن عددها ١٦٦ مدرسة. وجميعها غير مكبلة بالقيود المجحفة والمخالفة للقانون التى فرضت على المعاهد الأزهرية الخاصة. فأين تكافؤ الفرص؟

الوثيقة رقم ١٢٤ و١٢٥- وهى عبارة عما نشر عن حادث انهيار معهد د. محمد سيد طنطاوى الأزهرى ببورسعيد الذى لم يمض على بنائه أكثر من عام ونصف.

الوثيقة رقم ١٢٦- وهى عبارة عن تقرير للجهاز المركزى للمحاسبات عن المخالفات المالية الجسيمة فى عملية إنشاء معهد شها الأزهرى بالمنصورة.

الوثيقة رقم ١٢٧- وهى عبارة عما نشر عن إهدار المال العام فى عملية ترميم معهد سنجرج الأزهرى بمركز ملوى، الذى لم يمض على بنائه أكثر من عام ونصف.

الوثيقة رقم ١٢٨- وهى عبارة عما نشر عن معهد قرية الزنيقه بقنا التى بدأ العمل في إنشائه منذ عام ١٩٩٧ ولم ينته العمل فيه بعد.

الوثيقة رقم ١٢٩- وهى عبارة عما نشر عن تحويل معاهد أزهرية إلى مكاتب إدارية بالمخالفة لشرط المتبرعين. مثل معهد مدينة كوم حمادة بمحافظة البحيرة.

الوثيقة رقم ١٣٠- وهى عبارة عما نشر عن أكبر معاهد القراءات بمصر وما يعانيه من إهمال فى الآونة الأخيرة.

الوثيقة رقم ١٣١- وهى عبارة عن تحقيق صحفى لجريدة الوفد عن ظاهرة تراجع عدد الكتاتيب. وتضافر المشاكل التى صارت تتهدد معاهد التعليم الأزهرى.

الوثيقة رقم ١٣٢- وهى عبارة عما نشر عن قرار منع الطالبات المنتقبات من دخول المعاهد الأزهرية وسلبياته فى الوقت الحالى.

مجموعة وثائق رقم ١٣٢ مكرر: وهى عبارة عن مجموعة الوثائق الخاصة بقرار مجلس المحافظين رقم ٢ فى ٢٢/ ٥/ ٢٠٠٤ الخاص بإلغاء المعاهد الأزهرية وتداعياته وعددها ١٧ صفحة.

الموضوع الثانى

محاولات التفكيك والانكماش وفرض التصفية والإغلاق على جامعة الأزهر

الموضوع الثانى
محاولات التفكيك والانكماش وفرض التصفية والإغلاق على جامعة الأزهر

يتحدث هذا الموضوع عن :

أولاً: الشواهد والأدلة على وجود جهات وتوجهات تعمل من داخل جامعة الأزهر وخارجها، على تفكيك وانكماش بل وتصفية هذه الجامعة.

ثانياً: خطة الحكومة فى تفكيك وتصفية جامعة الأزهر.

ثالثاً: القيود والمعوقات التى فرضت على جامعة الأزهر.

وفيما يلى تفصيل ذلك:

أولاً: الشواهد والأدلة على وجود جهات وتوجهات تعمل على تفكيك وتصفية جامعة الأزهر

١- الخطاب الموجه من رئيس الوزراء إلى رئيس جامعة الأزهر، والذى يشكره فيه على موافقته على تأجيل فتح كليات أزهرية جديدة، باستثناء الكليات التطبيقية.

وقد تأشر على هذا الخطاب بعبارة «هام جداً وعاجل» وهو مؤرخ فى ٤/ ١/ ٢٠٠٤ (انظر صورة هذا الخطاب بالوثيقة رقم ١٣٣).

مع ملاحظة: أن الاستثناء الخاص بالكليات التطبيقية قد وضع لمجرد ذر الرماد فى العيون، مما سنوضحه بعد قليل.

٢- البيان المكتوب الذى قدمه رئيس جامعة الأزهر إلى لجنة التعليم بمجلس الشعب فى شهر فبراير ٢٠٠٤.

حيث ورد فيه عبارة «انكماش الكليات الأزهرية لمواجهة عجز الاعتمادات المالية المخصصة لجامعة الأزهر». وورد فيه أيضاً أن هذا العجز لا مثيل له فى الجامعات المصرية الأخرى. ويطالب بالمساواة. (انظر صورة هذا البيان بالوثيقة رقم ١٣٤).

٣- قرار تشكيل لجنة من مجلس الوزراء لتقويم الكليات الأزهرية، وإغلاق أي كلية لم تستكمل كل مقومات العملية التعليمية:

وقد صدر هذا القرار بحجة وقف استنزاف موارد جامعة الأزهر، وهذه الحجة غير صحيحة، ومخالفة للقانون والدستور.

وفيما يلى صورة ما نشر حول هذا الموضوع بصحيفة الحياة يوم ٢٠٠٤/٧/٥ تحت عنوان «أزمة بين الحكومة والأزهر» فتأمله وبخاصة الفقرة الأخيرة منه:

أزمة بين الحكومة والأزهر

بسبب وقف بناء مدارس دينية

برزت أزمة حادة بين الحكومة المصرية والأزهر بسبب قرار مجلس المحافظين يوم ٦/٣٠ الماضي وقف بناء معاهد أزهرية جديدة ووضع بعض المدارس والمعاهد الأزهرية تحت وزارة التعليم.

واعترض علماء في الأزهر على القرار، ورأى بعضهم أنه جاء استجابة "لضغوط أمريكية". لكن وزير الأوقاف الدكتور حمدي زقزوق قال إن قرارات عدة صدرت في شأن تنظيم بناء المعاهد الدينية الأزهرية والمساجد في آن"، مؤكداً أن تلك الإجراءات تهدف إلى إضفاء الموضوعية ومراعاة التوزيع الديموغرافي والضوابط والمعايير العامة.

ونفى زقزوق وجود أي ضغوط من دول خارجية أدت إلى ذلك القرار، وقال: "كان في مصر قبل ٥٠ عاماً نحو عشرة معاهد دينية وثلاث كليات أزهرية فقط. ويوجد اليوم نحو ستة آلاف معهد أزهري يضم مليون وربع مليون طالب وطالبة وسبعين كلية أزهرية موزعة على أنحاء مصر".

لكن القرار أثار ضجة في أوساط علماء وأساتذة وطلاب الأزهر على رغم النفي المستمر من شيخ الأزهر الدكتور محمد سيد طنطاوي ووزير الأوقاف وجود ضغوط خارجية على المؤسسات الدينية.

وقالت مصادر في الأزهر إن "محاولات جرت للتكتم على القرار لتفادي إثارة الرأي العام، إلا أن إرسال وزارة التنمية المحلية نص القرار الحكومي الذي يتضمن عشرة بنود إلى مسئولي الأزهر جعل التعتيم عليه أو نفي صدوره أمراً غير مجد".

وشملت أهم بنود القرار، عدم الترخيص ببناء أي مسجد أو معهد أزهري إلا بعد الحصول على موافقات مسبقة وتحت إشراف الجهات المعنية، وأن يكون الأصل في التعامل مع المباني المشيدة من دون ترخيص إزالتها واتخاذ الإجراءات القانونية حيالها، واتخاذ المحافظين اللازم لوقف استكمالها وحظر توصيل المرافق لها، والبحث في إمكان الاستفادة من المباني التي لم تأخذ شكل المساجد كالزوايا في مشاريع تفيد المجتمع مثل مراكز لمحو الأمية.

لكن البند الصارم والصريح الذي أثار غضب الأزهريين تعلق بعدم الترخيص لبناء أي معاهد أزهرية جديدة. وزاد القلق بعدما صرح الدكتور أحمد الطيب في حوار مع إحدى الصحف الدينية الأسبوع الماضي بأن لجنة من مجلس الوزراء ستقوّم قريبا كل الكليات التابعة لجامعة الأزهر وتتولى إغلاق أي كلية لم تستكمل فيها كل مقومات العملية التعليمية "لأن هذه الكليات تمثل استنزافاً لموارد الجامعة".

الحياة ص٤ ٢٠٠٤/٧/٥

ونحن نتساءل:

• لماذا خص مجلس الوزراء جامعة الأزهر وحدها بهذا الإجراء (التقويم ثم الإغلاق) من دون باقى الجامعات المصرية الأخرى، وبالمخالفة للقانون والدستور؟

• ولماذا جاء هذا القرار بعد أن قامت الحكومة بخفض نصيب جامعة الأزهر من ميزانية الدولة إلى حوالى نصف نصيب مثيلاتها من الجامعات المصرية الأخرى؟

• ومن الذى أعطى لمجلس الوزراء سلطة إغلاق الكليات الأزهرية من خلف ظهر المجلس الأعلى للأزهر، وبالمخالفة للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ فى المادة رقم (١٠) التى تنص على «أن المجلس الأعلى للأزهر هو المختص بالتخطيط، ورسم السياسة التعليمية التى تسير عليها جامعة الأزهر، والنظر فى كل مشروع قانون، أو قرار جمهورى يتعلق بأى شأن من شئون الأزهر» انتهى.

٤- التوقف عن فتح كليات أزهرية جديدة منذ عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣:

وذلك فى الوقت الذى زاد فيه عدد الكليات فى الجامعات المصرية الأخرى فى السنوات العشر الأخيرة بمقدار ٢٧٨ كلية أى بمعدل ٢٨ كلية كل عام. (انظر الوثيقة التالية) وهى عبارة عن جدول إحصائى مقدم من وزير التعليم العالى إلى لجنة التعليم بمجلس الشعب فى ٢٠٠٥/١/٩.

رفع القدرة الاستيعابية لمنظومة التعليم العالي

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤشرات التطور الكمي والكيفي في الجامعات الحكومية

السنوات / البيان	1994/93	2004/03
عدد الجامعات	12+ 8 فروع	12+ 8 فروع
عدد الكليات	202	278
جملة هيئة التدريس ومعاونيهم	38 840	65 062
عدد المقيدين بمرحلة الليسانس والبكالوريوس	520 000	1 252 000
عدد المقيدين بمرحلة الدراسات العليا	100 808	162 700
موازنات الجامعات(بالمليون جنيه)	2 180	5 984
نصيب الطالب من الموازنة (بالجنيه)*	5 026 *	6 333 *
عدد المقيدين بالمدن الجامعية	62 667	121 619

• محسوبا على أساس عدد الطلاب المنتظمين

الإتاحة ورفع القدرة الاستيعابية. لجنة التعليم. مجلس الشعب — 9/1/2005

فأين هذا الكرم على الجامعات المصرية العامة من قرار وقف فتح كليات أزهرية جديدة منذ عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ حيث ورد فى إحصاء عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ أن عدد الكليات الأزهرية، بلغ ٦٠ كلية، وأربعة فروع كليات؛ وهو نفس العدد الذى كان موجوداً فى إحصاء عام ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ دون أى زيادة، فى حين زاد عدد الطلاب بمقدار ١٤٣١٢ طالبا وطالبة عن العام الذى قبله.

وقد أدى ذلك إلى ازدحـام المدرجات بالطلاب، لدرجة أن كلية تربيـة الأزهر بالقاهرة التى صممت لقبول ٤ آلاف طالب يوجد بها الآن ٢٥ ألف طالب.

٥- ما نشر على لسان الأستاذ الدكتور وزير التعليم العالى بصحيفة «المصرى اليوم» بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/١٣ تحت عنوان: «قانون شامل للتعليم العالى ودمج الأزهر فى التطوير».

حيث ذكر أن «رئيس جامعة الأزهر سيصبح فى القانون الجديد عضواً بالمجلس الأعلى للجامعات. وأن جامعة الأزهر سوف تتبع وزير التعليم العالى بدلاً من تبعيتها للسيد رئيس الجمهورية». وفيما يلى صورة هذه الوثيقة:

قانون شامل للتعليم العالى ودمج «الأزهر» فى التطوير

أكد الدكتور عمرو عزت سلامة، وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى، البدء فى إعداد قانون شامل للتعليم العالى، بكل مجالاته ونوعياته «حكومى وخاص وأهلى»، وأنه بمجرد الانتهاء منه سيتم استطلاع أراء أعضاء هيئة التدريس فى جوانب القانون المختلفة. وأشار الوزير خلال لقائه مساء أمس الأول، مع رؤساء وممثلى أندية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، إلى وجود ٦ آليات لتنفيذ الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم العالى.

وأوضح سلامة، أنه اتفق مع الدكتور أحمد الخطيب، رئيس جامعة الأزهر، على إدماج جامعة الأزهر فى مشروعات تطوير التعليم العالى وإضافة عضوية رئيس الجامعة فى المجلس الأعلى للجامعات، والتى أتاحت تحقيق التنسيق والتكامل بين جامعة الأزهر وبقية الجامعات الحكومية.

(طالع ص ٢)

سلامة: إعداد قانون شامل للتعليم العالى بكل أنواعه

إدماج «الأزهر» فى المشروعات.. وإضافة عضويتها للمجلس الأعلى للجامعات

٦ آليات لتنفيذ استراتيجية التطوير وترجمتها لبرامج محددة

أعلن الدكتور عمرو عزت سلامة، وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى، عن البدء فى إعداد قانون شامل للتعليم العالى بكل مجالاته ونوعياته «حكومى وخاص وأهلى»، مشيراً إلى أنه بمجرد الانتهاء من مشروع القانون سيتم عرضه على مجالس الجامعات ونوادى هيئات التدريس، واستطلاع آراء أعضاء هيئة التدريس فى جوانبه المختلفة.

وأوضح الوزير خلال لقائه مساء أمس الأول رؤساء وممثلى أندية أعضاء هيئات التدريس فى الجامعات، أن الآليات الست لتنفيذ الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم العالى قد تم ترجمتها إلى مجموعة من البنود والبرامج الفرعية تقوم مجموعة لجان عمل الآن بإعداد الهيكل الأساسى لكل برنامج منها، لافتاً إلى تشكيل اللجنة المشكلة لدراسة آليات توحيد أسس التعامل فى بعض الأمور المتعلقة بالجوانب المالية بين الجامعات.

وأضاف أنه اتفق مع الدكتور أحمد الطيب، رئيس جامعة الأزهر، على إدماج جامعة الأزهر فى مشروعات تطوير التعليم العالى، إضافة إلى عضوية رئيس الجامعة فى المجلس الأعلى للجامعات لتحقيق التنسيق والتكامل بين جامعة الأزهر وباقى الجامعات الحكومية.

وطرح د. عمرو برنامج الوزارة لتطوير منظومة التعليم العالى والبحث العلمى الذى أقره مجلس الوزراء، حيث إن هناك استراتيجية متكاملة تم وضعها للتطوير فى المرحلة المقبلة، وبرامج وخطط تنفيذية لها بما يضمن تحقيق التطوير المنشود.


د. عمرو سلامة

وشدد على ضرورة الالتزام بمسؤوليات وحقوق أعضاء هيئة التدريس، سواء التعليمية أو الثقافية أو الاجتماعية، مؤكداً حق عضو هيئة التدريس فى أن توفر له الحرية الكاملة فى أداء عمله بدون قيود، وكذلك الآليات التى تكفل له تطوير وتنمية قدراته بشكل مستمر، ورعايته اجتماعيا وصحيا وماديا.

وحث الوزير على مناقشات وآراء رؤساء أندية أعضاء هيئة التدريس، بالتأكيد تفهم الوزارة الكامل لأوضاع الأساتذة فوق سن السبعين، مؤكداً على صلاحية المجلس الأعلى للجامعات فى توزيع الأعباء على الأساتذة، وعلاجهم وأسرهم على نفقة الجامعات.

ومن جانبه، طالب الدكتور عادل عبدالجواد، رئيس نادى أعضاء هيئة تدريس جامعة القاهرة، بتعديل بعض اللوائح والقوانين بحيث تعطى للجامعات المرونة والقدرة على التحرك للإفادة من مواردها الذاتية لتحسين أوضاع هيئات التدريس، منتقداً التطبيق السىء للقانون ٨٣ لسنة ٢٠٠٠ فى بعض الكليات.

وعرض الدكتور عمرو دراج، نائب رئيس مجلس إدارة نادى أعضاء هيئة تدريس جامعة القاهرة، للمحاور العامة لخطة النادى للمساهمة فى تطوير منظومة التعليم العالى فى مصر، والتى تتمثل فى توسيع دائرة المشاركة وتكوين رأى عام عريض بين أعضاء هيئة التدريس لمساندة وتفعيل هذه الاستراتيجيات.

وقد رد فضيلة شيخ الأزهر فى نفس الصحيفة يوم ٢٩/ ١٠/ ٢٠٠٤ تحت عنوان «طنطاوى: نرفض التدخل فى استقلال جامعة الأزهر انظر الوثيقة رقم (١٧٩ مكرر).

فهل يرضى أحد أن ينزل مستوى تبعية جامعة الأزهر من مستوى إشراف رئيس الجمهورية إلى مستوى إشراف وزير التعليم العالى، (بالرغم من أن الأزهر يعد جامعة عالمية). هذا فى الوقت الذى صُعِّد فيه مستوى تبعية مكتبة الإسكندرية إلى مستوى التبعية لرئيس الجمهورية فى حين كان يكفيها أن تتبع وزيراً أو حتى مديراً؟

كما سيتحول الإشراف على جامعة الأزهر من المجلس الأعلى للأزهر إلى المجلس الأعلى للجامعات.

ونحن نقول:

إن كان هذا الخبر صحيحاً فإن فيه المخالفات القانونية التالية:

أ) مخالفته للمادة رقم (١) من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الخاص بتنظيم الأزهر، والتى تنص على «تبعية الأزهر للسيد رئيس الجمهورية» انتهى النص.

ب) مخالفته للمادة (١٠) من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه، والتى تنص على أن «المجلس الأعلى للأزهر هو المختص بالتخطيط، ورسم السياسة التعليمية التى تسير عليها جامعة الأزهر، والنظر فى كل مشروع قانون أو قرار جمهورى يتعلق بأى شأن من شئون الأزهر» انتهى.

فكيف قرر السيد وزير التعليم العالى ما قرره بخصوص جامعة الأزهر، ومن خلف ظهر المجلس الأعلى للأزهر الذى يرأسه فضيلة شيخ الأزهر.

كما ذكر بالصحيفة أن المبرر لإعداد قانون دمج جامعة الأزهر فى وزارة التعليم العالى (المقترح من وزير التعليم العالى) هو تحقيق التنسيق والتكامل بين جامعة الأزهر وبقية الجامعات المصرية.

ونحن نقول: إن كان هذا الخبر صحيحا ففيه من المغالطات ما يلى:

أ) تجاهل الأستاذ الدكتور وزير التعليم العالى ما ورد فى المادة (٣٣) من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الخاص بتنظيم الأزهر، والتى تنص على أن «جامعة الأزهر تعتنى بتوثيق

الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات والهيئات العلمية الإسلامية والعربية والأجنبية» انتهى النص.

فهذه المادة واضحة فى اشتراطها ضرورة تحقيق التنسيق والتكامل بين جامعة الأزهر وباقى الجامعات. سواء كانت جامعات مصرية أو عربية أو حتى أجنبية.

ويندرج تحت هذه المادة قرار مجلس جامعة الأزهر الأخير الخاص بالاستفادة من معايير التعليم العالمية التى يناقشها الآن المجلس الأعلى للجامعات المصرية بشرط أن يتفق ذلك مع أهداف جامعة الأزهر، ورؤيتها الحضارية.

فلماذا هذا التجاهل لما ورد فى هذه المادة؟ ولماذا نسوق أسبابًا غير حقيقية نستخدمها كمبرر لإلغاء جامعة الأزهر بدمجها فى التعليم العام.

ب) تجاهل الأستاذ الدكتور وزير التعليم العالى لما ورد فى القرار الجمهورى رقم ١٦٢٦ لسنة ١٩٧٢ والخاص بتشكيل المجلس الأعلى للتعليم برئاسة الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء. والذى تتحدد اختصاصاته فى التخطيط والمتابعة والتنسيق بين جميع أنواع التعليم بمصر، بما فيه التعليم الأزهرى.

وهذا القرار الجمهورى يتكامل مع القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه ولا يتعارض معه. حيث إن المشرف والمنسق للجهتين هو رئيس مجلس الوزراء المسئول أصلا عن الإشراف على شئون الأزهر. أما استبداله بوزير التعليم العالى للإشراف على جامعة الأزهر فيتعارض مع قانون تنظيم الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه. كما يتعارض مع القرار الجمهورى الخاص بالمجلس الأعلى للتعليم رقم ١٦٢٦ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه.

٦- التلويح بصرف معونة أمريكية لجامعة الأزهر فى حالة قبولها الانسلاخ عن المجلس الأعلى للأزهر، وتحولها إلى جامعة مدنية، ودمجها فى المجلس الأعلى للجامعات:

وقد رفض الأزهر ذلك الشرط، ورفض معه المعونة الأمريكية المشروطة.

وفيما يلى صورة ما نشر بصحيفة نهضة مصر يوم ٢٠٠٤/١٢/٢٥ عن هذا الموضوع تحت عنوان «وزير التعليم العالى يرفض حصة الأزهر من المنحة الأمريكية».

وزير التعليم يرفض حصة الأزهر من المنحة الأمريكية

كتب نبيل مدكور:

رفض الدكتور عمرو عزت سلامه وزير التعليم العالى الطلب الذى تقدم به الدكتور احمد الطيب رئيس جامعة الازهر حول تخصيص جزء من المنحة الامريكية لجامعة الازهر والتى تستهدف تطوير التعليم فى مصر حيث رفض الوزير هذا الطلب بحجة مخالفة نص لائحة المنح الخارجية والتى تنص على ان هذه المنح تأتى للتعليم العام فقط دون التعليم الازهرى.

واشترط وزير التعليم على د. أحمد الطيب فى الحصول على هذه المنحة بأن تضم جامعة الازهر إلى المجلس الاعلى للجامعات وتقع تحت رئاسته وليس رئاسة شيخ الازهر مما دفع رئيس جامعة الازهر إلى رفض هذا الطلب باعتبار ان الجامعة مؤسسة مستقلة تتبع رئاسة الوزراء وليس وزير التعليم العالى.

كما تقدم د. الطيب إلى رئيس الوزراء د. نظيف باعتباره رئيس شئون الازهر لدعم ميزانية الجامعة التى تعانى من عجز كبير فيها.

ونحن نقول:

بأن هذا التلويح بالمنحة الأمريكية كان قد سبقه خفض متعمد فى ميزانية جامعة الأزهر، إلى الدرجة التى وصلت فيها إلى حوالى ٥٠٪ من ميزانية مثيلاتها من الجامعات المصرية الأخرى.

ومن الأدلة على تراجع ميزانية جامعة الأزهر، عن مثيلاتها من الجامعات المصرية الأخرى، ما نشر بصحيفة نهضة مصر يوم ٨/ ١٢/ ٢٠٠٤ حول هذا الموضوع تحت عنوان «لجنة برلمانية بالشعب تحذر من تراجع تمويل التعليم الجامعى الأزهرى» انظر صورة هذه الوثيقة فيما يلى:

لجنة برلمانية بالشعب تحذر من تراجع تمويل التعليم الجامعى الأزهرى

كتب مصطفى سرور:

طالبت لجنة التعليم والبحث العلمى بمجلس الشعب برئاسة الدكتور حسام بدراوى بدراسة ايجاد مصادر تمويل للتعليم الأزهرى وزيادتها حتى يمكن أن يتم توجيه جزء منها لخدمة الانشطة الطلابية وكذلك العمل على ايجاد مصادر تمويل مختلفة للمساهمة فى تطوير التعليم الجامعى الأزهرى.

٧- رئيس جامعة الأزهر يناشد السيد وزير الأوقاف أن يمده بحصة جامعة الأزهر من عائد أوقاف الأزهر لمواجهة الضائقة المالية التى تمر بها الجامعة:

ولكن فضيلة وزير الأوقاف يرفض هذا الطلب بحجة غير قانونية:

وفيما يلى صورة ما نشر حول هذا الموضوع بصحيفة نهضة مصر يوم ٩/ ١/ ٢٠٠٥ تحت عنوان «زقزوق يرفض طلب جامعة الأزهر».



زقزوق يرفض طلب جامعة الأزهر تخصيص حصة من أموال الوقف لها

كتب نبيل مدكور:

رفض الدكتور محمود حمدى زقزوق وزير الأوقاف الطلب الذى تقدم به الدكتور أحمد الطيب رئيس جامعة الأزهر حول مساعدة وإعانة الجامعة من أموال الوقف باعتبار أن ذلك مخالف لقوانين الوقف التى تمنع منح الأزهر أوقافه إلا بعد تعديل هذه القوانين.

كما طالب الدكتور زقزوق اللجنة المشتركة بين الأزهر والأوقاف بسرعة الانتهاء من إعداد مشروع تعديل قانون منع رد أوقاف الأزهر حتى يتسنى إعادتها للأزهر للتصرف فيها أسوة بالأوقاف القبطية التى تم ردها إلى الكنيسة.

ونحن نقول:

إن رد الدكتور وزير الأوقاف فيه مغالطة، ومخالفة للقانون بدليل:

أ- أن السيد رئيس جامعة الأزهر لم يطلب تسلم أوقاف الأزهر ولكنه طلب فقط عائداتها على غير ما جاء فى رد السيد الوزير.

ب- أن السيد وزير الأوقاف يدعى بأن عودة أوقاف الأزهر إلى الأزهر تحتاج إلى صدور قرار بذلك من مجلس الشعب، ونحن نقول: إن المجلس قد قرر ذلك بتاريخ ٢٧/ ٥/ ٢٠٠٢ فى لجنة الاقتراحات والشكاوى بالمجلس. وأن وزارة الأوقاف قد أُبلغت بذلك ولم تقم بالتنفيذ حتى اليوم (انظر الوثيقة رقم ١١٨).

جـ- أن السيد رئيس جامعة الأزهر له الحق فى طلب عائدات أوقافه، حيث إن تلك العائدات لم يصل منها إلى الأزهر إلا النذر اليسير طوال السنوات الثلاثين الماضية. وأن وزارة الأوقاف كانت تبددها فى غير الوجوه التى رصدت من أجلها.

بل كانت تبـدد فى وجوه يعاقب عـليها القـانون كما جـاء فى تقارير الجهـاز المركزى للمحاسبات.

د- أن السيد وزير الأوقـاف قد أخل بمهام منصبـه بتوقفه عن المطالـبة بأوقاف الأزهر التى مازالت لدى المحليات والإصلاح الزراعى والأفراد. وأيضًا توقف سيادته عن المطالبة بعوائد هذه الأوقاف طوال الثلاثين عامًا الماضية. مما يجعلنا نحمل سيادته المسئولية فى كل ما يعـانيه الأزهر، وجـامعـة الأزهر، وجهـاز الدعوة الإسلامـية، من مـشكلات نقص التمويل.

● علمًا بأن مجموع أراضى الأوقاف كانت تبلغ حوالى ٦٠٠ ألف فدان. وأن ما لدى وزارة الأوقاف منها الآن حوالى ١١٠ ألف فدان فقط. والبـاقى مازال مبددًا لدى الجهات التى سبق الإشارة إليها. وأن ما يخص الأزهر منهـا الكثير. وبأنه ورد إلى هيئة الأوقاف تقرير للجـهاز المركزى للمحاسـبات (الشعبة ٨) مـؤرخ فى ٦/ ٤/ ٢٠٠٢ ويفيد بتقـصير وزارة الأوقـاف فى المطالبـة بمسـاحة ٤٣,٥ ألف فـدان ملك الأوقـاف. ومـازالت لدى الإصلاح الزراعى. وتقدر قيمتها بمبلغ ملـيار و٣٠٠ مليون جنيه. هذا فضلاً عن أن هيئة الأوقاف لم تتسلم ريع هذه المساحة منذ مـا يزيد عن ثلاثين عامًا، بالمخالفة لأحكام المادة رقم (٢٢١) من القـانون ٤٢ لسنة ١٩٧٣ الخاص بـرد الأراضى الزراعيـة الموقوفـة على جهات البـر إلى وزارة الأوقاف. علمًا بأن هذا لا يمثل إلا جزءًا مـن أملاك الأوقاف التى لدى الاصلاح الزراعى والمحليات والتى تبلغ ١٣٧ ألف فدان.

(وفيما يلى صورة الصفحة الأولى والثانية من تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات المشار إليه).

الجهاز المركزى للمحاسبات

الادارة المركزية للرقابة المالية على الوزارات الخدمية

الشعبة – ٨ –

٥٢
٦/٤/٢٠٠٢

==========

٢١٢٢ – ق – ١٩٥

السيد الاستاذ / مدير عام هيئة الاوقاف المصرية – بالدقى – سم التحرير

الرقم البريدى (١٢٦٥٧)

٢١٨
٨/٤/٢٠٠٢

تحية طيبة وبعد ٠٠٠/

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم تقريرا بأهم الملاحظات التى تكشفت

لدى فحص جانبا من الاعيان الموقوفة التى ما زالت تحت يد الاصلاح

الزراعى ٠

يرجاء التنبيه باتخاذ اللازم والافادة ٠

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ٠٠٠٠

رئيس الشعبة

==========================

١٠١
٢٢/٤/٢٠٠٢
تقرير ٢

السيدة / مدير عام رضا
للاطلاع
٢٢/٤

السيد / فتحية مركز المعلومات
٢٧/٤/٢٠٠٢

٥٢٥
٢٨/٤/٢٠٠٢
تقرير ٢

تقرير بأهم الملاحظات التى شابت
موضوع مراجعه جانب من الاعيـــان
الموقوفه طرف الاصلاح الزراعـــى
==========

ولقد أسفر الفحـــص عن الملاحظات التاليـــه :ـ
============================

١ ـ عدم قيام هيئة الاوقاف باسترداد مساحـه ٤٣٥٠٠، فدان ملك الاوقـــاف من الاصلاح الزراعـى والتـى تقدر بمبلغ ١٣٠٤٫٩٩٣٩٠٦ مليون جنيـــه مما أدى الى حرمان الهيئـه من ريـع هذه المساحـه لمده تزيـد عن ثلاثـــون عامـــا بالمخالفـه لاحكام الماده رقم (١ ، ٢) من القانون رقم ٤٢ لسنه ١٩٧٣ الصادر بشأن رد الاراضـى الزراعيـه الموقوفـــه على جهـات البر العام والخاص الى وزاره الاوقاف ٠
===================

تقضـى احكام الماده رقم (١) من القانون سالف الذكر على أن ترد لوزاره الاوقـــاف جميع الاراضـى الزراعيـه الموقوفـه على جهـــات البر العام والخاص التى سبق استبدالها للهيئـــه العامه للاصـــلاح الزراعـى وفقا لاحكام القانون رقـم ١٥٢ لسنه ١٩٥٧ والقانون رقـم ٤٤ لسنـه ١٩٦٢ ويقتصـر الرد على الاراضـى الزراعيـه التى لم تتصرف فيها الهيئة العامـه للاصـــلاح الزراعـى كما ترد الى وزاره الاوقاف جميع اراضى الاوقاف التى تقـــع حاليـــا فى كردون المدن وكـانت من قبل اراضـى زراعيـــه ٠

٨- قرار مجلس جامعة الأزهر بفرض رسوم باهظة على الطلاب بحجة الضائقة المالية التى تمر بها الجامعة:

لدرجة أن رسوم بطاقة الطالب «الكرنيه» قد رفعت من ٥٠ قرشا إلى ٥٠ جنيها. وهكذا باقى المصروفات. وهذا مخالف للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الذى ينص فى المادة رقم ٣١٩ من اللائحة التنفيذية منه على «أن التعليم بجامعة الأزهر بالمجان لطلابه أيًا كانت جنسياتهم» كيف لا والأزهر مؤسسة دينية عالمية لها وقف إسلامى.

وفيما يلى صورة ما نشر حول هذا الموضوع بكل من:

أ- صحيفة نهضة مصر فى ١٥/ ١٢/ ٢٠٠٤ تحت عنوان:

«جامعة الأزهر قطاع خاص. و٤٠٪ من الطلاب غير قادرين على تسديد المصروفات.

٤٠٪ من طلاب فرع أسيوط غير قادرين على تسديد المصروفات:

.. وجامعة الأزهر قطاع خاص

أسيوط - خالد ابو الروس

الالتحاق بالازهر الشريف حلم لكل بناء الصعيد ولا يوجد منزل فى الصعيد الا ربه طالب على الاقل ملتحق باحدى كليات جامعة الازهر. يقبل اولياء الامور فى محافظات الصعيد خاصة اسيوط على إلحاق ابنائهم باحدى كليات جامعة الازهر لاسباب مختلفة من بينها الاسباب الاقتصادية فالدراسة فى جامعة الازهر لا تحمل الطلاب واولياء امورهم اعباء مالية كبيرة وكان الطلاب حتى وقت قريب يحصلون على اعانات اجتماعية لتسديد الرسوم الدراسية وشراء الكتب.

هذا العام فوجئ طلاب الجامعة فرع اسيوط وهو الفرع الوحيد لجامعة الازهر فى الصعيد برفع رسوم استخراج البطاقة الجامعية من ٥٠ قرشا الى ٤٥ جنيها دفعة واحدة بالاضافة الى تقليص الاعانات المخصصة لتسديد الرسوم الجامعية وشراء الكتب والمذكرات.

اكثر من ٤٠٪ من طلاب جامعة الازهر لم يقوموا بتسديد المصروفات الجديدة بعد فرضها عليهم بقرار مفاجئ واتهم الطلاب ادارة الجامعة بتعمد زيادة الاعباء المالية المفروضة عليهم لحصارهم ومنعهم من القيام باى نشاط سياسى طوال العام.

سيد حسانين خميس طالب بجامعة الازهر فرع اسيوط يقول ان اعباء الدراسة بخلاف الرسوم المقررة لاستخراج البطاقة الجامعية تشمل اجر السكن للمغتربين عن المحافظة خاصة فى ظل عجز المدينة الجامعية عن استيعاب كل الطلاب المتقدمين للاقامة ويضيف انه يدفع ١٠٠ جنيه شهريا لاستئجار سكن وفوجئ هذا العام بقرار ادارة الجامعة برفع رسوم استخراج البطاقة الجامعية بخلاف ارتفاع اسعار الكتب الدراسية.

وهو ما يؤكده وليد سيد توفيق من سوهاج الذى يشير الى ارتفاع ثمن المذكرات للمادة الواحدة من ١٥ جنيها الى ٢٥ جنيها.

ويضيف وائل احمد طه من محافظة قنا انه فى الاعوام الماضية كان يمكن للطالب بجامعة الازهر ان يتقدم بطلب لاجراء بحث اجتماعى للاعفاء من تسديد المصروفات الدراسية وشراء المذكرات والكتب الدراسية وهو ما لم يعد متاحا لجميع الطلاب هذا العام

محمد حسن درويش من اسيوط يقول ان لديه اشقاء اخرين بمراحل التعليم المختلفة ويضطر للعمل اثناء الدراسة لتسديد نفقات الدراسة واصبح مضطرا لان يزيد فترة عمله اثناء الدراسة ليستطيع تغطية الزيادة الجديدة فى رسوم استخراج البطاقة الجامعية وثمن الكتب والمذكرات.

ويعبر اسلام حسن عن شعوره بالاحباط بعد ضياع حلم مجانية التعليم حتى فى الازهر الشريف وهو ما ظهر اخيرا فى جامعة الازهر وهو الاتجاه الذى يشير الى ان الدولة تنوى خصخصة جامعة الازهر.

ب- صحيفة آفاق عربية فى ٣٠/ ١٢/ ٢٠٠٤ تحت عنوان:

«استياء فى الأزهر. الطلاب يعترضون على زيادة الرسوم الدراسية».

الطلاب يعترضون على زيادة الرسوم الدراسية ويشكون مخالفتها للقوانين الجامعية

استياء في الأزهر

تقرير: وجيه عاشور



جـ- صحيفة الميدان فى ٣٠/ ١٢/ ٢٠٠٤ تحت عنوان:

«خصخصة التعليم الأزهرى»

فجر الدكتور احمد الطيب رئيس جامعة الازهر خلال المؤتمر الصحفى الذى عقده فى الايام الماضية قضية خصخصة جامعة الازهر لتوفير موارد مالية لخزينة الجامعة التى تعانى من عجز كبير فى مواردها حيث بلغت نسبة العجز خلال العام الماضى ٢٥ مليون جنيه مديونيات على الجامعة لذلك كشف رئيس الجامعة النقاب عن افكاره واقتراحاته حول كيفية خصخصة التعليم الازهرى لمعالجة السلبيات المتراكمة منذ سنوات وعهود سابقة منها انه حين تولى رئاسة جامعة الازهر لم يجد فيها اى مورد مالى وأن خزينة الجامعة خاوية وتفتقد وجود صناديق للانفاق منها على موارد الجامعة بالاضافة الى وجود الاف الطلاب المقبولين بجامعة الازهر بخلاف البعثات الاجنبية من اكثر من ٩١ دولة واكثرهم فقراء ويتعلمون على نفقة الازهر بلا مقابل خاصة ان الطلاب المصريين يقبلون فى جامعة الازهر دون حصولهم على اى مجاميع سواء كانت كبيرة أو صغيرة

«الميدان» تنفرد بنشر اقتراحات

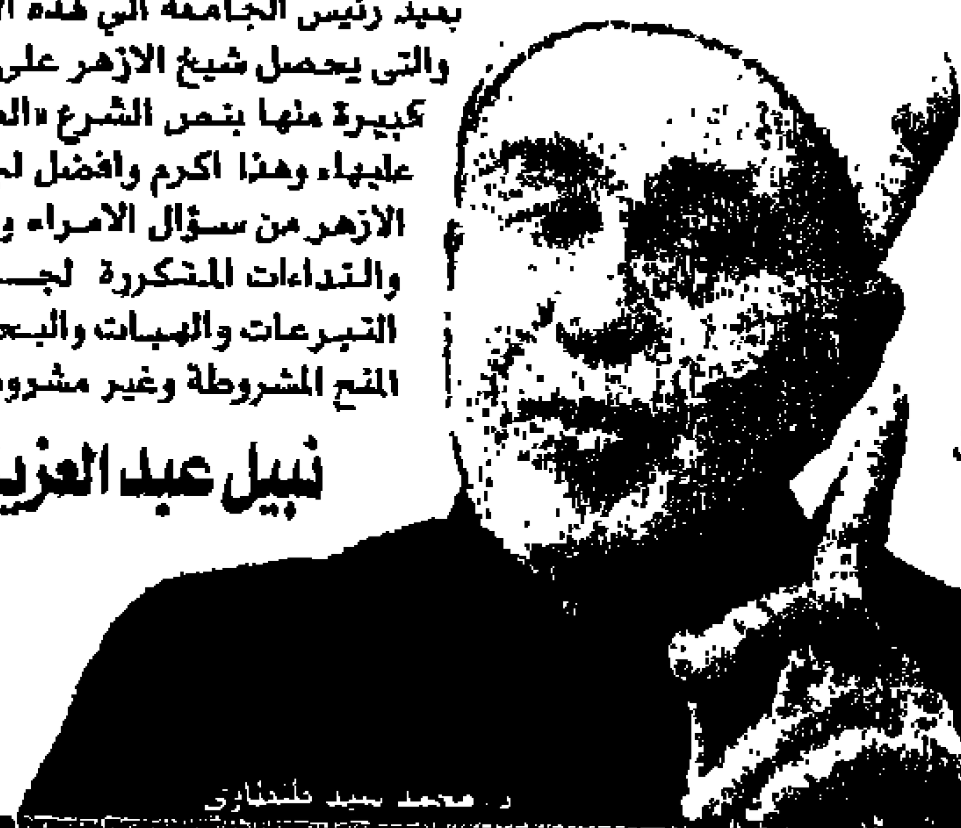
رئيس الجامعة لتنفيذ المشروع

خصخصة التعليم الأزهرى


د. احمد الطيب

لهذا فهو يعد دراسة لعرضها على الدكتور احمد نظيف رئيس مجلس الوزراء ووزير شئون الازهر اولها فتح باب الانتساب للطلاب من خارج جامعة الاهز للدراسة من المنازل مقابل سداد رسوم مالية والغاء عمليات الانتظام التى كانت تكلف الأزهر اموالا كثيرة نتيجة حجز هذا الطالب المنتظم لمكان فى الجامعة فضلا عن دراسته المجانية. ثانيا فرض رسوم جديدة على كافة التعاملات الطلابية سواء عن طريق استخراج ارقام الجلوس أو الحصول على الكارنيهات الجامعية وكافة التعاملات الطلابية، ثالثا فتح معاهد متوسطة وفرق متوسطة تقبل الطلاب الحاصلين على مجموع درجات صغيرة حيث لن يسمح لهؤلاء الطلاب بالدخول الى جامعة الازهر والاكتفاء بالطلاب اصحاب المجاميع الكبيرة والمتفوقين فقط كل هذا نظير رسوم مالية ومصروفات تحصل من الطلاب المقبولين بتلك المعاهد الخاصة، ولم يكتف رئيس الجامعة بهذا فقط ولكن بدأ يبحث فى صناديق المنح الخارجية التى تمول المؤسسات التعليمية حيث طلب من العديد من الجهات العربية دعما وتبرعات لجامعة الازهر التى تعانى من ضعف ميزانيتها ثم قام بتقديم طلب اخر الى وزير التربية والتعليم الدكتور عزت سلامة للحصول على حصة من المنحة الامريكية التى تاتى لتطوير التعليم فى مصر لكنه صدم برفض وزير التعليم طلبه لمخالفته لائحة وشروط المنحة التى تحدد انفاقها على التعليم العام المدنى وليس التعليم الدينى الازهرى مما دفع رئيس الجامعة الى اللجوء الى رئيس الوزراء الدكتور احمد نظيف وزير شئون الازهر للضغط على وزير التعليم او البحث له عن اى حصة من المنح الخارجية الا ان وزير التعليم الدكتور عزت سلامة قد اشترط لحصول جامعة الازهر على حصة المنحة الامريكية ان تنضم الى عضوية بقية الجامعات التابعة له وتحت رئاسته هكذا كانت افكار واقتراحات رئيس جامعة الازهر الدكتور احمد الطيب التى كشفت خلال بحثه عن موارد مالية عن اتجاهه لمواكبة تطورات العصر خاصة انه يؤكد على ان التعليم الازهرى يحتاج الى غربلة كبيرة ويجب ان تبدأ من الداخل قبل ان تبدأ من الخارج ولكن العجيب مع كل هذه الاقتراحات التى يقترحها الدكتور الطيب انه لم يقترح اى شيء بخصوص اموال الزكاة التى تبلغ الملايين سنويا فى مشيخة الازهر ويباح له شرعا بناء على فتوى الدكتور على جمعة مفتى الديار المصرية باباحة حصول الجهات التعليمية الاسلامية وطلاب العلم والمؤسسات الصحفية الاسلامية على نسبة من اموال الزكاة للانفاق منها على تلك الجهات ومع هذا لم يشر من قريب أو بعيد رئيس الجامعة الى هذه الاموال والتى يحصل شيخ الازهر على نسبة كبيرة منها بنص الشرع «العاملون عليها» وهذا اكرم وافضل لجامعة الازهر من سؤال الامراء والملوك والنداءات المتكررة لجمع التبرعات والهبات والبحث عن المنح المشروطة وغير مشروطة.

نبيل عبد العزيز


د. محمد سيد طنطاوى

جـ- صحيفة نهضة مصر في ٦/ ٢/ ٢٠٠٥ تحت عنوان:

«جامعة تتسول»

جامعة تتسول

من الامور التي لم تكن ترد على ذهن انسان ان يصل الحال بجامعة الازهر تلك الجامعة العريقة صاحبة التاريخ التليد الى ما يشبه التسول لتدبير الموارد المالية التي تحتاج اليها رغم انها في الماضي كانت تتكفل بالطلاب الذين يدرسون فيها ليس بمصروفاتهم الدراسية فحسب وانما باقامتهم واعاشتهم وكسوتهم وصرف رواتب شهرية لهم وكان هذا كله من اموال الخيرين من ابناء مصر ومن الاوقاف التي اوقفوها على التعليم الازهري وطلابه واساتذته وعلمائه وحتى بعد قيام الثورة وتأميم الاوقاف وصدور قانون تطوير الازهر في عام ١٩٦١ حرصت الدولة علي تخصيص ميزانية سخية للازهر جامعا وجامعة ولم تكن هناك مشكلة في هذا الصدد.

اذن ماذا حدث؟ وما الذي يدفع جامعة الازهر الى ان تمد يدها تطلب العون من هذا ومن ذاك؟ لقد فاجأنا الدكتور احمد الطيب رئيس الجامعة بالتقدم بطلب الى وزير التعليم العالي لتخصيص جزء من المنحة الامريكية للجامعات المصرية وقيمتها نحو ٦٥ مليون جنيه لجامعة الازهر وكان رد وزير التعليم العالي حاسما بضرورة انضواء الجامعة تحت مظلة المجلس الاعلى للجامعات حتى تحصل على جزء من المنحة

وعندما يئس الدكتور الطيب من كرم وزير التعليم العالي وحرصا منه على احتفاظ جامعة الازهر باستقلالها وطبيعتها الخاصة لجأ الى وزارة الاوقاف لتخصيص جزء من ريع الاوقاف الذي كان مخصصا لطلاب الازهر لكن الدكتور حمدي زقزوق وزير الاوقاف رفض وطالب الازهر باعداد دراسة حصر الاوقاف التي كانت تابعة له تمهيدا لاعادتها اليه وتعديل القانون الذي يجعل وزير الاوقاف ناظرا لكل الاوقاف سواء تلك المخصصة للازهر او غيره ولا ندري إلى من سوف يلجأ الدكتور الطيب في المرة القادمة؟ ولا ندري لماذا يحتاج الى هذه الاموال؟

اذا قارنا بين ميزانية جامعة الازهر وجامعة القاهرة مثلا نجد ان ميزانية جامعة الازهر تبلغ ٦٩٦ مليون جنيه سنويا في حين يبلغ عدد طلابها ٤٠٠ الف طالب ويبلغ عدد كلياتها اكثر من ستين كلية اما جامعة القاهرة التي تشتمل على ٢٣ كلية وعدد طلابها حوالي ثلث طلاب جامعة الازهر فان ميزانيتها ١٢٥٠ مليون جنيه. هذه الازمة تثير الكثير من علامات الاستفهام فهل جامعة الازهر تثير هذه المشكلة حتى تلجأ الى افراز نظام الانتساب والتعليم المفتوح وزيادة الرسوم المقررة على طلاب الجامعة بما يعني خصخصة جزئية للتعليم الازهري وتدبير موارد مالية ام هل هذا من قبيل تضييق الخناق على جامعة الازهر من جانب الحكومة حتى تضطر في النهاية الى الاستسلام لقائمة المطالب الامريكية التي تستهدف تفريغ التعليم الازهري من محتواه؟ الاجابة لدى الحكومة والمسئولين في الازهر.

احمد عطية

٩- قرار رئيس جامعة الأزهر بحرمان الطلاب الحاصلين على مجموع أقل من ٦٥٪ من الالتحاق بجامعة الأزهر:

وذلك بهدف تقليص أعداد طلاب جامعة الأزهر بحجة الضائقة المالية - المصنوعة.

وفيما يلى صورة ما نشر بصحيفة المصرى اليوم فى ٢٤/١٢/٢٠٠٤ حول هذا الموضوع (انظر فيما تحته خط).

رئيس جامعة الأزهر: نرفض الاندماج فى «التعليم العالى».. ونطالب بحصة فى أموال الجامعات

كتب - أحمد البحيرى:

أكد الدكتور أحمد الطيب رئيس جامعة الأزهر، رفضه القاطع لاندماج الجامعة فى وزارة التعليم العالى. مشيراً إلى أنه يطالب بحقه فقط فى الحصول على ميزانيات، مثل باقى الجامعات. وقال فى مؤتمر صحفى أمس الاول: لم يطلب أحد أن نندمج فى الجامعات الأخرى او وزارة التعليم العالى. كل ما فى الأمر انه توجد تبرعات خارجية أو حتى داخلية يتم تخصيصها لتطوير التعليم العالى فى مصر. وتذهب كل هذه الأموال للـ١٢ جامعة التابعة للتعليم العالى، وكل ما طلبته أن نأخذ حصتنا ونكون الجامعة رقم ١٣، ولا يتم تجاهلنا بهذا الشكل.

وأضاف: حينما حضرت اجتماع المجلس الأعلى للجامعات وجدت الأموال توزع أمامى ولم يسأل عنا احد. طلبت أن نأخذ حقنا لأنه من غير المنطقى ان يتم توزيع ٦٥ مليون جنيه امامى على جميع الكليات ولا نأخذ منهم مليما واحدا. فى حين أن جامعة الازهر بها ٣٥٠ الف طالب وطالبة. بما يعادل ثلث طلاب الجامعات المصرية.

وأكد الطيب أنه طالب بان تحصل جامعة الأزهر على حقوقها المالية. نافياً حدوث اندماج فى وزارة التعليم العالى لأنها بنص القانون ١٠٣ الخاص بتنظيم العمل فى الأزهر تتبع رئيس الوزراء وشيخ الأزهر. ولا يصح بالطبع أن يراسهما وزير التعليم العالى. وحول ارتفاع قيمة المصروفات الدراسية هذا العام ووصولها إلى ٢١ جنيها لاستخراج الكارنيه. قال الطيب: اذهبوا إلى الجامعات الأخرى ستجدوا أن الطالب بمجرد أن يضع قدمه فيها يدفع ٨٠ جنيهاً. وتصل الرسوم على مدار العام إلى ٢٠٠ جنيه فى حين أنها لا تتعدى عندنا ٥٠ قرشاً فقط.

وأشار الطيب إلى أنه سيعيد النظر فى قبول جميع الطلاب والطالبات الناجحين فى الثانوية الازهرية، وسيدرس إنشاء معاهد للحاصلين على مجموع أقل من ٦٥٪.

واعترف الطيب بوجود عجز شديد فى قبول طلاب وطالبات جامعة الأزهر فى المدن الجامعية، وقال: إن الأعداد المخصصة فى المدن الجامعية محدودة، مناشداً المحافظين تخصيص بعض العمارات فى محافظاتهم لإقامة هؤلاء الطلاب، على أن تخضع بصورة كاملة لإدارة جامعة الأزهر.

ونحن نقول:

بأن هذا القرار يتعارض مع القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ومذكرته الإيضاحية التى تنص فى صفحة ٤٦ على «على المعاهد الأزهرية أن تعد لكليات جامعة الأزهر على اختلافها طلابًا على حظ من الثقافة الإسلامية والعربية لا يقل عن حظهم منها فى الوقت الحاضر..» أى وقت صدور القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١، انتهى النص، ومنه يتضح أن القانون لم يحرم أى من الحاصلين على الثانوية الأزهرية من الالتحاق بجامعة الأزهر.

ونقول أيضًا:

إذا كان قد حدث بالأمس القريب خلع جهاز الدعوة المتمثل فى الأئمة والخطباء من الأزهر. وأُلحق بوزارة الأوقاف. فهل جاء الدور اليوم على جامعة الأزهر لخلعها من الأزهر وإلحاقها بوزارة التعليم العالى، بحجة التنسيق والتكامل مع باقى الجامعات المصرية؟ متناسين بذلك المادة رقم (٣٣) من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ التى تنص على تحقيق التنسيق والتكامل بين جامعة الأزهر والجامعات الأخرى. والتى سبق الإشارة إليها؟

وماذا يتبقى للأزهر بعد أن نسلخ منه جامعة الأزهر؟. أليس الأزهر جامعًا وجامعة؟

وهل سيأتى الدور على المعاهد الأزهرية لخلعها من الأزهر هى الأخرى، وإلحاقها بوزارة التربية والتعليم، تحت نفس الحجة الخادعة وهى التنسيق والتكامل مع باقى مدارس التعليم العام. متناسين المواد رقم ٩٠، ٩١، ٩٢ من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٧١ الخاص بتنظيم الأزهر. وكذلك المادة ٩٧ وما بعدها من اللائحة التنفيذية للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١. **وجميعها تنص على ضرورة وجود لجنة مشتركة بين الأزهر ووزارة التربية والتعليم لتحقيق التنسيق والتكامل بينهما.**

وأخيرًا: نتساءل:

• من هو المسئول عن سياسة التفكيك والانكماش التى أعلنت بالنسبة لجامعة الأزهر، من دون باقى الجامعات المصرية؟

• وهل لهذا القرار علاقة بالمطلب الأمريكى، وهو التخلص من الأزهر، وكافة أشكال التعليم الدينى بمصر والعالم الإسلامى.

• وإذا كان قرار اليوم هو الانكماش. فهل ستكتفي أمريكا بذلك؟ أم ستصر على التصفية النهائية، والإلغاء الكامل لجامعة الأزهر وشتى أنواع التعليم الديني بمصر؟

• وهل جاء اليوم الذى ستتربع فيه الجامعة الأمريكية وحدها تحت سماء القاهرة بعد رحيل جامعة الأزهر؟ لإفساح الطريق أمام الجامعة الأمريكية للقضاء على البقية الباقية من الثقافة الإسلامية والعربية، ولتحل محلها الثقافة الصهيوأمريكية؟

• وهل نسينا قول «وليم بانكروفلت» عن سبب اختيارهم القاهرة لتكون مقرًا للجامعة الأمريكية؟ بأنه «لكى تكون مناظرة للأزهر الذى يمثل قبلة المسلمين العلمية».

وقول فريمان جوستان «بأن الجامعة الأمريكية بالقاهرة يمكنها أن تكون مركزًا للمواجهة الفكرية مع الإسلام» أى تدمير الثقافة الإسلامية العربية لحسابه الثقافة الأمريكية. وهذا هو سر عدائهم لجامعة الأزهر.

• وما حجم الخسارة التى ستحل بمصر والعالم الإسلامى، إذا ما تم التخلص من الأزهر وجامعته؟

وبخاصة إذا علمنا أن التعليم الأزهرى ليس هامشيًا، بل هو تعليم له أثره فى تحقيق أهداف خطة التنمية الاقتصادية. فالفوائد التى يؤدى إليها الأزهر تراكمية، مما يوجب اعتباره بعدا ضروريًا من أبعاد التخطيط للتنمية. لأنه أرسى على امتداد الزمان علوم الشريعة واللغة. ومنه شع نور الإسلام إلى بلاد كثيرة إفريقية وأسيوية وغربية. وصار رأيه هو الرأى الأصيل فى كل أنحاء العالم. ولا تطلب العلوم الإسلامية واللغة العربية إلا عن طريقه. وقد تأكد ذلك لدى المشتغلين بالتخطيط الاقتصادى.

ثانيًا: خطة الحكومة فى تفكيك وتصفية جامعة الأزهر

تسير خطة الحكومة فى تفكيك وتصفية جامعة الأزهر فى ستة محاور هى:

المحور الأول: ويتمثل فى قرار منع الترخيص بتشغيل كليات أزهرية جديدة منذ عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣، وتجميد حوالى ٤٠ كلية مغلقة، وجاهزة للتشغيل الفورى، وجميعها مما أقيم بالجهود الذاتية، ومعظمها قد صدر لها قرارات تشغيل من المجلس الأعلى للأزهر منذ سنوات، ولكنها ظلت مغلقة بالمخالفة للقانون.

المحور الثانى: ويتمثل فى حرمان جامعة الأزهر من خطتها فى إنشاء كليات فى المحافظات المحرومة من التعليم الأزهرى الجامعى، أو إنشاء كليات ومعاهد عليا ذات نوعية خاصة.

المحور الثالث: ويتمثل في سحب الاعتراف بأربع كليات أزهرية، كان قد تم تشغيلها بالفعل، كفروع لكليات أزهرية أخرى منذ عدة سنوات، مما يعرض طلابها وطالباتها للتشريد وهى كليات (بورسعيد والخانكة ودمنهور وكفر الشيخ).

المحور الرابع: ويتمثل فى إلغاء تراخيص عدد من الكليات الأزهرية، وتحويلها إلى جامعات أخرى أو جهات غير الأزهر، بالرغم من أنه صدر لها قرارات تشغيل من المجلس الأعلى للأزهر، مثل كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بمدينة المنيا الجديدة. وكليات الأزهر الثلاث بمدينة السادات. وكليات الأزهر بمحافظات القنال وشمال سيناء.

المحور الخامس: ويتمثل فى خفض المخصصات المالية لجامعة الأزهر فى ميزانية الدولة إلى حوالى ثلث مخصصات مثيلاتها من الجامعات المصرية الأخرى، كجامعة القاهرة مثلاً. وقد ترتب على ذلك أخطار جسيمة، تهدد الجامعة الأزهرية فى بقائها، وتعوق استمرارها فى أداء رسالتها.

المحور السادس: ويتمثل فى إشاعة التسيب والفساد المالى والإدارى فى ربوع جامعة الأزهر.

وقد نشأ عن كل ذلك أوضاع سلبية فادحة الخطر، وتصل إلى حد الكارثة مما يهدد جامعة الأزهر فى بقائها.

وفيما يلى تفصيل للمحاور الستة التى تسير عليها خطة تفكيك جامعة الأزهر:

المحور الأول

ويتمثل في قرار منع الترخيص بتشغيل كليات أزهرية جديدة وتجميد حوالى ٤٠ كلية مغلقة وجاهزة للتشغيل الفورى

حيث صدر لذلك خطاب مريب من الأمين العام لمجلس الوزراء. بتاريخ ٢٠٠٤/١/٤.وموجه إلى رئيس جامعة الأزهر. يدعى فيه أن رئيس الوزراء قد قرر عدم فتح كليات أزهرية جديدة. (متخطيًا فى ذلك المجلس الأعلى للأزهر. وهذا مخالف لنص المادة (١٠) من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١).

(انظر صورة هذا الخطاب المريب بالوثيقة رقم (١٣٤). **وتأمل كيف أنه يخلو حتى من توقيع رئيس الوزراء. كما يخلو من الإشارة إلى الجهة المختصة المنوط بها إصداره، وكأنه ولد سفاحا، وتأمل أيضًا عبارة «هام جداً وعاجل» المؤشر بها على الخطاب، لترى العجلة فى التنفيذ قبل استكمال الشكل القانونى للقرار، مما يثير الريبة والتساؤل.**

وبهذا الأسلوب غير القانونى يكون قد أغلق الباب أمام ٤٠ كلية أزهرية، مما أقيمت بالجهود الذاتية. وكانت فى انتظار التشغيل، أو كانت فى طريقها إلى الإنشاء. وهى موزعة على ٢٢ محافظة. وكان قد صدر للكثير منها قرارات تشغيل من المجلس الأعلى للأزهر منذ عدة سنوات، ولكن لم يتم التشغيل. فى حين أن المادة (١١) من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ تعطى لهذه الكليات الحق فى التشغيل بعد مضى «٦٠» يوما فقط من موافقة المجلس الأعلى للأزهر.

هذا فى الوقت الذى تقر فيه جامعة الأزهر بأنه يوجد لديها عدد ١٨ كلية أزهرية مغلقة مما أقيم بالجهود الذاتية. ومعدة بكل التجهيزات وأنه جار حاليًا استصدار قرارات التشغيل الخاصة بها. وقد جاء ذلك فى تقرير جامعة الأزهر المقدم إلى مجلس الشعب (لجنة الخطة والموازنة- ولجنة التعليم) لسنة ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤ (انظر الوثيقة رقم ١٧٠ صفحة ١٣).

وبيان هذه الكليات المتوقف تشغيلها فيما يلى:

أولاً: كليات ذكرت فى البيان الاحصائى الصادر من إدارة المتابعة بجامعة الأزهر فى تقريرها لعام ١٩٩٤/١٩٩٥. وقام بنشره المجلس القومى للتعليم فى تقريره لعام ١٩٩٩/ ٢٠٠٠ وعددها حوالى ٣٠ كلية. (انظر صورة هذا البيان الإحصائى بالوثيقة رقم (١٣٥).

ثانيًا: كليات أزهرية أخرى جديدة، تم إقامتها بالجهود الذاتية فى السنوات العشر الأخيرة ثم عطلت. وبيانها فيما يلى: (وهى على سبيل المثال لا الحصر. وهى مما بنى بعد صدور البيان الإحصائى السابق).

١ - كلية التربية بمدينة القرين بمحافظة الشرقية:

- وقد رفض طلبها منذ حوالى **ثلاث سنوات** بحجة عدم توافر أعضاء هيئة التدريس (انظر صورة هذا الرفض بالوثيقة رقم ١٣٦ والمؤرخة فى ١٥/٧/٢٠٠٢).

- **ولما تبين للحكومة توافر أعضاء هيئة التدريس** عادت تنتحل حجة أخرى للرفض، وهى اشتراط أن تكون الكلية فنية، أو هندسية، أو تطبيقية، أو كلية حاسب آلى (انظر هذا الشرط الجديد فى الوثيقة رقم ١٣٧ والمؤرخة فى ١٨/٩/٢٠٠٣).

- **وعندما قبل أهل القرين هذا الشرط، ورحبوا بأن تكون كليتهم تطبيقية، عادت الحكومة إلى الرفض من جديد**، ولكن بدون إبداء أسباب. مما يجعل الناس تتوجس خيفة من أن يكون هذا الرفض التعسفى سببه ضغوط صهيوأمريكية باسم النظام العالمى الجديد.

- **كما أننا نتحفظ على مقولة أن سوق العمل ليس بحاجة إلى خريجى الكليات الأزهرية النظرية.** لأنه لا يعقل أن يكون سوق العمل بحاجة إلى معلمة حاسب آلى، وليس بحاجة إلى معلمة لغة عربية أو تربية إسلامية.

- **وهكذا يراد لفتياتنا أن يتكبدن مشاق السفر اليومى إلى كليات البنات بالقاهرة** حيث إن المدن الجامعة لـلطالبات هناك لا تستوعب أكثر من ١٠ ٪ من الطالبات المغتربات. لماذا لا يفتح لهن الكليات الإقليمية المغلقة؟

- **ونشير إلى أننا نتحفظ أيضًا على مقولة الأمين العام بمجلس الوزراء، وهى أن السيد رئيس الجمهورية** هو الذى أوصى بألا تفتح كليات أزهرية جديدة. ونقول له: أين هذا القرار الخاص بهذه التوصية؟ وما رقمه؟ وما تاريخه؟ وأين توقيع السيد الرئيس عليه؟ وما هى بنوده؟ ولماذا صدر الخطاب عن طريق الأمين العام لمجلس الوزراء. ولم يصدر عن مجلس الشعب؟ وما هى الجهة البحثية التى أوصت دراستها بهذه التوصية؟

٢- كلية الدعوة الإسلامية ببنى عامر بمحافظة الشرقية:

وقد رفض طلبها لنفس الأسباب السابقة (انظر نفس الوثيقة رقم ١٣٧).

٣- كليات الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بمدينة دمياط الجديدة:

وقد رفض طلبها لنفس الأسباب السابقة (انظر الوثيقة رقم ١٣٨).

٤- كليات الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بكفر الشيخ:

وقد رفض طلبها لنفس الأسباب السابقة (انظر الوثيقة رقم ١٣٨).

٥- كليات الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بطماى الزهايرة بالسنبلاوين شرقية:

وقد رفض طلبها لنفس الأسباب السابقة، وزاد عليها أن تكون الكلية للتمريض، أو للهندسة الزراعية (انظر الوثيقة رقم ١٣٩).

٦- كليات الدراسات الإسلامية والعربية بدلبشان مركز كفر الزيات غربية:

وقد رفض طلبها لنفس الأسباب السابقة. (انظر الوثيقة رقم ١٤٠).

٧- كلية الحاسب الآلى بمدينة قطور غربية: ولم يرد رد بخصوصها بعد

٨- كلية القرآن بحوش عيسى بحيرة: ولم يرد رد بخصوصها بعد. (انظر الوثيقة رقم ١٤١أ) وهى عبارة عما نشر عنها بصحيفة صوت الأزهر، من تصريح لرئيس جامعة الأزهر يوم ١١/٥/٢٠٠١. والذى يؤكد فيه على أن كلية القرآن بحوش عيسى محافظة البحيرة سوف تفتتح فى العالم الدراسى ٢٠٠١/٢٠٠٢، وحتى الآن لم يتم شىء من هذا.

ثالثا: عدد ١٨ كلية أزهرية جديدة مغلقة. أقيمت بالجهود الذاتية. فى الفترة الأخيرة وهى معدة بكل التجهيزات. وجارى استصدار قرارات التشغيل الخاصة بها.

وقد ورد ذكر هذه الكليات فى تقرير جامعة الأزهر المقدم إلى مجلس الشعب (لجنة الخطة والموازنة. ولجنة التعليم). لسنة ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤، ولكن دون تفصيل. (انظر صورة هذا التقرير بالوثيقة رقم ١٧٠ صفحة ١٣).

المحور الثانى

ويتمثل فى حرمان جامعة الأزهر من خطتها فى إنشاء كليات بالمحافظات المحرومة من التعليم الأزهرى، أو إنشاء كليات ومعاهد عليا ذات نوعية خاصة، وبخاصة فى المحافظات التى لم تنشط فيها الجهود الذاتية

ومن الأمثلة على ذلك ما يأتى:

١- محافظة سوهاج:

حيث تقاعست جامعة الأزهر عن بناء باقى كلياتها على قطعة الأرض التى خصصها لها مجلس محلى سوهاج، ومساحتها تسعة أفدنة بحى الكوثر.

واليوم، وبعد تسع سنوات ونصف، وافق مجلس محلى محافظة سوهاج على إعطاء جامعة الأزهر مهلة أخيرة لبناء كلياته وإلا سيتم سحب هذه الأرض.

ونشير أيضًا إلى أنه قد سبق تخصيص ١١٠ فدان لجامعة الأزهر بمنطقة الكوامل بمدينة سوهاج الجديدة لإقامة كليات أزهرية عليها وقد مضى عدة سنوات ولم تبدأ جامعة الأزهر فى بناء أية كلية عليها. وكان المفترض أن تبدأ جامعة الأزهر بإقامة كلية صيدلة هناك سواء فى حى الكوثر أو فى سوهاج الجديدة

(انظر التفاصيل بالوثيقة التالية) وهى لصحيفة الأهرام يوم ١٦/ ٥/ ٢٠٠٤م).

مهلة أخيرة لجامعة الأزهر لاستغلال الأرض المخصصة لها

سوهاج ـ من محمد مطاوع علام:

قرر المجلس المحلى لمحافظة سوهاج فى جلسته الأخيرة برئاسة الدكتور أحمد عبد العال الدردير وحضور المحافظ ممدوح كدوانى تأجيل إلغاء قرار تخصيص قطعة ارض مساحتها حوالى ٩ افدنة لجامعة الأزهر لاقامة كليات أزهرية عليها بحى الكوثر منذ اكثر من ٩ سنوات ونصف سنة واعطاءها مهلة أخيرة للبناء عليها ثم يتم سحبها بعد ذلك.

وصرح حسن فراج رئيس لجنة الاسكان بأن المجلس وافق على إلغاء تخصيص قطعة ارض أملاك دولة مساحتها ٧٦٢١ مترا مربعا كان قد سبق تخصيصها لمديرية التربية والتعليم بالمحافظة لاقامة مدرسة أعدادية مهنية بحى الكوثر عليها وإلغاء تخصيص قطعة أرض املاك دولة مساحتها ٢٧٠٠ متر مربع كان قد سبق تخصيصها لوزارة التعليم العالى لاقامة مركز متكامل لتكنولوجيا التعليم عليها بنفس الحى وتخصيص هاتين القطعتين للوحدة المحلية لحى الكوثر لاقامة عمارات سكنية منخفضة التكاليف عليها لاعمار الحى بالسكان وكان المهندس فرج عبد الحميد رئيس حى الكوثر قد طلب من المجلس المحلى للمحافظة إلغاء تخصيص قطع الأرض الثلاث السابق تخصيصها لجامعة الأزهر عام ١٩٩٤ومديرية التربية والتعليم بسوهاج ووزارة التعليم العالى عام ١٩٩٦ أى منذ أكثر من سبع سنوات ونصف واعادة تخصيصها للحى لاقامة عمارات سكنية منخفضة التكاليف عليها حيث إنه حتى تاريخه لم تبدأ هذه الجهات فى التنفيذ رغم تكرار مخاطباتها للافادة عن موعد بدء التنفيذ فى هذه المشروعات.

وتجدر الاشارة إلى ان جامعة الازهر سبق تخصيص ١١٠ أفدنة لها بمنطقة الكوامل ـ مدينة سوهاج الجديدة حاليا ـ لاقامة كليات ازهرية عليها منذ سنوات إلا انها لم تبدأ فى اقامة أية كليات عليها ايضا حتى تاريخه ومن المنتظر ان تبدأ الجامعة خلال الفترة القادمة بانشاء كلية للصيدلة فى سوهاج سواء بمدينة سوهاج الجديدة أو فى حى الكوثر.

ممدوح كدوانى

٢- محافظة أسوان:

وهى تخلو من كلية أزهرية للبنات، بالرغم من كثرة عدد معاهد الفتيات الأزهرية بالمحافظة.

ولذلك تضطر فتيات جامعة الأزهر بأسوان إلى السفر اليومى، لمئات الكليومترات، حتى يصلن إلى مقر كليتهن بسوهاج.

ومن قبل وعدن من إدارة جامعة الأزهر بفتح فرع لهن فى أسوان، ولكن لم ينفذ هذا الوعد حتى الآن، وفى الوثيقة التالية مثال لتلك الوعود.

مضى عامان.. يا دكتور هاشم

بنانتا طالبات بكليات جامعة الازهر وهن مغتربات عن اسرهن من أسوان الى سوهاج وبتحملن مشقة السفر وايجارات الشقق المفروشة ومصاريف المواصلات. طالبنا مرارا بافتتاح كلية دراسات إسلامية باسوان وسبق وأن كان رئيس جامعة الأزهر فى زيارة للمدينة ووعد بانشاء هذه الكلية فى اقرب وقت لكن مضى على هذه الزيارة أكثر من سنتين لكن مازال الوضع على ماهو عليه. البنون لهم كلية دراسات إسلامية والبنات مشتتات بين أسوان وسوهاج.

لعل الدكتور أحمد عمر هاشم رئيس جامعة الأزهر يفى بوعده

عن اولياء الأمور- عبدالعزيز عبدالعال

محمد عبده فريق - وتوقيعات اخرى

د. أحمد عمر هاشم

٣- محافظة الفيوم:

حيث تبددت الوعود السابقة الخاصة بإنشاء فرع لجامعة الأزهر بمجمع أبى بكر الصديق بالفيوم. وذلك منذ عام ١٩٩٣. وقد صرح الشيخ محمد معوض موسى مدير المنطقة الأزهرية بالفيوم لصحيفة آفاق عربية بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٤، أنه قد تم تحديد مساحة ٥٠ فدانًا بقرية قلمشاه، وأخرى بدمو، ومساحة ٣٠ فدانا بيوسف الصديق. وسبعة أفدنة خلف مديرية الزراعة. وأنه قد جرت اتصالات كثيرة بين محافظ الفيوم ورئيس جامعة الأزهر بهذا الشأن، ولكن للأسف لم يتم أى تقدم فى هذا الشأن حتى اليوم. (انظر الوثيقة رقم ١٤١ب).

٤- محافظات القنال وشمال سيناء:

فبعد أن تقرر حرمان جامعة الأزهر من فتح فرع لها بمجمع الدعوة الإسلامية بمدينة الإسماعيلية، تم تخصيص مساحة ٢٥ فدانًا بالقنطرة شرق ليقام عليها كليات جامعة الأزهر، وذلك لتوسط هذا الموقع بين المحافظات الأربع. كما جاء فى تصريح محافظ الإسماعيلية، لأعضاء لجنة التعليم عند زيارتهم للإسماعيلية عام ٢٠٠٣، ولكن للأسف لم يتم شىء من ذلك حتى اليوم وسنتناول هذا الموضوع بتفصيل أكثر بعد قليل (انظر الوثيقة رقم ١٦٧).

وهناك محافظات أخرى كثيرة محرومة من فتح فروع لجامعة الأزهر بها بالرغم من كثرة المعاهد الأزهرية بتلك المحافظات.

٥- حرمان جامعة الأزهر من خطتها فى إنشاء كليات ومعاهد عليا ذات نوعية خاصة:

ومن الأمثلة على ذلك ما يأتى:

أ- حرمان جامعة الأزهر من إنشاء معاهد عليا تتخصص فى تخريج محفظى القرآن الكريم.

وذلك بالرغم من توصية المجلس القومى للتعليم بإدخال هذا النوع من التعليم بجامعة الأزهر، وقد جاء ذلك بعد تدنى مستوى الحفاظ من خريجى الكليات الأزهرية، كما أوصى المجلس القومى للتعليم بأن يكون المتقدمون إلى هذه المعاهد من الحاصلين على الشهادة الثانوية الأزهرية المجيدون لحفظ القرآن الكريم. كما أوصى برصد جوائز مادية لتشجيع الطلاب على الالتحاق بهذه المعاهد.

(انظر تفصيل ذلك فى الوثيقة التالية التى نشرتها صحيفة الأحرار بتاريخ ٢٠٠٤/١/١٤).

مجلس البحث العلمي يطالب بإنشاء معهد عال لتحفيظ القرآن بالأزهر

كتب طه عبد الرحمن:

اوصى المجلس القومي للبحث العلمي والتعليم بانشاء معهد عال بالازهر لتخريج متخصصين في تحفيظ القرآن الكريم، بعد تدني مستوى الحفاظ من خريجي الكليات الازهرية.

وحدد المجلس برئاسة الدكتور عاطف صدقي المشرف على المجالس القومية المتخصصة شروط الالتحاق بهذا المعهد على أن يكون المقبولين من حملة الشهادة الثانوية الازهرية، ومنح طلابه حوافز مادية لتشجيع الالتحاق به، ولا يخضع لنظام التنسيق، وتوفير كافة الامكانات المادية والبشرية اللازمة لتحقيق أهدافه.

ودعا المجلس الى اعادة انشاء مدارس تحفيظ القرآن الكريم والتي كانت قائمة قبل صدور القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١، وبعد أن تضمنت خطط الدراسة، بالمعاهد الازهرية تخصيصاً لتدريس مادة القراءات للطلبة المكفوفين فقط بدلاً من مواد الرياضة والعلوم المقررة على المبصرين من الطلاب، وان يكون الأصل في الطالب منذ التحاقه للدراسة بالأزهر ان يكون حافظاً للقرآن الكريم.

وشدد خبراء المجلس على اهمية اعداد معلم كفء للقرآن الكريم، وتحسين مستوى الأداء في المعهد المنتظر، حتى يحفظ الاسلام لدارسي القرآن اهم مقومات حياتهم. مشيرين الى ان أهم معوقات النهوض بتحفيظ القرآن بالمعاهد الازهرية اسناد التحفيظ الى ما يطلق عليه «محفظو الضرورة» وهم المعينون ولا يحملون مؤهلات علمية او محفظون من بين المدرسين من ذوى المؤهلات المتوسطة والعليا وعدم الجدية في تدريس مقرر القرآن الكريم، وساعد على ذلك ضعف المتابعة والتقويم.

كما أورد خبراء المجلس معوقات أخرى لعدم النهوض بتحفيظ القرآن منها ارتفاع نسبة التسرب في بعض المعاهد الابتدائية، مما يقلل من اعداد الحافظين للقرآن الكريم وضآلة الحوافز المادية والأدبية للمحفظين، واهمال طريقة التحفيظ «الفردي» واللجوء الى طريقة التحفيظ «الجماعي»، وعزوف خريجي معاهد القراءات عن العمل في المعاهد الازهرية وتفضيلهم العمل بالدول العربية.

وذكر الخبراء ان التعديل المتكرر في المنهج الخاص بتحفيظ القرآن الكريم أدى الى انتشار ما يمكن تسميته بأمية حفظ القرآن الكريم بين التلاميذ ومعاناة المعاهد الازهرية من العجز الكبير في عدد محفظي القرآن الكريم، سواء على المستوى «الكمي» أو على المستوى «الكيفي»، اضافة الى عدم الجدية في اجراء الامتحانات ضبطاً وتصحيحاً، وعدم تحليل نتائج الامتحانات على أسس علمية سليمة بهدف تلافي اوجه القصور.

ودعا المجلس الى ان يعود الازهر الشريف الى ان يكون بيت القرآن الكريم حفظاً وتلاوة وتجويدا وتدريساً لعلومه، إذ كان الشرط الاساسي لالتحاق الطالب بالدراسة، في الأزهر في المرحلة الابتدائية (الاعدادية حالياً) أن يكون حافظاً للقرآن الكريم كله، وعدم قبول الاستثناءات في هذا الشأن، ويظل الطالب مراجعاً لحفظ القرآن، حتى الحصول على الاجازة العالية في احدى كليات الأزهر.

ب- حرمان جامعة الأزهر من إدخال نظام التعليم المفتوح بها:

وذلك بالرغم من توصية المجلس القومى للتعليم بإدخال هذا النوع من التعليم بجامعة الأزهر، لفوائده الكثيرة على المستوى المحلى والخارجى.

وفيما يلى: صورة من تلك التوصيات التى صدرت من المجلس القومى للتعليم بهذا الخصوص، كما نشرتها صحيفة الشرق الأوسط فى ٥/ ٢/ ٢٠٠٤م.

المجلس القومي للتعليم بمصر يطالب بإدخال نظام التعليم المفتوح في جامعة الأزهر

القاهرة: «الشرق الأوسط»

طالب المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا في مصر بضرورة اضافة نظام التعليم المفتوح الى جامعة الازهر وذلك استجابة لحاجات الافراد في مصر والوطن العربي والمجتمعات الاسلامية، وبشكل يساعد على استمرار دور الازهر في اداء رسالته على كل المستويات المحلية والاقليمية والعالمية ويحافظ على مكانته القيادية والريادية في تقديم تعليم له خصوصية ينفرد بها الازهر.

وشدد المجلس في اجتماعه السبت الماضي برئاسة الدكتور عاطف صدقي المشرف العام على المجالس القومية المتخصصة على اهمية توجيه الاهتمام في جامعة الازهر لتعليم الفتاة لكونها اهم الفئات المؤثرة في التنمية كام وزوجة وربة بيت، ومراجعة المواد والمقررات بحيث تكون مناسبة لتعليم الفتاة بما يمكنها من خدمة ادوارها.

ودعا الى التاكيد على توافر القوى البشرية المدربة في مجال التعليم المفتوح بكافة تخصصاتهم والاستفادة من تكنولوجيا التعليم بهدف ايصال الخدمة التعليمية للدارسين اينما كانوا، وتوقيع اتفاقيات تعاون بين جامعة الازهر وإحدى الجامعات المعنية بالتعليم المفتوح للاستفادة من خبراتها في تاسيس وإنشاء البرامج التعليمية للنظام المقترح وهو التعليم المفتوح.

وأوصى بإعداد دليل خاص بهذا النوع من التعليم ومراعاة تزويد المستشارين الثقافيين بالسفارات المصرية في الخارج به، لتوعية مواطني الدول الممثلين فيها باهمية الالتحاق ببرامج التعليم الازهري الجامعي المفتوح، والتاكيد على حفظ القرآن الكريم منذ التحاق التلميذ بالدراسة الابتدائية الازهرية، والتوسع في معاهد القراءات بجميع الاقاليم والمحافظات مع عدم التساهل في شروط القبول وخاصة فيما يتعلق بحفظ القرآن الكريم.

وفيما يلى أيضًا صورة مما نشر حول الميزات التى منحتها جامعة القاهرة لخريجى نظام التعليم المفتوح. مما يحتم إدخال هذا النظام بجامعة الأزهر، وللإفادة من مميزاته كباقى الجامعات:

حل مشكلة طلاب التعليم المفتوح

أعلنت جامعة القاهرة معادلة حالات العاملين الذين حصلوا على الليسانس او البكاريوس وفقا لنظام التعليم المفتوح بالمؤهلات الممنوحة من الكليات الجامعية واكدت الجامعة فى بيان لها ان جميع لوائح الكليات الجامعية التى تقدم برامج للتعليم المفتوح تم تعديلها باضافة منح درجة الليسانس او البكالوريوس بنظام التعليم المفتوح.

وقال البيان انه بذلك تصبح مؤهلات التعليم المفتوح مؤهلات عليا يجوز تعيين الحاصلين عليها فى الوظائف بالدرجة الثالثة التخصصية كما يجوز تسوية حالات العاملين الحاصلين على مؤهلات بنظام التعليم المفتوح اسوة بزملائهم من خريجى التعليم النظامى بشرط توافر الشروط المطلوبة لشغل الوظيفة وفقا للمادة ٢٥ مكرر من نظام العاملين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨. الاهرام ٢/٥/٢٠٠٤م

جـ- إغلاق أبواب جامعة الأزهر فى وجه راغبى الانتساب من خريجى الجامعات الأخرى، بعد أن استمر مفتوحًا لعدة سنوات وبالمخالفة للقرار الجمهورى:

ففى عام ١٩٩٢ صدر القرار الجهورى رقم ٤٠٧ ، الذى يبيح الانتساب إلى جامعة الأزهر، من الطلاب الحاصلين على درجة الليسانس أو البكالوريوس من إحدى الجامعات المصرية.

واستمر الحال على ذلك لمدة ست سنوات. وفجأة صدر قرار إدارى برقم ٣٩٤ فى ١١/٣/١٩٩٨ من مدير عام الدراسات العليا بالأزهر، **يقصر القبول** بالكليات الشرعية وكلية اللغة العربية على الحاصلين على الثانوية الأزهرية. **واعتمد مجلس جامعة الأزهر هذا القرار المخالف للقانون، حيث إنه لايجوز لقرار إدارى أن يلغى قرارًا جمهوريًا.**

فهذا القرار يتعارض مع القرار الجمهورى رقم ٤٠٧ لسنة ١٩٩٢ المشار إليه. والذى نشر بالجريدة الرسمية فى العدد رقم ٤٩ من نوفمبر عام ١٩٩٢ ونصه: «يجوز قبول الطلاب الحاصلين على درجة الليسانس أو البكالوريوس من إحدى الجامعات المصرية الأخرى بأقسام الإجازة العالية بكلية الشريعة، وأصول الدين، واللغة العربية، والدعوة، والدراسات الإسلامية والعربية. وفقًا للشروط التى تنص عليها اللوائح الداخلية لهذه الكليات » انتهى.

ولذلك نقول: بأن منع الانتساب لجامعة الأزهر من خريجي الجامعات المصرية يعد باطلاً من الناحية الدستورية والقانونية. لأنه لايجوز لقرار إدارى صادر من جامعة الأزهر أن يلغى قراراً جمهوريًا.

وهكذا أوصدت أبواب جامعة الأزهر فى وجه الشباب المسلم المتدين من خريجى الجامعات المصرية.

د- حرمان خريجى معاهد المعلمين الأزهرية من استكمال دراستهم بكليات التربية الأزهرية، وذلك أسوة بزملائهم من معلمى التعليم العام، من خريجى دور المعلمين والمعلمات.

هـ- حرمان جامعة الأزهر من التوسع فى إنشاء مراكز بحثية ذات نوعية خاصة تتناسب مع رسالة الأزهر، مثل مراكز تعريب العلوم- أو تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها- أو تحقيق التراث والمخطوطات الإسلامية وغيرها. علمًا بأن الكثير من هذه المراكز قد سبق تشغيله بجامعة الأزهر، ثم أغلقت الآن لأسباب غير معروفة مما سنفصله بعد قليل.

المحور الثالث
ويتمثل فى سحب الاعتراف بأربع كليات أزهرية
تم تشغيلها بالفعل كفروع لكليات أزهرية أخرى

وأصبح طلابها وطالباتها مهددين بالتوزيع على كليات بمحافظات أخرى.

• **وهذه الكليات الأربع التى تقرر تصفيتها، توجد فى: «بورسعيد والخانكة وكفر الشيخ ودمنهور» وهى مقامة بالجهود الذاتية. كما أنها فروع لكليات أزهرية أخرى.**

• واليوم تتعرض هذه الكليات للإغلاق والتصفية. وتوزيع طلابها وطالباتها على كليات بالمحافظات الأخرى. بالرغم من أن هذه الكليات قد صدر لها قرارات تشغيل من المجلس الأعلى للأزهر، وتعمل منذ عدة سنوات.

• **ومن الأمثلة على ذلك: كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بمدينة بورسعيد.**

حيث صدر لها قرار إنشاء من المجلس الأعلى للأزهر بالجلسة رقم ١٣٤ فى ٢٢/ ٥/ ٢٠٠٠ (انظر صورة هذا القرار بالوثيقة رقم ١٤٢). فى حين وصل طالبات هذه الكلية إلى الفرقة الثالثة هذا العام.

• **وعندما أشيع خبر تصفية هذه الكليات، قمت بتقديم سؤال عاجل إلى الدكتور رئيس الوزراء وزير شئون الأزهر عن حقيقة مايقال عن موضوع التصفية المشار إليه.** ولكن لم يصل إلى مجلس الشعب أى رد على هذا السؤال حتى الآن (انظر صورة هذا السؤال بالوثيقة رقم ١٤٣).

• **واليوم تم التأكد من صحة هذا الخبر**، بعد أن صدر خطاب مدون بأعلاه عبارة «سرى جداً» وموجه من الأمين العام لمجلس الوزراء إلى فضيلة رئيس جامعة الأزهر، يخبره فيه: بأن السيد رئيس الوزراء يرفض إنشاء كلية الدراسات الإسلامية والعربية فى بورسعيد، وأن المطلوب حالياً كليات تطبيقية (انظر صورة هذا الخطاب بالوثيقة رقم ١٤٤) وتأمل عبارة «سرى جداً!» لترى كيف يحارب الأزهر فى الخفاء. مما لايفيد إلا

أمريكا، والصهيونية العالمية المتربصة بالإسلام والمسلمين. وكل ذلك يتم من خلف ظهر شعبنا الطيب المتدين، ومن خلف ظهر القانون والدستور، وأيضًا من خلف ظهر المجلس الأعلى للأزهر.

• **ثم تأكد هذا الخبر عندما وصل خطاب آخر من رئيس هيئة مستشارى مجلس الوزراء إلى فضيلة شيخ الأزهر، متضمنًا نفس صيغة الرفض** التى وصلت إلى رئيس جامعة الأزهر والمشار إليها (انظر صورة هذا الخطاب بالوثيقة رقم ١٤٥) وهو الخطاب الذى وجه إلى فضيلة شيخ الأزهر.

• **وقد تم ذلك بعد أن استغاثت عميدة كلية الدراسات الإسلامية والعربية ببورسعيد بشيخ الأزهر من قرار الإغلاق والتصفية:**

• فقد تقدمت الدكتور عميدة الكلية بمذكرة إلى فضيلة شيخ الأزهر، تستغيث به لإنقاذ كليتها من قرار التصفية والإغلاق، الذى لا مبرر له، والمخالف للقانون.

وقد جاء فى مذكرة عميدة الكلية فى بورسعيد المرفوعة إلى فضيلة شيخ الأزهر مايلى:

١ - أن هذه هى الكلية الأزهرية الوحيدة فى محافظات القنال الثلاث، ومحافظة شمال سيناء.

٢- وأن الدولة لم تتحمل أى أعباء مالية فى إنشاء هذه الكلية أو تجهيزها، وأن الذى قام بذلك هو المتبرع الحاج محمد إسماعيل إسماعيل.

٣- وأن المجلس الأعلى للأزهر قرر فى جلسته رقم ١٣٤ فى ٢٧/ ٥/ ٢٠٠٠ إنشاء هذه الكلية.

٤- وأن فضيلة شيخ الأزهر كتب إلى السيد رئيس الوزراء فى ١٤/ ٦/ ٢٠٠٠ برقم ٤٩٤ عن أهمية استصدار القرار الخاص بهذه الكلية.

٥- وأن الكلية تعمل بجد واجتهاد فى شعبها الثلاث منذ ثلاث سنوات، لدرجة أن سفارة ماليزيا طلبت إلحاق عدد ٤٠٠ طالبة ماليزية بهذه الكلية.

وغير ذلك من بيانات هامة. (انظر صورة هذه المذكرة بالوثيقة رقم ١٤٦).

المحور الرابع

ويتمثل فى تصفية وإلغاء بعض الكليات الأزهرية وتحويل مبانيها إلى جامعات أخرى أو جهات غير أزهرية بالرغم من صدور قرارات تشغيل لها من المجلس الأعلى للأزهر

وفيما يلى بيان إجمالى خاص بهذه الكليات التى تم تصفيتها:

١- كلية الأزهر للدراسات الإسلامية والعربية للبنات بمدينة المنيا الجديدة.

٢- فرع جامعة الأزهر بكلياته الأربع بمدينة السادات وهى:

أ- كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بمدينة السادات.

ب- كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بمدينة السادات.

جـ- كلية الزراعة الصحراوية (أو تكنولوجيا الصحراء) بمدينة السادات.

د- كلية الدعوة الإسلامية بمقر المركز الإسلامى بمدينة السادات.

٣- فرع جامعة الأزهر بمحافظات القنال وشمال سيناء.

بحرمانه من مجمع الدعوة الإسلامية والأزهر بالإسماعيلية، وهو الذى تم تحويله إلى مجمع لمدارس اللغات يتبع وزارة التربية والتعليم.

وفيما يلى موجز عن هذه الكيات، وقرارات التصفية التى تعرضت لها:

١- إلغاء كلية الأزهر للدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالمنيا الجديدة

(حيث صدر قرار مريب بتفكيك فرع جامعة الأزهر للدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالمنيا، وإلحاقه بجامعة المنيا، لتشغيله كلية حاسب آلى بعيداً عن الأزهر)

وفيما يلى تفصيل لتلك المهزلة: وهى تعد ناقوس خطر، ونذير شؤم على الأزهر، بل وعلى مصر والعالم الإسلامى بكامله.

١ - بدأ إنشاء المجمع التعليمى لفرع جامعة الأزهر للبنات بالمنيا الجديدة عام ١٩٨٦ ، وعلى مساحة ٤٨ ألف متر. هذا بالإضافة إلى المبنى الإدارى على مساحة ٤٥٢مترا، علمًا بأنه قد تم جمع مبلغ ١٨٥ ألف جنيه من المواطنين لهذا الغرض، كما خصصت المحافظة مبلغ نصف مليون جنيه كبداية للتأسيس، ثم أضيف إليه مبلغ ٢٨٠ ألف جنيه، ثم مبالغ أخرى بعدها بقصد سرعة العمل.

٢- وفى ١/ ٢/ ٢٠٠١ صدر قرار تشغيل هذه الكلية الأزهرية من المجلس الأعلى للأزهر، فى الجلسة رقم ١٣٩ لعام ٢٠٠١.

٣- وفى ٢١/ ٥/ ٢٠٠١ تمت موافقة وزير الإسكان على تسليم مبانى فرع جامعة الأزهر بالمنيا الجديدة إلى جامعة الأزهر لتشغيله (كلية دراسات إسلامية وعربية للبنات) (انظر الوثيقة رقم ١٤٧).

٤- وفى ١٩/ ٩/ ٢٠٠١ تم استلام جامعة الأزهر لتلك المبانى (المجمع التعليمى والمبنى الإدارى) (انظر الوثيقة رقم ١٤٧).

٥- وفى ١٩/ ٩/ ٢٠٠١ (أى فى نفس اليوم الذى تسلم فيه الأزهر المبانى المشار إليها) **قامت محافظة المنيا بتسليم الكلية الأزهرية الأثاث والفرش، والأجهزة الكهربية اللازمة للتشغيل.** بالإضافة إلى سيارة ركوب، ولوازم أخرى (انظر الوثيقة رقم ١٤٨).

٦- وفى ٩/ ١٠/ ٢٠٠٢ أصدر مجلس الوزراء كتابه رقم ١١٠٩ إلى محافظة المنيا، يفيد الموافقة على افتتاح كلية الأزهر للدراسات الإسلامية والعربية للبنات بمدينة المنيا الجديدة (انظر الوثيقة رقم ١٤٩).

٧- وفى ٢٩/ ١٠/ ٢٠٠٢ صرح رئيس جهاز مدينة المنيا الجديدة لصحيفة الجيل: بأن الحاجة ماسة لتشغيل فرع جامعة الأزهر بالمنيا. كما صرح الدكتور عمر عبد الموجود الذى صدر له قرار بعمادة فرع جامعة الأزهر بالمنيا. بأن جميع أعضاء هيئة التدريس، والوظائف المعاونة لفرع المنيا، فى انتظار الأمر بالتشغيل.

٨- وفى ٢/ ١١/ ٢٠٠٢ (أى بعد ٢١ يوما فقط من موافقة مجلس الوزراء على افتتاح الكلية الأزهرية) صدر من محافظة المنيا خطاب برقم ٣٧٧ إلى رئيس الوزراء، يخبره فيه

بحاجة سوق العمل بالمحافظة إلى كلية حاسب آلى، أو كلية هندسة تطبيقية، وأنه تم الاتفاق على هذا المطلب مع وزير القوى العاملة، ورئيس جامعة المنيا. ويطلب من سيادته إنشاء كلية لهذا الغرض، تتبع جامعة المنيا (انظر الوثيقة رقم ١٤٩).

٩- وفى ١٣/١١/ ٢٠٠٢ (أى بعد أحد عشر يومًا فقط، تم الموافقة فى مجلس الوزراء على أن تقوم وزارة الإسكان بإنشاء مبنى لحساب جامعة المنيا لهذا الغرض. وأرسل خطابٌ بذلك إلى وزير الإسكان. وإلى محافظ المنيا بتاريخ ١٤/١١/٢٠٠٢.

(ويلاحظ أن خطاب رئيس الوزراء المشار إليه يأمر وزارة الإسكان بإنشاء مبنى كلية حاسب آلى لجامعة المنيا. ولايأمرها بتسليم مبانى الكلية الأزهرية إلى جامعة المنيا، وهى التى سبق للأزهر أن تسلمها فى ١٩/٩/٢٠٠١ أى منذ أكثر من عامين. (انظر صورة هذا الخطاب الهام بالوثيقة رقم ١٤٩).

١٠- وفى ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٢ ورد خطاب وزارة الإسكان جهاز (مدينة المنيا الجديدة) برقم ٩٥، إلى رئيس جامعة الأزهر، يطلب فيه إخلاء مبانى جامعة الأزهر بالمنيا الجديدة، (المجتمع التعليمى والمبنى الإدارى) لتسليمها لجامعة المنيا. مدعيًا بأن خطابًا قد وصله من مجلس الوزراء يطلب منه ذلك، تنفيذًا لأمر رئيس الوزراء على حد قوله.

(انظر صورة هذا الخطاب المريب بالوثيقة رقم ١٤٨). علمًا بأن تاريخه هو ٣١/١٢/٢٠٠٢ ثم قارن بينه وبين خطاب رئيس الوزراء (بالوثيقة رقم ١٤٩) لترى أن بينهما تناقضا. فخطاب رئيس الوزراء (بالوثيقة رقم١٤٩) والمؤرخ فى ١٣/ ١١/ ٢٠٠٢ لم يأمر رئيس جامعة الأزهر بأن يسلم كلية الدراسات الإسلامية إلى رئيس جامعة المنيا. ولكنه يأمر وزير الإسكان بأن ينشئ مبنى ليكون كلية حاسب آلى لجامعة المنيا).

ومن هذا يتضح أن الخطاب الأول، المنسوب إلى رئيس الوزراء بتاريخ ١٣/ ١١/ ٢٠٠٢، هو الصحيح. وأن الخطاب الثانى، المؤرخ بتاريخ ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٢ هو المدسوس على رئيس الوزراء.. لأن تاريخه أحدث، ولتعارضه مع اللوائح والقوانين. وهكذا يتم القضاء على الأزهر بقرارات إدارية مريبة.

١٢- وهناك تناقض آخر، وهو القول بأن إلغاء كلية الأزهر للدراسات الإسلامية والعربية كان سببه (حاجة «سوق العمل» بمحافظة المنيا إلى خريجات حاسب آلى) وفى هذا مغالطة، لأن سوق العمل بمحافظة المنيا فى حاجة أيضًا إلى معلمات تربية إسلامية ولغة عربية، وبنفس درجة حاجته إلى معلمات للحاسب الآلى. لأن الكلية الأزهرية المشار إليها هى الوحيدة فى المحافظة. وإلا سنضطر لجلب معلمات اللغة العربية والتربية الإسلامية من محافظة القاهرة أو غيرها.

١٣- وعلى افتراض أن هناك حاجة ماسة تجعلنا نضحى بحاجتنا إلى كلية الأزهر للدراسات الإسلامية والعربية لإنشاء كلية حاسب آلى. فلماذا لايكون ذلك فى نطاق جامعة الأزهر. أليس فى الأزهر كليات عملية كالطب والهندسة والحاسب الآلى والصيدلة وغيرها أم أن القصد هو تفكيك جامعة الأزهر وتصفيتها كلية بعد أخرى. مما لايفيد إلا الصهاينة والأمريكان.

١٤- وهل يسمح القانون لوزير القوى العاملة أن يلغى كلية أزهرية من خلف ظهر الأزهر، بحجة أن سوق العمل ليس فى حاجة إلى خريجيها؟ وهل سبق لسيادته أن قام بإلغاء كلية تجارة أو كلية آداب أو غيرها من كليات الجامعات المصرية الأخرى مما لا يحتاج إليها سوق العمل؟ أم أن الهدف الحقيقى هو الإجهاز على الكليات الأزهرية بمثل هذه الحجج الواهية.

١٥- ثم إن من الأمور التى تدعو إلى الدهشة فى هذه القضية: أن المهندس أحمد فؤاد عبد اللطيف رئيس جهاز هيئة المجتمعات العمرانية بمدينة المنيا الجديدة، هو الذى وقع الخطاب الذى يطالب فيه رئيس جامعة الأزهر بإخلاء كلية الأزهر للدراسات الإسلامية والعربية، لتكون كلية حاسب آلى تابعة لجامعة المنيا، كأمر رئيس الوزراء فى زعمه، وذلك بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/٣١ فى حين أنه هو نفسه الذى صرح لصحيفة الجيل يوم ٢٠٠٢/١٠/٢٩ (أى قبل شهرين ويومين) بما يلى: أن فرع جامعة الأزهر بالمنيا معد منذ عام ١٩٨٦، وأن قرار تشغيله قد صدر من المجلس الأعلى للأزهر فى ٢٠٠٠/١٢/١ برقم ١٣٩. وأنه لم يتم تشغيله حتى اليوم بالرغم من أن الحاجة ماسة إليه» ثم ذكر سيادته: «أن هناك ١٤٩٦ طالبة أزهرية من محافظات المنيا والفيوم ملتحقات بكليات بنات الأزهر فرعى أسيوط وبنى

سويف. وأن معظمهن يتكبدن مشاق السفر اليومى لمسافة مئات الكيلومترات للوصول إلى كلياتهن بأسيوط أو بنى سويف» انتهى.

١٦- وفى نفس التحقيق الصحفى صرح الأستاذ عمر عبد المعبود أستاذ الأدب بكلية اللغة العربية بفرع أسيوط، **الذى صدر له قرار عمادة فرع المنيا بأنه: «قد تم إعداد بيان بأسماء هيئة التدريس والوظائف المعاونة بفرع المنيا. وأن الجميع فى انتظار الأمر بالتشغيل».**

فأين القانون؟ وأين العقل والمنطق من كل هذا؟

١٧- قامت مظاهرة أمام مبنى الكلية من طالبات الأزهر احتجاجًا على عدم فتح كليتهن ثم انتهى الأمر بأن قام الدكتور بهاء فكرى رئيس المجلس المحلى لمحافظة المنيا بإحالة الموضوع إلى لجنة التعليم بالمحافظة، لمزيد من الدراسة والبحث والمناقشة، كما نشر بصحيفة آفاق عربية، وصورته كما فى الشكل التالى:

احتجاجا على عدم افتتاح فرع الجامعة

تظاهر عشرات الطالبات أمام كلية البنات الإسلامية بالمنيا

المنيا - محمد حسين:

قامت عشرات الطالبات بكلية البنات الإسلامية فرع جامعة الأزهر بالتجمهر مع أولياء أمورهن أمام مبنى الكلية بمحافظة المنيا، اعتراضا منهم على عدم افتتاح المبنى رغم اتمام انشائه وتجهيزاته منذ عامين.

وطالبت الطالبات مسئولي الجامعة بسرعة افتتاح المبنى ليتمكن من الالتحاق به مما يخفف عنهن أعباء السفر إلى محافظات أسيوط والفيوم وبنى سويف حيث توجد مبان للكلية بهذه المحافظات، إضافة للعديد من الكليات الأزهرية الأخرى بينما لا يوجد بمحافظة المنيا أى فرع لجامعة الأزهر رغم وجود العديد من المعاهد الأزهرية بجميع مراحل التعليم المختلفة «ابتدائى - اعدادى - ثانوى».

وقد ناقش المجلس المحلى للمحافظة هذه المشكلة فى اجتماعه برئاسة بهاء فكرى وبحضور المحافظ اللواء حسن حميدة حيث اكد العضو ياسر الروبى أن هذه المشكلة معلقة منذ سنوات عديدة!!

واضاف انه فى عام ١٩٧٢م طالب مجلس محلى المحافظة بإنشاء كلية لأصول الدين على الكورنيش مكان قوات الأمن المركزى حاليا وتم جمع مبلغ ١٨٠ الف جنيه بترخيص مال من المواطنين وتوقف التحصيل لوجود نزاع على هذه الأرض وجدد المجلس مطالبته عام ١٩٨٥ على نفس الموقع وتوقف المشروع من جديد لأسباب مختلفة وجاءت زيارة شيخ الأزهر برفقة رئيس جامعة الأزهر كفاتحة خير على المحافظة حيث وافق على وضع حجر الأساس على مساحة ٥٠ فدانا بمدينة المنيا الجديدة شرق النيل لإنشاء كلية البنات الإسلامية.

وصدرت موافقات رئيس الوزراء ووزارات المالية والتخطيط والاسكان لتكون الكلية نواة حقيقية لجامعة الأزهر بالمنيا وفجأة تجمد الموقف لأكثر من عشر سنوات متتالية!!

وأكد عضو المجلس أن محافظ المنيا تدخل لحسم المشكلة وأجرى عدة اتصالات ولقاءات شبه مكثفة مع المسئولين بكافة مستوياتهم ودعم الأمر بإنشاء مجمع تعليمى متكامل على مساحة ٤٨ ألف متر مربع بمشاركة جهاز مدينة المنيا الجديد برئاسة المهندس احمد فؤاد رئيس الجهاز وتخصيص مبنى إدارى لفرع الجامعة وتخصيص له مبلغ نصف مليون جنيه كبداية للتأسيس وأضيف له مبلغ ٢٨٠ الف جنيه ومبلغ اخر لسرعة العمل.

وأشار عضو المجلس إلى أن جامعة الأزهر اصدرت قرارا بنقل ٢٢ عضوا للتدريس بالكلية برئاسة عميدا لها وتم نقل الموظفين للعمل بالمبنى الجديد بعد استكماله لتكون نواة لاعمار مدينة المنيا الجديدة وتوفير الوقت والجهد والمال على الطالبات المغتربات خارج المنيا.

وكشف الروبى أن هناك اتجاها غريباً لتخصيص المبنى لكلية حاسب آلى بدلا منها مع أن هذه الكلية بها مبنى داخل حرم جامعة المنيا ولم يستغل حتى الآن وفى الوقت نفسه فإن جامعة المنيا أيضا رفضت الحصول على عمارات سكنية لاسكان طلاب الجامعة بمدينة المنيا الجديدة دون تكاليف مالية من الجامعة ومازالت تزرع الأعمدة الخرسانية فى الجسور الأراضى الزراعية من حولها للهروب من تعمير المدينة الجديدة ولمحاربة إنشاء الكلية الوحيدة التى تخص البنات!!

ومن جانبه اعترف اللواء حسن حميدة محافظ المنيا بضرورة القرارات واتخاذ الاجراءات الفعالة لظهور فرع الجامعة للنور باعتمادات مالية قدرها ٥٠ مليون جنيه فى مدينة المنيا الجديدة وإنشاء مجمع تعليمى وإدارى متكامل لتسهيل عملية الموافقة وتم عرض المبلغ المطلوب على جامعة الأزهر حتى وردت مذكرة من رئيس الوزراء ورئيس جامعة الأزهر بافتتاح الكليات الجديدة يجب أن يكون مرتبطا باحتياجات سوق العمل لتشغيل الشباب المتعطل فتوقف افتتاح الكلية من جديد!

ورد حبرى فؤاد عضو المجلس بأن القول بإنشاء كليات جديدة مرتبطة بسوق العمل فيه مغالطة كبيرة - فالتعليم فى مصر لا يرتبط بسوق العمل فهناك كليات ومعاهد تخرج كثيرا من الطلاب سنويا لا يرتبطون بسوق العمل او حاجة السوق الفعلية وطالب بسرعة تلبية رغبات أبناء محافظة المنيا على إنشاء فرع جامعة الأزهر، خاصة بعد الجهود الكبيرة التى بذلت والقرارات التى أصدرتها والملايين من الجهات التى انفقتها الحكومة على هذا الصرح الكبير؟

وطالب حمدى برعى عضو المجلس بإعادة عرض الموضوع من جديد على رئيس الوزراء لافتتاح الفرع الجديد وتجميع طالبات المنيا المغتربات بالمحافظات الثلاث بنى سويف - الفيوم - أسيوط لتخفيف العبء عن الأسرة مشيرا إلى أن عدم افتتاح الكلية رغم اكتمال إنشائه يمثل اهدارا للمال العام

واحال الدكتور بهاء فكرى رئيس المجلس المحلى لمحافظة المنيا الموضوع إلى لجنة التعليم لمزيد من البحث والمناقشة

أحمد عمر هاشم

ياسر الروبى

خيرى برعى

٢- إغلاق فرع جامعة الأزهر بكلياته الأربع بمدينة السادات وذلك بالرغم من أن فضيلة شيخ الأزهر قام بافتتاحه عام ١٩٩٦ وكان بصحبته رئيس جامعة الأزهر

وفيما يلى كافة المستندات والإجراءات التى اتخذت من أجل تشغيل هذه الكليات الأربع. ولكن دون جدوى.

أولاً: فرع الجامعة عبارة عن مدينة متكاملة تشمل:

عدد أربع كليات أزهرية هى: كلية دراسات إسلامية وعربية أزهرية للبنين، وأخرى للبنات، وكلية زراعة صحراوية أزهرية، أو ما يسمى بكلية تكنولوجيا الصحراء، وكلية للدعوة بمقر مركز الدراسات الإسلامية بمدينة السادات، وسبع عمارات للإسكان الطلابى والإدارى، بالإضافة إلى مساحة خمسمائة وستين فدانًا، منها ستون فدانًا مزرعة تجريبية لكلية الزراعة الصحراوية. (انظر الوثائق والمستندات من رقم ١٥٠ إلى رقم ١٦٦).

علمًا بأن الجامعة الأمريكية خصص لها هى الأخرى مساحة من الأرض بجوار أرض جامعة الأزهر. وقد أقامت الجامعة الأمريكية مبانيها الخاصة بمركز بحوث الصحراء هناك. وجارى حاليًا تشغيله دون مشاكل أو عراقيل. أما مبانى جامعة الأزهر، فهى وحدها التى تم إغلاقها، وجارى حاليًا اتخاذ باقى إجراءات تصفيتها، وإلغائها نهائيًا بالمخالفة للقانون (انظر الوثيقة رقم ١٥٢ لترى على الخريطة أن مبانى الجامعة الأمريكية بالقرب من مبانى فرع جامعة الأزهر. وبالمثل المساحة المخصصة لكل منها)

ثانيًا: هذه المنشآت جميعها، اكتمل بناؤها وتجهيزاتها وكافة إجراءات تشغيلها:

وتسلمها الأزهر منذ عام ١٩٩٦، ووافقت وزارة المالية على نقل ملكيتها إلى جامعة الأزهر واعتماد مبلغ ٨ مليون جنيه لتشغيل كل كلية. (انظر الوثيقة رقم ١٥٨).

ثالثا: الأمر مرفوع منذ ذلك التاريخ للسيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء وزير شئون الأزهر، لاستصدار القرار الجمهورى بتشغيل هذه المدينة، وحتى الآن لم يصدر هذا القرار.

بالرغم من الحاجة الماسة إليها لوجود دفعة مزدوجة من خريجى ثانوية الأزهر عام ٢٠٠١/٢٠٠٢.

وأخيرا، وبعد خمس سنوات من الانتظار جاء رد رئيس الوزراء على لسان أمين عام مجلس الوزراء يقول: «لايوافق السيد رئيس الجمهورية على إنشاء كليات جديدة إلا الكليات التكنولوجية». انتهى (انظر صورة هذا الرد فى الوثيقة رقم ١٦٦ المؤرخة فى ٢٥/٨/٢٠٠١).

وفى هذا الرد تظهر المغالطات التالية:

١- أن كلية الزراعة الصحراوية أو تكنولوجيا الصحراء الأزهرية بمدينة السادات هى من جملة هذه الكليات المراد الترخيص لها. وهى كلية تكنولوجية. فلماذا رفضت؟

٢- أن ما ينسب إلى السيد رئيس الجمهورية، من رفض الترخيص بتشغيل كليات أزهرية يعتبر رفضا غير قانونى، ويتعارض مع الدستور. حيث لم يأت هذا الحظر عن طريق مجلس الشعب. كما أنه لم يفصح عن الجهة البحثية المختصة التى طلبت هذا الحظر، وفوق هذا جاء القرار خاليًا من رقم الإصدار. وتاريخه. وتوقيع السيد رئيس الجمهورية عليه.

٣- أن الرد اعتبر أن سوق العمل بمصر والعالم الإسلامى ليس بحاجة إلى خريجى الكليات الأزهرية النظرية. ولكنه بحاجة إلى الكليات التقنية «التكنولوجية». وبالتالى حكم ضمنيًا على كل الكليات الأزهرية النظرية أنها لا تستحق البقاء ولابد لها من الإغلاق. وهذا غير صحيح وفقًا لما سبق توضحيه.

رابعًا: ما جاء فى تقرير لجنة التعليم بمجلس الشعب، التى زارت فرع جامعة الأزهر بمدينة السادات يوم ٢٠٠١/١٢/٢٤ ونصه فيمايلى:

«أنه بالإشارة إلى وجود واحد وأربعين معهدًا أزهريًا (إعدادى وثانوى). بها حوالى ٣٠ ألف طالب وطالبة بمحافظة المنوفية. وحيث إن خريجى هذه المعاهد لابديل أمامهم سوى الالتحاق بجامعة الأزهر. حيث لايمكنهم القانون القائم من الالتحاق بالجامعات الأخرى، لذلك فإن اللجنة توصى بإصدار القرار اللازم بتشغيل الكليات الأزهرية التى تسلمها الأزهر بمدينة السادات منذ عام ١٩٩٦ (انظر الوثيقة رقم ١٦٤).

خامسًا: موافقة وزير الإسكان على سرعة تشغيل هذه الكليات:

حيث بعث الدكتور وزير الإسكان بخطاب مؤرخ فى ٢/ ٤/ ٢٠٠٢ وموجه إلى فضيلة رئيس جامعة الأزهر، يطالبه فيه بسرعة التشغيل لفرع الجامعة، ويعرفه بأن عدم تشغيله حتى الآن يمثل عائقًا لتنمية مدينة السادات، ويعرض المبانى لأخطار مالية وفنية

جسيمة، لتركها مدة طويلة دون إجراء الصيانة الدورية والترميمات اللازمة، مما يهدر ثروة قومية دون استغلال أو استفادة (انظر صورة هذا الخطاب بالوثيقة رقم ١٦٥).

وبالرغم من كل هذا تصر جامعة الأزهر على عدم التشغيل، مخالفة بذلك المادة رقم (١١) من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١.

وهذا يجعلنا نوجه فى هذا الاستجواب اتهامًا لإدارة الجامعة بالإهمال الجسيم الذى ترتب عليه تهديد مبانى فرع الجامعة الأزهرية بمدينة السادات بالدمار، كما أدى إلى تعطيل الدراسة بها أكثر من ٨ سنوات.

ونعود ونكرر بأن السبب الرئيسى فى هذه المشكلة هى أن رئيس جامعة الأزهر قد تقاعس عن تطبيق المادة (١١) من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١، **والتى تنص على أنه فى حالة إذا لم يصدر عن الوزير المختص قرار فيما يصدر عن المجلس الأعلى للأزهر من قرارات خلال الستين يومًا التالية لتاريخ وصولها مستوفاة إلى مكتبه، تعتبر موافقة.**

٣- حرمان فرع جامعة الأزهر بمحافظات القنال وشمال سيناء من مجمع الدعوة الإسلامية والأزهر بالإسماعيلية وتحويله إلى مجمع مدارس للغات يتبع وزارة التربية والتعليم

خطوات اغتيال هذا الفرع:

- **قام بيت الزكاة الكويتى ببناء مجمع للدعوة الإسلامية والأزهر على مساحة ١٤٠ فدانًا.** وذلك عقب نصر أكتوبر المجيد. ويتكون هذا المجمع من ٥٤ مبنى يصلح كل منها أن يكون كلية أزهرية بذاته.

- **وقد تم تشغيل هذا المجمع لأغراض الدعوة الإسلامية بصفة جزئية لعدة سنوات،** وذلك بواسطة إحدى الجمعيات الخيرية بالإسماعيلية، والخاضعة لإشراف وزارة الشئون الاجتماعية.

- **ومنذ فترة وجيزة -وبالمخالفة للقانون- تم تحويل هذا المجمع إلى مجمع لمدارس اللغات بمصروفات يتبع وزارة التربية.** (انظر الوثيقة رقم ١٦٧).

- **وهكذا تم تعطيل استخدام مجمع الدعوة الإسلامية والأزهر، الذى بنى بأموال الزكاة، خصيصًا لأغراض الدعوة الإسلامية، والتعليم الأزهرى، وأصبح مجمعًا لمدارس**

اللغات، لتعليم أبناء الأغنياء بأموال الزكـاة، وحرمان أبناء الأزهر الفقراء منه، بالرغم من أنهم أصحاب الحق الشرعى والقانونى فيه.

● وقد صـرح السيـد محـافظ الإسمـاعيلـية بأنه قد عـوض جامـعة الأزهر عن هذا المجمع، بمنحـها قطعة أرض مـساحتـها ٢٥ فدانًـا بالقنطرة شرق. وأنه تم توصيل المرافق إليها، وأضاف سـيادته القول بأنه يرى أن موقع القنطرة شرق أكثـر توسطًا بين محافظات القنال وشمال سيناء من مدينة الإسماعيلية، وهذا يفيد جامعة الأزهر أكثر.

● ونحن نقـول: إنه قد مـضى عدة سنوات، ولم يتـحرك سـاكن فى اتجاه إنشـاء هذه الكليات الأزهرية بالقنطرة شرق. كما نرى أن المجـمع الإسلامى بالإسماعيلية يظل ملكًا شرعـيًا وقانونيًا للدعـوة الإسلاميـة والتعليم الأزهرى، لأنه لايجوز صـرف أموال الزكاة على أبناء الأغنياء، وحرمان أبناء الأزهر الفقراء منها.

● وهكذا أصبحت محافظات القنال الثـلاث وشمال سيناء، بدون كليات أزهرية حتى اليـوم، على الرغم مما تعـانى منه هذه المحافظـات من نقص فى عدد الدعـاة الذين من أبناء تلك المحافظات، وذلك لعدم وجود كليات أزهرية بها لتخريج هؤلاء الدعاة. هذا بالإضافة إلى أن هذه المحافظات بها معاهد أزهرية كثيرة. فأين يذهب خريجو هذه المعاهد لاستكمال تعليمهم الأزهرى؟ علمًا بأنه بمحافظة الإسماعيلية وحدها ١١٧ معهدًا أزهريًا.

وأخيراً نقول:

* أين جامعة الأزهر من قرار وزير التعليم العالى الخاص بإنشاء جامعة فى كل محافظة، ولماذا لا ينشأ ولو كلـية أزهرية فى كل محـافظة من المحافظات التى ليس بهـا كليات أزهرية كمحافظات القنال مثلاً؟ ولماذا نحجر على الجهود الذاتية ونمنعها من القيام بهذا الواجب الذى قصرت فيه الحكومة (انظر الوثيقة التالية) وهى لصحيفة المصرى اليوم فى ٢٠٠٤/٩/١١.

جامعة لكل محافظة

المحور الخامس

تخفيض ميزانية جامعة الأزهر إلى

حوالى ثلث ميزانية مثيلاتها من الجامعات المصرية الأخرى

وفيما يلى جدول مقارنة صادر من جامعة الأزهر، يوضح حجم التخفيض الذى أدخل على ميزانة جامعة الأزهر، بالمقارنة بميزانة جامعة القاهرة.

موضوع المقارنة	جامعة القاهرة	جامعة الأزهر
حجم الميزانية لعام ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣	١٩٦, ٩٢٣ مليون جنيه	٨٠٥, ٥٧٩ مليون جنيه
عدد أعضاء هيئة التدريس	١٥, ٦٣٣ ألفا	٨, ٥٤٣ ألفا
عدد العاملين	٣٢, ٢٤٢ ألفا	١٣, ١٥٨ ألفا
عدد الطلاب والطالبات	٢١٠ آلاف	٣٣٥ ألفا

من الجدول السابق يتضح أن عدد طلاب جامعة الأزهر يبلغ حوالى ضعف عدد طلاب جامعة القاهرة، فى حين أن ميزانية جامعة القاهرة تبلغ حوالى ضعف ميزانية جامعة الأزهر. **أى أن نصيب طالب جامعة الأزهر من الميزانية يبلغ حوالى ٣٢٪ من نصيب زميله طالب جامعة القاهرة.** وبالمثل نصيبه فى أعضاء هيئة التدريس. وكذلك نصيبه فى الإداريين. (انظر الوثيقة رقم ١٦٨، ١٦٩).

ميزانية عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ لجامعة الأزهر تتضاءل عاما بعد عام:

وفيما يلى مثال لذلك:

ورد فى البند رقم (٣) من الباب الأول: المخصص للعلاج الطبى للعاملين بجامعة الأزهر:

أنه قد رصد له فى العام المالى ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤ مبلغ ٩,٦ مليون جنيه أما هذا العام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ فقد رصد له مبلغ ٧,٦ مليون جنيه فقط، فى حين أن جامعة القاهرة قد

رصد لها مبلغ ٢٧,٢ مليون جنيه عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤، وفى هذا العام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ زاد المبلغ إلى ٣١,٦ مليون جنيه.

فتأمل مايأتى:

١- أن جامعة الأزهر قد نقص نصيبها فى العلاج بمقدار مليونى جنيه هذا العام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ فى حين زاد نصيب جامعة القاهرة فى نفس العام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ بمقدار ٤,٤ مليون جنيه.

٢- أن نصيب العاملين من العلاج الطبى فى جامعة القاهرة يصل إلى أكثر من أربع أضعاف نصيب العاملين فى جامعة الأزهر.

هذا فى الوقت الذى يزيد فيه عدد طلاب جامعة الأزهر إلى مايقرب من ضعف عدد طلاب جامعة القاهرة.

فتأمل الظلم الصارخ الذى تعامل به جامعة الأزهر

وهكذا باقى بنود الميزانية لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ (انظر الوثيقة رقم ١٦٨مكرر، ١٦٩ مكرر).

وفيما يلى صورة مما نشر بصحيفة المصرى اليوم فى ٩/٨/٢٠٠٤ من حديث لرئيس جامعة الأزهر والذى يعبر فيه عن الظلم الذى تعامل به جامعة الأزهر عند تقدير حجم ميزانيتها. وذلك تحت عنوان «الطيب: نستقبل ثلث طلاب الجامعات .. وميزانيتنا محدودة».

حيث يؤكد فى حديثه على «أن هناك جامعات أخرى بمصر يوجد بها نصف عدد طلاب جامعة الأزهر بينما تحصل على ميزانية أكبر من جامعة الأزهر».

كما يؤكد على أن السبب فى الإحجام عن بناء كليات أزهرية جديدة هو عدم توافر التمويل وضعف الميزانية ..»

ونحن نقول لسيادته: إن هناك عشرات الكليات الأزهرية التى بنيت بالجهود الذاتية وغيرها. وهى الآن مغلقة لأسباب غير مقنعة وبالمخالفة للقانون مما لا يخدم إلا الأهداف الصهيوأمريكية وهو ما فصلناه فى موضع آخر.

الطيب: نستقبل ثلث طلاب الجامعات.. وميزانيتنا محدودة

أعمل في ظروف سيئة.. والعشوائية داخل الجامعة تطاردني

تصدير الجهلة بالدين ليس تخصصنا.. والتعليم في أسوأ حالاته

كتب - أحمد البحيري:

نفى الدكتور أحمد الطيب رئيس جامعة الأزهر تصدير الجامعة لـ الجهلة بالدين وأصول العقيدة الإسلامية، كما يقول البعض، مؤكداً أن انخفاض مستوى التعليم في الجامعة ومستوى الخريجين يرجع إلى هبوط مستوى التعليم في مصر على وجه العموم.

وأكد الطيب في تصريحات خاصة لـ«المصري اليوم» أن جامعة الأزهر لا تعمل بمعزل عن المجتمع، وإنما تتأثر بكل ما يحدث فيه، وإذا انخفض مستوى التعليم في جميع المؤسسات التعليمية في مصر سينخفض بالتبعية في جامعة الأزهر.

وأكد أنه يسعى حالياً لربط الطالب الأزهري بالتراث وأسس الدين حتى تعود لخريج الجامعة هيبته، ومكانته في المجتمع المصري، قائلاً: نقوم حالياً ووفقاً للرؤية الجديدة بتدريس كتب التراث والفقه التي كان يتم تدريسها في الجامعة منذ عام ١٩٦١، ولقد اخترنا منها بعض الكتب القيمة مثل كتب الإمام الرازي والزمخشري والقرطبي.

وأضاف لقد منعت التدريس عن طريق المذكرات لأنها سبب تدني مستوى الطالب وقلة تحصيله واحتكاكه بمناطق النصوص القديمة، فالمذكرات لا تفيد إطلاقاً وحينما يواجه الطالب مسألة عقائدية لابد له من العودة للكتب القيمة وعدم الاهتمام بالملخصات.

وقال الطيب الذي تولى رئاسة جامعة الأزهر منذ أقل من عام إنني لا أناصر بتخصيص طلاب وطالبات الجامعة وأسعى جاهداً لإعادة التهيئة لخريج الجامعة وصقله بالمعلومات والقواعد التي يحتاجها.

وأشار إلى أنه يتم تدريس المذاهب الفقهية الأربعة وإعطاء معلومات كافية لطلاب الجامعة عن المذاهب والفرق الأخرى مثل الشيعة والصوفية، مؤكداً أنه لا يعترف مطلقاً بتبني مذهب أو رأي واحد لطلبة الجامعة. وطالب الطيب برفع ميزانية جامعة الأزهر حتى نستطيع تطوير مناهجها والارتقاء بمستوى الخريجين الذين يأتون من ٩٧ دولة على مستوى العالم. وقال: حتى نستطيع تقديم خدمة تعليمية جيدة تحقق أهدافها فلابد من توافر الإمكانيات المادية اللازمة، بالإضافة إلى الكوادر المؤهلة.

كما طالب برفع ميزانية الجامعة التي يدرس بها ثلث عدد طلاب التعليم الجامعي أي حوالي ٣٥٠ ألف طالب وطالبة، مؤكداً أن هناك جامعات لا يوجد بها نصف عدد طلاب الجامعة، بينما تحصل على ميزانية أكبر من جامعة الأزهر.

وحول إحجام إدارة جامعة الأزهر عن بناء كليات جديدة وتوسيع نطاق الجامعة، قال رئيس الجامعة



د. أحمد الطيب

المصري في ٩/٨/٢٠٠٤

مشكلتنا الأساسية هي الإمكانيات وعدم توافر الموارد اللازمة، وأضاف: لم أتحمس مطلقاً عن توسيع الجامعة ولكن أعطوني مالاً لأبني كليات جديدة وأخرج للمجتمع طالباً له ثقله وقيمته، فالمسألة عندي ليست بالكم وإنما بالكيف.

يكفيني ألف خريج كفء من جامعة الأزهر بدلاً من مليون لا قيمة لهم، وأركز حالياً على تخريج نوعية مميزة من الطلاب تفيد المجتمع بصورة حقيقية، لا أرضى بمؤسسة تعليمية لا تعطيني خريجاً جيداً، أنا مع التوسع في كليات الجامعة، ولكن أعطوني الإمكانيات للتوسع.

وحول قرار مجلس الوزراء بتشكيل لجنة لتقييم كليات جامعة الأزهر وإغلاق غير الصالحة منها، قال الطيب إن قرار مجلس الوزراء بصدد التوسع في إنشاء كليات جديدة هو أمر يشمل كل الجامعات على مستوى الجمهورية، بحيث ألا يتم البدء في إنشاء أية كلية إلا بعد توافر العناصر اللازمة لها وهي الإمكانيات وأعضاء هيئة التدريس والمناهج الدراسية.

وانتقد الطيب التوسع غير المدروس في إنشاء كليات بالجامعة، وأبدى ارتياحه من وجود شعبة طب أسنان تابعة لكلية الطب البشري، مؤكداً أن هناك نماذج متعددة تجسد العشوائية في التخطيط والتنفيذ قبل أن يأتي رئيساً للجامعة.

وأكد الطيب أنه مكلف بقبول جميع طلبة الثانوية الأزهرية وأن الجامعة لا تحتمل كل هذا العدد، ولهذا فهو يعمل في ظروف سيئة على حد قوله، ويأمل أن يتفهم الآخرون هذا الأمر. وأعلن الطيب عدم رضائه عن مستوى جميع خريجي الجامعات المصرية ومن بينها خريجو جامعة الأزهر، مما يستدعي إعادة النظر في المناهج التي يتم تدريسها وتوفير المكان والإمكانيات اللازمة، مشيراً إلى تقدم العديد من المترشحين لإنشاء كليات تابعة لجامعة الأزهر، مثل طنطا وغيرها، إلا أنهم يصرون على إنشاء الكليات في فراغ وهو ما أرفضه قطعاً لأنني ضد تحويل جامعة الأزهر إلى مادة للدعاية لشخص بعينه واستخدامها لأغراض مرفوضة.

وأوضح الطيب أنه يتحمل عبئاً ثقيلاً والتزامات مادية ومعنوية تجاه طلبة الدول الإسلامية قائلاً: لقد انفتح علينا العالم كما لو كنا طوق النجاة، ووظيفتنا أن نوسع الجامعة ونتيح الخدمة التعليمية للجميع إلا أنني أعمل في ظروف قاسية للغاية وأتحمل عبئاً ثقيلاً.

وأشار الطيب إلى أنه تم تحويل شعبة طب الأسنان «بنات» القاهرة التي كانت تتبع كلية الطب البشري إلى كلية مستقلة، إضافة إلى إنشاء شعبة هندسة «بنات» تخصص العمارة والنظم والحاسبات تابعة لكلية الهندسة «بنين».

وفيما يتعلق باعتراض طلاب جامعة الأزهر على اختلاط الطالبات في كلية الهندسة «بنين» بالطلاب أوضح الطيب أن المدخل الخاص بطالبات شعبة هندسة «بنات» مستقل ولا يؤدي للاختلاط بين الطلبة.

وأكد الطيب أنه يرفض تماماً السماح باختلاط الطلاب والطالبات في جامعة الأزهر، وأنه لا نية أو اتجاه لتحقيق ذلك، وقال: إنني أرفض فكرة الاختلاط في الجامعة، ولا أرضى إطلاقاً بأن ترتدي طالبة جامعة الأزهر الملابس الضيقة الخليعة أو ترتدي الجينز.

ولم يتوقف الإجحاف أو الكيد لجامعة الأزهر عند هذا الحد. بل إن ما يرصد في الميزانية لجامعة الأزهر يتم تخفيضه مرة أخرى عند التنفيذ على أرض الواقع، كما حدث مع مستشفيات جامعة الأزهر مما سنفصله في الفقرة التالية.

١- توقف عملية إنشاء مستشفى تعليمي لطب الأزهر بكل من القاهرة وأسيوط

أ- من المعروف أن كليات الطب لا تعتمد في دراستها على الكتب والمحاضرات فقط، ولكنها تعتمد أساسًا على الدراسة العملية بالمستشفيات، ولا تملك أي من كليات طب الأزهر مستشفى جامعيا خاصا بها حتى الآن، خلافًا لجميع كليات الطب الأخرى التي تملك مستشفيات تعليمية متخصصة في تدريب طلاب الطب. أما طلبة طب الأزهر بالقاهرة فإن دراساتهم العملية تتم في مستشفيات غير متخصصة مثل مستشفى الحسين ومستشفى سيد جلال وهما تابعتان لوزارة الصحة.

ب- رأت جامعة الأزهر ضرورة إنشاء مستشفى جامعى خاص بكلية طب الأزهر بالقاهرة ويدأ المشروع بالفعل، وتم بناء الهيكل الخرسانى منذ ١٢ سنة، ثم توقفت الاعتمادات المالية. وتعطل إتمام المستشفى حتى الآن، بكل ما يحمله هذا التوقف من سلبيات للطلبة والأساتذة والمرضى (انظر الوثيقة رقم ١٧٠).

جـ- وفيما يلى صورة التقرير الوارد من جامعة الأزهر إلى لجنة التعليم بمجلس الشعب حول هذا الموضوع.

انظر الفقرة ٣ صفحة ١٨ من هذا التقرير. وهو خاص بعام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ونصها فيما يلى:

(جامعة الأزهر فى أشد الحاجة إلى إدارج المبالغ التى تتناسب مع برامج التنفيذ العينى للمشروعات ومثال ذلك:

أولاً: مشروع المستشفى التعليمى لكلية طب الأزهر بنين القاهرة.

والجارى حاليًا تنفيذ المرحلة الثانية منه. حيث أدرج فى الخطة الخمسية لعام ٩٧/ ٢٠٠٢ مبلغ ١٢٠ مليون جنيه لاستكماله، أى بمعدل ٢٥ مليون جنيه سنويًا.

- ولكن للأسف لم يصرف فى العام الأول ٩٧/ ١٩٩٨ سوى ٣,٥ ألف جنيه.
- ولم يصرف فى العام الثانى ٩٨/ ١٩٩٩ سوى ٨,٥ ألف جنيه.
- ولم يصرف فى العام الثالث ١٩٩٩/ ٢٠٠٠ سوى ١١,٥ ألف جنيه.
- ولم يصرف فى العام الرابع ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ سوى ١٨,٥ ألف جنيه.
- ولم يصرف فى العام الخامس ٢٠٠١/ ٢٠٠٢ سوى ١٢ مليون جنيه.

انتهى النص (انظر الوثيقة رقم ١٧١)

تعليق هام: حدث أن جامعة الأزهر لم تستخدم من هذا المبلغ الأخير (١٢ مليون جنيه) المشار إليها فى السطر الأخير سوى مبلغ مليونى جنيه فقط. وأعادت المبلغ

المتبقى وهو عشرة ملايين جنيه إلى وزارة المالية، وذلك بحجة عدم الحاجة إليها. وقد صرح بذلك وكيلة وزارة التخطيط أمام اللجنة الدينية بمجلس الشعب فى أواخر الدورة السابقة ٢٠٠٢/٢٠٠٣. ولما طلبت اللجنة حضور رئيس جامعة الأزهر ليرد على هذا الاتهام لم يحضر سيادته. وأرسل نائبه الدكتور القصبى زلط الذى قال بأنه ليس عنده فكرة عن الموضوع. وحتى اليوم واللجنة فى انتظار حضور الدكتور أحمد عمر هاشم ليرد على هذا الاتهام.

ثانيًا: وقد حدث مثل ذلك لمستشفى طب الأزهر بأسيوط،

حيث تعثر إتمام بناء هذه المستشفى لمدة ثمانى سنوات. وكان قد أدرج بالخطة الخمسية ٩٧/ ٢٠٠٢ مبلغ ٣٠ مليون جنيه لاستكمال هذه المستشفى. أى بمعدل ٦ مليون جنيه سنويًا لكن للأسف لم يصرف إلا ما يلى:

- فى العام الأول صرف مليون جنيه فقط فى خطة عام ٩٧/ ١٩٩٨.
- وفى العام الثانى صرف ٥٠٠ ألف جنيه فى خطة ٩٨/ ١٩٩٩.
- وفى العام الثالث صرف ٣,٠٨٠ ألف جنيه فى خطة ٩٩/ ٢٠٠٠م.
- وفى العام الرابع صرف ٧,٠٠ ألف جنيه فى خطة ٢٠٠٠/ ٢٠٠١م.
- وفى العام الخامس صرف ٩,٥ ألف جنيه فى خطة ٢٠٠١/ ٢٠٠٢م

ويضيف تقرير جامعة الأزهر قوله:

إن قصور المبالغ المدرجة سنويًا للمشروع، بما لايتناسب مع برامج التنفيذ، أثر على سير العمل بالمشروعين. وسوف يتسبب ذلك فى حرمان الجامعة من الاستفادة من هذين المشروعين فى المستقبل القريب.

علمًا بأن الجامعة تصرف سنويًا لتدريب طلاب الفرقة الرابعة والخامسة والسادسة بكلية طب الأزهر فرع أسيوط مبلغ وقدرة ١,٠٧٢٥٠٠ جنيه) انتهى التقرير الوارد إلى لجنة التعليم بمجلس الشعب من جامعة الأزهر (انظر الوثيقة رقم ١٧١).

مع ملاحظة أن تدريب طلاب طب الأزهر بمستشفى جامعة أسيوط قد توقف هذا العام ٢٠٠٣/٢٠٠٤. وذلك بحجة أن الأزهر سيقوم بتدريب طلابه بمستشفى آخر خاص به. **غير أن نقابة الأطباء اعترضت على مستوى الأداء بهذه المستشفى الجديد، لعدم وجود عدد كاف من المرضى وأيضًا عدم وجود أماكن وأجهزة تدريب مناسبة بها.**

وهددت بأن هذه الظروف الجديدة قد تتسبب فى تعريض خريجى هذه الكلية لعدم القيد بالنقابة. وعدم الترخيص لهم بمزاولة المهنة.

ولما لم تستجب جامعة الأزهر لهذا المطلب، **قام بعض الطلاب برفع قضايا ضد جامعة الأزهر** (انظر الوثيقة رقم ١٧٢).

٢- إغلاق ٤٢ مركزًا بحثيًا بسبب خفض ميزانية جامعة الأزهر

فقد تم تجميد ٤٢ مركزًا بحثيًا تابعًا لجامعة الأزهر، بحجة نقص الموارد المالية. حيث صرح بذلك الدكتور أحمد عمر هاشم فى اجتماعه بعمداء الكليات. ونشر هذا بصحيفة الوفد يوم ١٣/ ٧/ ٢٠٠٢ **وفصل فضيلته هذا بقوله: إنه يوجد خمسة مراكز بحثية فقط هى التى تعمل فى الجامعة فى الوقت الحالى،** أما المتوقف فهو ٤٢ مركزًا. (ومعروف أن المراكز التى تعمل هى مركز صالح كامل، ومركز الخصوبة وتنظيم النسل وغيرها. أما التى لا تعمل فهى مثل مركز تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها. ومركز تحقيق التراث والمخطوطات الإسلامية وغيرها).

كما صرح الأستاذ محمود عبد الستار الأمين العام لجامعة الأزهر بأن «هناك أزمات مالية تواجه جامعة الأزهر، ولولا تدخل الرئيس مبارك شخصيًا لتوقفت الأمور داخل الجامعة. حيث أمر سيادته بصرف مبلغ ٥ مليون جنيه كدفعة أولى لإنقاذ الجامعة من الأزمة المالية التى تعيشها فى الأشهر الماضية» انتهى

ومعروف السبب فى هذه الأزمة، وهو أن التخفيض الذى أدخل على ميزانية جامعة الأزهر فى السنوات الأخيرة كان كبيرًا. كما أنه لم يطبق إلا على جامعة الأزهر وحدها من دون باقى الجامعات. وذلك لأسباب لم يفصح عنها بعد.

هذا بالإضافة إلى أن تقرير جامعة الأزهر المقدم إلى مجلس الشعب عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ يقر بوجود ٤٢ مركزا علميًا بالجامعة، ولكنه لم يبين حالة التشغيل فى كل منها، واكتفى التقرير بالإشارة إلى أن جامعة الأزهر لديها ٢٦ مركزًا علميًا فى مجالات الطب والعلوم والصيدلة والهندسة والزراعة والاقتصاد وغيرها. إلى جانب ١٦ مركزًا تم إنشاؤها. وجارى استصدار التراخيص الخاصة بتشغيلها (انظر الوثيقة رقم ١٧٣) وهى عبارة عن التقرير المقدم من جامعة الأزهر إلى لجنة الخطة والموازنة، ولجنة التعليم بمجلس الشعب ص ١٤ من التقرير).

٣- إلغاء نظام الإقامة المشتركة بين الطلاب المصريين وطلاب البعوث الإسلامية فى المدن الجامعية الأزهرية بسبب ضعف الاعتمادات المالية

حيث كان معمولاً بهذا النظام من قبل. وذلك لتمكين الطلبة الوافدين من إتقان اللغة العربية. وزيادة روابط الإخاء الإسلامى بين طلابنا وطلاب العالم الإسلامى. فى حين أن تكاليف هذه الإقامة المشتركة لن تزيد كثيراً عما هى عليه اليوم.

٤- تقصير جامعة الأزهر فى القيام بدورها الرائد فى تعريب العلوم بسبب ضعف المخصصات المالية

حيث لم يتم رصد أى مبالغ فى ميزانة جامعة الأزهر لهذا الغرض حتى اليوم

وفيما يلى صورة ما نشر بصحيفة الحقيقة فى ٢٠٠٤/٩/١٣ حول اهتمام مجمع البحوث الإسلامية بقضية تعريب العلوم بالكليات العملية بالأزهر أسوة بما هو معمول به فى البلاد العربية وتطبيقًا للقانون.

مجمع البحوث الإسلامية يدعو لتعريب المواد العلمية

قررت لجنة التربية والتعليم بمجمع البحوث الاسلامية بالازهر الشريف برئاسة الدكتور عبد الفتاح الشيخ تشكيل لجنة علمية رفيعة المستوى ورصد المبالغ المالية اللازمة لترجمة المصطلحات الطبية والهندسية والعلمية على ان تعرض توصياتها على المجمع ليطالب جامعة الازهر بتطبيق ذلك فى الكلية العلم بالجامعة.

واوصت لجنة البحوث الفقهية بالمجمع بارسال خطاب الى د. احمد عمر هاشم رئيس جامعة الازهر لتدريس المواد الطبية والهندسية فى الجامعة باللغة العربية اسوة بما هو معمول به فى البلاد العربية وتطبيقا للائحة التى تنص على ان الاصل فى التدريس ان يكون باللغة العربية.

كما اوصت اللجنة بارسال خطاب الى الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى ورئيس المجلس الاعلى للجامعات لتدريس مادة الثقافة الاسلامية فى الجامعات المصرية بناء على توصية من اتحاد الجامعات العربية ورابطة الجامعات الاسلامية.

صحيفة الحقيقة فى ٢٠٠٤/٩/١٣

٥- نقص الميزانية الخاصة بشراء الأجهزة والمعامل والمراجع العلمية بجامعة الأزهر

تعانى ميزانية جامعة الأزهر من نقص فى بند شراء الأجهزة والأدوات والمراجع العلمية. لدرجة أن نصيب مكتبة كلية اللغات والترجمة من ميزانية جامعة الأزهر حوالى ألف وخمسمائة جنيه لشراء مراجع لكل أقسام الكلية. وهذا المبلغ لايكفى لشراء قاموس واحد لكل قسم. فضلاً عن باقى المراجع والأجهزة التعليمية.

٦- قلة عدد الكليات العملية مقارنة بعدد الكليات النظرية

حيث يوجد بالقاهرة إحدى عشرة كلية نظرية تابعة للأزهر، مقابل أربع كليات عملية فقط.

ويوجد فى باقى المحافظات، باستثناء أسيوط، ثمان وعشرون كلية نظرية، يقابلها ثلاث كليات عملية فقط.

وقد تسبب هذا فى إصابة طلاب القسم العلمى بالإحباط وفقدان الأمل فى الالتحاق بكلية عملية، وخاصة كليات القمة كالطب والهندسة، كما تسبب فى عزوف الكثيرين عن الالتحاق بالأزهر. هذا فضلاً عن أن هذا الوضع يكبد الطلبة والطالبات مشاق السفر اليومى إلى كلياتهم العملية بالقاهرة. ويؤدى إلى تعقيد مشكلة الإسكان الجامعى بالأزهر.

٧- قلة الوحدات السكنية للطلبة والطالبات المغتربات بجامعة الأزهر

حيث لايوجد من هذه الوحدات إلا ما يكفى ١٠ ٪ فقط من الطلاب والطالبات المغتربات،مما يجعلهم يتكبدون مشاق السفر اليومى لمئات الكليومترات، ويعرضهم لأخطار السكن فى أماكن غير آمنة، حيث إن أكثرهم فى سن حرجة وبخاصة الفتيات.

كما نشير إلى أنه فى الوقت الذى تتسول فيه جامعة الأزهر لإسكان ٩٠٪ من طلابها وطالباتها المغتربات نجد الجامعات المصرية الأخرى لديها إسكان جامعى يستوعب ١٠٠٪ من طلابها وطالباتها المغتربات فى معظم الأحيان كجامعة طنطا مثلا. (انظر الوثيقة رقم ١٧٤).

فأين العدالة؟ وأين المادة ٤٠ من الدستور؟ وأين تكافؤ الفرص؟

هذا بالإضافة إلى أنه قد تم فى الفترة الأخيرة تجميد المبالغ التى كانت مرصودة لإنشاء مدن جامعية بميزانية جامعة الأزهر. (انظر الوثيقة رقم ١٧٥) وهى عبارة عن خطاب موجه من فضيلة رئيس جامعة الأزهر، إلى رئيس لجنة الاقتراحات والشكاوى بمجلس الشعب، بشأن مشروع إسكان طالبات كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالمنصورة، والتى رصدت لتوسيع المبنى الحالى الذى سبق لبنك فيصل التبرع به والمدرج بالخطة الخمسية ٢٠٠٢/٢٠٠٧، وبتأمل الوثيقة نكتشف أن العام المالى ٢٠٠٢/٢٠٠٣ قد مر دون صرف أى اعتمادات مالية خاصة بإنشاء مدن جامعية للأزهر، وبالمثل العام المالى الحالى ٢٠٠٣/٢٠٠٤م.

وفيما يلى نماذج مما يعانيه طلاب الأزهر المغتربون وبخاصة الفتيات:

وهو مما لا مثيل له فى الجامعات المصرية الأخرى.

النموذج الأول

وقد نشرته صحيفة النبأ فى ٩/١/٢٠٠٥

وهو عبارة عن شكوى تئن فيها فتاة أزهرية مما تعانيه فى رحلتها اليومية الطويلة من قريتها فى البحيرة إلى مقر كليتها بالقاهرة، والتى تبلغ مسافتها حوالى ٣٠٠ كيلو متر ذهابًا وإيابًا. بالإضافة إلى نفقات السفر التى تفوق الطاقة، والوقت المهدر، حيث تبدأ رحلة السفر اليومية من قبل الفجر إلى ما بعد العشاء. وأيضًا ما يعانيه والدها الذى يصطحبها يوميًا فى بعض أجزاء الطريق.

مستقبل طالبة مهدد بالفشل ما لم يتدخل د. الطيب

حرمان فتيات الأزهر من الإقامة بالمدينة الجامعية

السيد الأستاذ الدكتور أحمد الطيب رئيس جامعة الأزهر عفوا إن استقطعت من وقتكم الثمين قليلا لأقص عليكم مشكلتي.. وياليتك تقبلني ابنة لك حتى استطيع الحديث معك دون خوف أو رهبة.. فأنا يا والدى العزيز طالبة بكلية الدراسات الإسلامية جامعة الأزهر بالفرقة الثانية.. منذ أن التحقت بالجامعة العريقة وأنا أمضى في دراستي بنجاح وتفوق ولا يعوقني شيء إلا أنني معرضة للفشل هذا العام لا لشيء إلا لأنني لست من سكان القاهرة حيث أنتمى إلى إحدى قرى محافظة البحيرة واضطر للسفر يوميا من محل إقامتى إلى مقر الدراسة.. ويا لها من رحلة شاقة جدا لى ولأسرتي إذ أضطر للخروج من منزلي في الثالثة قبل صلاة الفجر بصحبة والدي - جزاه الله خيرا عني - لنخوض مشوارا عصيبا وسط الزراعات والطرق الوعرة حتى نصل إلى محطة القطار الذى نستقله إلى محطة رمسيس بالقاهرة وتستغرق رحلة القطار ما يقرب من الثلاث ساعات وقوفا على الأقدام.

وفي رمسيس يتركني والدى حيث استقل سيارة أجرة إلى الجامعة وينتظرني لحين العودة.. وفى أحيان كثيرة ترهقه الرحلة واضطر للقيام بها وحدى في سبيل تحصيل العلم..

أخرج في الثالثة صباحا وأعود لمنزلي بعد حلول الليل.في غاية التعب والإرهاق لأنام لأستيقظ مبكرا وقد لا يسعفني الوقت لاستذكار الدروس.

إضافة إلى الارهاق البدنى هناك الارهاق المادى حيث تتكلف الرحلة أموالا كثيرة. الله وحده أعلم من أين يوفرها والدى الذى يعول أسرة كبيرة منهم أشقاء يدرسون بمراحل التعليم المختلفة.

كنت أتمنى أن أرحم والدى من هذه الرحلة الشاقة وأوفر بعضا من النفقات الباهظة.. وذلك من خلال انضمامى إلى زميلاتى بالمدينة الجامعية.. لكن خاب أملى حيث لم يتم قبولى لأننى حاصلة على تقدير جيد وليس لى الحق في الإقامة بالمدينة، نزل علىّ القرار كالصاعقة.. ومع ذلك واصلت رحلة الكفاح بمساندة والدى.

أستاذى وأبى د. أحمد الطيب أعلم أنك ستشعر بمعاناة والدى ومدى الأخطار والصعوبات التى أواجهها وهو ما شجعنى على أن ألتمس منكم الموافقة على قبولى بالمدينة الجامعية أسوة بباقى الزميلات.■■

ابنتك

يوسى حسن رضوان

طالبة بكلية الدراسات الإسلامية

جامعة الأزهر

والمقيمة بقرية العتقا - مركز إيتاى

البارود - محافظة البحيرة

النموذج الثاني

وقد نشرته صحيفة المصرى اليوم فى ١٢/١/٢٠٠٥

وهذا النموذج يظهر مدى المعاناة التى يتعرض لها طالبات الأزهر المغتربات، والتى وصلت إلى درجة أن يعملن خادمات فى البيوت لمجرد الحصول على مأوى لهن أيام الدراسة.

طالبات جامعة الأزهر «خادمات» في البيوت من أجل السكن

الجامعة تعترف بالأزمة.. والمدن الجامعية لا تكفي.. وابتزاز السماسرة فاق الحدود

كتب: أحمد البحيرى

«الخدمة فى البيوت» أصبحت هى الحيلة الأخيرة التى تلجأ إليها طالبات جامعة الأزهر للحصول على سكن آمن وسط زخم العاصمة بعد أن تخلت عنهن الجامعة ولم توفر لهن العدد الكافى من المدن الجامعية، ومحاولة سماسرة الشقق المفروشة ابتزازهن إلى أقصى درجة ممكنة ماديا ومعنويا، وعلى كل المستويات.

واعترف الدكتور عز الدين الصاوى، نائب رئيس جامعة الأزهر لفرع البنات، بوجود أزمة فى مسألة سكن الطالبات، اللاتى يصل عددهن إلى ١٥٠ ألفا بمختلف الكليات، وتقدم للإقامة بالمدن الجامعية بالقاهرة نحو ٩ آلاف طالبة، بينما لم يتم تسكين سوى ٦ آلاف و٥٠٠ طالبة فقط، الأمر الذى يعنى وجود مشكلة حقيقية فى تسكين نحو ٢٥٠٠ طالبة أخرى.

وأشار إلى أن مشكلة السكن تتكرر فى فروع الجامعة أيضا، حيث إن المدينة الجامعية بالمنصورة سعتها ٧٦٠ سريرا، بينما تقدم لها ٥٧٥ طالبة، ومدينة طنطا الجامعية سعتها ٣٠٠ سرير، وتقدم لها ٤٣٠ طالبة، ومدينة أسيوط الجامعية سعتها ١٠٦٠ سريرا، وتقدم لها ١٢٥٩ طالبة، ومدينة سوهاج الجامعية سعتها ١١٠٥ أسرة وتقدم لها ١٦٨١ طالبة.

ومن جانبهن، أكدت الطالبات لـ«المصرى اليوم» تفاقم مشكلة السكن عاما بعد آخر، وأنهن يعانين منها طوال العام الدراسى، خاصة فى فترة امتحانات الفصلين الأول والثانى، وهو الأمر الذى اضطر الكثيرات منهن واللاتى ينتمين إلى الأسر



طالبات الأزهر حائرات فى البحث عن سكن

تصوير: عبد الناصر النورى

المتوسطة، إلى اللجوء للخدمة فى البيوت بهدف المبيت فى مكان آمن، وحتى يستطعن توفير المصاريف الدراسية.

وقالت أمل أحمد محمود، رابعة دراسات إنسانية من كفر الشيخ: إنها تقيم هذا العام فى شقة مع زميلاتها بمدينة نصر لعدم وجود أماكن بالمدينة، ولهن دائما ما يتعرضن لتلميحات بذيئة من السماسرة، إضافة إلى ابتزازهن المادى، وهو ما دفع بعضهن للعمل فى خدمة البيوت.

وأشارت طالبة من البحيرة، طلبت عدم ذكر اسمها، إلى أنها تقيم فى شقة مع تسع من زميلاتها مقابل ألف جنيه شهريا، موضحة أن زميلة لها اضطرت إلى الخدمة فى أحد البيوت نظرا لظروفها المادية واتجاه زميلات أخريات للعمل فى أحد «مولات» مدينة نصر.

وذكرت الطالبة سمر النزولاى، أنها اضطرت وزميلات لها للخضوع لاستغلال أحد السماسرة ودفع ١٢٠٠ جنيه شهرياً كإيجار لشقة ليس بها أى إمكانات، ولكنها فوجئت وزميلاتها بتردده على الشقة يوميا بحجج واهية، وعندما طلبن منه عدم المجيء مرة أخرى للشقة، ثار عليهن وطردهن من الشقة.

وطالبت إحدى الطالبات بضرورة تدخل مسؤولى الجامعة فى موضوع السكن المفروش حتى لا يتعرضن للاستغلال من قبل السماسرة، مؤكدة أنه مادامت الجامعة قد فشلت فى توفير أماكن لهن بالمدينة الجامعية، فعلى الإدارة ألا تتركنا لقمة سائغة للسماسرة الذين لا يرحمون وتمتلئ قلوبهم بالغدر والخيانة.

النموذج الثالث

وقد نشرته صحيفة نهضة مصر فى ٢٦/ ١٠/ ٢٠٠٤ وهو عبارة عن شكوى لفتيات الوادى الجديد الأزهريات يطالبن فيها بحقهن فى دخول المدينة الجامعية الأزهرية لبعد ديارهن عن مقر كلياتهن بالقاهرة (حوالى ألف كيلو متر).

(انظر الوثيقة التالية).

مع بداية كل عام دراسي تتجدد مأساة أبناء الوادى الجديد فى الجامعات المصرية وعلى وجه التحديد فى جامعتي القاهرة والأزهر. ويبدو انه لا يوجد من يقدر ظروف هذه المحافظة النائية التى تبعد أكثر من ألف كيلو متر عن العاصمة... فقد أصبح السكن فى المدينة الجامعية حلما بعيد المنال على أبناء الوادى الجديد، فى حين تمتلىء هذه المدن بأبناء المحافظات التي لا تبعد ٥٠ كيلو مترا عن الجامعة. وضع غريب وغير مفهوم فهناك عشرات الطالبات من أبناء الوادى الجديد لم تقبلهن المدينة الجامعية سواء فى جامعة القاهرة أو جامعة الازهر واذا كان أبناء المحافظات النائية لا يسكنون هذه المدن فمن يسكنها؟! الحقيقة ان جامعتي عين شمس وحلوان تعطى اولوية لأبناء المحافظات النائية الذين يصعب عليهم السفر ولا توجد لديهم بدائل للسكن فى العاصمة سوى المدينة الجامعية.

المدن الجامعية تطردهن وتقبل طالبات العياط والحوامدية

طالبات الوادى الجديد يردن حلا

نعيش مأساة الغربة والبحث عن سكن ولا نعرف سببا لعدم قبولنا بمدن القاهرة والأزهر

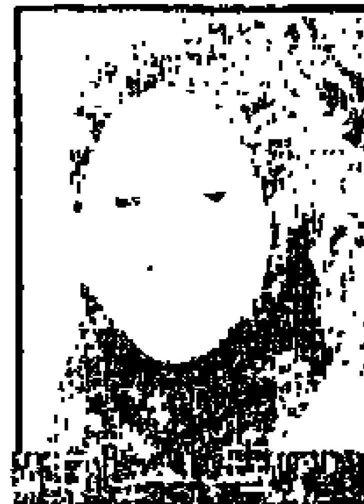
اولياء الأمور طرقوا كل الأبواب ولكن دون جدوى، واصبح ترشيح اي طالبة من الوادى الجديد لاحدى كليات القاهرة يمثل كابوسا لأسرتها

«نهضة مصر» عاشت المأساة مع عشرات الطالبات اللاتى يبحثن عن سكن بعد ان حرمن من دخول المدينة ولم يستجب لالتماساتهن احد فى جامعة القاهرة

السبب غير معروف

زينب احمد محمود كلية اثار الفرقة الأولى من الوادى الجديد تقول ان ما يحدث هو ظلم كبير لابناء الوادى الجديد حيث لا توجد كليات بالمحافظة وبالتالى نضطر للالتحاق بالجامعة فى القاهرة أو اسيوط ومن هنا تبدأ المأساة فى البحث عن سكن خاصة ان بنت الوادى الجديد لها طابع خاص ولا تتأقلم مع السكن خارج المدينة الجامعية وتضيف زينب انه من سوء حظها لا توجد كلية آثار فى اسيوط أو المحافظات الاقرب للوادى الجديد ولذلك فانني اواجه مصيرى فى العاصمة ولا أعرف سببا لعدم قبولى فى المدينة الجامعية

دعاء محمد أبو زيد كلية اثار تتساءل عن مغزى انشاء المدن الجامعية وتقول انه من المفترض ان هذه المدن تم انشاؤها لتسكين المغتربات وليس سكان المناطق المحيطة بها ولكن ما يحدث فى المدينة الجامعية بجامعة القاهرة العكس تماما حيث الاولوية للطالبات الجيزة والمناطق المجاورة حتى ان زميلاتنا من اصابة والحوامدية يسكن فى المدينة بينما نحن نعيش المأساة فى الخارج



تشتت

علياء فتح الله كلية تجارة الفرقة أولى تقول ان بعض الطالبات من ابناء الوادى الجديد يعدن الى الوادى لايجاد حل للمشكلة وبالتالى عدم الانتظام فى الدراسة والتشتت وتضيف هل كتب على ابناء الوادى الجديد المعاناة فى البعد عن العاصمة من جهة وعدم السكن فى المدينة الجامعية من جهة أخرى

استثناء المحافظات النائية

سارة سيد كلية تجارة تشير إلى ان جامعة القاهرة لا تطبق مبدأ المساواة وانه من الظلم الا تكون هناك استثناءات لابناء المحافظات النائية خاصة الطالبات ومهما كانت القواعد التى تضعها الجامعة للقبول فى المدينة فانه لا يوجد اى قانون يمنع دخول ابناء المحافظات النائية فى المدينة الجامعية. دعاء محمد عبد الكريم كلية تجارة تقول ان الجامعة احيانا تقبل الالتماسات المقدمة ولكن بعد مرور اكثر



من شهرين من بدء العام الدراسى وخلال هذين الشهرين علينا ان نعود للوادى او السكن فى أحد الفنادق وهو خيار صعب لايتناسب مع ظروفنا وكل ما نأمله ان تكون هناك أولوية لابناء المحافظات البعيدة

سامية صلاح جامعة الأزهر تذكر انها اضطرت للسكن مع زميلاتها فى شقة خارجية تبعد عن الجامعة كثيرا لعدم قبولها فى المدينة الجامعية رغم ان جامعة الأزهر يجب ان تكون حريصة على راحة الطالبات

أولياء الأمور ملوا من الشكوى واحدهم اضطر لتحويل ابنته من جامعة الأزهر بسبب عدم سكنها فى المدينة الجامعية والتحقت بكلية التربية فى اسيوط رغم عدم رغبتها فى هذه الكلية

أحمد محمود ولى أمر يقول اضطررت لترك عملى واسرتى فى الوادى وحضرت للقاهرة منذ بدء الدراسة ولمدة اسبوعين لحل مشكلة ابنتي ولم اجد حلا ونسأل كيف تسكن طالبات اصابة والعياط ولا يسكن ابناء الوادى الجديد"

تحقيق أسماء خليل

المحور السادس

إشاعة التسيب والفساد المالى والإدارى فى ربوع جامعة الأزهر

وفيما يلى أمثلة لذلك:

المثال الأول: الاتهام الموجه إلى رئيس قسم القلب بطب الأزهر بالقاهرة مع تسعة آخرين بتهمة إجراء عمليات جراحية وهمية لعدد ٢١٦ مريضًا، والاستيلاء على المستلزمات الطبية التى تستخدم فى مثل هذه العمليات. وذلك عن طريق تزوير أوراق علاج المرضى الوهميين، وتزوير توقيعات زملائهم من الأطباء الآخرين. وقد حول الجميع إلى المحاكمة. (انظر الوثيقة رقم ١٧٦و١٧٧).

المثال الثانى: ويشتمل على بعض الاتهامات التى نشرت بالصحف، ولم يصدر لها تكذيب من جامعة الأزهر ومنها:

الاتهام الأول: وهو الاتهام الموجه إلى مركز بنك الدم بمستشفى الحسين الجامعى التابع لكلية طب الأزهر، والخاص بجمع الدم من طلبة الأزهر من أجل جرحى الانتفاضة من الفلسطينين، ثم بيعه للمستشفيات الخاصة.

وقد نشر هذا الاتهام بصحيفة الأحرار التى أشارت إلى تجاوزات أخرى خاصة بهذه المستشفى ولم ينشر تكذيب لهذا الخبر من قبل جامعة الأزهر (انظر الوثيقة رقم ١٧٨).

الاتهام الثانى: وهو الاتهام الموجه إلى عميد إحدى الكليات الأزهرية تحت عنوان «شاى وقهوة لضيوف العميد بـ ٤٥ ألف جنيه» كما جاء فى صحيفة الأسبوع يوم ٢٥/ ١/ ٢٠٠٤ (انظر الوثيقة التالية).

شاى وقهوة لضيوف العميد بـ ٤٥ ألف جنيه!

أجرى الدكتور احمد الطيب رئيس جامعة الأزهر تحقيقا مع عميد كلية الدراسات الاسلامية والعربية للبنات بالزقازيق بسبب ما تفجر مؤخراً من ان العميد د. محمود عمر هاشم قد اتفق مع عامل توزيع الكتب الدراسية بالكلية على تحصيل جنيه من كل طالب يشترى كتاباً دراسياً يتم توزيعه في الكلية علماً بان العامل كان يحصل ٥٠ قرشاً فقط مقابل هذا التوزيع.


د.احمد الطيب

وبحسبة بسيطة نجد ان الحصيلة التى تم تحصيلها مؤخرا بلغت ٤٥ الف جنيه.

الدكتور الطيب سأل العميد ماذا سيفعل بهذه النقود فأجابه العميد بانه سيقدم بها شاى وقهوة للضيوف فرد عليه الدكتور الطيب بان الكلية تمتلك بدل عمادة لهذه الاشياء.

كانت الدكتورة فايزة خاطر هى التى كشفت هذا الامر ولان الدكتور الطيب رجل صعيدى واجه الاثنين معاً فى مكتبه فلم ينكر العميد ذلك وكانت النتيجة ان العميد قام بتهديد الدكتورة فايزة خاطر بنقلها من رئاسة قسم العقيدة والفلسفة بالكلية ليحل محلها الدكتور محمد عبدالتواب من كلية أصول الدين بالقاهرة.

الدكتورة فايزة خاطر ذهبت إلى الرقابة الادارية للتحقيق فى الواقعة.

مصطفى سليمان

الاتهـام الثالث: وهو الاتهـام الموجه إلى رئيس سـابق لجامـعة الأزهر من أنه عـين ابن شقـيقه مدرسًـا مساعداً بقـسم اللغة الإنجليزية، بالرغم من حـصوله على تقدير مقـبول، وذلك بعد استبعاد زمـلائه الحاصلين على تقدير «امتياز». كما جاء بصحـيفة آفاق عربية ٢٥/ ١٢/ ٢٠٠٣ (انظر الوثيقة رقم ١٧٩).

المثال الثالث: وهو عن قرار فصل أربعة طلاب من كلية الدعوة بطنطا بتهمة مناصرة القضية الفلسطينية:

وقد وجهت إليهم تهمة «الدعاء على الصـهاينة، وتوزيع بيانات تندد بالجرائم الوحشية التى يرتكبها الكيان الصهيونى ضد الشعب الفلسطينى».

والعقوبات كانت الفصل لمدد تتراوح ما بين شهرين وخمـسة شهور كما جاء بصحيفة آفاق عربية فى ٦/ ٣/ ٢٠٠٤م.

المثال الرابع: (الاتهام الأول) وهو عن امتهان كرامة طالب أزهرى داخل الجامعة، وذلك بصفعة على وجهه أثناء التحقيق معه، أمام محاميه وأمام عميد كليته، وهذا مانشرته صحيفة آفاق عربية يوم ٢٥/١٢/٢٠٠٣ على لسان محامى الطالب الأستاذ فيصل السيد حيث كتب ما يلى تحت عنوان: **انتهاك كرامة طالب جامعى داخل حرم جامعة الأزهر أعرق الجامعات الإسلامية قاطبة»:**

جريدة آفاق عربية- عدد ٦٣٨ الخميس الموافق ١ من ذى القعدة ١٤٢٤هـ - ٢٥ من ديسمير ٢٠٠٣.

صوت الطلبة

انتهاك كرامة طالب أزهرى!

داخل حرم جامعة الأزهر الشريف، أعرق الجامعات الإسلامية قاطبة، وأثناء حضورى كمحامى تحقيق مع بعض طلاب كلية التربية الذين حولوا لمجالس تأديب بتهمة القيام بأنشطة إسلامية، فوجئت أن موظفًا إداريًا يعمل محققًا بالكلية يقوم بصفع أحد الطلاب على وجهه، وبالرغم من حالة الذهول التى انتابتنى أنا والطالب لم أجد أى رد فعل من جانب عميد الكلية (الذى حضر التحقيق) احتجاجًا على انتهاك كرامة طالب جامعى.. وعندما وجهت كلامى للعميد متسائلاً عن سر عدم تغير وجهه غضبًا لهذا الطالب، فوجئت بأنه يطالبنى بالهدوء لأن ما حدث شيء عادى، وعندما قمت بإثبات الواقعة فى محضر التحقيق وهددت برفعها إلى جهات أخرى خارج الجامعة، بدأ التحرك وتقدم المحقق باعتذار فورى للطالب، ولكن الذى أحزننى أن يحدث ذلك فى الجامعة المتخصصة فى تدريس العلوم الإسلامية مع أن هذا السلوك لايتفق على الإطلاق مع تعاليم ديننا الحنيف من حيث الرحمة بالصغير وتوقير الكبير.. فهل ما حدث يرضى رئيس الجامعة د. أحمد الطيب؟ وهل الإهانة هى السلوك المتبع من جانب الإداريين والأساتذة تجاه الطلاب؟!

فيصل السيد

محامى الطالب

(الاتهام الثانى): وهو عن اعتداء رجال الأمن على سلطات رئيس جامعة الأزهر، باعتقالهم عدد ٨٩ طالبًا بأسيوط من دون أخذ موافقة فضيلته. وذلك مما يشكل اعتداء على الدستور الذى يفصل بين السلطات. كما يمثل اعتداء على حرمة الجامعة واستقلالها، واستخدام أساليب القمع والعنف وغيرها مما يولد لدى الطلاب العنف المضاد.

كما أن استخدام هذه الأساليب البوليسية تحرم الطلاب من الاستفادة من الأساليب التربوية التى يستخدمها معهم رئيس الجامعة بصفته أبًا لهم ومعلمًا.

(انظر الوثيقتين المرفقتين):



تصريحات غريبة لرئيس جامعة الأزهر:

لا أعرف شيئًا عن اعتقال الأمن لـ٨٩ طالبًا!

فى تصريحات لجريدة «المصرى اليوم» قال الدكتور أحمد الطيب -رئيس جامعة الأزهر-: إن اعتقالات طلاب وطالبات جامعة الأزهر -التى كان آخرها اعتقال ٨٩ طالبًا بفرع الجامعة بأسيوط- مسألة أمنية ولا يعلم عنها شيئًا، وكذلك فصل العديد من الطلاب من المدينة الجامعية هناك. وقال: إنه لا يتدخل فى مثل تلك الأمور!!.. وأضاف رئيس الجامعة: إن مهنة الطالب الرئيسية تحصيل العلم، وعليه عدم الانخراط فى الحركات والتيارات السياسية!!.

وواضح من تصريحات هذا المسئول أنه غير مسئول، فمدير الجامعة الحقيقى هو الذى يحمى الطلاب من بطش السلطة ولذلك أراه غير جدير بمنصبه.

الطيب: لا أعرف شيئًا عن اعتقال ٨٩ طالبًا بفرع «الأزهر» بأسيوط

كتب- أحمد البحيرى:

أكد الدكتور أحمد الطيب رئيس جامعة الأزهر، أنه غير مسؤول عن اعتقال مئات الطلاب من مختلف كليات الجامعة الذين تعتقلهم أجهزة الأمن بين الحين والآخر، بدعوى انتمائهم للتيارات الإسلامية. وقال فى تصريحات خاصة لـ«المصرى اليوم»: إن اعتقالات طلاب وطالبات جامعة الأزهر والتى كان آخرها اعتقال ٨٩ طالبا بفرع الجامعة بأسيوط، مسألة أمنية ولا علاقة له بها من قريب أو بعيد. ونفى الطيب معرفته أصلا باعتقال طلاب فرع الجامعة بأسيوط، وفصلهم من المدينة الجامعية بزعم انتمائهم لجماعتى الإخوان المسلمين والتيار الإسلامى، مشددا على أن هذه الأمور أمنية ولا يسمح مطلقا للتدخل فيها. وأشار إلى عدم معرفته بفصل طلاب الإخوان من المدينة الجامعية للأزهر بأسيوط، وقيام قوات الأمن بسحب كارنيهات وأجهزة المحمول من الطلاب الذين تظاهروا للتنديد بالممارسات الأمنية واعتصموا لمدة ثلاثة أيام داخل المدينة الجامعية. ودعا الطلاب فى تظاهراتهم الدكتور محمد سيد طنطاوى شيخ الأزهر، إلى التدخل للإفراج عن زملائهم وإعادة الطلاب المفصولين للمدينة الجامعية كما رددوا هتافات ضد إدارة الجامعة التى أغلقت المساجد فى فرع الجامعة والمدينة الجامعية، وسمحت لقوات الأمن بالتدخل المباشر فى شؤونهم وحرياتهم. وأضاف الطيب: إن مهمة طالب جامعة الأزهر الرئيسية هى التحصيل الدراسى وعدم الانخراط فى الحركات والتيارات السياسية.

جدير بالذكر أن أزمة طلاب جامعة الأزهر بفرع أسيوط بدأت ١٢ أكتوبر من العام الماضى، حينما قامت أجهزة الأمن باعتقال ٨٩ طالبا بدعوى انتمائهم لجماعتى «الإخوان المسلمون والتيار الإسلامى»، ثم قامت بفصلهم لاحقا من المدينة الجامعية، مما أثار مشاعر آلاف الطلاب الذين تضامنوا مع زملائهم وخرجوا فى تظاهرات واعتصامات استمرت ثلاثة أيام.



د.أحمد الطيب

المثال الخامس: وهو ما نشر تحت عنوان: «جامعة الأزهر بأسيوط بدون مسجد» فهل يعقل أن جامعة الأزهر بأسيوط التى تقع على مساحة ٥٠٠ فدان لا تتسع لإقامة مسجد بها؟

وهل صحيح ما نشرته صحيفة عقيدتى يوم ٢٠٠٤/٢/٤ من أنه لايوجد حتى حجرة أو مكان مخصص للصلاة، وأن الصلوات تؤدى فى شوارع وطرقات الجامعة الأزهرية؟

انظر الوثيقة التالية:



جامعة الأزهر بأسيوط.. بدون مسجد!!

مساحة الارض التى اقيمت عليها جامعة الأزهر بأسيوط تصل إلى أكثر من ٥٠٠ فدان ومع ذلك وللاسف الشديد لا يوجد مسجد بالجامعة لصلاة الجماعة مما يضطرنا للصلاة فى الشوارع والطرقات.

نناشد الدكتور محمود حمدى زقزوق وزير الأوقاف والدكتور احمد عمر هاشم رئيس جامعة الأزهر إنشاء مسجد بالجامعة أو تخصيص ساحة للصلاة رحمة بنا وبإخواننا المعاقين.

عن طلاب جامعة الأزهر باسيوط
جمال السيد سليمان على
كلية الطب - الفرقة الثانية

المثال السادس: ما نشر بصحيفة الجيل يوم ٢٠٠٣/١٠/٧ عما تعانيه طالبات كلية الدراسات الإسلامية والعربية بكفر الشيخ وننقل منه مايلى:

١- عدم وجود بيت للطالبات المغتربات بكفر الشيخ.

٢- عدم وجـود وسيلة لنقل الطالبات من الكليـة إلى موقف السيـارات، بالرغم من بعد المسافة بينهما.

٣- أن موعد المحاضرة الأولى هو الساعة الثامنة صباحًا وهذا يسبب ضياع المحاضرة الأولى على معظم الطالبات اللاتى يأتين من بلاد بعيدة لعدم وجود مدينة جامعية لهن.

٤- عدم تطوير مكتبة الكلية، وعدم وجود مراجع بها تناسب الباحثات، مما يضطر البنات للسفر إلى الجامعات الأخرى، بحثًا عن هذه المراجع، حيث يخصص نسبة ٥٠٪ من الدرجات للأبحاث.

٥- عدم وجود مسجد أو حتى حجـرة مناسبة للطالبات لأداء الصلاة بدلاً من تأديتها فى الطرقات المزدحمة بالعاملين وأولياء الأمور وغيرهم.

٦- عدم وجود كافيتيريا لتناول الطعام والمشروبات ما بين المحاضرات.

٧- طفح المجارى المستمر لعدم وجود صرف صحى بالكلية، وعدم انتظام عملية الكسح، وذلك يسـبب الروائح الكريهة، ويعـرض صحـة الطالبات للأمـراض (انظر الوثيـقة التالية).

طالبات كلية الدراسات الإسلامية والعربية جامعة الأزهر فرع كفر الشيخ يحلمن بإنشاء مدينة جامعية لهن ويطالبن بتطوير مكتبة الكلية ويتمنين أن يتم تخصيص سرفيس لنقل الطالبات من الكلية إلى مجمع المواقف والعودة منه لحل مشاكل كثيرة تطرح نفسها.

كفر الشيخ - يوسف أبوريشة

طفح المجارى يهدد طالبات الدراسات الإسلامية بكفر الشيخ



نبيل بديني

التقت «الجيل» بطالبات الكلية وتعرفت على مشاكلها لتضعها بين يدى المسئولين فى محاولة لوجود حل لهذه المشاكل وخاصة ظاهرة طفح المجارى الذى يهدد الطالبات بالأمراض. وتقول سعاد محمود الطالبة بالفرقة الثانية إن هناك العديد من المشاكل لعل اهمها هو عدم وجود صرف صحى للكلية مما يعرض الطالبات للكثير من الأمراض بسبب الروائح الكريهة بالإضافة إلى انتشار القاذورات بسبب عدم وجود صرف صحى بالكلية ورغم سيارت تابعة للمحافظة تقوم بنشل آبار الصرف الموجودة بالكلية على فترات متباعدة إلا أن ذلك لا يكفى للوقاية من الأمراض ونقل القاذورات.

وتؤكد أيضا وجود أى نشاطات سواء ثقافية أو دينية أو فنية، ولا يوجد مكبرات صوت داخل الدور الرابع تحديدا يستحيل معه استيعاب الدروس وخاصة فى مدرجات الدور الرابع.

الطالبة أمل سعيد من المنوفية تقول إن مواعيد المحاضرات مبكرة جدا حيث تبدأ فى الثامنة صباحا مما يسبب ضياع المحاضرة الأولى على كثير من الطالبات المغتربات والمشكلة الثانية هى الطريق أمام الكلية حيث إنه طريق فردى ضيق جدا ولا يتلاءم مع وجود كلية بها آلاف الطالبات وهو ما يسبب الكثير من الحوادث نظرا لضيق الطريق وكثرة الطالبات.

وتطالب الطالبة عايدة محمود الطالبة بالفرقة الثانية الدكتور العميد تخصيص حجرة خاصة للطالبات لتأدية الصلاة بدلا من تأدية الصلوات فى الطرقات التى تكون غالبا مزدحمة مما يصعب معه أداء الصلاة.

وتشير إلى وجود مشكلة أخرى تواجه الفتيات هى عدم وجود كافتيريا لتناول الطعام والمشروبات بين المحاضرات.

الطالبة نجاح حسن تشير إلى عدم وجود مراجع داخل مكتبة الكلية تناسب الباحثات حيث تضطر الطالبات إلى الذهاب إلى الجامعات الأخرى بحثا عن المراجع التى تساعدنا على إنجاز أبحاثنا التى يطلبها منا الأساتذة والتى عليها ٥٠٪ من الدرجات مما يشكل علينا عبئا ثقيلا ويضيع كثيرا من الوقت فى الذهاب إلى المكتبات.

المثال السابع: رسالة من طالبات محافظة المنيا اللائى حرمن من السكن بالمدينة الجامعية للأزهر بالقاهرة. وقد نشرت هذه الرسالة بصحيفة الجيل بتاريخ ١٤/ ١٠/ ٢٠٠٣ حيث تناشد الطالبات فضيلة رئيس جامعة الأزهر أن يوفر لهن سكنًا بالمدينة الجامعية للأزهر بالقاهرة، أسوة بجامعة المنيا التى قامت بتسكين طالباتها بمدنها الجامعية.

هذا فضلاً عن أن هؤلاء الطالبات هن اللائى كان مخصص لهن كلية أزهرية بمدينة المنيا الجديدة. ولكنها سلبت من جامعة الأزهر وقدمت إلى جامعة المنيا، وبالتالى اضطرت فتيات الأزهر إلى الالتحاق بكليات الأزهر بالقاهرة وصرن يتكبدن مشاق السفر اليومى إلى القاهرة (انظر الوثيقة التالية).

إلى رئيس جامعة الأزهر


احمد الطيب

طالبات الصعيد وغيرهن لم يتم تسكينهن فى المدينة الجامعية بمدينة نصر رغم حصولهن على تقدير جيد وهن الطالبات من الصف الأول الى الثالث. بينما جامعة المنيا التابعة للتعليم العالى تقوم بتسكين الطالبات من ابناء المحافظة نفسها. فمن الأولى بالمحافظة على بناتها. وكيف تستطيع الطالبات السفر اليومى الذى يستغرق الساعات الطويلة والجهد الشاق وكيف يتسنى لتلك الطالبات الاقامة فى القاهرة فى مدينة زاد عددها على العشرين مليون نسمة وسكن بعض أهلها فى المقابر والشوارع.. وكيف يتسنى لهن الاقامة فى بلد زاد عدد المسجلين خطر على المائة الف وتسير فيها عدة كليو مترات لتعثر على شرطى واحد.

فهل يحافظ رئيس جامعة الأزهر على طالباته ويسرع بتسكينهن حتى يشعرن بالأمان فى بلد يقولون عنه انه بلد الأمن والأمان.

المثال الثامن: ما يعانيه أساتذة الأزهر غير المتفرغين من مشاكل صحية واجتماعية خطيرة نتيجة تقاعس رئيس الوزراء عن تنفيذ القرار الجمهورى رقم ٤٨ لسنة ٢٠٠١ الخاص بصندوق الرعاية الصحية والاجتماعية لهم. وتأخر وصول دعم الدولة إلى هذا الصندوق (انظر تفصيل ذلك فى الوثيقة التالية: وهى تحقيق صحفى حول هذا الموضوع قامت به كل من:

١- صحيفة الأسبوع يوم ١٩/ ٤/ ٢٠٠٤. ٢- صحيفة عقيدتى يوم ١١/ ٥/ ٢٠٠٤.

علماء جامعة الأزهر لا يجدون نفقات علاجهم!



هل يستحق علماء جامعة الأزهر الذين قاموا بحفظ التراث الإسلامي ودراسته ونشره أن يعاملوا بمثل هذه المعاملة: سؤال طرحه هؤلاء في اجتماع الجمعية العمومية غير العادية لأعضاء نادي هيئة تدريس جامعة الأزهر والتي وجهت رسالة إلى الرئيس مبارك طالبوا فيها بتنفيذ قرار الرئيس رقم ٤٨ لسنة ٢٠٠١ والذي ينص في مادته الأولى على أن ينشأ بجامعة الأزهر صندوق للتمويل وكفالة الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء هيئة التدريس الذين بلغوا سن الستين وأسرهم وتكون للصندوق الشخصية الاعتبارية.

مصطفى سليمان

ردود الأفعال مستمرة حول كبسولة سمير رجب:

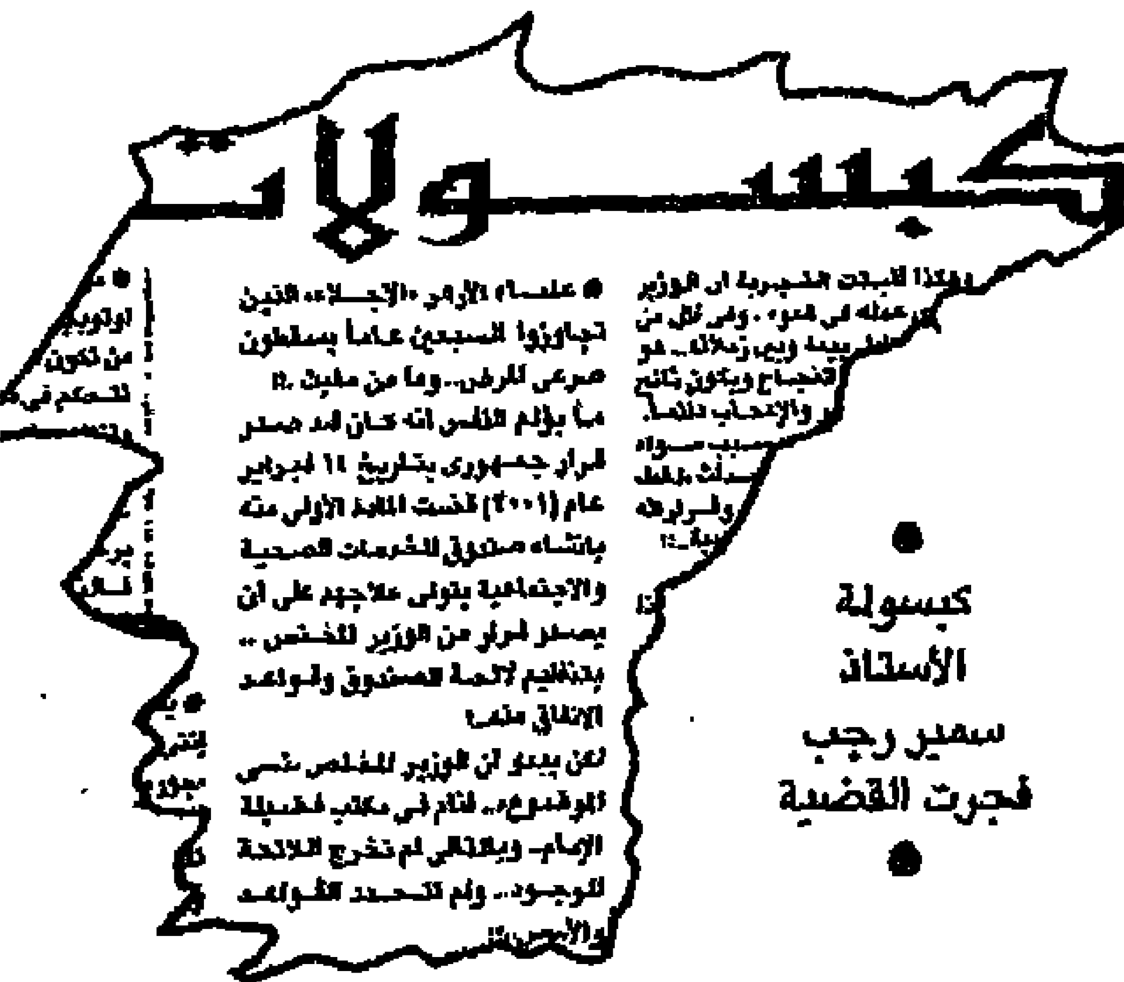
صندوق الرعاية الصحية والاجتماعية للأساتذة غير المتفرغين بالأزهر بلا رصيد أو لائحة تنفيذية!!

نائب رئيس الجامعة: الدولة دعمته بمليون جنيه فقط.. والآن رصيده صفر

تحقيق:
جمال سالم

ايد الأساتذة غير المتفرغين بجامعة الأزهر مطالبة الكاتب الصحفي الكبير سمير رجب بسرعة إصدار اللائحة التنفيذية للقرار الجمهوري رقم ٤٨ لسنة ٢٠٠١ والخاص بصندوق الرعاية الاجتماعية والصحية.

وطالبوا الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء بسرعة إصدار اللائحة التنفيذية التي أرسلتها جامعة الأزهر لمكتبه منذ فترة طويلة إلا انها لم تر النور حتى الآن مما يمثل مشكلة كبرى في حالة إجراء عمليات جراحية كبرى أو السفر للخارج للعلاج.. وخاصة ان رئيس الوزراء هو وزير شئون الأزهر وكذلك ضرورة وجود مصادر تمويل ثابتة لهذا الصندوق حتى لايصبح حبرا على ورق ويكون الضحية لذلك أساتذة الأجيال الذين أفنوا حياتهم في خدمة التعليم الجامعي.


كبسولات

● علماء الأزهر الأجلاء الذين تجاوزوا السبعين عاما يسقطون صرعى المرض.. وما من مغيث!!
ما يؤلم النفس انه كان قد صدر قرار جمهوري بتاريخ ٢٤ فبراير عام (٢٠٠١) قضت المادة الأولى منه بإنشاء صندوق للخدمات الصحية والاجتماعية يتولى علاجهم على أن يصدر قرار من الوزير المختص.. بتنظيم لائحة الصندوق وقواعد الإنفاق منه!
لكن يبدو أن الوزير المختص نسي الموضوع.. فنام في مكتب فضيلة الإمام.. وبالتالي لم تخرج اللائحة للوجود.. ولم تتحدد القواعد والأسس!!

● كبسولة الأستاذ سمير رجب فجرت القضية ●

كان الأستاذ سمير رجب قد كتب في عدد الجمهورية الأسبوعي بتاريخ ٢٩ ابريل الماضي في كبسولات ما نصه: (علماء الأزهر الأجلاء الذين تجاوزا السبعين عاما يسقطون صرعى المرض وما من مغيث.. وما يؤلم النفس انه كان قد صدر قرار جمهوري بتاريخ ٢٤ فبراير ٢٠٠١ قضت المادة الأولى منه بإنشاء صندوق للخدمات الصحية والاجتماعية يتولى علاجهم على أن يصدر قرار من الوزير المختص بتنظيم لائحة الصندوق وقواعد الإنفاق منه.. ولكن يبدو أن الوزير المختص (نسي الموضوع) فنام في مكتب فضيلة الإمام وبالتالي لم تخرج اللائحة للوجود ولم تتحدد القواعد والأسس).

معاناة الأساتذة

استطلعت «عقيدتي» آراء مجموعة من الأساتذة غير المتفرغين بجامعة الأزهر الدكتور عوض الله حجازي والدكتور عبداللطيف خليف والدكتور محمد نايل ليوضحوا قصة الصندوق ومشاكله.. فماذا قالوا؟

تعود بداية إنشاء هذا الصندوق في الجامعات المصرية بعد صدور القرار الجمهوري رقم ٤٨ لسنة ٢٠٠١ حين تقرر ادخال تعديلات في استمرار اعضاء هيئة التدريس الذين يتم احالتهم للمعاش كأساتذة متفرغين مدى الحياة حيث تقرر تعديله إلى التجديد لمن بلغ سن المعاش لمدة سنتين قابلة للتجديد مرة أخرى لسنتين فقط ليبلغ الإجمالي اربع سنوات فقط يقضيها عضو هيئة التدريس كأستاذ متفرغ.. إلا ان هذا التعديل لاقى اعتراضا

الأساتذة:
متاعبنا الصحية في ازدياد.. فماذا نفعل؟

والمعروف انه بتقدم السن تزداد الحالة الصحية سوءا فماذا يفعل مربو الاجيال؟ المشكلة أن المكافأة التي تقرر منحها للاستاذ غير المتفرغ كانت مضحكة للغاية وهي مائتا جنيه شهريا.. وعندما أثار ذلك استياء أساتذة الأجيال الذين اعتبروها مكافأة زهيدة لاتتناسب مع وضعهم في المجتمع وخاصة ان هذا المبلغ يمكن ان يتقاضاه السباك في ساعات قليلة.. فكان الحل هو إنشاء صندوق الرعاية الصحية والاجتماعية الذي يعطي الاستاذ غير المتفرغ ١٠٠٪ من قيمة المعاش اي انه إذا كان يحصل على معاش الف جنيه فانه يعطى مثلها من هذا الصندوق واستمر هذا الوضع حتى الآن إلا ان المشكلة هي غياب اللائحة التنفيذية المنظمة لاعمال هذا الصندوق وخاصة فيما يتعلق بالجوانب الصحية حيث يقتصر دخول الاستاذ غير المتفرغ المستشفيات الجامعية على العمليات الصغرى غير المكلفة بشكل كبير اما إذا كانت عملية كبرى وتستدعي سفره للخارج وهو قد ينطبق على حالات كثيرة من المرضى نظرا لتقدم السن فإن المسئولين في الجامعة يقفون امامها عاجزين لغياب هذه اللائحة التنفيذية او تمويل الصندوق.

> **أمين عام الجامعة:**
> **لم نتسلم اللائحة التنفيذية من رئيس الوزراء حتى نطبقها!!**

لايوجد تمويل

كشف الدكتور عبدالدايم نصير نائب رئيس جامعة الأزهر للدراسات العليا والبحوث جانبا خطيرا من المشكلة حيث يقول: القضية ليست صدور اللائحة التنفيذية او عدم صدورها فقط وإنما المشكلة الحقيقية في عدم وجود مصادر لتمويل الصندوق حتى الآن وبالتالي حتى وإن صدرت اللائحة فإن الواقع يؤكد عدم وجود تمويل له لأن الدولة كانت قد تعهدت بتمويله بمليون جنيه سنويا لكل جامعة إلا انه لم يتم تنفيذ ذلك إلا مرة واحدة فقط منذ إنشاء الصندوق عام ٢٠٠١ في حين ظل الصندوق رصيده صفراً بعد ذلك. وإذا كانت الجامعات الاخرى قد وفرت بعض مصادر التمويل الذاتي من داخلها لحل هذه المشكلة إلا أن هذا لم يتم في جامعة الأزهر لعدم توافر تلك المصادر.

وأوضح أن الجامعة حاولت حل المشكلة جزئيا عن طريق فتح مستشفياتها امام هؤلاء الأساتذة إلا ان المشكلة تظهر في حالة عدم توفير الخدمة التي ترضي بعض هؤلاء الأساتذة.. فقلنا لابد من ان يتم تخصيص مستوى رفيع من الخدمة الصحية لهم عن طريق تخصيص اماكن معينة خاصة بهم في هذه المستشفيات إلا أن اللوائح والقوانين الخاصة بتلك المستشفيات تقف عائقا.. لهذا لابد أن يسير حل القضية في اتجاهين اولهما توفير مصادر دائمة وكافية له ثم صدور اللائحة التنفيذية التي يمكن الاستفادة بها في ضوء توافر هذه المصادر والتي تتيح توفير الرعاية الصحية الكاملة والتي تليق بهؤلاء الأساتذة.

المشكلة ليست عندنا

أوضح محمود عبدالستار الأمين العام لجامعة الأزهر إلى ان الجامعة تنظر بكل التقدير والاحترام إلى اساتذة الاجيال الذين تخرجت على ايديهم النوابغ في كافة التخصصات.. لهذا فإن الجامعة لا تدخر جهدا في توفير كل سبل الرعاية لهم.. فالقضية ذات شقين الأول مالي وهو انه يحصل على مثل قيمة المعاش الذي يتقاضاه من الحكومة ابتداء من تاريخ صدور القرار الجمهوري بانشاء الصندوق.. وهذه المكافأة المماثلة للمعاش يحصل عليها الأستاذ غير المتفرغ من ميزانية الجامعة.. أما الشق الثاني فهو الإداري او التنفيذي وهو المتمثل في اللائحة التنفيذية المنظمة لاعمال هذا الصندوق وهي التي لم تصل إلى جامعة الأزهر من مكتب رئيس الوزراء حتى الآن.

المثال التاسع: ما يعانيه خريجو جامعة الأزهر من عدم مساواتهم فى التعيين مع خريجى الجامعات الأخرى. وهذا مما يصد عن الإقبال على التعليم الأزهرى ويتعارض مع المادة ٤٠ من الدستور.

انظر الوثائق التالية:

الوثيقة الأولى: وهى عبارة عما نشرته صحيفة نهضة مصر فى ٢٣/٩/٢٠٠٤ حول رفض الحكومة مساواة خريجى الأزهر بخريجى الجامعات الأخرى فى تعيينات الأوائل.

الحكومة ترفض مساواة خريجى الأزهر والجامعات فى تعيينات الأوائل

تلقى الدكتور أحمد نظيف رئيس الوزراء طلب إحاطة من النائب محمد مندور العزباوى حول وجود تفرقة واضحة بين خريجى جامعة الازهر من جهة وخريجى الجامعات التابعة لوزارة التعليم العالى من جهة اخرى . العزباوى اكد ان الدولة ممثلة فى وزارة التنمية الإدارية تلتزم بتعيين العشرين الأوائل من خريجى كل كلية من كليات الجامعات الخاضعة لاشراف وزارة التعليم العالى فى حين يتم تعيين الاوائل فقط من خريجى كليات جامعة الأزهر

الوثيقة الثانية: وهى عبارة عما نشرته صحيفة المصرى فى ٢٦/٨/٢٠٠٤ حول حرمان خريجى الأزهر من التقدم للتعيين عن طريق كثير من المسابقات وبخاصة تعيينات وزارة التربية والتعليم.

الأزهريون تفترسهم البطالة.. والوظائف للأقل من ٤٠ عاماً

قنا - محمود الديرى ومحمد حمدى:

كشف خبر منشور بجريدة صوت الأزهر فى عددها الأخير، مأساة الأزهريين بقنا والذين تجاوز عمرهم الـ ٤٠ سنة، فى ظل اشتراط الوظائف عدم تجاوز هذه السن، إنها مأساة زمن البطالة التى يحصدها الأزهريون فى قنا.

يقول محمود مصطفى بكالوريوس أحياء عام ٢٠٠٠، إن الإعلان عن الوظائف الأزهرية أعطى الأولوية لكليات العام، أكثر من التخصصات، بل والأغرب أن الأزهر ليس لديه فكرة عن العاطلين من أبنائه، والذين تجاوز عمرهم الأربعين عاما، فى ظل تردى أوضاع الوظائف، والبطالة المتفشية بينهم، فما ذنب الخريج أن يتجاوز عمره هذه السن؟

ويرى عبدالفتاح العبد ضمرانى ولى أمر أحد الخريجين، أن التقدم لوظائف الأزهر، مشروط أن يقدم الأوراق الخريج نفسه أو ولى أمره، ولما كان ابنى مسافراً جئت بنفسى مثل كل المحتارين الذين جاءوا بأوراق أبنائهم، شهدت قتالا حقيقيا فى طابور تقديم الأوراق.

ويقول محمود دسوقى ليسانس تاريخ وحضارة سنة ٩٨/١٩٩٩، إن الأزهر يشترط عند تقديم الوظيفة وجود شهادة بمجموع الدمغة المهنية، وهذ يرهق المتقدمين، لأن



د. محمد سيد طنطاوى



عادل لبيب

المكتبات الأزهرية مقرها القاهرة وأسيوط، فلماذا هذا التعسف؟

وتذكر هبة محمد ياسين ليسانس دراسات إسلامية، أن الزحام وطوابير تقديم الطلبات يشبه يوم الحشر، ولا يوجد فصل بين الشباب والبنات وأن السوق السوداء انتشت تماما، دون أى رقابة، فالدمغة تباع بضعف سعرها تقريبا، وأن طلب الحصول على وظيفة والمفترض أن نحصل عليه مجانا نشتريه بجنيهين، إنه فساد استشرى فى المجتمع، فأصبح له قوانين تفوق فى قوتها القوانين المكتوبة.



الحكومة فشلت فى القضاء على طوابير البطالة

وتقول ايمان عبدالرحمن ليسانس دراسات إنسانية، أن الموظفين الذين يأخذون الأوراق، لا يساعدون أحدا إطلاقا فتاتى المتزوجات، والحوامل، والمرضعات ومن لديهم أولاد يتزاحمن على الوظيفة وهى لا تجيء أبدا، مؤكدة أن عمر أغلب صديقاتها تجاوز الأربعين، فمن الظالم ومن المظلوم فى عالم البطالة قاسى القلب ومعدوم الضمير؟!

ويوضح عبدالرحيم العبد ليسانس أحياء أن الوظائف التخصصية والثقافية والشرعية تم استبعادها، ويضيف مر على تخرجى ٨ سنوات وأشعر بالضياع من كثرة تقدمى للوظائف ولم أحصل على إحداها، فمتى يحالفنى الحظ؟ أم أنتظر حتى أتجاوز الأربعين سنة لأتحول إلى خيل حكومة بعدها استحق القتل او الاستبعاد من الحياة؟

واتفق الخريجون على ضيق الدنيا بهم، وزمن ينتقم من المتعلمين وأكد بعضهم أنه فضل تمزيق أوراقه عندما شاهد حجم البؤس بين خريجى الأزهر بقنا.

والغريب فى الأمر أن هذا الزحام المتقدم إلى وظائف الأزهر يتم فقط بناء على خبر منشور بجريدة «صوت الأزهر» ويصر مدير المنطقة الأزهرية بقنا على عدم قبول أية أوراق، ومعه الحق طبعا، لأنه ببساطة لم يصله أى منشور بذلك من الأزهر بالقاهرة، فهل يقبل طلبات وظائف من خلال خبر منشور عن وظائف بجريدة.. أية جريدة؟

إنها مأساة بكل المقاييس.

الوثيـقة الثالـثة: وهى عبـارة عن الإعلان الخاص بحـاجة الأزهر إلى ٧٥٠٠ وظيـفة والمنشور فى صحيفة الجمهورية فى ٢٣/ ٨/ ٢٠٤٤ والمنصوص فيه على أن المسابقة خاصة بتعـيين خريجى جـامعـة الأزهر أولاً. أما خريجـو الجامـعات الأخـرى فيكون تعيـينهم للاستكمال فقط أى فى التخصصات التى لـم يتقدم لها أزهريون (انظر ما تحته خط بهذه الوثيقة) لأنه قد تم مخالفة هذا الشرط سـراً. وبأوامر من جهات عليا. ليتم تعيين آخرين من غير الأزهريين لمصالح شخصية من ناحيـة، ولإضعاف مؤسسة الأزهر من ناحية ثانية مما سنوضحه فى الوثيقة التالية.

يعلن الأزهر الشريف عن حاجته لشغل عدد ٧٥٠٠ وظيفة من خريجى جامعة الأزهر أو احدى الجامعات الخاضعة للقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢

بشأن تنظيم الجامعات (ذكور وإناث) طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وتعديلاته وأحكام الفقرة الثالثة من المادة (١٨) من قانون العاملين المدنيين

بالدولة والنسبة المئوية للمجموع الكلى للسنة النهائية وذلك للعمل بالمناطق الأزهرية على مستوى الجمهورية طبقاً للاحتياجات الموضحة بالجدول التالى

م	التخصص	علوم شرعية	علوم عربية	قراءات وتجويد	محفظ قرآن كريم	لغة انجليزية	لغة فرنسية	جغرافيا	رياضيات	حاسب آلى	مدرس علوم: كيمياء	مدرس علوم: فيزياء	أ. مكتبات ووثائق	أخصائى اجتماعى	أ. تربية رياضية	تربية فنية: عال	تربية فنية: متوسط	فنى معامل	مهندس: مدنى	مهندس: عمارة	محاسب	فنى تقنية	كتابية	خدمات معاونة	العمالة الحرفية	سائقين	الإجمالى

الوثيقة الرابعة: وهى عبارة عن طلب إلقاء بيان عاجل على مجلس الشعب مقدم من العضو د. حمدى حسن يقول فيه بوقوع مخالفات جسيمة فى التعيينات الخاصة بمسابقة الأزهر المشار إليها فى الوثيقة السابقة مما ينم عما يلى:

١- فساد كبير ترعاه الدولة. وظلم صارخ بخريجى الجامعات من غير الأزهر الذين خدعوا بإعلان هذه المسابقة. وبالتالى أحجموا عن التقدم لها حيث ينص الإعلان على (أن يكون التعيين من خريجى الأزهر أولاً ويستكمل) فى حين كانت هناك تعليمات سرية من الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بمساواة خريجى الجامعات الأخرى بخريجى الأزهر فى تعيينات هذه المسابقة. وقد كان هذا لمصالح شخصية من ناحية ولمصالح عليا أخرى من ناحية ثانية.

٢- ظلم صارخ لخريجى الأزهر الذين سلب حقهم فى هذه المسابقة وهم المحرومون من التقدم لكثير من المسابقات غيرها وبخاصة تلك التى تجريها وزارة التربية والتعليم.

٣- ظلم صارخ بالمعاهد الأزهرية التى عين فيها تخصصات غير مطلوبة مثل معهد بورسعيد الإعدادى الثانوى للبنين الذى طلب عدد ٢ أخصائى اجتماعى أزهرى فعين بدلاً منهما عدد ٢ أخصائية اجتماعية (بنات) من غير خريجى الأزهر (كيف يحدث هذا؟).

وخاتمة هذه المأساه أنه عند مناقشة هذا البيان العاجل فى لجنة القوى العاملة لم يسع مندوب الحكومة إلا الاعتراف بما حدث. دون إعطاء أى أمل فى الإصلاح أو مجازاة المفسدين.

من يقف ضد استكمال المعهد الأزهرى؟!

أقيم معهد التحرير الأزهرى بشارع ٢٨ مدينة التحرير بإمبابة منذ السبعينيات ونظرًا لوجود خلل فنى فى المبانى فقد تم تسليم الأرض لمتبرع من خارج الأزهر عام ٢٠٠٠ لإعادة البناء حيث تمت إزالة المبانى ونقل المعهد الابتدائى بقسميه النموذجى والعادى إلى مبنى ضيق لا تتعدى مساحة أكبر غرفة مخصصة كفصل دراسى أكثر من ٣,٥ متر × ٤ أمتار، وانتظر الأهالى الانتهاء من المبنى السابق وظل مجرد أساسات وأعمدة دون استكمال فى الوقت الذى يعانى فيه أبناؤنا من كثافة الفصول فى المبنى الضيق الذى تم نقلهم إليه.

وقد سبق لمجلس آباء المعهد النموذجى أن اقترح على إدارة الأزهر التبرع بـ (١٥٠) ألف جنيه من حساب مجلس الآباء للمساهمة فى استكمال مبانى المعهد لكن دون أدنى تحرك من الأزهر.

أولياء الأمور

ثالثاً: القيود والمعوقات التى فرضت على جامعة الأزهر

الأصل فى الجامعة - أية جامعة - أن يكون لها تقاليدها الخاصة بها، وأن تكون مستقلة. وهذا هو مفهوم الجامعة الحضارية.

لذلك فإننا نلاحظ على جامعة الأزهر أنه قد تم تكبيلها بعدة قيود منها ما يأتى:

١ - فقدان جامعة الأزهر لاستقلالها واستقلال علمائها:

لأن القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ **يقيد الاستقلال النسبى الذى كان يتمتع به شيخ الأزهر وعلماؤه** بموجب القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦. وأصبح الأزهر بكافة هيئاته مرتبطًا مباشرة برئاسة الجمهورية. ولا يطبق عليه نظام الدولة الجامعى الذى تتمتع فيه الجامعات المصرية الأخرى بالحرية والاستقلال.

أى أن جامعة الأزهر أصبحت وفق القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ مرتبطة بالسياسة العامة للدولة. وأصبح علماؤها مجرد موظفين بالدولة. وبالتالى حرمت جامعة الأزهر من أن يكون لها استقلال ذاتى كبقية الجامعات المصرية.

٢- أن الشرط الذى يجب توافره فى رئيس جامعة الأزهر كما جاء فى القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ هو شرط إدارى بحت وهو: أن يكون قد شغل أحد كراسى الأستاذية بجامعة الأزهر، أو بإحدى الجامعات المصرية، وأغفل شرط أن يكون حاملاً لشهادة أزهرية، أو أن يكون قد قام بدور هام فى الدفاع عن الإسلام.

٣- أن كليات الأزهر لم تعد تهتم بالمحافظة على التراث الإسلامى. بالرغم من أن ذلك من أهم أهدافها التى نص عليها القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١. حيث تنص المادة (٣٣) على (أن جامعة الأزهر تقوم على حفظ التراث الإسلامى وتجليته ونشره...).

فاليوم أصبحت الدراسة بكليات الأزهر - وبخاصة الكليات النظرية - تعتمد على الكتب الحديثة، **التى كادت تحل محل كتب التراث.** وذلك بسبب أن هذه الكتب الحديثة هى الوسيلة للترقى فى سلم الدرجات الجامعية بالنسبة لعضو هيئة التدريس.

رئيس جامعة الأزهر يتهم الأساتذة بخفض جرعة التراث الإسلامى!

اكد الدكتور احمد الطيب رئيس جامعة الازهر ان القضاء على التشرد فى المجتمع الاسلامى لن يتم إلا بالرجوع إلى المنهج الذى يربط الطالب بتراثه الاسلامى.

كما اكد «الطيب» على اهتمام حكومة «دبى» ممثلا فى منح اول جائزة عن المؤسسات الدينية الاسلامية فى مسابقة جائزة دبى الدولية للقرآن الكريم لجامعة الازهر يشجعنا ويدفعنا للامام. واشار إلى ان الازهر هو المكان الوحيد الذى يتم فيه تدريس المذاهب الإسلامية المتعددة ودراسة موضوعية وان الازهر يحارب الانغلاق بالفكر. واكد «الطيب» ان جرعة التراث فى الجامعة الازهرية اصبحت اقل فى السنوات الاخيرة. وارجع ذلك لعدة اسباب اهمها ارتباط الاساتذة بإعارات للخارج وكشف رئيس جامعة الازهر عن ان الجامعة بالتعاون مع جميع رؤساء الاقسام ربما تفكر فى ان يكون النص التراثى هو الأصل التراثى فى التدريس وان تدور محاولات الاساتذة العلمية حول هذه النصوص نافيا ان يؤدى ذلك إلى تجميد الفكر الإسلامى. جاء ذلك على هامش الاحتفالية التى اقيمت بمناسبة فوز جامعة الازهر بجائزة شخصية العام الإسلامية المقدمة من إمارة دبى.

وقد أشار تقرير المجالس القومية المتخصصة إلى خطورة ذلك على التعليم الأزهرى. حيث إنه يبعد الطالب عن المورد الأصيل للمعرفة الدينية والعربية، وهى كتب التراث، كما أنه يتعارض مع أهداف جامعة الأزهر، ويؤدى إلى اختفاء الشخصية المتميزة لها (انظر الكتاب رقم ١٨٨ الدورة رقم ١٢ سبتمبر ١٩٨٤ - يونيه ١٩٨٥ ص١٧٧ من كتاب المجالس القومية المتخصصة).

وقد صرح بذلك أيضًا فضيلة الدكتور أحمد الطيب رئيس جامعة الأزهر، حيث قال: «بأن جرعة التراث فى الجامعة الأزهرية أصبحت أقل فى السنوات الأخيرة، وأنه يقترح بأن يلتزم الأساتذة فى جعل النص التراثى هو الأصل فى التدريس. وأن تدور المحاولات الإبداعية للأساتذة من حول هذا النص، مؤكدًا على أن ذلك لن يؤدى إلى تجميد الفكر الإسلامى. انظر ما ذكرته صحيفة الوفد يوم ٢١/ ١١/ ٢٠٠٣ عن هذا الموضوع فيما يلى:

٤- خفض عدد ساعات تدريس مادة الفقه بكل أنواعه فى كافة الكليات الأزهرية:

وبيان ذلك فيما يلى:

أ- منهج مادة الفقه فى الكليات العملية:

حيث ألغيت مادة الفقه من السنوات الثلاث بعد السنة الأولى بالكليات الأزهرية العملية.

ب- منهج مادة الفقه فى كليات الشريعة:

حيث تم تقليص عدد ساعات مواد الفقه، والفقه المقارن، وأصول الفقه، من خمس ساعات لكل مادة فى الأسبوع إلى ساعة واحدة فقط أسبوعيًا (انظر دليل الكلية وخطط الدراسة حاليًا).

جـ- منهج مادة الفقه فى شعبة الدراسات الإسلامية فى كلية التربية بالأزهر:

ألغيت مواد: (الفقه المقارن - الأحوال الشخصية - فقه الكتاب والسنة - تاريخ الفقه) كما تم تقليص ساعات المواد الشرعية والإسلامية من ١٤٠ ساعة إلى ٦٨ ساعة (انظر خطط الكلية ودليلها)، وانظر رسالة الدكتوراه المقدمة من الباحث الدكتور/ مصطفى الطنطاوى المدرس بالكلية. والتى نوقشت عام ١٩٩٨م وشارك فى مناقشتها رئيس الجامعة).

٥- أن الاتجاه السائد اليوم فى كليات الأزهر النظرية هو التخصص:

حيث يتم الآن التركيز على مواد خاصة تدرس فى كليات معينة ولا تدرس فى غيرها. وهذا يؤثر بالسلب على الدراسات الإسلامية.

فإذا كان التخصص الدقيق مطلوب فى علوم معينة إلا أنه بالنسبة «للعالم الأزهرى» نجده يعوقه عن أن يطلق عليه(عالم أزهرى). إذ كيف يسمى من تخرج من قسم العقيدة والفلسفة «بالعالم الأزهرى» وهو لم يدرس الفقه والأصول والتفسير والحديث والنحو والبلاغة. فى حين كان الوضع من قبل أن يدرس الطالب قدرًا من هذه المواد بجانب تخصصه الأصلى. فكلية اللغة العربية مثلاً كان يدرس بها منطق. وأحوال شخصية. وفقه. وفتوى. وكلية الشريعة كان يدرس بها بلاغة. وأدب. ونحو. وهكذا (انظر ما كتبته د. ماجدة على صالح ربيع فى كتابها «الدور السياسى للأزهر» ط ١٩٩٢ مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة).

٦- أما الكليات العملية الأزهرية: التى كـان الهدف منها أن يدرس الطالب فيها تعليمًا دينيًا يستطيع أن يخدم به المهنة التى سيعمل بها.

فإن التطبـيق الفعلى للقـانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ يوضح أن ذلك لم يحـدث إلا بقدر يسير لا يكاد يذكر.

٧- غياب دور جامعة الأزهر فى خدمة المجتمع:

فإننا إذا نظرنا إلى مـوضوعات الرسائل بجامـعة الأزهر،ومضامينهـا، فإنه يتضح أن عددًا كبيـرًا منها يفتقد المعالجة العصـرية والمنهجية للمشكلات الإسلاميـة الملحة. كما لا تعالج فى أغلبها المشكلات الاجتماعية والسـياسية والتربوية التى يعانى المسلمون من عدم وضوح رؤية صحيحة بشأنها.

فلم نجد رسائل قامت مثلاً لمواجهة الدعـوات الكثيرة التى ترددت لإعادة كتابة التاريخ الإسلامى أو تنظيـر الفقه الإسـلامى، أو أسلمة العلوم الاجتـماعية، أو توحـيد الرؤية الإسلامـية للعلوم والاقـتصاد، وغـيرها، أو تأصيل النظريـات التربوية الإسلامـية، أو تعريب العلوم وغيرها.

حيث يضيع جـهد عدد من الباحـثين فى تناول قضايا قديمة عـولجت من قبل، وكان جهد الباحث فـيها أنه أعاد ترتيبها، أو جـمعها بطريقة تختلف عمـا وجدها، بينما اتجه بعضـهم إلى الدراسة التى لا تتطلب ابتكارًا كـبيرًا من الباحث، كـتحقـيق مخطوط ربما يكون محققًا فى مكان آخر وهكذا.

٨- امتناع جامـعة الأزهر عن الأخذ بمقترحات مـجمع البحوث الإسلامـية للنهوض بمستوى جامعة الأزهر (انظر الوثيقة رقم ١٧٣ الصفحة الأخيرة منها وما تحتوى عليه من مقـترحات بناءة لمجمع البـحوث) وهذا يتعـارض مع المادة (١٥) من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ التى تنص على أن يقـوم مجمع البحـوث الإسلاميـة بمعاونة جامـعة الأزهر فى توجيـه الدراسات الإسـلامية العليـا لدرجتى التـخصص والعالميـة والإشراف عليـها أو المشاركة فى امتحاناتها» انتهى النص.

مستندات القسم الثانى (الموضوع الثانى)

* **الوثيقة رقم ١٣٣**: وهى عبارة عن صورة للخطاب الموجه من رئيس الوزراء إلى رئيس جامعة الأزهر الذى يشكر فضيلته فيه على موافقته على تأجيل فتح كليات أزهرية جديدة.

* **الوثيقة رقم ١٣٤**: وهى عبارة عن صورة للبيان المكتوب الذى ألقاه فضيلة رئيس جامعة الأزهر بلجنة التعليم بمجلس الشعب. والذى جاء فيه ذكره لسياسة الانكماش التى ستسير عليها الجامعة الأزهرية فى المرحلة القادمة بسبب عجز الاعتمادات المالية المخصصة لجامعة الأزهر. وأن هذا العجز قاصر على جامعة الأزهر وحدها من دون الجامعات المصرية الأخرى.

* **الوثيقة رقم ١٣٥**: وهى عبارة عن بيان إحصائى صادر من جامعة الأزهر عام ١٩٩٤/ ١٩٩٥ وبه أكثر من ٣٠ كلية أزهرية مما بنى بالجهود الذاتية، ومازالت مغلقة دون تشغيل بالرغم من الحاجة الماسة إليها.

* **الوثيقة رقم ١٣٦**: وهى عبارة عن الخطاب المرسل من الأمين العام لمجلس الوزراء إلى جامعة الأزهر. والذى يحمل رفض رئيس الوزراء لفتح كلية أزهرية بكل من مدينة القرين وبنى عامر بمحافظة الشرقية بحجة غير حقيقية وهى عدم توافر أعضاء هيئة التدريس.

* **الوثيقة رقم ١٣٧**: وهى عبارة عن الخطاب المرسل من الأمين العام لمجلس الوزراء إلى جامعة الأزهر، والذى يحمل رفض رئيس الوزراء لفتح كلية أزهرية بمدينة القرين بحجة غير صحيحة وهى اشتراط أن تكون الكلية الأزهرية تطبيقية لعدم حاجة سوق العمل إلى كليات نظرية.

* **الوثيقة رقم ١٣٨**: وهى عبارة عن الخطاب المرسل من الأمين العام لمجلس الوزراء إلى جامعة الأزهر، والذى يحمل رفض رئيس الوزراء لفتح كلية أزهرية بكل من محافظة كفر الشيخ، ومدينة دمياط الجديدة، بحجة غير صحيحة وهى عدم توافر أعضاء هيئة التدريس.

* **الوثيقة رقم ١٣٩**: وهى عبارة عن الخطابين المرسلين من الأمين العام لمجلس الوزراء إلى جامعة الأزهر، واللذين يحملان رفض رئيس الوزراء لفتح كلية أزهرية بطماى الزهايرة بالسنبلاوين شرقية، بحجة أنها كلية أزهرية نظرية وليست تطبيقية وهى حجة غير قانونية.

* **الوثيقة رقم ١٤٠**: وهى عبارة عن الخطاب المرسل من رئيس هيئة مستشارى رئيس الوزراء إلى جامعة الأزهر. والذى يحمل شروطًا تعجيزية لفتح كلية أزهرية بناحية دلبشان مركز كفر الزيات غربية.

* **الوثيقة رقم ١٤١**: وهى عبارة عما نشر من تصريح لرئيس جامعة الأزهر فى صحيفة صوت الأزهر يوم ١١/٥/٢٠٠١ الذى يوكد على أن كلية علوم القرآن بحوش عيسى محافظة البحيرة سوف تفتتح فى العام ٢٠٠١/ ٢٠٠٢ وحتى الآن لم يتم شىء من هذا.

* **الوثيقة رقم ١٤١ مكرر**: وهى عبارة عن تحقيق صحفى بجريدة آفاق عربية يوم ٤/١٢/٢٠٠٣ عن فرع جامعة الأزهر بمحافظة الفيوم.

* **الوثيقة رقم ١٤٢**: وهى عبارة عن صورة قرار موافقة المجلس الأعلى للأزهر على إنشاء كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات ببورسعيد بتاريخ ٢٢/٥/ ٢٠٠٠ بالجلسة رقم ١٣٤.

* **الوثيقة رقم١٤٣**: وهى عبارة عن السؤال المقدم من نائب مجلس الشعب لرئيس الوزراء وزير شئون الأزهر عما يشاع من موضوع تصفية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات ببورسعيد.

* **الوثيقة رقم ١٤٤**: وهى عبارة عن صورة للخطاب الموجه من الأمين العام لمجلس الوزراء إلى رئيس جامعة الأزهر يخبره فيه أن السيد رئيس الوزراء يرفض إنشاء كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات ببورسعيد دون أن يذكر شيئًا عن مصير طالبات هذه الكلية.

* **الوثيقة رقم ١٤٥**: وهى عبارة عن صورة الخطاب الموجه من رئيس هيئة مستشارى مجلس الوزراء إلى فضيلة شيخ الأزهر والخاص برفض إنشاء كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات ببورسعيد بالرغم من أنه قد تم تشغيلها منذ ثلاث سنوات.

* **الوثيقة رقم ١٤٦**: وهى عبارة عن صورة المذكرة المرفوعة من عميدة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات ببورسعيد إلى فضيلة شيخ الأزهر، تستغيث به من محاولات تصفية الكلية وتشريد الطالبات.

* **الوثيقة رقم ١٤٧**: وهى عبارة عن محضر تسليم الأزهر للمجمع التعليمى الخاص بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بمدينة المنيا إلى جامعة المنيا، وفى هذا المحضر اعتراف وإشارة إلى أن هناك موافقة سابقة من وزير الإسكان على أن يتسلم الأزهر تلك المبانى بالإضافة للأثاث، وسيارة ركوب بناء على موافقة مجلس الوزراء ومحافظ المنيا.

* **الوثيقة رقم ١٤٨**: وهى عبارة عن صورة خطاب رئيس جهاز هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة الموجه إلى رئيس جامعة الأزهر، وفيه اعتراف وإشارة إلى أن جامعة الأزهر كانت قد تسلمت فى ١٩/ ٩/ ٢٠٠٠ من الهيئة مبانى كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالمنيا.

* **الوثيقة رقم ١٤٩**: وهى عبارة عن صورة خطاب أمين عام مجلس الوزراء إلى السيد محافظ المنيا يفيد الموافقة على إنشاء كلية حاسب آلى لجامعة المنيا، وليس فيه أى إشارة لإلغاء كلية الأزهر للدراسات الإسلامية والعربية للبنات، وتسليمها لجامعة المنيا. بل بالعكس فيه اعتراف وإشارة إلى أن الكلية الأزهرية قد تم الموافقة على افتتاحها وفق الخطاب رقم ١١٠٩ بتاريخ ٩/ ١٠/ ٢٠٠٢ المرسل من الأمين العام لمجلس الوزراء إلى محافظة المنيا.

* **الوثيقة رقم ١٥٠**: وهى عبارة عن صورة لمحاضر استلام جامعة الأزهر للأرض المخصصة لها بمدينة السادات، ومساحتها ٥٦٠ فدانا بتاريخ ٢٤/ ١/ ١٩٩٦. وأيضًا محضر استلام مبانى الكليات الأزهرية الثلاثة هناك بتاريخ ١٢/ ١١/ ١٩٩٦. والمسجد الرئيسى بالمدينة. ودار المناسبات (مقر كلية الدعوة) بتاريخ ٨/ ٨/ ١٩٩٥.

* **الوثيـقة رقم ١٥١**: وهى عبـارة عن خريطة تبين الموقع الذى به مساحـة ٥٦٠ فدانا الخاصة بالجامعة الأزهرية بمدينة السادات.

الوثيقة رقم ١٥٢: وهى صورة خريطة تبين موقع كليات جامعة الأزهر بمدينة السادات بجانب كليات جامعات المنوفية، والجامعة الأمريكية بنفس المدينة.

الوثيقة رقم ١٥٣: وهى صورة برتوكول التعاون بين هيئة المجـتمعات العمرانية الجديدة وجامعة الأزهر، فرع مدينة السادات.

* **الوثيـقـة رقم ١٥٤**: وهى صـورة قرار المجـلس الأعلى للأزهر فى ٢٠/٤/١٩٩٦ بالموافقة عـلى استصدار القرار الجـمهورى بإنشاء كليـات للدراسات العربية والإسـلامية للبنين والبنات، وكلية للزراعة الصحراوية بمدينة السادات.

* **الوثيـقة رقم ١٥٥**: وهى صورة خطاب مـوافقة مجلـس الوزراء على تركيب خطى تليفون بمبانى كليات جامعة الأزهر بمدينة السادات مؤرخة فى ٧/٩/١٩٩٧.

* **الوثيقة رقم ١٥٦**: وهى صورة خطاب موافقة مجلس الوزراء على تركيب عداد مياه لمبانى وكليات فرع الجامعة الأزهرية بالسادات.

* **الوثيقة رقم ١٥٧**: وهى صورة خطاب استعجال موجه من رئيس جامعة الأزهر إلى رئيس الوزراء لاستصدار القرار الجمهورى الخاص بالتشغيل لفرع جامعة الأزهر بالسادات فى ٢٤/٥/١٩٩٧.

* **الوثيقة رقم ١٥٨**: وهى صورة موافـقة وزارة المالية على نقل قيمـة أصول الكليات الأزهرية بالسادات إلى جامعة الأزهر.

* **الوثيقة رقم ١٥٩**: وهى عبارة عن صورة لمبانى الكليات الأزهرية بالسادات.

* **الوثيـقة رقم ١٦٠**: وهى صورة لمناشـدة من مجلس أمناء مـدينة السادات، وطلاب وطالبات وأوليـاء الأمور، للأستـاذ الدكتور/ أحمـد عمر هاشم رئيس الجـامعة بسـرعة استصدار قرار التشغيل، وذكر فيها مبررات هامة وعديدة لذلك.

* **الوثيـقة رقم ١٦١:** وهى صـورة خطاب مناشدة أوليـاء أمور الطلبـة للسيـد رئيس الجمهورية بطلب فتح هذه الكليات.

* **الوثيقة رقم ١٦٢:** وهى صورة استـجواب من السيد عطيـة مسعود عـضو مجلس الشعب فى ٧/ ٥/ ٢٠٠١، مـصحـوبًا بمناشدة من أولياء أمـور الطلبة، ومـجالس الآباء والمعلمين وعلماء الأزهر والعاملين بالأجهزة الشعبية والرسمية بهذا الخصوص.

* **الوثيـقة رقم ١٦٣:** وهى عـبارة عن مـجموعـة من المقالات والأخـبار والنـشرات الصحفيـة، التى تطالب بفتح هذه الكليات الأزهرية تيسيـرًا على الطلاب وأولياء الأمور فى محافظات المنوفية والبحرية، وتخفيفا من التكدس فى الكليات القائمة.

الوثيـقة رقم ١٦٤: وهى صورة تقـرير لجنة التعليم بمجلس الشـعب عن زيارتها لمدينة السادات، وتوصيتها الخاصة بضرورة تشغيل كليات الأزهر بالمدينة.

* **الوثيـقة رقم١٦٥ :** وهى صورة خـطاب مؤرخ فى ٢/ ٤/ ٢٠٠٢ من الدكـتور وزير الإسكان، إلى فضيلة رئيس جـامعة الأزهر، يطالبه فيه بسـرعة التشغيل لفـرع الجامعة، وأن عدم تشغـيلها حتى الآن يمثل عائقًـا لتنمية مدينة السادات، ويـعرض المبانى لأخطار مالية وفنية جسـيمة، لتركها مدة طويلة دون إجراء الصيانة الدورية والتـرميمات اللازمة، مما يهدر ثروة قوميـة دون استغلال أو استفادة. وبالرغم من كل هذا يصـر رئيس جامعة الأزهر على عدم التشغيل، مـخالفًا بذلك المادة رقم ١١ من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١. مما يجعلـنا نوجه لفضـيلته ولرئيس الوزراء فى هذا الاسـتجواب اتهـامًا بالإخـلال بمهام وظيفتهمـا، والإهمال الجسيم الذى ترتب عليه تهديد مبانى فـرع الجامعة الأزهرية بمدينة السادات بالدمار، كما أدى إلى تعطيل الدراسة بها أكثر من ٨ سنوات.

* **الوثيقة رقم ١٦٦:** وهى عبارة عن صورة خطاب الأمين العام لمجلس الوزراء، الذى يدعى فـيه أن رئيس الجمـهورية لا يوافق على إنـشاء كليات أزهـرية جديدة، باستـثناء الكليات التكنولوجية. وفى هذا الرد ثلاث مغالطات قمنا بتوضيحها فى مكانها.

* **الوثيـقـة رقم ١٦٧:** وهى عـبارة عـن صورة لمجـمع الدعـوة الإسـلاميـة والأزهر بالإسماعـيلية، الذى استولت عليه وزارة التـربية والتعليم، وحولتـه إلى مجمع لمدارس اللغات بمصروفات لأبناء الأغنيـاء، وحرمت أبناء الأزهر الفقراء منه، بالرغم من إنه بنى بأموال الزكاة لأغراض الدعوة الإسلامية والتعليم الأزهرى.

* **الوثيقة رقم ١٦٨**: وهى عبارة عن شكوى طالبات أسوان الملتحقات بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بسوهاج، بسبب ما تعانيه من مشاق السفر اليومى من أسوان إلى سوهاج، وعدم وفاء جامعة الأزهر بوعودها فى إنشاء كلية لهن فى أسوان.

* **الوثيقة رقم ١٦٩**: وهى عبارة عن صورة الخطاب الموجه من رئيس جامعة القاهرة إلى رئيس جامعة الأزهر، والموضح به إجمالى موازنة جامعة القاهرة فى العام الدراسى ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤ والتى تبلغ ٩٢٣ مليون جنيه. وأيضًا صورة جدول مقارنة بين موازنة جامعة القاهرة وموازنة جامعة الأزهر. حيث يظهر فيه أن موازنة جامعة القاهرة تقارب ضعف موازنة جامعة الأزهر. بالرغم من أن عدد طلاب جامعة الأزهر يقارب ضعف عدد طلاب جامعة القاهرة. كما هو ظاهر من الجدول. وبالمثل أعضاء هيئة التدريس. وكذلك الإداريون. حيث نجد أن نصيب طالب جامعة الأزهر يبلغ حوالى ٣٢٪ فقط من نصيب طالب جامعة القاهرة من هذه الموازنة. (وهذا الجدول صادر عن جامعة الأزهر).

* **الوثيقة رقم ١٦٨مكرر، ١٦٩مكرر**: وهما عبارة عن ميزانية وكشف مقارنة يوضح تكلفة الطالب فى الأعوام المالية بالوثيقة رقم ١٦٩جـ لكل من جامعة الأزهر وجامعة القاهرة فى البند رقم ٣ من الباب الأول لعام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ والذى يوضح أن تكاليف العلاج الطبى للعاملين فى جامعة الأزهر ٧,٦ مليون جنيه. أما تكاليف العلاج الطبى للعاملين بجامعة القاهرة فهو ٣١,٦ مليون جنيه بالرغم من أن عدد طلاب جامعة الأزهر حوالى ضعف عدد طلاب جامعة القاهرة.

* **الوثيقة رقم ١٧٠**: وهى عبارة عن صورة مبانى مستشفى كلية طب الأزهر بالقاهرة. وتحقيق لصحيفة (اللواء الإسلامى) حول مأساة توقف الأزهر منذ ١٢ سنة عن استكمال مبانى هذه المستشفى ليتسنى تدريب الطلاب بها، تحقيقًا للجودة والمهارة المطلوب توافرها فى الطبيب الأزهرى.

* **الوثيقة رقم ١٧١**: وهى عبارة عن صورة من تقرير صادر من جامعة الأزهر إلى مجلس الشعب. (لجنة الخطة والموازنة ولجنة التعليم) يبين قلة المبالغ المخصصة لاستكمال هذه المستشفى. وأيضًا مستشفى طب الأزهر بأسيوط. وهذا ما دفع طلاب طب الأزهر بأسيوط لرفع دعوى قضائية ضد جامعة الأزهر لعدم استكمال مستشفى كلية الطب الخاصة بهم، لينالوا حظهم من التدريب الجيد، مثل أقرانهم فى الجامعات المصرية الأخرى.

* **الوثيقة رقم ١٧٢**: وهى عبارة عن تحقيق صحفى لجريدة الأسبوع فى ١/٢/٢٠٠٣ عن القضية المرفوعة من بعض طلاب كلية طب الأزهر بأسيوط ضد جامعة الأزهر، حول موضوع المستشفى التعليمى الخاص بهم، والذى لم ينته تجهيزه بعد.

* **الوثيقة رقم ١٧٣**: وهى عبارة عن التقرير المقدم من جامعة الأزهر إلى لجنة التعليم بمجلس الشعب، عن المراكز البحثية بالجامعة الأزهرية.

* **الوثيقة رقم ١٧٤**: وهى عبارة عن تحقيق صحفى بجريدة آفاق عربية، تحت عنوان «لغز المدن الجامعية بالأزهر» يوم ٩/ ١٠/ ٢٠٠٣.

الوثيقة رقم ١٧٥: وهى عبارة عن صورة من خطاب رئيس جامعة الأزهر إلى رئيس لجنة الاقتراحات والشكاوى بمجلس الشعب، بخصوص ميزانية المدينة الجامعية لطالبات الأزهر بالمنصورة. والتى رصدت لتوسيع المبنى الحالى الذى سبق لبنك فيصل التبرع به. وأن ما رصد بالخطة الخمسية ٢٠٠٢/ ٢٠٠٧ لم يدرج فى ميزانية عام ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣. ولا فى ميزانية ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤ وأن ميزانية عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ مازالت فى محل الدراسة بوزارة التخطيط.

* **الوثيقة رقم ١٧٦ و١٧٧**: وهى عبارة عن التحقيق الصحفى الذى أجرته جريدة الشرق الأوسط، حول محاكمة رئيس قسم القلب وعشرة آخرين، بتهمة إجراء عمليات جراحية وهمية فى القلب لـ٢١٦ مريضا. وأنهم استولوا على الأدوات والعلاجات المفترض صرفها لهذه العمليات.

* **الوثيقة رقم ١٧٨**: وهى عبارة عن تحقيق صحفى أجرته جريدة الأحرار، عن الاتهام باختلاس أكياس الدم التى يتبرع بها طلاب الأزهر لجرحى الانتفاضة الفلسطينية وبيعها للمستشفيات الخاصة.

* **الوثيقة رقم ١٧٩**: وهى عبارة عن الاتهام الموجه إلى رئيس سابق لجامعة الأزهر، فى أنه عين ابن شقيقه مدرسًا مساعدًا بجامعة الأزهر، بالرغم من حصوله على تقدير مقبول، بعد استبعاد زملائه الحاصلين على تقدير امتياز.

الموضوع الثالث

محاولات فرض التصفية والإغلاق على مشيخة الأزهر وباقي هيئاته

الموضوع الثالث
محاولات فرض التصفية والإغلاق
على مشيخة الأزهر وباقي هيئاته

ويأتى فى مقدمة هذه المحاولات ما يلى:

أولاً: القيود التى فرضت على الاستقلال المالى للأزهر.

ثانيًا: القيود التى فرضت على الاستقلال العلمى للأزهر وطريقة اختيار شيوخه.

ثالثًا: القيود التى فرضت على مجمع البحوث الإسلامية .

رابعًا: القيود التى فرضت على المجلس الأعلى للأزهر.

خامسًا: الخطوات التنفيذية التى اتخذت أخيراً فى طريق إلغاء الأزهر الشريف.

وفيما يلى تفصيل ذلك:

أولاً: القيود التى فرضت على الاستقلال المالى للأزهر

● **فقد كان للاستقلال المالى للأزهر أثر كبير فى اتخاذ علمائه مواقف حاسمة من السلطة السياسية.** ويرجع هذا الاستقلال المالى إلى وجود الأوقاف للإنفاق على الأزهر. إذ كان شيخ الأزهر هو المسئول عن إدارة الأوقاف.

● **وقد أقدمت حكومة الثورة عام ١٩٥٢ بعد خمسة أيام من إعلان قانون الإصلاح الزراعى على إصدار قانون إلغاء الوقف الأهلى، وتسليم أراضى الأوقاف للإصلاح الزراعى. حيث تم** استيلاء الإصلاح الزراعي، والحكم المحلى، على ١٣٧ ألف فدان، مما أدى إلى خفض إيرادات الأوقاف، وأثر بصورة مباشرة على استقلال علماء الأزهر.

● **وذلك على الرغم من أن إلغاء الوقف الأهلى يخالف فتوى مستقرة عام ١٩٤٦، تنص على عدم جواز إلغاء هذا الوقف.**

● **كما صدر القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ وتعديلاته، بإسناد النظارة على الأوقاف الخيرية إلى وزارة الأوقاف دون غيرها. وبذلك حرم الأزهر من النظارة على أوقافه.** كما حرم الواقفين من النظارة على أوقافهم، وهى أموالهم أصلاً، وهم أحرص الناس على حسن إدارتها، وضمان تأديتها للغرض الذى أوقفت من أجله.

● **وقد تسبب ذلك فى عزوف أهل الخير عن الوقف. وحرمان المسلمين وجهات البر الإسلامية من خير كثير.** فضلاً عن إهدار مبالغ ضخمة من عائدات الأوقاف الحالية فى المصروفات الإدارية، وأغراض أخرى غير ما رصدت له، مما يشكل مخالفات شرعية عديدة.

● وبذلك يكون عبد الناصر قد نجح فيما فشل فيه الاستعمار الغربى، وهو التدخل فى إدارة الأوقاف.

● **كما أن القوانين التى ألحقت بوزارة الأوقاف لم تطبق مبدأ المعاملة بالمثل، فلم تسر على أوقاف الكنائس،** حيث ترك لكل كنيسة أوقافها فى حدود مائتى فدان. وما زاد عن هذا الحد كانت الدولة تأخذه وتدفع ثمنه بسعر السوق السوداء (انظر مضبطة جلسة ٥٥ فى ٣/ ٣/ ١٩٧٩ ص٥٩ . بمجلس الشعب).

● **ولذلك طالب الشيخ الشعراوى عندما كان وزيراً للأوقاف برفع يد الدولة عن أوقاف المسلمين،** حتى تصبح الدعوة الإسلامية حرة، ويصبح الأزهر حراً. وندد باغتصاب وزارة الحكم المحلى لمبلغ ٣٠ مليون جنيه من أموال الأوقاف. وكذلك وزارة المالية التى تغتصب عشرة مليون جنيه (انظر أهرام ٣٠/ ٥/ ١٩٧٦).

● وبعد أن أضحى د. عبد المنعم النمر وزيراً للأوقاف عام ١٩٧٩، أثار من خلال استجواب له بالمجلس موضوع أموال الأوقاف، والخطة التى كانت مدبرة فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر «**لكسر العمود الفقرى للإسلام**» بانتزاع أموال الأوقاف. وتوزيعها على الإصلاح الزراعى والمحليات **وما تزال أراضى الأوقاف مغتصبة. ولا يحول أى من إيرادها إلى الأزهر.** ولو وجه إلى الأزهر جزء من إيرادات الأوقاف لكفته فى علاج الكثير من مشكلاته الاقتصادية.

● **ومن أهم الاقتراحات التى قدمها أعضاء مجلس الشعب فى هذا الصدد: اقتراح بمشروع قانون من العضو د. إسماعيل على معتوق من أجل رد الأراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر العام والخاص إلى وزارة الأوقاف وشئون الأزهر.** وهو اقتراح هام قرر مجلس الشعب بخصوصه ضرورة أن ترد لوزارة الأوقاف وشئون الأزهر جميع الأراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر العام والخاص. والتى سبق تسليمها للهيئة العامة للإصلاح الزراعى والمحليات (انظر: الفصل التشريعى الأول، دور الانعقاد العادى الثانى، ملحق مضبطة الجلسة ٣٧ فى ١١ فبراير ١٩٩٣، ص٥١٦٢) **وأيضًا الاقتراح بمشروع قانون الذى تقدم به كاتب هذه السطور لرد الأراضى الزراعية الموقوفة على التعليم الأزهرى إلى الأزهر. والذى وافقت عليه لجنة الاقتراحات والشكاوى. ولكن وزارة الأوقاف لم تقم بتنفيذ ذلك حتى اليوم** مما سبق الإشارة إليه (انظر الوثيقة رقم ١١٨).

ثانياً: القيود التى فرضت على الاستقلال العلمى للأزهر وطريقة اختيار شيوخه

فقد جاء القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ليقيد الاستقلال النسبى الذى كان يتمتع به شيخ الأزهر، بموجب القانون ٢٦ لسنة ١٩٣٦. حيث كان يتم اختيار شيخ الأزهر بالانتخاب الحر من بين هيئة كبار العلماء.

● **ثم جاء القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ليلغى هيئة كبار العلماء. ويجعل منصب شيخ الأزهر بالتعيين. ويربط الأزهر مباشرة برئاسة الجمهورية. فاصلاً إياه عن نظام الدولة الجامعى الذى تتمتع فيه الجامعات المصرية بالحرية والاستقلال.** جاعلاً برامجه وإدارته مرتبطة ارتباطًا وثيقًا ببقية جوانب السياسة العامة للدولة. مما جعل علماء الأزهر مجرد موظفين فى الدولة. ولا يتمتعون بأى قدر من الاستقلالية التى يتمتع بها أساتذة الجامعات الأخرى.

● ومازالت السلطة تتدخل فى اختيار الشيوخ للمناصب الكبرى بالأزهر وبخاصة منصب شيخ الأزهر وأعضاء مجمع البحوث الإسلامية. كما تتدخل فى صميم اختصاصاتهم.

● **وفى هذا مخالفة للدستور ومبدأ تكافؤ الفرص. لأنه لا يجوز أن يأتى شيخ الأزهر بالتعيين، وعلى الجانب الآخر يأتى البابا بالانتخاب الحر، ولا يعينه رئيس الجمهورية.** فإذا ما سئل فضيلة شيخ الأزهر أو نوقش قال: أنا موظف، وإذا ما حوسب بمنطق الوظيفة قال: أنا شيخ الإسلام. كيف يستقيم هذا؟

● **ولا يغنى عن ذلك منح شيخ الأزهر بعض الامتيازات مثل: المرتب السنوى المرتفع. وترقيته إلى درجة وزير. ثم إلى درجة رئيس وزراء فى عهد الرئيس أنور السادات. لأنه غير مستقل من الناحية الفعلية.** حيث يمكن تشبيهه بالملك فى النظام البرلمانى الإنجليزى، الذى يملك ولا يحكم. وذلك بعد أن أصبحت الكلمة العليا فيما يتصل بشئون الأزهر لوزير الأزهر، وهو بالطبع ممثل للحكومة. وهو الذى يحضر جلسات مجلس الوزراء عن الأزهر.

● وهذا لا يتفق مع أهداف الأزهر ورسالته العالمية، التي تحتم ألا يكون شيخ الأزهر مجرد موظف، يُفصل آراءه على مزاج الحكومة. ويكون دوره تجميل وجه الحكومة، وتبرير قراراتها السياسية. بل هو إمام لكل المسلمين في شتى بقاع الأرض، يقول الحقيقة دون اعتبار لرضى الحكومة أو سخطها.

● كما أن رئيس الوزراء وزير شئون الأزهر مثقل أصلاً بأعباء رئاسة الوزراء. فكيف يكلف بإدراة شئون وزارة بأكملها. هذا بالإضافة إلى عدم توافر شرط الخلفية الثقافية الإسلامية فيه.

● هذا وقد حدث عام ١٩٧٣ أن عين الدكتور عبد الحليم محمود شيخًا للأزهر، وبعدها صدر القرار رقم ١٠٨٩ لسنة ١٩٧٤ الخاص بتنظيم وزارة شئون الأزهر، وتحديد مسئولياتها.

وقد اعترض الشيخ عبد الحليم محمود عمليًا على هذا القرار بتقديم استقالته لما فيه من مخالفات

● وقد انطلقت معارضته لهذا القرار من عيب أساسي فيه وهو:

أنه يخالف قانون إعادة تنظيم الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ من عدة نواحي هي:

١- **أن القرار يجعل الأزهر تابعًا تبعية كاملة لوزير شئون الأزهر.** الأمر الذي يقيده ويجعله غير قادر على أداء مهام رسالته، فضلاً عن أن هذا القرار يخالف القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ في مادته الثانية، التي تنص على تبعية الأزهر لرئاسة الجمهورية.

ونستنتج من هذا أن الشيخ عبد الحليم محمود لم يعارض في تبعية الأزهر لرئاسة الجمهورية وحرمانه من قانون استقلال الجامعات. مما يؤثر في استقلالية الأزهر.

٢- **أن هذا القرار صدر دون عرضه على المجلس الأعلى للأزهر.** مخالفًا بذلك الفقرة السادسة من المادة العاشرة من القانون، التي تنص على «أن المجلس الأعلى للأزهر يختص بالنظر في كل مشروع أو قرار جمهوري يتعلق بأي شأن من شئون الأزهر». انتهى.

٣- **أنه صدر دون أخذ رأي شيخ الأزهر.** مما يخالف القانون في مادته الرابعة التي تنص على «أن شيخ الأزهر هو صاحب الرأي في كل ما يتصل بالشئون الدينية، والمشتغلين بالقرآن وعلوم الإسلام». انتهى.

٤- أنه ألغى معظم اختصاصات الأزهر وهيئاته الواردة بالقانون، ونقلها إلى وزارة شئون الأزهر. وبذلك تعد هيئات الأزهر - بموجب هذا القرار - مجرد أدوات فى يد وزارة شئون الأزهر.

٥- أن قانون إعادة تنظيم الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ لم يمنح وزير شئون الأزهر نفوذاً مطلقاً وإنما الذى أدى إلى ذلك سوء تطبيق المادة «١٠٠» حيث تنص هذه المادة على أن تصدر اللائحة التنفيذية للقانون فى مدى أربعة أشهر من تاريخ صدوره. وإلى حين صدورها فللوزير المختص إصدار ما يراه من قرارات تتعلق بشئون الأزهر، بما لا يتعارض مع نصوص هذا القانون، **إلا أن هذه اللائحة التنفيذية لم تصدر إلا بعد أربعة عشر عامًا من صدور القانون، وهى مخالفة قانونية** - كما ذكر الشيخ عبد الحليم محمود - جعلت لوزير شئون الأزهر سلطة إصدار قرارات تتعلق بالأزهر لفترة طويلة. بالمخالفة للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١.

● كما تقدم الشيخ عبد الحليم محمود بمشروع قانون لتعديل بعض أحكام قانون إعادة تنظيم الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ومن الاقتراحات التى قدمها:

١- منح شيخ الأزهر جميع السلطات المخولة للوزير. وإلغاء منصب وزير شئون الأزهر.

٢- إسناد تمثيل الأزهر فى مجلس الوزراء إلى شيخ الأزهر، بدلاً من وزير شئون الأزهر.

ويلاحظ على الاقتراحات التى قدمها الشيخ عبد الحليم محمود، مايلى:

● أنها وإن كانت اقتراحات مهمة، إلا أنها فى جملتها لم تتعد الجزئيات، وتركت الأساسيات. ومنها أن القانون - قانون إعادة تنظيم الأزهر - فى حد ذاته يقيد قدرة الأزهر على أداء دور مستقل - مما يخالف قانون استقلال الجامعات.

● هذا وقد استجاب الرئيس أنور السادات لبعض اقتراحات الشيخ عبد الحليم محمود، فأصدر القرار الجمهورى رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٧٥ المتضمن للائحة الأزهر.

● والذى أكد من خلال المادة الأولى منه على أن «شيخ الأزهر هو الإمام الأكبر. وصاحب الرأى فى كل ما يتصل بالشئون الدينية، والمشتغلين بالقرآن وعلوم الإسلام». انتهى.

● كما أكد من خلال مادته الثانية على «أن يكون لشيخ الأزهر جميع الاختصاصات المقرررة للوزير، عدا جامعة الأزهر، فيكون له الاختصاصات المقررة فى القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١.

● كما جاء فى ملحق القرار أن يعامل شيخ الأزهر معاملة الوزير من حيث المرتب وبدل التمثيل والمعاش ويكون ترتيبه فى الأسبقية قبل رئيس الوزراء مباشرة.

● هذا وقد عانى الأزهر بكل هيئاته من الاضطراب فى إدارته بسبب هذا التنازع على السلطة وتداخل اختصاصات كل من وزير الأزهر وشيخ الأزهر. وعدم تحديد المسئولية بين كل منهما.

ومن أمثلة الصراع بين رئيس الوزراء مسئول شئون وشيخ الأزهر ما يلى:

١- ما جاء فى مقال بصحيفة صوت الأزهر لرئيس تحريرها د. كرم شلبى يوم ١٧/ ١٢/ ٢٠٠١ مهاجما فيه رئيس الوزراء، واصفًا إياه بالعبارات الآتية: «أنه وزير لوزارة وهمية تسمى وزارة شئون الأزهر. ولا أحد يعرف لماذا أنشئت؟ ولماذا هى باقية يرأسها رئيس الوزراء شخصيًا. رغم وجود رئيس لجامعة الأزهر بدرجة وزير، وشيخ الأزهر بدرجة رئيس الوزراء» انتهى.

● والمقال يحتج على تعنت رئيس الوزراء مع أساتذة جامعة الأزهر فى مسألة السفر لعلاج الأساتذة. فى حين أن الجامعات الأخرى لها من الاستقلالية ما يبيح لرئيس الجامعة أن يتخذ قراره بحرية فى مثل هذه المسألة من دون الرجوع إلى وزير التعليم العالى.

٢- ما قام به شيخ الأزهر من رفضه تنفيذ تأشيرة رئيس الوزراء. التى يطلب فيها من شيخ الأزهر عدم تحصيل تبرعات إجبارية من راغبى التحويل من التعليم العام إلى المعاهد الأزهرية. حيث وقع شيخ الأزهر برفض تأشيرة رئيس الوزراء، وأمر بحفظ الطلب. ولم يستطع رئيس الوزراء أن يفعل شيئًا (انظر الوثيقة رقم ١٠٠) وكان ذلك بسبب هذا القانون المعيب الذى أعطى لكل من (شيخ الأزهر ورئيس الوزراء) الحق فى

إدارة شئـون الأزهر. مما يؤدى إلى التصـادم المستـمر بينهـما والأفضل هو مـا طالب به الدكتـور عبد الحليم محـمود وهو أن يمنح شيخ الأزهر جـميع سلطات الوزير وأن يلغى منصب الوزير على أن يمثله الشيخ فى مجلس الوزراء.

٣- إصـرار السلطة علـى أن يظل أسلوب اخـتـيـار شـيخ الأزهر هو التـعـيين: ومقاومتها لأى صوت ينادى بأن يكون اختيار الشيخ بالانتخاب الحر.

وهذا مما يقلل من قدر شيخ الأزهر ومـهابته، ولا يتيح الفرصة لأن يتنافس على هذا المنصب مرشحون من أى بلد عربى أو إسلامى. وقـد سبق وتولى شياخة الأزهر فضيلة الشيخ الخـضر حسين، بالرغم من إنه تـونسى الجنسية. وهذا مما يعطى مـصداقيـة لشيخ الأزهر لدى الشعوب الإسلامية. لأن الأزهر يفـتح أبوابه لكل الجماعات بدليل أنه سبق وأنشئ بالأزهر ٣٦ رواقًـا تضم كل الطوائف وكل المذاهب الإسـلاميـة من شتى أنحـاء العالم.

ثالثاً: القيود التى فرضت على مجمع البحوث الإسلامية وإدارة الثقافة والبعوث الإسلامية

مجمع البحوث الإسلامية هو الذى حل محل هيئة كبار العلماء طبقًا للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١.

أما «إدارة الثقافة والبعوث الإسلامية» فتعتبر هيئة فنية تقوم بمساعدة مجمع البحوث الإسلامية، وذلك فى مجالين فقط هما:

١- **مجال ثقافى**: يتمثل فى نشر وتجديد الثقافة الإسلامية مع تجريدها من كل ما علق بها من أخطاء.

٢- **مجال مجتمعى**: يتمثل فى بيان رأى الإسلام فى القضايا والمشكلات المذهبية والاجتماعية والاقتصادية.

- **وهناك مجالات أخرى تختص بها إدارة الثقافة والبعوث الإسلامية وحدها من دون مجمع البحوث الإسلامية وهى:**

١- مجال مراجعة وفحص المؤلفات والمصنفات التى تتعرض للإسلام فى الداخل والخارج، وإبداء الرأى فيها.

٢- مجال الإشراف على الطلاب الوافدين للدراسة بالأزهر. وأيضًا إرسال المبعوثين من علماء الأزهر لخدمة الدعوة الإسلامية بالخارج.

ويتكون المجمع من خمسين عضواً، ثلاثون منهم من جمهورية مصر العربية والباقى من جنسيات مختلفة، ويمثلون جميع المذاهب الإسلامية. ويعقد المجمع اجتماعًا عاديًا مرة كل عام. ويكون الاجتماع صحيحًا بحضور أكثرية أعضائه، بشرط أن يكون من بينهم ربع الأعضاء غير المصريين على الأقل.

أهمية مجمع البحوث الإسلامية وأهدافه:

١ - تنص المادة (١٥) في القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ على أن مجمع البحوث الإسلامية هو الهيئة العليا للبحوث الإسلامية. وهو يعمل على تجديد الثقافة الإسلامية، وتجليتها في جوهرها الأصيل الخالص، وتنقيتها من الشوائب، وآثار التعصب المذهبي. وبيان الرأي فيما يجد من مشكلات مذهبية أو اجتماعية تتصل بالعقيدة. وتتبع ما ينشر عن الإسلام وتراثه من بحوث الأجانب للانتفاع بها أو لمواجهتها.

٢- ويعاون في توجيه الدراسات الإسلامية العليا، والإشراف عليها بجامعة الأزهر.

٣- ويرسم نظام بعوث الأزهر من وإلى العالم الإسلامي.

أمثلة للقيود والمعوقات التي يتعرض لها مجمع البحوث الإسلامية:

أولاً: عدم الالتزام بالتشكيل القانوني للمجمع، وعدم انتظام اجتماعاته:

فعدد أعضاء المجمع الحاليين يقل كثيراً عن العدد الذي حدده القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ مادة (١٦). هذا بالإضافة إلى أن الكثير من الأعضاء ينقطع عن الحضور بسبب الوفاة أو المرض مما يعطل أعمال المجمع.

كما أن الاجتماع السنوي للمجمع لا يعقد بانتظام. وقد يتوقف لعدة سنوات وأن مجموع اجتماعاته منذ عام ١٩٦١ بلغ ١٢ اجتماعاً فقط. من ٤٤ اجتماعاً كان من المفترض أن يعقدها طوال هذه الفترة وفقاً للقانون.

ولذلك فإن الكثير من القضايا التي انتهت اللجان الفرعية من بحثها في المجمع، تظل حبيسة الأدراج لسنوات طويلة، بالرغم من أهمية موضوعاتها، وشدة حاجة المجتمعات الإسلامية إليها. وبخاصة وأن رأي المجمع يعد هو الرأي النهائي أو الفيصل في حالة القضايا التي تختلف فيها آراء العلماء، سواء الآراء والفتاوى التي تصدر عن دار الإفتاء، أو التي تصدر عن لجنة الفتوى بالأزهر. أو غيرها من الفتاوى التي تصدر في شتى أنحاء العالم.

ثانيًا تعطيل الشروط الواجب توافرها فى عضو المجمع:

فقـد نصت المادة (١٧) من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ على الشـروط الواجب توافرها فى عضو المجمع ومن أهمها:

١- أن يكون العضو من هيئة كبار العلماء فى قطره.

٢- أن يكون حـائزًا لأحـد المؤهلات العلـيا من الأزهـر أو ما يـناظره من الكليـات والمعاهد العليا التى تهتم بالدراسات الإسلامية.

٣- أن يكون له إنتاج علمى بارز فى الدراسات الإسلامـية، أو اشتغل بالتدريس لمادة من مواد الدراسات الإسلامية فى كلية أو مـعهد عال لمدة أدناها خمس سنوات، أو شغل إحدى الوظائف الإسلامية فى القضاء أو الإفتاء أو التشريع لمدة أدناها خمس سنوات.

٤- أن يكون معروفًا بالورع والتقوى فى ماضيه وحاضره.

ونحن نقول: إن الشروط المشار إليـها ليست متوافـرة حاليًا حيث إن كثيـرًا من أعضاء مجمع البـحوث الإسلامية ليـسوا من علماء الأزهر. كما كان عليه الحـال فى هيئة كبار العلماء. بل يضم حاليًا أساتذة فى الطب، والهندسة، والزراعة. ونواب عموم سابقين. ومستشارين فى مجلس الدولة سابقين. وغيرهـم ممن لا يحسن قراءة القرآن الكريم. وهذا لا يتفق مع دور الأزهر كمرجعية سنيـة تعد الأولى فى العالم. بل ويهدد بضياع الإسلام الوسطى لحساب التحلل أو التزمت.

ثالثًا: أن اختيار عضو مجمع البحوث الإسلامية كثيرًا ما يتم بالتعيين وليس بالانتخاب الذى نصت عليه المادة (٣١) من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١.

حيث تم استبدال هذه المادة بالقـانون رقم (١١) لسنة ١٩٨٩ الذى يسمح بالتعيين فى حالة عدم اكتمال النصاب القانونى لاجتماع مجلس المجمع.

وفيـما يلى نص هذه المادة رقم (٣١) من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ وتعـديلاتها التى وردت فى القانون رقم (١١) لسنة ١٩٨٩.

مادة ٣١[١]: إذا خــلا مكــان عضو من أعضاء المجــمع لأى سبب من الأسباب السابقة أو غيرها ينتــخب العضو الذى يخلفه مــن المرشحين للعضوية خلال ثــلاثة أشهر، ويتم الترشيح بتزكية اثنين من الأعضاء، ولا تكون جلسة الانتخاب صحيحة، إلا إذا حضرها أغلبية أعضــاء المجمع، ويكون انتخاب المرشح صحيحًا إذا حــصل على الأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضــرين، ويكون التصويت سريًا، ويصدر باعتمــاد العضوية قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض شيخ الأزهر.

ومن أمثلة المعوقات الأخرى التى تؤدى إلى تقصير المجمع فى أداء دوره ما يلى:

١ - عدم تنفيذ توصيــة مجمع البحوث الإسلامية التى صدر بــها قرار من لجنة التربية والتعلــيم بالمجمع فى دورتها رقــم (٣٦) فى ٢٠٠٠/٣/١٢ بتخصــيص معــهد أزهرى إعدادى وثانوى بكل محــافظة لتدريس المناهج التى كانت موجــودة قبل التطوير (أى قبل صــدور قــانون تطوير الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١) على أن يخــصص خــريجــو هذه المعاهد للالتحــاق بالكليات الأزهرية القديمة (الشريعة - أصول الدين - اللــغة العربية - الدراسات الإسلامــية - الدعوة). ويمنح هؤلاء الطلاب حوافــز تشجيعًا لــهم على إحياء هذا اللون من التعليم الذى افتقدته مصر. (انظر الوثيقة التالية).

● ونحن نقــول: إن هذه التوصيــة جاءت بناء على مــقــارنة المناهج والمواد الأزهرية بالمرحلة الثانوية بــعد التطوير بالمناهج والمواد الأزهرية قبل التطويــر. حيث تبين للجنة أن عدد ساعات الدراسة للمواد الأزهرية بعد التطوير تقل ٢٥ ساعة أسبوعيًا عن عددها قبل التطوير.

---

(١) المادة ٣١ مستبدلة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٨٩ - الجريدة الرسمية العدد ١١ (تابع) فى ١٩٨٩/٣/١٦.

ملحوظة: نصت المادة الثانية من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٨٩ على الآتى:

يكون التعــيين بناء على اقتــراح شيخ الأزهر بعد أخــذ رأى مجلس المجمع، فــإذا لم يكتمل النصــاب القانونى لانعقاد المجلس مرتين متتاليتين طبقًا لأحكام المادة ٢١ من القانون المشار إليه، تولى شيخ الأزهر ترشيح الأعضاء الجدد.

بسم الله الرحمن الرحيم

مذكــــرة
للعرض على صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ الأمين العام
لمجمــــع البحــــوث الإسلاميـــــة
بشـــأن
قرارات وتوصيات لجنة التربية والتعليم بمحضرها رقم (٦٥) الدورة
رقــم ((٣٦)) بتاريـــخ ٢٠٠٠/٣/١٢ م

عقدت لجنة التربية والتعليم - بتوفيق الله تعالى - جلستيها الخامسة والسادسة في دورتهـا السادسة والثلاثين يوم الأحد ١٤٢٠/١٠/١٦ هـ الموافق ٢٠٠٠/١/٢٣م ، ١٤٢٠/١١/٧ هـ الموافق ٢٠٠٠/٢/١٣م ، وأوصت بما يلي :-

بالنسبة لمقارنة المناهج قبل التطوير وبعد التطوير في المرحلة الثانوية تبين أن عـدد الساعات التي كان يدرسها الطالب في ظل المناهج قبل التطوير تزيد عما هو مقرر الآن بخمس وعشرين ساعة في الأسبوع في المرحلة الثانوية ولما كان العام الدراسي لايقل عن ثلاثين أسبوعـا فيكون عدد الساعات التي يفتقدها الطالب سبعمائة وخمسين ساعة في مرحلة التعليم الثانـوي لذلك ترى اللجنة أن يخصص معهد أزهري في كل محافظة لتدرس فيه المناهج التي كانت موجودة قبل التطوير على أن يخصص خريجو هذه المعاهد للالتحاق بكليات الأزهر القديمة ((الشريعة - أصول الدين - اللغة العربية - الدراسات الإسلامية - الدعوة)) ، على أن يمنح هؤلاء الطلاب حوافز لهم إحياء لهذا اللون من التعليم الذي افتقدته مصر .

أما بالنسبة للمعاهد الإعدادية فقد تبين أيضا إنه من الضروري تخصيص معهد أزهري فـي كل محافظة يسير على ما كان عليه الوضع في عام ١٩٥٤م طبقا لقانون الأزهر المعمول به فـي سنة ١٩٥٤م .. ولاشك أن تطبيق هذا النظام سيؤتي أثره في عودة خريجي المعاهد الأزهريـة إلى المستوى الذي كان عليه الأزهر قديما ..

والإدارة العامة لشئون مجلس المجمع ولجانه ترفع الأمر إلى فضيلتكم للتكرم بالنظر وعرض توصيـات اللجنة على فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر للتفضل بالموافقة على عرضها على مجلس المجمع .

والله ولي التوفيق ..

أمـــانة الســـر	مدير عام
([illegible])	الإدارة العامة لشئون مجلس المجمع ولجانه
تحريرا في :- ١٤٢٠/١٢/٢١ هـ	(([signature]))
٢٠٠٠/٣/٢٧ م	((مصطفى أبو السعود همدان))

كما أننا نقترح: أن يضاف إلى هذه التوصية ما يلى:

أ- أن تبقى المواد الثقافية الحالية التى نص عليها قانون التطوير رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ مع اختصارها بالشعبة الشرعية وزيادة عدد سنوات الدراسة بالمرحلتين الإعدادية والثانوية إلى تسع سنوات، كما كان عليه الحال عند بداية تطبيق قانون التطوير. على أن يكون للأزهر كتبه ومقرراته الخاصة به. ولا تفرض عليه كتب ومقررات وزارة التربية والتعليم، التى تتعارض مع أهداف الأزهر فى الكم والكيف، وأن يكون لخريجى هذه الشعبة كادر خاص بها.

ب- ألا نخصص معاهد بعينها لتدريس هذا المنهج بل تخصص شعبة لتدريس هذا المنهج فى كل المعاهد بجانب شعبة الأدبى وشعبة الرياضيات وشعبة العلوم وتسمى الشعبة الشرعية.

٢- ما حدث فى (قضية التكفير والهجرة). إذ طلب المدعى العسكرى من المجمع الرد على ما يثيره المتهمون ضد المجتمع والدولة، غير أن المجمع لم يرد. وفى النهاية أصدرت المحكمة قرارها فى هذه القضية متضمنًا إدانة المجمع. وقد تكررت نفس القصة فى قضية اغتيال الرئيس السادات، فيما يعرف (بقضية الجهاد) (انظر كتاب الدكتور عبد الودود شلبى بعنوان: الأزهر إلى أين؟ (دار الاعتصام) ط ١٩٩٨).

٣- ما يعانيه الوعاظ بمصر، من حرمانهم من عائدات أوقاف الأزهر. حيث أصبح لا يصرف لهم إلا مرتباتهم الهزيلة فقط، وهى لا تكفى حاجتهم من ناحية أجور التنقل اليومى من أجل تأدية مهام وظيفتهم. هذا بالإضافة إلى ما يتكلفونه من أجل الزى والظهور بالمظهر اللائق فى المجتمع، وشراء المراجع وغيرها من مصادر المعرفة.

والمعروف أن إدارة الوعظ تتبع مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر. وذلك بعد تفتيت جهاز الدعوة الإسلامية، وتقسيمة بين الأزهر الذى يشرف على الوعاظ داخل مصر وخارجها، ووزارة الأوقاف التى تشرف على الأئمة والخطباء بداخل مصر. انظر الوثيقة التالية التى نشرتها صحيفة آفاق عربية يوم ٢٠٠٤/٣/٤ التى تعرض قضية الوعاظ عرضًا جيدًا.

أوراق داعية

الوعظ فى الأزهر



الشيخ معوض عوض إبراهيم

إن الإنسان أخو الإنسان أحب أم كره، وجلّ الله الذى يقول ﴿يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير﴾ [الحجرات:١٣]. وكلمة «الناس» فى الآية على عمومها تأتى فى سياق توكيد هذه الحقائق والمرادات من هداية الله تعالى، وهى توجبُ مزيدًا من رعاية الدعاة إلى الله عز وجل واجبهم ليكونوا أساةً هادين آمرين بالمعروف ناهين عن المنكر مسارعين للخيرات لا يدعون باطلاً يطل برأسه إلا سارعوا إلى دفعه وقمعه حتى لا تكون فتنة ويكون الدينُ لله. ولقد كان أمر الدعوة إلى الله عز وجل على المستوى الرسمى فى القرن الماضى متمثلاً فى إدارة من إدارات وزارة الداخلية فى العهد الملكى يقوم بهذا الواجب الشيخ على محفوظ - رحمه الله - والشيخ عبد ربه مفتاح وشيخان لا أذكرهما الآن.. كانوا يجوبون أقطار الدولة حتى قيض الله للدعوة أن تستقل عن وزارة الداخلية وتكون من أجهزة الأزهر الذى كان - كما قال بحق الأستاذ محمود خليل فى (آفاق عربية) عدد (٦١٣) - حيث أبرز الأزهر على حقيقته مهيمنًا على الفتوى والدعوة إلى الله وأداء حق الله فى أن يُعبد فلا يُعصى وأن يُذكر فلا ينسى وما يتصل بذلك من علوم الدين العظيم.

لكن الأزهر سُلبت منه إدارة الفتوى وحاول جمال عبد الناصر فى عهد شيخ الأزهر الشيخ محمد الخضر حسين - رحمه الله - أن ينزع إدارة الوعظ من الأزهر ويلحقه بوزارة الشئون الاجتماعية، ولكن الشيخ الأبى الكريم على الله وعلى نفسه وعلى إدارة الوعظ قال يومئذ كلمته: «إما أن أبقى أنا والوعظ فى الأزهر وإما أن أدع أنا والوعظ الأزهر» كما ذكرت ذلك قبلاً، ووقف الأمر عند هذا الحد فى ظاهر الأمر. وأقبل الشيخ على الله وبقى الوعظ على حاله نسأل الله أن يعافيه منها وأن يعيد عليه نشاطه وهمته فى أن يكون الوعظ الذى تنوه الدولة به على النحو الذى ما كانت إدارة الأمن العام فى وزارة الداخلية تُغفلُ فى تقريرها السنوى أثر الوعظ فى مكافحة الجريمة وتقليل كبيرة (الثأر) فى شمال الدولة وجنوبها، ورحم الله الشيخ على رفاعى - مفتش عام الوعظ والإرشاد فى إدارة الأزهر - فكم كان يصحبنا إلى محافظات الوجه القبلى ابتداءً من مديرية بنى سويف والفيوم والمنيا وأسيوط فى أوائل عهد الثورة. ولكن هذه القوافل أُسدل دونها الستار وحلت محلها أنشطة أخرى تودُ أن تكون فى الخير وللخير، وقديمًا قالوا «الناس بزمانهم أشبه منهم بآبائهم وأمهاتهم». وعزيزٌ علىّ أن أتلفت فلا أجد الوعظ هو الوعظ وربما انطلق لسانى بقول القائل:

أما الخيام فإنها كخيامهم ... وأرى نساء الحى غير نسائها

ومع هذا يُرادُ لإدارة الوعظ فى الأزهر أن تتبع وزارة الأوقاف ومع إكبارنا لإخوة وأبناء فى هذه الوزارة فإنى أربأ بالدعوة إلى الله والدعاة الذين نحسن الظن بأكثرهم أن يغلبوا على مكانهم فى الأزهر وعلى انتقالهم للرسميات والشكليات فى وزارة أو إدارة تفعل بها أدواؤها الأفاعيل، ثم نجد أنفسنا كمن يزيد الطين بلة. والله المسئول أن يطبّ أجهزة الدعوة إلى الله فى شتى أماكنها فى وزارات وإدارات وجماعات سيسأل الله عز وجل القائمين عليها عما فعلوه لبقاء الدعوة إلى الله جهيرة الصوت جليلة النفع والتوجيه.

لقد أقمنا للشباب وزارة وقامت فى الدولة اتحادات لكثير من الرياضات البدنية وأنفقنا من ميزانية الدولة على هذه الأنشطة أضعاف أضعاف ما يُنفق على أندية الخير والإحسان، وقبض بعض أولى الأمر أيديهم عن الأزهر الذى يعلم الله وحده أين ذهبت أوقافه بينما استردت هيئاتٌ وهيئات أوقافها ولا يزال الأزهر فى مكانه من الحرمان والضنُّ عليه بماله الذى طابت به أنفس كرام بررة ذهب بهم الزمان إلى رضوان الله، وقلّ أن نجد لهم بدلاً، وإن وجدنا خلفًا لهؤلاء الأسلاف - رحمهم الله - فلن نجد الأيدى المتوضئة التى تؤَمّنُ على ما يوجهُ إلى الخير من مال، وربما كاد من كاد بمن بسطوا أيديهم بالمعروف وبذلوا فى وجوه الخير ما بذلوا. رجاء أن نجد الأزهر كما يحب له من يتقون الله.

ولنا ملاحظة حول إنشاء هيئة عالمية لكبار العلماء فى العالم الإسلامى، تنادى بها رابطة العالم الإسلامى بمكة المكرمة، ومع احترامنا للقصد الطيب الذى يقف وراء هذه الدعوة، إلا أننا نأمل ألا تعد هذه خطوة نحو تهميش دور مجمع البحوث الإسلامية، الذى هو البديل عن هيئة كبار العلماء، والذى من المفترض أن يمثل فيه كبار علماء العالم الإسلامى من خارج مصر بنسبة تزيد عن ثلث الأعضاء، كما أننا نأمل أن يكون لهيئة كبار العلماء الجديدة حرية الفتوى بعيدًا عن أهواء الحكام تعويضًا عما كانت عليه هيئة كبار العلماء بالأزهر من قبل.

ولا ننسى ما قاله الشيخ محمود شلتوت شيخ الأزهر الأسبق: من أن مجمع البحوث الإسلامية هو روح الأزهر ونافذته على العالم. ولنعمل معًا لتبقى روحه وثابة، ونافذته مضيئة مشرقة.

رابعاً: القيود التى فرضت على المجلس الأعلى للأزهر

المجلس الأعلى للأزهر يفتقد استقلاله فى الوقت الحالى:

حيث تتحكم السلطة فى اختيار أعضائه كما تتحكم فى كافة اختصاصاته، وتسيطر على اتخاذ القرار بداخله.

ومن مظاهر فقدان المجلس الأعلى للأزهر لاستقلاله:

أن جميع أعضائه بالتعيين. فرئيسه وهو شيخ الأزهر، ووكيله، ورئيس جامعة الأزهر، كلهم يعينون بقرار من رئيس الجمهورية.

ومن أعضائه أيضًا عمداء الكليات. ويعينهم وزير شئون الأزهر. كما يعين بالمجلس أيضًا وكلاء وزراء الأوقاف، والتعليم، والعدل، والمالية، بقرار من الوزير. هذا بالإضافة إلى مديرى الثقافة والبعوث، ومدير المعاهد الأزهرية. وأيضًا ثلاثة من ذوى الخبرة فى شئون التعليم الجامعى، يعينون بقرار من وزير شئون الأزهر، وذلك لمدة سنتين، وجميع هذه التعيينات يتحكم فيها رئيس الجمهورية. أو شيخ الأزهر. أو وزير شئون الأزهر وكان المفروض أن يتم اختيارهم بالانتخاب من بين كبار العلماء.

المجلس الأعلى للأزهر لم يعد يمثل الأزهر تمثيلاً حقيقياً:

حيث إن معظم أعضاء المجلس الحاليين ليسوا من علماء مجمع البحوث، بل هم موظفون يعينهم رئيس الجمهورية. فمنهم وكلاء وزير المالية، والتعليم، والأوقاف، والعدل وغيرهم. وهؤلاء يمثلون حاليًا الأغلبية فى المجلس. والأقلية هم العلماء. حتى هؤلاء العلماء ليسوا علماء بحكم علمهم بالدرجة الأولى. ولكن بحكم وظائفهم. وقد صرح شيخ الأزهر أكثر من مرة بقوله: «نحن موظفون، ونحن جزء من النظام» **ومعنى ذلك أن الأزهر ليس له استقلال فى اتخاذ قراراته.** وكان الأفضل أن تكون وظائف المجلس الأعلى للأزهر لمن ينطبق عليه الشروط التى كان معمولاً بها لاختيار هيئة كبار العلماء من قبل، كما يجب عودة هيئة كبار العلماء لتحل محل المجلس الأعلى للأزهر.

خامساً: الخطـــوات التنفيـذيـة والتمهيـديـة
التى اتخذت أخيراً فى طريق إلغاء الأزهر الشريف
من دون استصدار قانون بذلك من مجلس الشعب

ومن هذه الخطوات ما يلى:

١ - قرار مجلس المحافظين رقم ٢ فى ٢٢/ ٥/ ٢٠٠٤ الخاص بعدم الترخيص بفتح معاهد أزهرية جـديدة. وذلك تحت عنوان خادع وهو «**ضوابط إنشاء المعاهد الأزهرية**». ويهدف هذا القرار إلى **تغيير مسار التعليم الأزهرى وجعله خاضعاً لوزارة التربية والتعليم**.

وقد جاءت بنود هذا القرار الأربعة مخالفة للقانون والدستور. وتؤدى حتمًا إلى إلغاء الأزهر الشريف. مما سبق تفصيله بالموضوع الأول من القسم الثانى من هذا الاستجواب.

٢- ما نشر بصحيفة الحياة فى ٥/ ٧/ ٢٠٠٤ على لسان فضيلة رئيس جامعة الأزهر تحت عنوان «أزمة بين الحكومة والأزهر»:

حيث ورد حديث خطير لفضيلته، وبخـاصة فى الفقرة الأخيرة منه، حيث يقول «إن هناك لجنة قد تشكلت من مجلس الوزراء لتقويم كل الكليات الأزهرية. وأن هذه اللجنة مفوضة بأن تغلق أى كلية لم تستكمل مقومات الـعملية التعليمية بها، لأن هذه الكليات تمثل استنزافًا لموارد جـامعة الأزهر» انظر تفاصيل ذلك بالموضوع الثـانى من القسم الثانى من هذا الاستجواب.

٣- **ما نشـر على لسان وزير التـعليم العالى** تحت عنوان «قانون التـعليم العالى ودمج الأزهر فى التطوير». وذلك بصحيفـة المصرى فى ١٣/ ١٠/ ٢٠٠٤ حيث ذكر أن رئيس جامعة الأزهر سـيصبح فى القانون الجديد عضوًا بالمجـلس الأعلى للأزهر. وأن جامعة الأزهر سوف تتبع وزير التـعليم العالى بدلاً من تبعيتـها للسيد رئيس الجمهـورية. وغير ذلك مما سبق تفصيله بالموضوع الثانى من القسم الثانى من هذا الاستجواب.

٤- ما طرح فى مؤتمر إصلاح التعليم الذى عقد بمكتبة الإسكندرية يوم ٨/ ١٢/ ٢٠٠٤ والذى حضره وزيرا التعليم والتعليم العالى ورئيس لجنة التعليم بمجلس الشعب. والذى كانت الدعوة إليه شخصية. ومنع الصحفيون من حضوره، بعد أن كانت قد وجهت الدعوة إليهم للحضور. وكان من أهم ما طرح بهذا المؤتمر موضوع «إلغاء التعليم الأزهرى». (انظر تفاصيل ذلك بالموضوع الأول من القسم الأول) من هذا الاستجواب.

٥- ما نشر على لسان فضيلة شيخ الأزهر بصحيفة «النبأ الوطنى» بتاريخ ٧/ ١٠/ ٢٠٠٤: وذلك تحت عنوان «**خطة الحكومة لدمج دار الإفتاء والأزهر الشريف مع وزارة الأوقاف بعد إلغاء منصب شيخ الأزهر**». على أن يكون المسمى الجديد لهذه الهيئات هو: «**وزارة الشئون الدينية**».

حيث ورد بالصحيفة المذكورة أقوال منسوبة إلى فضيلة شيخ الأزهر. منها أنه سيكون آخر شيخ للأزهر. وأن خطة الحكومة تجاه الأزهر تتلخص فيما يلى:

أ- **ضم المعاهد الأزهرية** إلى وزارة التربية والتعليم.

ب- ضم **جامعة الأزهر** إلى وزارة التعليم العالى ودمجها فى المجلس الأعلى للجامعات.

جـ- ضم **الأزهر الشريف، ودار الإفتاء، إلى وزارة الأوقاف**، بعد إلغاء منصب شيخ الأزهر.

د- أن يكون المسمى الجديد للهيئات الثلاث (دار الإفتاء - الأزهر - وزارة الأوقاف) هو «وزارة الشئون الدينية».

وذُكر عن فضيلته أيضًا قوله: أن حجة الحكومة فى ذلك هى دواعى ترشيد الإنفاق عن طريق اختزال عدد الوزارات (انظر الوثيقة رقم ١٨٣).

ونحن نقول:

إن كان هذا الخبر صحيحًا فإن حجة الحكومة غير صحيحة. وأن هدفها الحقيقى هو إلغاء الأزهر، ووزارة الأوقاف، ودار الإفتاء، وكل رموز الإسلام التى تسعى أمريكا إلى محاربتها فى الدول الإسلامية بحجة محاربتها للإرهاب.

وحكومتنا فى سبيل تحقيقها لهذا الهدف المعادى للإسلام تدعى بأنها تهدف من وراء ذلك إلى ترشيد الإنفاق الحكومى، عن طريق دمج بعض الوزارات إلى بعض. وهذه حجة زائفة تخفى من ورائها انحرافًا بالسلطة فى اتجاه تحقيق مصالح السياسة الصهيوأمريكية. **ولو كانت حكومتنا صادقة فى حجتها لأدمجت وزارة الأوقاف مع وزارة شئون الأزهر**، لتصبح الوزارتين وزارة واحدة خاضعة لشيخ الأزهر، كما كان عليه الحال من قبل. **فالشيخ الباقورى** مثلاً كان وزيرًا لوزارة واحدة اسمها «وزارة الأوقاف وشئون الأزهر».

وكان ذلك يحقق فوائد كثيرة منها:

أولاً: ترشيد الإنفاق الحكومى وقصره على وزارة واحدة بدلاً من وزارتين.

ثانيًا: توحيد جهاز الدعوة إلى الإسلام تحت إشراف وزارة واحدة بدلاً من تمزقه الآن بين وزارتين: حيث إن الوعاظ داخل مصر وخارجها يتبعون وزارة شئون الأزهر. أما الأئمة والخطباء فى داخل مصر فيتبعون وزارة الأوقاف. فى حين أن الأفضل هو العودة إلى نظام توحيد جهاز الدعوة (وعاظ وأئمة) لجعله تابعًا لشيخ الأزهر. وفى هذه الحالة تلغى وزارة الأوقاف مع الإبقاء على هيئة الأوقاف. على أن تكون هذه الهيئة تحت إشراف شيخ الأزهر. كما كان عليه الحال من قبل.

٦- ما نشر بصحيفة صوت الأمة من تحريض على إلغاء الأزهر. وقد أماطت الصحيفة اللثام عما تسميه بـ(سيناريو الحكومة المعد لإلغاء الأزهر).

فقد قامت صحيفة صوت الأمة بحملة تحريض على إلغاء الأزهر، وكشفت من خلال ذلك على ما تسميه «سيناريو الحكومة لإلغاء الأزهر»،

وفيما يلى تفاصيل ذلك:

أ- ما نشرته الصحيفة (صوت الأمة) يوم ٦/ ١٢/ ٢٠٠٤:

من سؤال لأحد الكتاب يقول:

هل تحتاج مصر إلى شيخ الأزهر فعلاً؟

ثم جاءت الإجابة عن هذا السؤال تحت عنوان:

«لأن كل شىء يتغير ويتحول، فقد تغيرت أحوال مؤسسة الأزهر بشكل كامل، وأصبحت فاقدة لدورها وأهميتها».

وقد ورد فى المقال عبارات خطيرة يدعى كاتبها أنها سيناريو الحكومة المعد لإلغاء الأزهر.

وفيما يلى بعض منه:

* يقول الكاتب: «إن هناك اتجاهًا داخل الحكومة ليس لإلغاء منصب شيخ الأزهر فقط، ولكن لتفكيك مؤسسة الأزهر نفسها، واستبداله بمؤسسة أخرى، تدار من خلالها الشئون الدينية».

ويقول أيضًا: «إن الحكومة لديها سيناريو جاهز تمامًا. وقد تكون بدأت فى تنفيذه بالفعل. . فهناك تصور محدد لما ستصبح عليه المؤسسات الدينية فى المستقبل حيث ستضم المعاهد الأزهرية إلى وزارة التربية والتعليم . . وهو نفس ما سيحدث مع جامعة الأزهر بكلياتها المختلفة التى ستُضَم إلى وزارة التعليم العالى، ليعمل التعليم الجامعى فى مصر من خلال منظومة واحدة».

ثم يقول: «ويبقى بعد ذلك مشيخة الأزهر ودار الإفتاء وما يتبعهما، وهذه من المنتظر أن تدمج جميعًا فى وزارة الأوقاف، ليخرج كيان واحد فى النهاية تكون مسئوليته إدارة الشئون الدينية. وأن القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الخاص بتنظيم الأزهر ليس مقدسًا ويمكن تعديله أو تغييره أو استبداله بقوانين أخرى تناسب ما يستجد من أمور».

ويختم كاتب المقال بقوله:

«لا أقف عند مجرد استقالة شيخ الأزهر، بل أرى ضرورة تفكيك المؤسسة من جذورها، لأنها مجرد مؤسسة فقدت صلاحيتها وشرعية وجودها. ويجب أن يكون لدينا الجرأة والشجاعة لنلغيها نهائيًا.

(انظر صورة هذا المقال بالوثيقة رقم ١٨٤).

ب- ما نشرته نفس الصحيفة (صوت الأمة) يوم ٢٠/ ١٢/ ٢٠٠٤:

تحت عنوان:

«لا نحتاجه - أى شيخ الأزهر - ولا نحتاج إلى المؤسسة أصلاً - أى مؤسسة الأزهر-» وهذا المقال متناسق مع المقال السابق، ومتمم له فى التبرير والتمهيد لما يسمى بـ(سيناريو الحكومة المعد لتفكيك مؤسسة الأزهر وإلغائها)».

(انظر صورة هذا المقال بالوثيقة رقم ١٨٥).

مستندات القسم الثانى (الموضوع الثالث)

* الوثيقة رقم ١٨٠: وهى عبارة عن قرار وزير التربية والتعليم رقم ٩٦ فى ٢٦/ ٥/ ٢٠٠٣ الذى يقرر مقابلا نقديا قيمته مائة جنيه لمعلمى المناطق النائية، والذى حرم منه معلمو المعاهد الأزهرية بالمناطق النائية.

* الوثيقة رقم ١٨١: وهى عبارة عن صورة من خطاب موافقة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة على أحقية معلمى الأزهر الذين يعملون فى المناطق النائية من الحصول على مقابل نقدى قيمته مائة جنيه مثل أقرانهم من معلمى وزارة التربية والتعليم.

* الوثيقة رقم ١٨٢: وهى عبارة عن خطاب وزير المالية إلى فضيلة شيخ الأزهر يفيد موافقته على صرف مبلغ ٢٥ مليون جنيه قيمة طبع كتب المواد الشرعية والعربية المقررة على المعاهد الأزهرية، فى حين لم ينفذ شيء من ذلك حتى الآن.

* الوثيقة رقم ١٨٣: وهى عبارة عما نشرته صحيفة النبأ الوطنى يوم الأحد ٧/١١/٢٠٠٤ عن خطة الحكومة فى دمج دار الإفتاء والأزهر والأوقاف فى وزارة واحدة باسم وزارة الشئون الدينية، بعد إلغاء منصب شيخ الأزهر بحجة ترشيد الإنفاق الحكومى.

* الوثيقة رقم ١٨٤: وهى عبارة عما نشر بصحيفة صوت الأمة يوم ٦/١٢/٢٠٠٤ من تحريض على إلغاء الأزهر. وقد أماطت الصحيفة النقاب عما تسميه بـ(سيناريو الحكومة المعد لإلغاء الأزهر).

* الوثيقة رقم ١٨٥: وهى عبارة عما نشر بنفس الصحيفة يوم ٢٠/١٢/٢٠٠٤ تحت عنوان (لا نحتاجه - أى شيخ الأزهر - ولا نحتاج إلى المؤسسة أصلاً - أى مؤسسة الأزهر-).

الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٣

القسم الأول

محاولات فرض التغريب وطمس الهوية

الموضوع الأول: الدور التاريخى للأزهر فى حماية الوطن واللغة والدين	١٠
الموضوع الثانى: الأزهر بين الواقع وآفاق المستقبل	١٦
الموضوع الثالث: محاولات فرض التغريب وطمس الهوية على المناهج الأزهرية	٢٠

القسم الثانى

المخالفات القانونية والإدارية والمالية

الموضوع الأول: محاولات التفكيك والانكماش، وفرض التصفية والإغلاق على المعاهد الأزهرية	١٠٤
الموضوع الثانى: محاولات التفكيك والانكماش، وفرض التصفية والإغلاق على جامعة الأزهر	١٨٢
الموضوع الثالث: محاولات فرض التصفية والإغلاق على مشيخة الأزهر وباقى هيئاته	٢٥٦

رقم الإيداع : ٥٦٧٨/ ٢٠٠٥م

I.S.B.N : 977-15-0506-8

هذا الكتاب

* يهدف هذا الكتاب فى قسميه إلى دعم الأزهر الشريف ليستمر في أداء رسالته ، حيث إن الفضل يعود إليه — بعد الله تعالى — في المحافظة على الدعوة إلى الإسلام الصحيح فى مشارق الأرض ومغاربها طوال الألف عام الماضية .

* فالقسم الأول يستعرض الدور التاريخي للأزهر الشريف فى حماية الدين واللغة والوطن ، ويرسم واقعه وآفاق مستقبله، كما يستعرض محاولات فرض التغريب وطمس الهوية على المناهج الأزهرية .

* والقسم الثاني يستعرض محاولات التفكيك والانكماش وفرض التصفية والإغلاق على المعاهد الأزهرية ، وجامعة الأزهر ، ومشيخته وباقي هيئاته .

* كما يعرض الكتابُ الكثيرَ من الوثائق التاريخية والحقائق الواقعية التي فرضت ونفذت بالفعل من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من أجل تهميش دور الأزهر ، وتقليص مناهجه الشرعية والعربية ، وبث قيم غربية في مقرراته ، بصفته المرجعية العليا للمسلمين فى العالم ، تحت مسمى :محاربة الإرهاب ، والـ... الفكري ، لينفسح الطريق أمامهم لتدمير الإسلام وأهله .





دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م - المنصورة
الإدارة: ش الإمام محمد عبده المواجه لكلية الآداب
ص.ب ٢٣٠ ت/ ٢٢٥٦٢٣٠ فاكس ٢٢٦٠٩٧٤/٠٥٠
E-MAIL: darelwafa@HOTMAIL.COM
WWW.EL-WAFAA.COM